بازرسی شد
۶۰ - ۳۷

۶۴۲۶-ف

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: شفا جلد دوم (طبیعیات)
مؤلف: ابوعلی سینا
موضوع:
شماره قفسه: ۵۰۳۸

شماره ثبت کتاب
۶۵۱۰۸

۵۲۰۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۵۰۳۸

۶۴۲۷

قیمت
۱۱۱۰

جلد ثانی شفا در علم طبیعی

۵

بسم الله الرحمن الرحيم

واذ قد فرغنا بعون الله وعونه مما وجب تقديمه في كتابنا هذا وهو تعليم
الكتاب من صناعة المنطق فحري بنا ان نفتتح الكلام في تعليم العلم
الطبيعي على النحو الذي تقرر عليه رأينا وانتهى اليه نظرنا وان نجعل الترتيب
في ذلك مقارنا للترتيب الذي عليه فلسفة المشائين وان نتشدد
فيما هو ابعد عن البداية والنظر الاول وللمخالف فيه ابعد عن الجاحد
ونتساهل فيما تفضي الحق يكشف عن صورته ويشهد على المخالف
فيه بمرائه وجحده وان لا نذهب عرضا في مناقضة كل مذهب او العدول
عن الاقتصاد في مفاوضته على البلاغ فكثيرا ما نرى المتكلمين
في العلوم اذا تناولوا بنقضهم مقالة واهية او اكبوا بيانهم
على مسئلة تلحظ الحق فيها عن كثب نقضوا كل قوة وحشدوا
كل قسم وسودوا كل حجة واذا تلجلجوا في المشكل وخلصوا الى
جانب المشتبه مروا عليه صفحا ونحن نرجو ان نكون وراء ذلك
سبيل مقابل لسبيلهم ونهج معارض لنهجهم ونجهد ما امكن ان
نفسر من قبلنا الصواب ونعرض صفحا عما نظنهم سهوا فيه
فنضطر اما ان نتكلف اعتذارا عنهم واختلاق حجة وتحملها لهم
او الى مجاهرتهم بالنقص وقد اغنانا الله عن ذلك ونصب لهم
قوما فيما بذلوا طوقهم فيه وفرغوا كنههم فمن استهوى الوقوف
على الفاظهم فشرحهم تهديه وتفاسيرهم يكفيه ومن ترشح للعلم
والمقاف فيجدها عن تلك الكتب منثورة وبعض ما قدرناه
مقدار بحثنا مع قصر عمرنا في هذه الكتب التي علمناها وسميناها
كتاب الشفاء مجموعا والله ولي تائيدنا وعصمنا ومن بهتنا
نشرع في غرضنا متوكلين عليه **المقالة الاولى** في الاسباب
والمبادي للطبيعيات وفيه خمسة عشر فصلا **الاول**
في تعريف الطريق الذي يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات

مقاومة بهول

وردوا اصول

وهذا هو الذي صدرنا عن شرح
كتبهم فصوبوا تفرقصوهم
اذ لم يأمن الانتهاء الى
مواضع يظن انهم سهوا فيه

من مبادئها **الثاني** في تعديد المبادي للطبيعيات على سبيل المصادرة
والوضع **الرابع** في كيفية كون هذه المبادي مشتركة **الخامس**
في تعقيب ما قاله برمانيدس وملبوس في امر مبادي الوجود
السادس في تعريف الطبيعة **السابع** في نسبة الطبيعة
الى المادة والصورة الحركة **الثامن** في الفاظ المشتقة من الطبيعة
وبيان احكامها **التاسع** في كيفية بحث العلم الطبيعي ومشاركاته
بعلم آخر ان كان يشاركه **العاشر** في تعريف اشد العلل اتساما
للطبيعي في بحثه **الحادي عشر** في تعريف اصناف علة علة من الاربع
الثاني عشر في مناسبات العلل **الثالث عشر** في اقسام
احوال العلل **الرابع عشر** في ذكر البخت والاتفاق والاختلاف
فيهما وايضاح حالهما في نقض حجج من اخطأ
في باب الاتفاق والبخت ونقض مذاهبهم
في دخول العلل في المباحث وطلب اللم والجواب عنه
فصل في تعريف الطريق الذي يتوصل منه الى
العلم بالطبيعيات من مبادئها قد علمتم من الفن الذي فيه علم البرهان
الذي لخصناه ان العلوم منها كلية ومنها جزئية وعلم مقايسات
بعضها الى بعض فيجب الان ان تعلم ان العلم الذي نحن
في تعليمه هو العلم الطبيعي وهو علم جزئي بالقياس الى ما نذكره
فيما بعد وموضوعه اذ قد علمتم ان لكل علم موضوعا هو الجسم
المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير والمبحوث عنه فيه هو الاعراض
اللازمة له من جهة ما هو كذا وهي الاعراض التي تسمى ذاتية
وهي اللواحق التي يلحقه بما هو هو كانت اعراضا او صورا
او مشتقة منها على ما فهمتم والامور الطبيعية هي هذه الاجسام
من هذه الجهة وما يعرض لها من حيث هي بهذه الجهة ويسمى
كلها طبيعيا بالنسبة الى القوة التي تسمى طبيعة التي سنعرفها
بعد فبعضها موضوعات لها وبعضها آثار وحركات وهيئات
تصدر عنها فان كان للامور الطبيعية مبادئ واسباب وعلل
لم يتحقق العلم الطبيعي الا منها فقد شرح في تعليم البرهان انه لا سبيل
الى تحقق معرفة الامور ذوات المبادي الا بعد الوقوف

داخل کتابخانه مجد الدین شد
نمره ۲۴۳۷ شهر ..... سنه ۱۳

على الامور ذوات المبادي

على مباديها والوقوف من مباديها عليها فان هذا النوع من التعليم و
التعلم هو الذي يتوصل منه الى تحقق المعرفة بالامور ذوات المبادي
وايضا ان كانت الامور الطبيعية ذوات مبادي فلا يخ اما ان يكون تلك
المبادي لجزئي جزئي منها ولا يشترك كافتها في المبادي وح لا يبعد ان يفيد
العلم الطبيعي اثبات انية هذه المبادي وتحقق مهيتها معا وان كانت
الامور الطبيعية تشترك في مبادي اول يعم جميعها وهي التي يكون مبادي
لموضوعها المشترك ولاحوالها المشتركة لا محالة فلا يكون اثبات
هذه المبادي ان كانت محتاجة الى الاثبات على صناعة الطبيعيين
كما علم في الفن المكتوب في علم البرهان الى صناعة اخرى واما قبول
وجودها وضعا وتصور مهيتها تحقيقا فيكون على الطبيعي وايضا
ان كانت الامور الطبيعية ذوات مبادي عامة لجميعها وذوات
مبادي اخص منها يكون مثلا لجنس من اجناسها مثل مبادي النامية
منها وذوات مبادي اخص من الاخص يكون مثلا لنوع من انواعها
مثل مبادي النوع الانساني منها وكانت ايضا ذوات عوارض ذاتية
عامة لجميعها واخرى عامة لجنس واخرى عامة لنوع فان وجه التعليم والتعلم
العقلي فيها ان يبتدئ بما هو اعم ويسلك الى ما هو اخص لانك تعلم
ان الجنس جزء ذاتي للنوع فتعرف الجنس يجب ان يكون اقدم
من تعرف النوع لان المعرفة لجزء الحد قبل المعرفة بالحد وتصوره
قبل الوقوف على المحدود اذ كنا نعني بالحد ما يحقق مهية المحدود
فاذا كان كذلك فالمبادي التي للامور العامة يجب ان يعرف
هي اولا حتى يعرف الامور الخاصة فيجب ان يبتدئ في التعليم
من المبادي التي للامور العامة اذ الامور العامة اعرف عند عقولنا
وان لم يكن اعرف عند الطبيعة اي لم يكن الامور المقصودة
الطبيعي في الطباع لتتم الوجود بذاتها فان المقصود في الطبيعة
ليس ان يوجد حيوان مطلقا ولا جسم مطلقا بل ان يوجد طباع
النوعيات والطبيعة النوعية اذا وجدت في الاعيان كان شخصا ما
فالمقصود اذن ان يوجد النوعيات اشخاصا ما في الاعيان
وليس المقصود هو الشخص المعين الا في الطبيعة الجزئية الخاصة
بذلك الشخص ولو كان المقصود هو الشخص المعين لكان الوجود

عينيا

طبايع

ينتقض

ينتقض نظام ايجاده وعدمه كما لو كان المقصود هو الطبيعة العامة والجنسية
لكان الوجود والنظام بتم بوجود ما مثل وجود جسم كيف كان او
حيوان كيف كان فما اقرب الى البيان ان المقصود هو طبيعة النوع
ليوجد شخصا وان لم يعين وهو الكامل وهو الغاية الكلية فالامر
عند الطبيعة هو هذا وليس اقدم بالطبع ان عنينا بالاقدم ما قيل
في فاطيغورياس ولم نعن بالاقدم الغاية الناس كلهم كالمشتركين
في معرفة الطبايع العامة والجنسية وانما يتميزون بان بعضهم
يعرف النوعيات وينتهي اليها ويعين بالتفصيل وبعضهم
يقف عند الجنسيات فبعضهم مثلا يعرف الحيوانية وبعضهم
يعرف الانسانية ايضا والفرسية واذا انتهت المعرفة الى
الطبايع النوعية وما يعرض لها وقف البحث ولم يميل بما
يفوتها من معرفة الشخصيات ولا مال اليها نفوسنا البتة فنبين
انا اذا قايسنا بين الامور العامة والخاصة ثم قايسنا بينهما
معا وبين العقل وجدنا الامور العامة اعرف عند العقل
واذا قايسنا بينهما معا وبين نظام الوجود والامر المقصود
في الطبيعة الكلية وجدنا الامور النوعية اعرف عند الطبيعة
واذا قايسنا بين الشخصيات المعينة وبين الامور النوعية
ونسبناها الى العقل لم نجد للشخصيات المعينة عند العقل
مكان نقدم وتاخر الا ان يستشرك القوة الحاسة التي في الباطن
فيكون الشخصيات اعرف عندنا من الكليات فان الشخصيات
ترتسم في القوة الحاسة التي في الباطن ثم يقتبس الطبيعة
وجدنا منها العقل المشاركات والمباينات فينتزع طبايع
العاميات النوعية واذا نسبناها الى الطبيعة وجدنا العامية
النوعية اعرف وان كان ابتداء فعلها من الشخصيات المعينة
فان الطبيعة انما يقصد من وجود الحيوان ان يتوصل به الى وجود
الانسان وما يجانسه ويقصد من وجود الشخص المعين الكاين
الفاسد ان يكون طبيعة النوع موجودة واذا امكنها حصول
هذا الغرض في شخص واحد وهو الذي يكون مادته غير مذعنة
للتغير والفساد لم يحتج ان يوجد للنوع شخص آخر كالشمس والقمر

وغيرهما على ان الحس والتخيل في ادراكهما للجزئيات ايضا يبتدئان باول شيء
من تصور الشخص اكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغ تصور الشخص الذي
هو شخص صرف من كل وجه واما بيان كيفية هذا فهو ان الجسم بمعنى عام وله
بما هو جسم ان يتشخص فيكون هذا الجسم والحيوان ايضا معنى عام واخص
من الجسم وله بما حيوان ان يتشخص فيكون هذا الحيوان والانسان ايضا
معنى عام واخص من الحيوان وله بما هو انسان ان يتشخص فيكون هذا
الانسان فاذا نسبنا هذه المراتب الى القوة المدركة وراعينا في ذلك
نوعين من الترتيب وجدنا ما هو اشبه بالعام واقرب مناسبة له هو اعرف
فانه ليس يمكن ان يدرك بالحس والتخيل ان هذا هو هذا الحيوان الا وادرك
انه هذا الجسم ولم يدرك انه هو هذا الانسان الا وادرك انه هذا الحيوان
وهذا الجسم فقد يدرك انه هذا الجسم اذا لمحه من بعيد ولا يدرك انه هذا
الانسان فقد بان ووضح ان حال الحس ايضا من هذه الجهة كحال
العقل وان ما يناسب العام اعرف في ذاته ايضا عند الحس وان في الزمان
فان التخيل انما يستفيد من الحس شخصا من النوع غير محدود بخاصته
فاول ما يرتسم في خيال الطفل من الصورة هو التي يحسها على سبيل
ناشر من تلك الصورة في الخيال هو صورة شخص امراة من غير ان يتميز
عنده رجل هو ابوه عن رجل هو ليس اباه وامراة هي امه عن
امراة ليست هي امه ثم يتميز عنده رجل هو ابوه عن رجل هو ليس هو
اباه وامراة هي امه عن امراة ليست هي امه ثم لا يزال ينفصل هذه
الاشخاص عنده بسرا بسرا وهذا الخيال الذي يرتسم فيه مثلا
من الشخص الانساني مطلقا غير مخصص هو خيال المعنى الذي يسمى
منتشرا واذا قيل شخص منتشر لهذا وقيل شخص منتشر لما ينطبع
في الحس من شخص لاح من بعيد اذا ارتسم انه جسم من غير ادراك حيوانية
او انسانية فانما يقع عليهما اسم الشخص المنتشر باشتراك الاسم وذلك
ان المفهوم من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى الاول هو انه شخص ما
من اشخاص النوع الذي ينسب اليه غير معين كيف كان وان شخص
كان وكذلك رجل ما وامراة ما فيكون من كان معنى الشخص وهو كونه
غير منقسم الى عقة من ثبات الحد فذ انضم الى معنى الطبيعة الموضوعة
للنوعية او للصنفية وحصل منهما معنى واحد يسمى شخصا منتشرا

غير معين

غير معين كان يدل عليه قولنا حيوان ناطق ثابت وهو واحد لا بحال كثرة
ويجد بهذا الحد فيكون هذا التشخيص مضافا الى احد طبيعة النوعية
وبالجملة هذا هو شخص غير معين والا لاخرج فهو هذا الشخص الجسماني
المعين فلا يصلح ان يكون غيره الا انه يصلح عند الذهن ان يضاف
اليه معنى الحيوانية ومعنى الجمادية لشك الذهن لا لان الامر في نفسه
صالح لان يضاف الى تلك الجسمية اي المعنيين منهما كان فالشخص
المنتشر بالمعنى الاول يصلح عند الذهن ان يكون في الوجود اي شخص كان
من ذلك الجنس او النوع الواحد وبالمعنى الثاني ليس يصلح في الذهن
ان يكون شخص كان من ذلك الجنس او النوع بل لا يكون غير هذا الواحد
المعين لكنه يصلح عند الذهن صلوح الشك والتجويز ان يعين
بحيوانية معينة مثلا دون جمادية او جملية معينة دون حيوانية
تعيينا بالقياس اليه بعد حكم في نفسه لا يجوز ان يكون صالحا
للامرين بل هو احدهما متعينا هذا وههنا مقايسة ايضا بين
العلل والمعلولات ومقايسة بين الاجزاء البسيطة والمركبات
فاذا كانت العلل داخلة في قوام المعلولات وكالاجزاء لها
مثل حال الخشب والشكل بالقياس الى السرير فان نسبتها الى
المعلولات نسبة البسائط الى المركبات واما اذا كانت العلل
مباينة للمعلولات مثل النجار للسرير فهناك نظر آخر ولكلتي
المقايستين نسبة الى الحس والى العقل والى الطبيعة واما مقايسة
ما بين الحس وبين العلل والمعلولات على ان العلل متباينة فان
كانت العلل والمعلولات محسوسة فلا كثير تقدم وتاخر لاحدهما
على الآخر وان كانت غير محسوسة فلا نسبة لاحدهما الى
الحس وكذلك حكم الخيال واما عند العقل فربما وصلت اليه
العلة قبل المعلول فيسلك من العلة الى المعلول كما اذا راى
الانسان الاخسف القمر مقارنا للكوكب درجته عند الجوهر
وكانت الشمس في الطرف الآخر من القطر فيحكم العقل بالكسوف
وكما اذا علم ان المادة متحركة الى عفن فيعلم ان الحمى كائنة
وربما وصل اليه المعلول قبل العلة فسلك من المعلول
الى العلة وقد يعرف المعلول من قبل العلة تارة من طريق الحس

فر الوجوداتي

سعيه

رجل او صورة شخص

فان العقل

فانه

الى الكسوف او تارة

وربما عرف اولا معلولا فيتشكك من المعلول الى العلة وقد يعرف المعلول من
قبل العلة تارة وربما عرف اولا معلولا فسلك منه الى العلة ثم سلك
من العلة الى المعلول لكنا اذا اوضحنا هذه المعاني تعليمنا الصناعة
البرهان واما مناسبات هذه العلل المفارقة للمعلولات بحسب
القياس الى الطبيعة فان ما كان منها علة على انه غاية فهو اعرف
عند الطبيعة وما كان منها علة على انه فاعل وكان فاعلا لا على ان
وجوده ليكون فاعلا لما يفعله فانه اعرف عند الطبيعة من المعلول
وما كان وجوده في الطبيعة ليس لذاته بل ليفعل ما يكون عنه
حتى يكون المفعول غاية لا له في فعله فقط بل له في وجود ذاته
ان كان في الطبيعة شيء هذا صفته فليس هو اعرف من المعلول
في الطبيعة بل المعلول اعرف منه واما نسبة اجزاء المركبات
الى المركبات منها فان المركب اعرف بحسب الحس اذ الحس تناول
اولا الجملة ويدركها ثم يفصل واذا تناول الجملة تناولها
بالمعنى الاعم اي الجسم او حيوان ثم يفصلها واما عند العقل فان البسيط
اقدم من المركب فانه لا يعرف طبيعة المركب الا بعد ان يعرف بسايطه
فان لم يعرف بسايطه بسيطا فقد عرفه بعرض من اعراضه او جنس
من اجناسه وان لم يصل الى ذاته كانه عرفه مثلا جسما مستديرا
او ثقيلا او غير ذلك ولم يعرف مهيته وجوهره واما عند الطبيعة
فان المركب هو المقصود منها في اكثر الاشياء والاجزاء تقصدها
ليحصل منها قوام المركب فالاعرف عند العقل من الامور العامة
والخاصة ومن الامور البسيطة والمركبة هو العامة والبسيطة
وعند الطبيعة هو الخاصة النوعية والمركبة لكن كما ان الطبيعة
تبتدئ في الايجاد بالعوام والبسايط ومنها يوجد ذوات المفصلات
النوعية وذوات المركبات فكذلك التعليم يبتدئ من العوام
والبسايط ومنها يوجد العلم بالنوعيات والمركبات وكلاهما
يقف قصده الاول عند حصول النوعيات والمركبات

فصل

في تقديم المبادي للطبيعيات على سبيل
المصادرة والوضع ثم لنبين للامور الطبيعية مبادي سنعدها و
نضعها وضعا على ما هو الواجب فيها ونعطي مهياتها فنقول ان

آخر ح

واما ... عرف ح

في الطبيعة ح

ما اشبه ح

الطباعية

الجسم الطبيعي

الجسم الطبيعي هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد وامتداد آخر
مقاطع له على قوايم وامتداد ثالث مقاطع لهما جميعا على قوايم وكونه
بهذه الصفة هو الصورة التي بها صار الجسم جسما وليس الجسم
جسما بانه ذو امتدادات ثلث مفروضة فان الجسم
يكون موجودا جسما وثابتا وان عزبت الابعاد الامتدادات
الموجودة فيه بالفعل فان الشمعة او قطعة من الماء قد يحصل
فيها ابعاد بالفعل طولا وعرضا وعمقا محدودة باطرافها ثم
اذا استبدل شكلا بطل كل واحد من اعيان تلك الابعاد
المحدودة وحصلت له ابعاد وامتدادات اخرى والجسم باق بجسميته
لم يفسد ولم يتبدل والصورة التي اوجبناها له وهي انه بحيث
يمكن ان يفرض فيه تلك الامتدادات لا تبطل وقد اشير
لك الى هذا في غير هذا الموضع وعلمت ان هذه الامتدادات المعينة
هي كمية اقطاره وهي تلحقه وتتبدل وصورته جوهرية لا تتبدل
وهذه الكمية ربما تبعت تبدل اعراض فيه او صور كالماء تسخن
فيزداد حجما لكن هذا الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي له
مبادي ومن حيث هو كائن وفاسد بل متغير بالجملة له زيادة في المبادي
فالمبادي التي يحصل بها جسميته منها ما هي اجزاء من وجوده وحاصلة
في ذاته وهذه اولى عندهم بان يسمى مبادي وهي اثنان احدهما قايم
منه مقام الخشب من السرير والاخر قايم منه مقام صورة السرير
وان كلاهما في السرير فالقايم منه مقام الخشب من السرير يسمى هيولى و
موضوعا ومادة وعنصرا وسطقسا بحسب اعتبارات مختلفة و
القايم منها مقام صورة السرير يسمى صورة واذ صورة الجسمية
اما متقدمة لسائر الصور التي للطبيعيات واجناسها وانواعها
واما مقارنة لها لا تنفك هي عنها فيكون هذا الذي هو للجسم كما
الخشب للسرير هو ايضا لسائر ذوات تلك الصور بهذه المنزلة
او كلاهما متغيرة الوجود مع الجسمية فيه فيكون ذلك جوهرا اذا نظر
الى ذاته غير مضاف الى شيء وجزءا خاليا في نفسه عن هذه الصور
بالفعل ويكون من شانه ان يقبل هذه الصور او يقترن بها
اما من شان طبيعة المطلقة الكلية كانها جنس للنوعين المتقدمة

وهي ح

نابتة ح

وللمقارنة وكل واحد منها يختص بقبول بعض الصور دون بعض
بعد الجسمية واما من ثان طبيعة هي بعينها مشتركة للجميع فيكون
بكليتها من شأنها ان يقبل كل هذه الصور بعضها مجتمعة ومتعاقبة
وبعضها متعاقبة فقط فيكون في طبيعتها مناسبة ما مع الصورة
على انه قابل لها ويكون هذه المناسبة كانها رسم فيها ظل وخيال
من الصور ويكون للصورة هي التي تكمل هذا الجوهر بالفعل
فليوضع للطبيعي الذي للجسم بما هو جسم مبدأ لا هو صورة ان
شئت صورة جسمية مطلقة والذي شئت صورة نوعية من صور
الاجسام وان شئت صورة عرضية اذا اخذت الجسم من
حيث هو كالابيض او القوي او الصحيح وليوضع له الذي هذا
الذي هو هيولى لا ينجرد عن الصورة فانه ينفسها البتة ولا يكون
موجودة بالفعل الا بان يحصل الصورة فيوجد بها بالفعل و
يكون الصورة التي تزول عنها لو لا الذي زوالها انما هو مع
حصول صورة اخرى تنوب عنها وتقوم مقامها لفقد معها
الهيولى بالفعل وهذه الهيولى من جهة انها بالقوة قابلة الصورة
او الصور فيسمى هيولى لها ومن جهة انها بالفعل حاملة الصورة
فيسمى في هذا الموضع موضوعا لها وليس يعني الموضوع ههنا معنى
الموضوع الذي اخذناه في المنطق جزء رسم للجوهر فان الهيولى
لا يكون موضوعا بذلك المعنى البتة هذا ومن جهة انها مشتركة
للصور كلها يسمى مادة وطينة ولانها ينحل اليها بالتحليل
فيكون هي الجزء البسيط القابل للصورة من جملة المركب
يسمى اسطقسا وكذلك ما يجري في ذلك مجراها ولانها يبتدئ
منها التركيب في هذا المعنى بعينه يسمى عنصرا وكذلك كل ما يجري
في ذلك مجراها فكانها اذا ابتدئ منها يسمى عنصرا واذا ابتدئ
من المركب وانتهى اليها يسمى اسطقسا اذ الاسطقس هو البسيط
اجزاء المركب فهذه هي المبادي الداخلة في قوام الجوهر للجسم ايضا
مبادي فاعلية وغائية والفاعلية هي التي طبعت الصورة التي
للاجسام في مادتها فقومت المادة بالصورة وقومت منهما
المركب يفعل بصورته وينفعل بمادته والغائية هي التي لاجلها

ما طبعت

ما طبعت هذه الصورة في المواد ولما كان كلامنا ههنا في المبادي
المشتركة فيكون الفاعل الماخوذ ههنا هو المشترك والغاية
المعتبرة ههنا هي المشترك فيها والمشترك فيه ههنا يعقل على
نحوين احدهما ان يكون الفاعل مشتركا فيه على انه يفعل الفعل
الاول الذي يترتب عليه سائر الافاعيل كالذي يفيد المادة الاولى
والصورة الجسمية الاولى وان كان الغاية كذلك على ما يعلم في موضع
فيكون يفيد الاصل الاول ثم من بعد ذلك يتم كون ما بعده ويكون
الغاية مشتركا فيها بانها الغاية التي تؤمها جميع الامور الطبيعية
ان كانت غاية كذلك على ما تعلم في موضعه فهذا النحو والنحو
الاخر ان يكون المشترك فيه مشتركا بنحو العموم كالفاعل الكلي
المقول على كل واحد من الفاعلات الجزئية للامور الجزئية و
الغاية الكلية المقولة على كل واحد من الغايات الجزئية للامور
الجزئية والفرق بين الامرين ان المشترك بحسب المعنى الاول
يكون في الوجود ذاتا واحدة بالعدد يشير العقل اليها بانها
هي من غير ان يجوز فيها قولا على كثيرين والمشترك بحسب المعنى
الثاني لا يكون في الوجود ذاتا واحدة بل امرا معقولا يتناول
ذوات كثيرة تشترك عند العقل في انها فاعلة او غاية فيكون هذا
المشترك مقولا على كثيرين فالمبدأ الفاعلي المشترك للجميع بالنحو
الاول ان كان للطبيعيات مبدأ فاعلي من هذا النحو فلا يكون
طبيعيا اذ كان كل طبيعي فهو بعد هذا المبدأ وهو منسوب
الى جميعها بانه مبدأ لا انه طبيعي فلو كان ذلك المبدأ طبيعيا
لكان هو مبدأ لنفسه وهذا محال او يكون المبدأ الاول الفاعلي
غيره ويقف واذا كان كذلك لم يكن للطبيعي بحيث عنه بوجه
اذ كان لا يخالط الطبيعيات بوجه وعساه ان يكون مبدأ للطبيعيات
ولموجودات غير الطبيعيات فيكون عليته اعم وجودا من عليته
ما هو علة للامور الطبيعية خاصة ومن الامور التي لها نسبة
خاصة الى الطبيعيات ان كان شيء كذلك نعم قد يجوز ان يكون في
جملة الامور الطبيعية ما هو مبدأ فاعلي لجميع الطبيعيات غير نفسه
لا مبدأ فاعلي لجميع الطبيعيات مطلقا والمبدأ الفاعلي المشترك

بالنحو الآخر فلا عجب ان لو بحث الطبيعي عن حاله ووجه ذلك البحث
ان يعرف حال كل ما هو مبدأ فاعلي لامر من الامور الطبيعية
انه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله
في القرب والبعد والموازاة والملاقات وغير ذلك في ان يبرهن
عليه فاذا فعل ذلك فقد عرف طبيعة الفاعل العام المشترك
للطبيعيات بهذا النحو اذ عرف الحال التي تخص ما هو فاعل فاعل
في الطبيعيات من الطبيعيات فعلى هذا القياس فاعرف حال المبدأ
القابل واما ان المبادي هي هذه الاربع وسنفصل الكلام
فيها بعد فهو موضوع للطبيعي مبرهن عليه في الفلسفة الاولى
هذا واما الجسم من جهة ما هو متغير او مستكمل او حادث او كائن
فان له زيادة مبدأ وكونه متغيرا هو غير كونه مستكملا والمفهوم
من كونه حادثا وكائنا هو غير المفهوم من كليهما جميعا فان المفهوم
من كونه متغيرا هو انه كان بصفة حاصلة فبطلت وحدثت
له صفة اخرى فيكون هناك شيء ثابت هو المتغير وحالة
كانت موجودة فعدمت وحالة كانت معدومة فوجدت
فتبين انه لا بد لجسم حيث هو متغير من ان يكون له امر قابل
لما تغير عنه ولما تغير اليه وصورة حاصلة وعدم لها كان مع الصورة
الزائلة كالثوب الذي اسود وابيض والسواد والبياض
وقد كان السواد معدوما اذ كان البياض موجودا والمفهوم
من كونه مستكملا هو ان يحدث له امر لم يكن فيه من غير زوال
شيء عنه مثل الساكن يتحرك فانه حين ما كان ساكنا لم يكن
الا عادما للحركة التي هي موجودة له بالامكان والقوة فلما تحرك لم يزل
منه شيء الا العدم فقط ومثل اللوح الساذج كتب فيه والمستكمل
لا بد ان يكون له ذات وجدت ناقصة ثم كملت وامر حصل فيه
وعدم تقدمه فان العدم شرط في ان يكون الشيء متغيرا او مستكملا
فانه لو لم يكن هناك عدم لاستحال ان يكون مستكملا او متغيرا
بل كان يكون الكمال والصورة حاصلة له دائما فاذن المتغير و
المستكمل يحتاج الى ان يكون قبله عدم حتى يتحقق كونه متغيرا
او مستكملا والعدم ليس يحتاج في ان يكون عدما الى ان يحصل

التي هي

نغيرا او استكمال

نغيرا او استكمال فرفع العدم بوجه رفع المتغير والمستكمل من حيث
هو متغير ومستكمل ورفع المتغير والمستكمل لا يوجب رفع
رفع العدم فالعدم من هذا الوجه اقدم فهو مبدأ ان كان كل ما لا بد
من وجوده اي وجود كان ليوجد شيء آخر من غير انعكاس
مبدأ ولئن كان ذلك لا يكفي في كون الشيء مبدأ ولا يكون المبدأ
كل ما لا بد من وجوده للامر اي وجود كان بل لا بد من وجوده مع
الامر الذي هو له مبدأ من غير تقدم ولا تأخر فليس العدم مبدأ
ولا فائدة لنا في ان نناقش في التسمية فلنستعمل بدل المبدأ
المحتاج اليه من غير انعكاس فنجد القابل للتغير والاستكمال
ونجد العدم ونجد الصورة كلها محتاجا اليه في ان يكون الجسم
متغيرا او مستكملا وهذا يتضح لنا بادنى تأمل والمفهوم
في كون الجسم كائنا وحادثا يضطرنا الى اثبات امر حدث والى
عدم سبق واما ان هذا الحادث وهذا الكائن هل يحتاج الى
ان يتقدم كونه وحدوثه وجود جوهر كان مقارنا لعدم الصورة
الكائنة ثم فارق وبطل عنها العدم فهو امر ليس يتبين لنا
عن قريب بيان ذلك بل يجب ان نضع للطبيعي وضعا
ونقنع بالاستقراء وبنبرهن عليه في الفلسفة الاولى وربما
اقامت صناعة الجدل في افادة نفس المتعلم طرفا صالحا
من السكون اليه الا ان الصنائع البرهانية لا تختلط بالجدل
فالجسم له من المبادي التي ليست مفارقة له ولما فيه بالعوام
واياها تخص باسم المبادي اما من حيث هو جسم مطلقا فالهيولى
والصورة الجسمية المذكورة التي يلزمها الكميات العرضية
والصورة النوعية التي بها تكمل واما من حيث هو متغير او
مستكمل او كائن فقد يزيد له بسبب العدم المقارن لهيولاه
قبل كونه ويكون مبدأ على ما قيل فان اخذنا ما يعم المتغير
والمستكمل والكائن كانت المبادي هيولى وهيئة وعدما
وان خصصنا المتغير كان المبادي هيولى ومضادة فان
المتوسط انما يتغير عنه واليه من حيث فيه ضدية ما ويشبه
ان يكون الفرق بين المضادة والهيئة والعدم بما قد عرفته

ويحصل لك فيما قد علمته والجوهر من حيث هو جوهر فهيئته صورة وقد
عرفناك الفرق بين الصورة والعرض واما المتغيرات والمستكملات
لانه الجوهرية فهيئتها عرض وقد جرت العادة لنا بتسمية كل هيئة في هذا
الموضع صورة فلنسم كل هيئة صورة ونعني به كل امر يحدث في قابل
يصير له موصوفا بصفة مخصوصة والهيولى يفارق كل واحد منها
بانها توجد مع كل واحد منهما بحالها والصورة مفارق العدم
بان الصورة مهيئة بانفسها زائدة الوجود على الوجود الذي
للهيولى والعدم لا يزيد وجودا على الوجود الذي للهيولى بل يصحبه حال
مقايسته الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على
قبولها موجودة وهذا العدم ليس هو العدم المطلق بل عدم الخروج
من الوجود فانه عدم شيء مع تهيؤ واستعداد له في مادة معينة فانه
ليس الانسان يكون عن كل لا انسانية بل عن لا انسانية في قابل
الانسانية والكون بالصورة لا بالعدم والفساد بالعدم لا بالصورة
وقد يقال لنا الشيء كان عن الهيولى وعن العدم ولا يقال انه كان عن
الصورة فيقال ان السرير كان عن الهيولى اي عن الخشب ويقال
كان اللا سرير وفي كثير من المواضع يصح لنا ان نقال انه كان عن الهيولى
وفي كثير منها لا يصح ودائما نقال انه كان عن العدم فانه لا يقال كان
عن الانسان كاتب بل يقال لنا الانسان كان كاتبا ويقال عن النطفة
كان انسانا ويقال عن الخشب كان سريرا والسبب في ذلك ان النطفة
فانها خلعت صورة النطفية فيكون ههنا لفظة عن تدل على معنى بعد
كما تدل في قولهم كان عن العدم كما يقال انه كان عن اللا انسان انسانا
اي بعد اللا انسانية واما في الخشب فحيث يقال ايضا عن الخشب
كان سريرا فكان الخشب وان لم يخل عن صورة الخشب فقد خلا
عن صورته ما اذ الخشب ما لم يتغير في صنف من الصفات وتنقل من الاشكال
بالنحت والنجر لا يكون عنه السرير ولا يتشكل بشكله فيشبه النطفة
من وجه اذ كل منهما قد تغير عن حاله فيستعمل فيه ايضا لفظة عن
وهذان الصنفان من الموضوعات والهيوليات يقال فيهما
عن بمعنى بعد وصنف من الموضوعات يستعمل فيه لفظة عن ولفظة
من على معنى آخر وبيان ذلك انه اذا كان موضوعات ما لصورة من الصور انما توضع
لها بالمزاج والتركيب فقد يقال لنا الكاين يكون عنها ويدل بلفظة عن وبلفظة من

الفرق بين الهيولى والعدم ان الهيولى معدوم بالعرض موجود بالذات والعدم معدوم بالذات موجود بالعرض الكون وجوده في العقل على الوجه الذي يقال انه متصور بالفعل به تعليقات م

على ان الكاين متقوم منها كقولنا عن الزاج والعفص كان المداد
ويشبه ايضا ان يكون الصنف الاول يقال فيه لفظة عن
بمعنى مركب من البعدية وهذا المعنى فان النطفة والخشب
كان عنهما ما كان بمعنى انه كان بعد ان كانت على حال ثم استبدل
منها شيء وقوم به الكاين الذي قيل انه كان عنهما فما كان مثل
النطفة والزاج فلا يقال فيه انه كان الشيء الكاين فلا يقال
لنا النطفة كان انسانا او الزاج كان حبرا كما يقال لنا الانسان
كان كاتبا الا بنوع من المجاز وبمعنى صار اي تغير وما كان
مثل الخشب فقد يقال فيه كلا الوجهين فيقال عن الخشب
كان سريرا ولنا الخشب كان سريرا وذلك لان الخشب
من حيث هو خشب لا يفسد فساد النطفة فيشبه الانسان
من حيث يقبل الكتابة ولكنه ما لم يحل شكلا لم يقبل
شكل السرير فيشبه النطفة من حيث يستحيل الى الانسانية
وحيث لا يصح من ذلك ان يقال فيه عن فاذا اضيف
اليه العدم صح كما يقال عن الانسان الغير الكاتب كان كاتبا
والعدم نفسه لا يصح فيه البتة ان يقال الا مع لفظة
عن فانه لا يقال ان غير الكاتب كان كاتبا والا فيكون كاتبا
غير كاتب نعم ان لم نعن بغير الكاتب نفس غير الكاتب
بل الموضوع الموصوف بانه غير كاتب فربما قيل ذلك
واما لفظة عن فيصح استعمالها فيه دائما على انه لا اشد
في هذا وما اشبهه ففي اللغات يختلف في اباحة هذه
الاستعمالات وحظرها بل اقول اذا عنى بلفظة عن
المعنيان اللذان ذكرناهما جاز احيث اجزنا ولم يجوز
حيث لم نجوز وقد تذكر في مثل هذا الموضع قال شوق الهيولى
الى الصورة وتشبيهها بالانثى وتشبيه الصورة بالذكر
وهذا شيء لست افهم اما الشوق النفساني فلا يختلف
في سلبه عن الهيولى واما الشوق التسخري الطبيعي الذي
يكون انبعاثه على سبيل انسياق كالحجر الى اسفل ليستكمل
بعد نقص له في انيته الطبيعية فهذا الشوق ايضا بعيد
عنه ولقد كان يجوز ان يكون الهيولى مثلا مشتاقة الى الصورة

السل انزاعك الشيء اخراجه في رفق كاستيصال

على ان

لو كان هناك خلو عن الصور كلها او ملال في صورة قارنتها او فقد
القناعة بما يحصل من الصور المكملة اياها نوعا وكان لها التي تتحرك
بنفسها الى اكتساب الصور كما للحجر في اكتساب الاين ان كان فيها
قوة محركة وليست خالية عن الصورة كلها ولا يليق بها الملال
للصورة الحاصلة فتفعل في نقضها ورفضها فان حصول
هذه الصورة ان كان موجبا للملال لنفس حصولها وجب ان
لا يشتاق اليها وان كان لمدة طالت فيكون الشوق عارضا
لها بعد حين لا امرا في جوهرها ويكون هناك سبب يوجبه ولا يجوز
ايضا ان يكون غير قانعة بما يحصل بل مشتاقة الى اجتماع
الاضداد فيها فان هذا محال والمحال ربما ظن انه يشتاق اليه
الاشتياق النفساني واما الاشتياق التسخيري فانما يكون الى
غاية في الطبيعة المكملة والغايات الطبيعية غير محالة ومع
هذا فكيف يجوز ان يكون الهيولى تتحرك الى الصورة وانما يأتيها
الصورة الطارية من سبب يبطل صورتها الموجودة لانها
تكسبها بحركتها ولو لم يجعلوا هذا الشوق الى الصورة المقومة
التي هي كمالات او ابل الى الكمالات الثانية اللاحقة لكان
تصور معنى الشوق من المتعذر فكيف وقد جعلوا ذلك
شوقا لها الى المقومة ففي هذه الاشياء يعسر على فهم هذا الكلام
حق الفهم الذي هو اشبه بكلام الصوفية منه بكلام الفلاسفة
وعسى ان يكون غيري يفهم هذا الكلام حق الفهم فليرجع اليه فيه
ولو كان بدل الهيولى بالاطلاق هيولى ما تستكمل بالصورة
الطبيعية حتى يحدث من الصورة الطبيعية التي فيها لها انبعاث
نحو استكمالات تلك الصورة مثل الارض في التسفل والنار
في التصعد لكان لهذا الكلام وجه وان كان مرجع ذلك
الشوق الى الصورة الفاعلة واما على هذا الاطلاق فلست
افهم **فصل** في كيفية كون هذه المبادي المشتركة لما كان
نظرنا هذا انما هو في المبادي المشتركة فيحق علينا ان ننظر في
هذه المبادي الثلثة المشتركة انها على اي نحو من النحوين
المذكورين تكون مشتركة لكنه سيظهر لنا ان الاجسام منها
ما هي قابلة للكون والفساد اي منها ما هيولياتها تستحق

هذا صح

صورة

صورة وتخلع صورة ومنها ما ليست قابلة للكون والفساد
بل وجودها بالابداع فاذا كان كذلك لم تكن لها هيولى مشتركة
على النحو الاول من النحوين المذكورين فانه لا يكون هيولى واحدة
تارة تقبل صورة الكائنات الفاسدة وتارة تقبل صورة
ما لا تفسد في طباعه ولا له كون هيولاني فان ذلك مستحيل
بل ربما جاز ان يكون الهيولى المشتركة لمثل الاجسام الكائنة
الفاسدة التي تفسد بعضها عن بعض وتتكون بعضها من
بعض كما سنبين من حال الاربعة التي تسمى الاسطقسات
اللهم الا ان يجعل طبيعة الموضوع التي لصورة ما لا تفسد
والموضوع لصورة ما تفسد طبيعة واحدة في نفسها صالحة
لقبول كل صورة الا ان ما لا تفسد قد عرض ان قارنته
الصورة التي لا ضد لها فيكون السبب في انها لا تكون ولا تفسد
من جهة صورتها المانعة لمادتها عما في طباعها لا من جهة المادة
المطاوعة فان كان كذلك وبعيد ان يكون كذلك على ما سيتضح
بعد فيكون حينئذ هيولى مشتركة بهذا الوجه فالهيولى المشتركة بهذا الوجه
سواء كانت مشتركة للطبيعيات كلها او للكائنات
الفاسدة منها فانها متعلقة الحصول بالابداع وليست
تكون من شيء وتفسد الى شيء والا لكانت تحتاج الى هيولى
اخرى فتكون تلك متقدمة عليها ومشتركة واما هل للطبيعيات
مبدأ صوري مشترك بالنحو الاول فليس يوجد لها من الصور
ما ننوهه انه ذلك الا الصورة الجسمية فان كان تصرف
الاجسام في الكون والفساد انما يكون في ما وراء الصورة
الجسمية حتى يكون مثلا الصورة الجسمية التي في الماء اذا
استحال هواء باقية بعينها في الماء فيكون للاجسام مبدأ
صوري على هذه الصفة مشترك لها بالعدد وبعده وجد لها مبادي
صورية تخص كل واحد منها واحد منها ولئن كان الامر ليس
بل كذلك اذا فسدت المائية فسدت الجسمية التي كانت
لهيولاه في فساد المائية وحدثت جسمية اخرى بالعدد
موافقة في النوع فلا يكون للاجسام مثل هذا المبدأ الصوري
المشترك وسيظهر لك الحق من الامرين في موضعه ولو كان

الحم

للاجسام مبداء صوري بهذه الصفة او لطايفة من الاجسام او
لجسم واحد صورة لا تفارق لكان ذلك المبداء الصوري لدوام
الاقتران بالهيولى ولا يكون ولا يفسد بل يتعلق ايضا بالابداع
واما العدم فواضح من حاله انه لا يجوز ان يكون من جملة عدم مشترك
بهذا النحو الاول لان هذا العدم هو عدم شيء من شانه ان
يكون واذا كان من شانه ان يكون لم يبعد ان يكون في لا يبقى
هذا العدم في لا يكون مشتركا واما المشترك على النحو الاخر
من المعنيين فان المبادي الثلثة يوجد مشتركة للكائنات
والمتغيرات اذ تشترك كلها في ان لكل منها هيولى وصورة
وعدما وهذا المشترك يقال انه لا يكون ولا يفسد على نحو
ما يقال للكليات انها لا تكون ولا تفسد ويقال للكليات
انها لا تكون ولا تفسد على وجهين فنعني باحد الوجهين
ان الكلي لا يكون ولا يفسد اي انه لا يكون وقت في العالم
هو اول وقت وجد فيه اول شخص او عدة او اول اشخاص
يحمل عليها ذلك الكلي وكان قبله وقت وليس ولا واحد
منها موجودا فيه وفي الفساد ما يقابل هذا فبهذا الوجه من
الناس من يقول ان هذه المبادي المشتركة لا تكون ولا تفسد
وهم القوم الذين يوجبون في العالم دايما كونا وفسادا وحركة
ما دام العالم موجودا والوجه الثاني ان ينظر الى ماهية ما
كماهية الانسان فننظر هل هو من حيث هو انسان يكون
ويفسد فيوجد معنى انه يكون ومعنى انه يفسد ليس معنى
الانسان من حيث هو انسان فيسلبان عن ماهية الانسان
من حيث هو انسان لانه امر يلزمه ليس داخلا فيه فكذلك
يقال في هذه المبادي المشتركة بالنحو الثاني من نحوي الاشتراك
المذكور ونظرنا ههنا في المبادي هو من هذه الجهة وليس
كلامنا ههنا في الجهة الاولى واما اذا قصدنا الى الاعيان
الموجودة منها فههنا هيوليات تكون وتفسد كالخشب
للسرير والعفص والزاج للحبر والهيولى الاولى التي
اشرنا اليها انها لا تكون ولا تفسد انما هي متعلقة الحصول
بالابداع واما الصور فبعضها يكون ويفسد وهي التي

في الكائنة

في الكائنة الفاسدة وبعضها لا يكون ولا تفسد وهي التي في
المبدعات وقد يقال لها انها لا تكون ولا تفسد بمعنى آخر فانه
ربما قيل للصورة التي في الكائنات الفاسدة انها لا تكون
ولا تفسد بمعنى انها غير مركبة من هيولى وصورة حتى يكون
وتفسد اذ يراد بالكون ح حصول صورة لموضوع ويكون
الكائن مجموعهما وبالفساد ما يقابله واما العدم فاذا كان
كونه ان كان له كون هو حصوله بعد ما لم يكن وكان حصوله
ووجوده ليس وجودا له ذات حاصلة بنفسه بل كان وجوده
بالعرض لانه عدم شيء معين في شيء معين هو الذي فيه
قوة فيكون له نحو من الكون ايضا بالعرض ومن الفساد
بالعرض فكونه هو ان يفسد الصورة عن المادة فيحصل
عدم هذه الصفة وفساده ان يحصل الصورة فلا يكون
ح العدم الذي هذه الصفة موجودا ولهذا العدم عدم
بالعرض كما لذلك له وجود بالعرض وعدم هو الصورة لكن
ليس قوام الصورة ووجودها هو بالقياس اليه بل ذلك
يعرض له باعتبار ما وقوام هذا العدم ووجوده هو بنفس
القياس الى هذه الصورة فكان عدم العدم اعتبار ما
يعرض للصورة من الاعتبارات الاضافية التي ربما
عرضت للشيء الى غير النهاية والقوة على العدم هي
بهذه المنزلة لان القوة الحقيقية هي بالقياس الى الفعل
والاستكمال ولا استكمال بالعدم ولا فعل حقيقيا له
ويجب ان يعلم ايضا ان هذه المبادي الثلثة المشتركة
على اي نحو يكون مشتركا فيها بالقياس الى ما تحت
كل واحد منها فيه تكون المشتركة فانه يعظم علينا مما يقولونه
من ان اسم كل واحد منها مشترك فانه ان كان كذلك
فيكون سعي الجماعة مقصورا على ان يوجدوا للمبادي
الكثيرة ثلثة اسماء يعم كل اسم منها طايفة من المبادي
ويجتزئ الاسماء الثلثة على الجميع فان هذا قد كان يمكن
ان يكفي المهم فيرى بان يصطلح فيما بيننا على اسماء ونتواطاء
عليها ولو فعلنا ذلك او لم نفعله بل قبلنا ما فعلوه لم يكن

منها ط

في ايدينا الا اسماء ثلثة وما كان يحصل لنا من مثل المبادي شيء
البتة وليس ما فعل من رضي بهذا لنفسه وليس يمكننا
ايضا ان نقول ان كان كل واحد منها يدل على ما يشمله بالطواعية
الصرف فكيف وقد وقع تحت كل واحد منها اصناف شتى
من معقولات شتى تختلف في معنى المبدائية بالتقدم والتاخر
وبالاولى والاحرى بل يجب ان يكون دلالتها دلالة التشكيك
كدلالة الوجود والمبداء والوحدة وقد عرفنا الفرق بين
المشكك وبين المتفق والمتواطي في المنطق فلجميع ما
يقال انه هو في طبيعة المشترك في معنى انه امر من شانه ان
يحصل له امر آخر في ذاته بعد ان ليس له وهو الذي يكون
منه الشيء وهو فيه لا بالعرض فربما كان هو بسيطا وربما
كان مركبا بعد البسيط كالخشب للسرير وربما كان الحاصل
له صورة جوهرية او هيئة عرضية وجميع ما يقال له هو
صورة فهو الهيئة الحاصلة لمثل هذا الامر المذكور الذي
يحصل منها امر من الامور بهذا النحو من التركيب وجميع
ما يقال له عدم فهو لا وجود مثل هذا الشيء الذي سميناه
صورة فيما من شانه ان يحصل له وجميع نظرنا في الصورة
ههنا واعتبارنا مبدئيتها مصروف الى كونه مبداء
بانه احد جزئي الكائن لا انه فاعل وان جاز ان يكون
صورة فاعلا وقد كنا بينا ان الطبيعي لا يشتغل بالمبداء
الفاعلي والغائي المشتركين بالنحو الاول للامور الطبيعية
كلها فحرى بنا ان نشتغل بالمبداء الفاعلي المشترك للطبيعيات
التي بعده اذ قد فرغ من المبادي التي هي احرى بان تسمى
مبادي اي المقومة للكائن او للجسم الطبيعي فيجب
ان نشتغل بالمبادي التي هي اولى بان تسمى علل ولنعرف
منها المبداء الفاعلي المشترك للطبيعيات وهو الطبيعة

فصل

في تعقب ما قاله برمانيدس وماليسوس
في امر مبادي الوجود واذ قد بلغنا هذا المبلغ فقد سئل اصحابنا
ان نتكلم على المذاهب المستفسدة التي للقدماء في مبادي
الطبيعيات قبل الكلام في الطبيعة وتلك المذاهب مثل

(المنسوب)

المنسوب الى ماليسوس وبرمانيدس ان الموجود واحد غير متحرك
ثم يقول ماليسوس انه غير متناه ويقول برمانيدس انه متناه
ومثل مذهب من قال انه واحد غير متناه قابل للحركة اما ماء
او هواء او غير ذلك ومذهب من جعل المبادي غير متناهية
العدد اما اجزاء لا تتجزى منثورة في الخلاء واما اجساما
صغارا متشابهة لما يكون عنها مائية ولحمية وهوائية وغير
ذلك مخالطة كلها للكل وساير المذاهب المذكورة
في كتب المتقدمين وان نتكلم على النحو الذي نقضوا
به مذاهبهم فنقول ان مذهب ماليسوس وبرمانيدس
فانا غير محصلين له ولا يمكننا ان ننص على غرضهما ولا
نظنهما يبلغان من السفر والغباوة هذا المبلغ الذي
يدل عليه ظاهر كلامهما فلهما كلام ايضا في الطبيعيات
وعلى كثرة المبادي لها مثل قول برمانيدس بالارض والنار
وعلى ترتيب الكائنات منها فيكون وشبكا ان تكون
اشارتهما الى الموجود هي الى الموجود الواجب الوجود الذي
هو بالحقيقة موجود كما تعلمه في موضعه وانه غير متناه ولا متحرك
وانه غير متناه القوة وانه متناه على معنى انه غاية ينتهي
اليها كل شيء والذي ينتهي اليه كل شيء يتخيل انه غير متناه
من حيث انه ينتهي اليه او يشبه ان يكون غرضهما شيئا
آخر وهو ان طبيعة الموجود بما هي طبيعة الموجود معنى واحد
بالحد او بالرسم وان ساير المهيات هي غير نفس طبيعة
الموجود لانها اشياء يعرض لها الوجود ويلزمها كالانانية
فان الانانية مهية وليست نفس الوجود ولا الوجود
جزء لها بل الوجود خارج عن حدها لاحق لمهيتها كما بينا
في مواضع اخرى عارض لها فيشبه ان يكون من قال
انه متناه عنى انه محدود في نفسه ليس طبايع ذاهبة في الكثرة
ومن قال انه غير متناه عنى انه يعرض لاشياء غير متناهية
وليس يخفى عليك بما تعلمه في مواضع اخرى ان الانان
بما هو انان ليس هو الوجود بما هو وجود بل معناه خارج
عنه وكذلك حال كل واحد واحد من الامور الداخلة في

في المقولات بل كل شيء منها موضوع للموجود يلزم الوجود فان
لم يذهبا الى هذا وكابر افليس يمكنني ان اناقضهما وذلك
لان القياس الذي يناقض به مذهبهما يكون لا محالة مؤلفا من
مقدمات ويجب ان يكون تلك المقدمات اما في انفسها
اظهر من النتيجة ولا احد شيئا يكون اظهر من هذه النتيجة او يكون
مسلم عند الخصم وليس يمكنني ان اعرف اي تلك المقدمات
يسلمانها هذا ان فانهما ان جوزا ارتكاب هذا المحال فمن
يومنني اقدامهما على انكار كل مقدمة من المقدمات المستعملة
في القياس عليهما بل على الى احد كثيرا من المقدمات التي
يناقضان بها اخفى من النتيجة التي يرادمنها مثل ما يقال
انه ان كان الموجود جوهرا فقط فلا يكون متناهيا ولا غير
متناه لان هذين عارضين للكم والكم عارض للجوهر
فيكون ثم جوهر موجود وكم موجود فيكون الموجود
فوق اثنين كم وجوهر وانت اذا تأملت وجدت المتناهي
وغير المتناهي يكفي في تحقق وجوده ان يكون يوجد
كما متصلا وهو المقدار المشاهد وبنا حاجة شديدة الى
ان نبين ان المقدار المشاهد قائم في مادة وموضوع
وليس موجودا الا في موضوع فان هذا ليس يتبين
في نفسه بل يحتاج في ابانته الى تكلف يعتد به فكيف
يوخذ هذا مقدمة في انتاج ما هو بين بنفسه وكذلك ما
قالوا من ان المحدود متحيز باجزاء حده وغير ذلك واما
سائر القوم فلنشر اشارة خفية في هذا الموضع الى فساد
مذاهبهم ثم لنا في مستقبل ما نكتبه كلام يوقف منه
على جلية الحال في زيغهم وقوفا شافيا ونقول الآن
اما القائلون منهم بان المبدأ واحد فيتوجه اليهم النقض
من وجهين احدهما من جهة انهم قالوا ان المبدأ واحد
والثاني من جهة انهم قالوا ان ذلك المبدأ هو ماء او هواء
واما النقض عليهم من جهة انهم قالوا ان المبدأ هو
ماء او هواء فلا خلق به الموضع الذي نتكلم فيه على مبادي
الكائنات الفاسدات لا على المبادي العامة فانهم

(وضعوا

وضعوا ذلك المبدأ مبدأ للكائنات والفاسدات ايضا واما
الدلالة على فساد قولهم ان المبدأ واحد وهو ان مذهبهم يجعل
الامور كلها متفقة في الجوهر مختلفة في الاعراض ويبطلون
مخالفة الاجسام بالفصول المنوعة وسيتضح لنا ان الاجسام
تختلف بالفصول المنوعة واما القائلون بان المبادي التي
يتكون عنها هذه الاجسام الكائنات غير متناهية فقد غفلوا
انهم لا علم لهم بالكائنات اذ مباديها غير متناهية فلا يحاط
بها علما فلا يحاط بما يتكون عنها واذ لا سبيل الى معرفة
الكائنات فكيف علموا ايضا ان مباديها غير متناهية واما
مناقضتهم من جهة تخصيصهم تلك الامور الغير المتناهية
بانها اجزاء لا يتجزى مبثوثة في الخلاء او مودعة في الخليط
فالاحرى ان نشتغل بهم من حيث ننظر في مبادي الكائنات
الفاسدة ايضا واذ قد بلغنا هذا المبلغ فلنختم هذا الفصل
وهذا الفصل داخل في كتابنا بالعرض فمن شاء ان يثبته
اثبته ومن شاء ان لا يثبته لا يثبته

فصل في تعريف الطبيعة

فنقول انه قد نقع عن الاجسام التي قبلنا افعال وحركات
فنجد بعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها توجب تلك
الافعال والحركات مثل تسخين الماء وصعود الحجر ونجد
بعضها تصدر عنها انفسها من غير ان تستند صدورها
عنها الى سبب غريب كالماء فانا اذا اسخناه ثم خلينا
عنه يبرد بطباعه والحجر اذا صعدناه ثم خلينا عنه يهبط بطباعه
وعسى ان يكون ظننا بالبذور في استحالتها نباتا و
التطف في تكونها حيوانات قريبا من هذا الظن ونجد
ايضا الحيوانات تتصرف في انواع حركاتها بارادتها
ولا نرى ان قاسرا لها من خارج يصرفها تلك التصاريف
فيرتسم في انفسنا تخيل ان الحركات وبالجملة الافعال
والانفعالات الصادرة من الاجسام قد تكون بسبب
خارج غريب وقد تكون عن ذاتها لا من خارج ثم الذي تكون
عن ذاتها لا من خارج فنحن في اول النظر نجوز ان يكون
بعضه لازما طريقة واحدة لا ينحرف عنها ويكون بعضه متفننا

فيها

افعال وحركات صدورا عن

تلك

الطرائق مختلف الوجوه ومع ذلك فيجوز ان يكون كل واحد من الوجهين
صادرا بارادة وصادرا لا عن ارادة بل كصدور الرض عن الحجر
الهابط والاحراق عن النار المشتعلة وهذا ما يرتسم في انفسنا
ثم ما يدرينا ان هذه الاجسام التي لا نجد لها محركات من خارج
انما تتحرك وتنفعل عن مبدأ محرك من خارج لا ندركه ولا
نصل اليه بل عساه ان يكون مفارقا غير محسوس او عساه
ان يكون محسوس الذات غير محسوس التأثير اي غير
محسوس النسبة التي بينه وبين المنفعل عنه الدالة على
موجب له كمن لم ير المغناطيس يجذب الحديد حتى
اولم يعرف عقلا انه جاذب للحديد اذ ذلك كالمتعذر
ادراكه بطلب العقل فاذا راى الحديد يتحرك اليه
لم يبعد ان يظن انه متحرك اليه عن ذاته على انه في الظاهر
ان المحرك لا يصح ان يكون جسما بما هو جسم وانما هو
يحرك بقوة فيه لكنا نضع وضعا يسلمه الطبيعي و
يبرهن عليه الالهي ان الاجسام المتحركة بهذه الحركات
انما تتحرك عن قوى فيها هي مبادي حركاتها وافعالها
فمنها قوة تحرك وتغير انما يصدر عنها الفعل على نهج واحد
من غير ارادة وقوة كذلك مع ارادة وقوة متفننة التحريك
والفعل من غير ارادة وقوة متفننة التحريك والفعل مع ارادة
وكذلك القسمة في جانب السكون فالاول من الاقسام
هو كالحجر في هبوطه ووقوفه في الوسط وتسمى طبيعة والثاني
كالشمس في دوانها عند محصلي الفلاسفة وتسمى نفسا
فلكية والثالث كالنبات في تكونها ونشوئها ووقوفها
اذ يتحرك لا بالارادة حركات الى جهات شتى توزيعا و
تشعيبا للاصول وتعريضا وتطويلا وتسمى نفسا نباتية
والرابع كالحيوان وتسمى نفسا حيوانية وربما قيل اسم
الطبيعة على كل قوة تصدر عنها فعلها لا بالارادة فتسمى
النفس النباتية طبيعة وربما قيل طبيعة لكل ما يصدر عنه
فعله بلا روية واختيار حتى تكون العنكبوت انما تنفعل
بالطباع وكذلك ما يشبهها من الحيوانات لكن الطبيعة

التي بها

التي بها الاجسام الطبيعية طبيعية والتي نريد ان نفحص عنها ههنا
هي الطبيعة بالمعنى الاول وما اعجب ما قيل ان الباحث
عن اثباتها من حقه ان يهزأ به واظن ان المراد بذلك ان الباحث
عن اثباتها وهو فاحص عن العلم الطبيعي يجب ان يهزأ
به اذ يريد ان يبرهن من الصناعة نفسها على مبادئها واما
ان لم يرد هذا او تاويل آخر مناسب لهذا بل اريد ان وجود
هذه القوة بين بنفسه فهو مما لا اصغى اليه ولا اقول به وكيف
وقد يلزمنا كلفة شاقة في ان نثبت ان لكل متحرك محركا وقد
تجشم ذلك مفيد تا هذه الآراء تجشما يعتد به فكيف يستهزئ
بمن يرى حركة ويلتمس الحجة على اثبات محرك لها فضلا عن
ان يسلم محركا ويجعله خارجا الا ان الحق هو ان القول
بوجود الطبيعة مبدأ للعلم الطبيعي وليس على الطبيعي ان يتكلم
على من ينكرها وانما اثباتها على صاحب الفلسفة الاولى وعلى
الطبيعي ان يتكلم بتحقيق ماهيتها وقد حدت الطبيعة بانها
مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ليس
على انها يجب في كل شيء ان يكون مبدأ للحركة والسكون
مقابل على انها مبدأ لكل امر ذاتي يكون للشيء من الحركة ان
كانت والسكون ان كان ثم بدا لبعض من ورد من بعد ان
استقصى هذا الرسم وتوخى ان يزيد عليه زيادة فقال ان
هذا انما يدل على فعل الطبيعة لا على جوهرها فانه انما يدل على
نسبتها الى ما يصدر عنها ويجب ان يزاد في حدها فيقال
ان الطبيعة قوة سارية في الاجسام يفيد الصور والخلق
هي مبدأ لكذا وكذا ونحن مبتدئون بابانة معنى الرسم
الماخوذ عن الامام الاول ثم نقبل على كفاية هذا المتكلف
للزيادة كلفة موضحين ان ما فعله ردي فاسد غير محتاج
اليه ولا الى بدله فنقول ان معنى قولنا مبدأ للحركة اي مبدأ
فاعل يصدر عنه التحريك في غيره وهو الجسم المتحرك
ومعنى قولنا اول اي قريب لا واسطة بينه وبين التحريك
فعسى ان يكون النفس مبدأ لبعض حركات الاجسام
التي هي فيها ولكن بواسطة وقد ظن قوم ان النفس تفعل

استقصى

تزويعا

تشبه

حركة الانتقال بتوسط الطبيعة ولا ارى الطبيعة تستحيل محركة
للاعضاء خلاف ما يوجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت
الطبيعة كذلك لما احدث الاعياء عند تكليف النفس
اياها غير مقتضاها ولما تجاذب مقتضى النفس ومقتضى
الطبيعة وان عني بذلك ان النفس تحدث ميلا وبالميل تتحرك
فالطبيعة تفعل ذلك ايضا على ما سيتضح لك وكان مثل
هذا الميل ليس هو المحرك بل امر به يحرك المحرك فان كان
للنفس متوسط في التحريك فذلك في غير التحريكات المكانية
بل في تحريك الكون والانماء فاذا اريد ان لا يكون هذا الحد
عاما لكل تحريك زيد فيه الاول لان النفس قد تكون في
المتحرك وقد تحرك ما هي فيه تحريكها الانماء والاحالة
ولكن لا اولا بل باستخدام الطبايع والكيفيات وسنبين
هذا لك بعد وقوله ما هو فيه ليفرق بين الطبيعة والصناعات
والقاسرات واما قوله بالذات فقد حمل على وجهين
احدهما بالقياس الى المحرك والآخر بالقياس الى المتحرك
ووجه حمله على الوجه الاول ان الطبيعة تحرك لذاتها حين
ما تكون بحال تحريك لا عن تسخير قاسر فيستحيل ان لا تحرك ان
لم يكن مانع حركة مباينة للحركة القاسرة وحمله على الوجه الثاني
ان الطبيعة تحرك لما تتحرك عن ذاته لا عن خارج وقوله لا
بالعرض قد حمل ايضا على وجهين احدهما بالقياس الى
الطبيعة والآخر بالقياس الى المتحرك ووجه حمله بالقياس
الى الطبيعة ان الطبيعة مبدأ لما كانت حركته بالحقيقة
لا بالعرض والحركة بالعرض مثل حركة الساكن في السفينة
بحركة السفينة والوجه الآخر انه اذا حركت الطبيعة صنما
فهي تحركه بالعرض لان تحريكها بالذات للنحاس لا للصنم
فليس الصنم من حيث هو صنم متحركا بالطبيعة كما للحجر
وكذلك لا يكون الطب طبيعة اذا عالج الطبيب
نفسه وحرك الطب ما هو فيه لانه فيه لا من حيث
هو مريض بل من حيث هو طبيب فان الطبيب
اذا عالج نفسه فبرئ لم يكن برؤه لانه طبيب ولكن لانه

متعالج

متعالج فانه من حيث هو معالج شيء ومن حيث هو متعالج شيء
فانه من حيث هو معالج صانع العلاج عالم به ومن حيث
هو متعالج قابل للعلاج مريض فاما الزيادة التي رأى بعض
اللاحقين بالاوايل ان يزيدها فقد فعل باطلا فان القوة
التي جعلها كالجنس في رسم الطبيعة هي الطبيعة القوة
الفاعلية واذا احدثت حدثت بانها مبدأ الحركة من آخر
في آخر بانه آخر وليس معنى القوة الا مبدأ تحريك يكون
في الشيء وليس معنى السريان الا الكون في الشيء وليس
معنى التخليق والتشكيل الا ادخالا في معنى التحريك
وليس معنى حفظ الخلق والاشكال الا ادخالا في التسكين
ولو كان هذا الرجل قال ان الطبيعة هي مبدأ موجود في
الاجسام لتحريكها الى كمالاتها وتسكينها عليها هو مبدأ
اول لحركة ما هو فيه وسكونه بالذات لا بالعرض لم يكن
الا مكررا الاشياء كثيرة من غير حاجة اليها فكذلك اذا
اورد بدل طائفة من كلام لفظا مفردا مواطيا لتلك
الطائفة فيكون قد كرر اشياء كثيرة وهو لا يشعر ومع ذلك
فان هذا المتدارك لخلل هذا الرسم بزعمه قد حسب
انه اذا قال قوة فقد دل على ذات غير مضافة الى شيء
وما فعل فان المفهوم من القوة هو مبدأ التحريك و
التسكين لا غير والقوة لا ترسم الا من جهة النسبة
الاضافية فلا يكون ما ظنه حقا من انه هرب من ذلك
بايراد القوة فما عمله هذا الرجل باطل فاسد ثم معنى
قول الحكماء الاول انه مبدأ للحركة والسكون ليس يعني
المبدأ الذي للحركة المكانية دون المبدأ الذي للحركة
في الكيف بل كل مبدأ لاي حركة كانت بالذات فهو
طبيعة كالمبدأ للحركة التي في الكم والتي في الكيف والتي
في المكان وفي غير ذلك ان كانت حركة وسيتضح لك
بعد اصناف الحركة فاما كونه مبدأ للحركة في الكم فهو حال
الطبيعة الموجبة لزيادة تخلخل وانبساط في الجرم او
تكاثف وانقباض في الجرم فان هذا التحريك عن كمية الى كمية

فان شئت ان تجعل النمو بالطبيعة وتطلق اسم الطبيعة على ذلك و
تاخذ الطبيعة على احد المعاني المذكورة فافعل واما كونه مبدا
للحركة في الكيف فمثل حال طبيعة الماء اذا عرض للماء ان
استفاد كيفية غريبة لم يكن مقتضى طبيعته كلون البرودة
مقتضى طبيعته فان الغالب اذا زال رده طبيعته الى كيفيته
واحالته اليها وحفظته عليها وكذلك الابدان اذا ساءت
امزجتها وقربت طبيعتها ردتها الى المزاج الموافق
واما في المكان فظاهر وهو حال طبيعة الحجر اذا حركته
الى اسفل وحال طبيعة النار اذا حركتها الى فوق واما
كونه مبدا للحركة في الجواهر فمثل حال الطبيعة التي تحرك
الى الصورة معدة باصلاح الكم والكيف على ما يعلم
واما حصول الصورة ففيه ان لا يكون الطبيعة معينة
لها بل يكون مهيئة لها ويستفاد من مواضع اخر والاولى
ان يعلم ان هذا من صناعة اخرى وهذا هو حد الطبيعة
التي هي كالجنسية ويعطي كل واحد من الطبايع التي تحتها
معناها **فصل** في نسبة الطبيعة الى المادة والصورة
والحركة ان لكل جسم طبيعة ومادة وصورة واعراضا فطبيعته
هي القوة التي تصدر عنها تغيره او تحركه الذي يكون في ذاته ولذلك
سكونه وثباته وصورته هي مهيئته التي بها هو ما هو ومادته هي
المعنى الحامل لمهيئته والاعراض هي الامور التي اذا تصورت
مادته بصورته وتمت نوعيته لزمته او عرضت له من خارج
وربما كانت طبيعة الشيء هي بعينها صورته وربما لم تكن الا في
البسايط فان الطبيعة هي الصورة بعينها فان طبيعة الماء
هي بعينها المهيئة التي بها الماء هو ما هو لكنها انما يكون طبيعة
باعتبار وصورة باعتبار فاذا اضيفت الى الحركات والافعال
الصادرة عنها سميت طبيعة واذا اضيفت الى تقويمها
لنوع الماء وان لم يلتفت الى ما يصدر عنها من الاثار والحركات
سميت صورة فصورة الماء مثلا قوة اقامت هيولى
الماء نوعا هو الماء وتلك غير محسوسة وعنها تصدر الاثار
المحسوسة من البرودة المحسوسة والثقل الذي هو الميل بالفعل

(الذي)

الذي لا يكون للجسم وهو في جبره الطبيعي فيكون فعلها مثلا في جوهر
الماء اما بالقياس الى المتاثر عنه فالبرودة واما بالقياس الى
المؤثر فيه المشكل له فالرطوبة واما بالقياس الى مكانه الغريب
فالتحريك وبالقياس الى مكانه المناسب فالتسكين وهذه
البرودة والرطوبة اعراض تلزم هذه الطبيعة اذا لم يكن هناك
عايق وليس كل الاعراض تتبع الصورة في الجسم بل ربما
كانت الصورة معدة للمادة لان تنفعل عن سبب خارج
يعرض كما تعد لقبول الاعراض الصناعية وللكثير من الاعراض
الطبيعية واما في الاجسام المركبة فالطبيعة كشيء من الصورة
ولا تكون كنه الصورة فان الاجسام المركبة لا تصير بما
هي بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة وحدها ولئن كانت
لا بد لها في ان يكون بما هي من تلك القوة فكان تلك
القوة جزء من صورتها فكانت صورتها تجتمع من عدة معان
فتتحد كالانسانية فانها يتضمن قوى الطبيعة وقوى
النفس النباتية والحيوانية والنطق فاذا اجتمعت
هذه كلها نوعا من الاجتماع اعطت المهيئة الانسانية
واما كيفية نحو هذا الاجتماع فالاولى ان يبين في الفلسفة
الاولى اللهم الا ان يعني بالطبيعة لا هذا الذي حددناه
بل كل ما تصدر عنه افاعيل الشيء على اي نحو كان كان على
الشرط المشروط في الطبيعة او لم يكن فعسى ان يكون طبيعة
كل شيء صورته ولكن غرضنا ههنا في اطلاق اسم الطبيعة هو ما
حددناه ومن هذه الاعراض ما يعرض من خارج ومنها ما يعرض
من جوهر الشيء وقد تتبع بعضها المادة كالسواد في الزنجيين
وآثار القروح وانتصاب القامة وقد تتبع بعضها الصورة
كالذكاء والفرح وغير ذلك في الناس وقوة الضحك فان
هذه ولئن لم يكن بد في وجودها عن لئن يكون في مادة موجودة فان
منبعثها من الصورة ومبتداها منها وستجد اعراضا تلزم الصورة
وتنبعث منها او تعرض لها بوجه اخر لا يحتاج الى مشاركة المادة
وذلك اذا حقق لك علم النفس وقد يكون اعراض مشتركة
تبتداء من الجهتين جميعا كالنوم واليقظة وان كان قد يكون

بعضها اقرب الى الصورة مثل اليقظة وبعضها اقرب الى المادة
مثل النوم والاعراض اللاحقة من جهة المادة قد تبقى بعد
الصورة كانذاب القروح وسواد الحبشي اذا مات فالطبيعة
الحقيقية هي التي اومأنا اليها والفرق بين الصورة وبينها
ما اشرنا اليه والفرق بين الحركة وبينها اظهر منه بكثير لكن
لفظ الطبيعة قد يستعمل على معان كثيرة احق ما نذكر منها
هو ثلثة منها فيقال طبيعة للمبدأ الذي ذكرناه ويقال طبيعة
لذات كل شيء واذا اريد بالطبيعة ما يتقوم به جوهر
كل شيء حق ان يختلف فيها بحسب اختلاف المذاهب
والآراء فمن رأى ان يجعل الجزء الاحق من كل جوهر
بان يتقوم هو عنصره وهيولاه قال ان طبيعة كل شيء عنصره
ومن راى ان يجعل الصورة احرى بذلك جعلها طبيعة لشيء
وعسى ان يكون من اهل البحث قوم ظنوا ان الحركة هي المبدأ
الاول لافادة الجواهر قواماتها فجعلوها طبيعة كل شيء
ومن جعل طبيعة كل شيء صورته جعلها في البسائط مهيتها
البسيطة وفي المركبات المزاج وسنعلم بعد ان المزاج
ما هو ونرشدك الآن اليه يسيرا فنقول ان المزاج هو
كيفية يحصل من تفاعل كيفيات متضادة في اجسام
متجاورة وقد كان الاقدمون من الاوايل شديدي الشغف
بتفضيل المادة والقول بها وتصييرها طبيعة ومنها
انطيفون الذي يذكره المعلم الاول ويحكي عنه انه اصر
على ان المادة هي الطبيعة وانها هي المقومة للجواهر
ويقول لو كانت الصورة هي الطبيعة في الشيء لكان
السرير اذا عفن وصار بحيث يفرع غصنا وينبته
فرع سريرا وليس كذلك بل يرجع الى الطبيعة الخشبية
فينبت خشبا كان هذا الرجل راى ان الطبيعة هي
المادة ولا كل مادة بل المحفوظ ذاتها في كل تغير وكانه
لم يفرق بين الصورة الصناعية وبين الطبيعة بل لم
يفرق بين العارض وبين الصورة ولم يعرف ان مقوم
الشيء يجب ان لا يكون منه بد عند وجود الشيء ليس انه

الذي لا بد منه عند عدم الشيء او يكون ثابتا عند عدم الشيء وما يغيننا
ان يكون الشيء ثابتا في الاحوال ووجوده لا يكفي في ان يحصل
الشيء بالفعل مثل هذا الذي هو الهيولى التي لا تفيد وجود الشيء
بالفعل بل انما يفيد قوة وجوده بل الصورة هي التي تجعله بالفعل
الا ترى ان الخشب واللبن اذا وجدا كان للبيت كون بالقوة
ولكن كونه بالفعل مستفاد من صورته لو جاز ان يقوم صورته
لا في المادة لاستغنى عنها وهذا الرجل ذهب عليه ايضا
ان الخشبية صورة وانها عند الانبات محفوظة فان كان الذي
يهمنا في مراعاة شرايط كون الشيء طبيعة هو ان يكون
مفيدة للشيء جوهريته فالصورة اولى بذلك ولما كانت
الاجسام البسيطة هي ما هي بالفعل بصورتها ولم يكن
هي ما هي بموادها والا لما اختلفت فبين ان الطبيعة ليست
هي المادة وانما هي الصورة في البسائط وانها في نفسها
صورة من الصور ليست مادة من المواد واما في المركبات
فغير خاف عليك ان الطبيعة المحدودة وحدها لا تعطي
مهياتها بل هي مع زوايد الا ان تسمى صورتها الكاملة
طبيعة على سبيل الترادف فيكون الطبيعة يقال ح على
هذه وعلى الاولى بالاشتراك واما الحركة فهي ابعد من ان
تكون طبيعة للاشياء فانها كما يتضح طارئة في حالة
النقص وغريبة عن الجوهر **فصل** في الفاظ مشتقة
من الطبيعة وبيان احكامها ههنا الفاظ تستعمل فيقال
الطبيعة والطبيعي وما له الطبيعة وما بالطبيعة وما بالطبع
وما يجري مجرى الطبيعي فالطبيعة قد عرفتها واما الطبيعي
فهو كل منسوب الى الطبيعة والمنسوب الى الطبيعة
هو اما ما فيه الطبيعة واما ما عن الطبيعة والذي فيه
الطبيعة فالمتصور بالطبيعة او الذي الطبيعة كالجزء
من صورته واما ما عن الطبيعة فالآثار والحالات
وما يجانس ذلك من المكان والزمان وغيره واما ما له
الطبيعة فهو الذي له في نفسه مثل هذا المبدأ وهو الجسم
المتحرك بطباعه والساكن بطباعه واما ما بالطبيعة فهو

كل ما وجوده بالفعل عن الطبيعة او قوامه بالفعل عن الطبيعة بالوجود
الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجه الثاني كالانواع الطبيعية
واما ما بالطبع فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان على منشأ كلي القصد
كالاشخاص والانواع الجوهرية اولازمها كالاعراض اللازمة و
الحادثة واما ما يجري مجرى الطبيعي فمثل الحركات والسكونات
التي توجبها الطبيعة بنفسها لذاتها لا خارجة عن مقتضاها والخارج
عن مقتضاها ربما كان بسبب غريب وربما كان عنها بنفسها
بسبب قابل فعلها وهو المادة فان الراس المسقطة
والاصبع الزائدة ليس جاريا مجرى الطبيعي ولكنه بالطبع وبالطبيعة
اذ سببه الطبيعة ولكن ليس لنفسها بل لعارض وهو كون
المادة بحال في كيفيتها او كميتها تقبل ذلك والطبيعة يقال على
وجه جزئي ويقال على وجه كلي فالتي يقال على وجه جزئي هي الطبيعة
الخاصة بشخص شخص والطبيعة التي يقال بوجه كلي فربما كانت
كلية بحسب نوع وربما كانت كلية على الاطلاق وكلاهما
لا وجود لهما في الاعيان ذوات قائمة الا في التصور بل لا وجود
الا للجزئي اما احدهما فهو ما نعقل من مبدأ مقتضي التدبير
الواجب في استحفاظ نوع والثاني ما نعقل من مبدأ مقتضي
التدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه وقد ظن
بعضهم ان كل واحدة منهما قوة موجودة اما الاولى فسارية
في اشخاص النوع واما الاخرى فسارية في الكل وظن بعضهم
ان كل واحدة منهما فهو ذاته وفيضانه عن المبدأ الاول
واحد وينقسم بانقسام الكل ويختلف في القوابل وليس
من هذا شيء يجب ان يصغى اليه فانه لا وجود الا للقوى
المختلفة التي في القوابل ولم يكن البتة متحدة ثم انقسمت
نعم لها نسبة الى شيء واحد والنسبة الى الشيء الواحد الذي
هو المبدأ لا ترفع الاختلاف الذاتي عن الاشياء ولا تقوم
المنسوبات مجردة بانفسها بل لا وجود للطبيعة بهذا المعنى
لا في ذات المبدأ الاول فانه من المحال ان يكون في ذاته
شيء غريب عن ذاته غير ذاته كما يعلم بعد ولا في طريق السلوك
الى الاشياء كانه فايض لكنه بعد لم يصل ولا له وجود

في الاشياء

في الاشياء متحدا بلا اختلاف بل طبيعة كل شيء شيء آخر بالنوع او
او بالعدد ولا ايضا ما يتلونه من شروق الشمس لذلك فان
الشمس لا ينفصل عنها شيء يقوم واحدا لا جسم ولا عرض
بل انما يحدث شعاعها في القابل ويحدث في كل قابل آخر
بالعدد وليس لذلك الشعاع وجود في غير القابل ولا هو شيء
من جملة شعاع جوهر الشمس فذا انحدر منه الى المواد فقشبها
نعم لو لم يختلف القابل وكان واحدا لكان الاثر واحدا بحسبه
ويتبين لك تحقيق هذا كله في غير هذه الصناعة لكن لئن كانت
طبيعة كلية من هذا الجنس فلا تكون على انها طبيعة بل على انها
طبيعة امر معقول عند الاوائل والمبادي التي منها يفيض تدبير
الكل او على انها طبيعة جرم اقل من الاجرام السماوية بتوسطها التي هي
لتحفظ النظام ولا يكون البتة طبيعة واحدة المهية سارية
في الاجسام الاخرى فكذا يجب ان يتصور الطبيعة الكلية
والجزئية ثم تعلم ان كثيرا مما هو خارج عن مجرى الطبيعة الجزئية
ليس بخارج عن مجرى الطبيعة الكلية فان الموت وان كان
غير مقصود في الطبيعة الجزئية التي في زيد فهو مقصود في الطبيعة
الكلية من وجوه احدها التخلص لنفس عن البدن للسعادة في
السعداء وهي المقصودة ولها خلق البدن واذا اخلفت
فليس لسبب من الطباع بل لسوء الاختيار وليكون لقوم
اخرين حالهم في استحقاق الوجود حال هذا الشخص وجود
فانه ان خلد هؤلاء لم يسع للاخرين مكان ولا قوت وفي قوة
المادة فضل للاخرين وهم يستحقون مثل هذا الوجود فليسوا
اولى بالعدم الدائم من هؤلاء بالخلود فهذه وغيرها مقاصد
في الطبيعة الكلية وكذا الاصبع الزائدة هي مقصودة في الطبيعة
الكلية التي تقتضي ان تكسى كل مادة ما تستعد لها من الصورة
ولا تعطل فاذا فضلت مادة تشحح الصورة الاصبعية
لم تحرم ولم تضيع **فصل** في كيفية بحث العلم الطبيعي
ومشاركاته لعلم آخر ان كانت له مشاركة واذ قد عرفت
الطبيعة وعرفت الامور الطبيعية فقد اتضح لك فضل اتضاح
ان العلم الطبيعي عن اي الاشياء يبحث ولما كان المقدار

المحدود من لوازم هذا الجسم الطبيعي وعوارضه الذاتية اعني الطول
والعرض والعمق المشار اليها وكان الشكل من لوازم المقدار
كان الشكل ايضا من عوارض الجسم الطبيعي ولما كان المهندس
موضوعه المقدار فموضوعه عارض من عوارض الجسم الطبيعي
والعوارض التي يبحث عنها هي من عوارض هذا العارض فمن
هذه الجهة تصير الهندسة جزئية بوجه ما عند العلم الطبيعي ولكن
الهندسة الصرفة لا تشارك الطبيعي في المسائل واما علم
الحساب فهذا ابعد من هذه المشاركة وشد بساطة بل ههنا
علوم اخرى تحتها كعلم الاثقال وعلم الموسيقى وعلم الاكر
المتحركة وعلم المناظر وعلم الهيئة وهذه العلوم اقرب مناسبة
الى العلم الطبيعي وعلم الاكر المتحركة ابسطها وموضوعه كرة
متحركة والحركة شديدة المناسبة للمقادير لاتصالها وان كان
اتصالها لا لذاتها بل لسبب مسافة او زمان كما نبين نحن
بعد ثم البراهين المورودة في علم الاكر المتحركة لا يستعمل فيها المقدمات
الطبيعية البتة واما علم الموسيقى فموضوعه النغم والازمنة
وله مبادئ من علم الطبيعي ومبادئ من علم الحساب وكذلك
علم الاثقال وعلم المناظر ايضا موضوعه مقادير منسوبة الى وضع ما
من البصر وله مبادئ من الطبيعيات ومن الهندسة وهذه العلوم
كلها لا تشارك العلم الطبيعي في المسائل البتة وكلها تنظر
في الاشياء التي لها من حيث هي ذوات كم ومن حيث لها
عوارض الكم التي لا يوجب تصور عروضها للكم ان يجعلها
كما في جسم طبيعي فيه مبدأ حركة وسكون ولا يحتاج الى ذلك
واما علم الهيئة فموضوعه اعظم اجزاء موضوع علم الطبيعيين
ومبادئه طبيعية وهندسية اما الطبيعية فمثل ان حركة الاجرام
السماوية يجب ان يكون محفوظة على نظام واحد وما اشبه
ذلك مما استعمل كثير منه في اول المجسطي واما الهندسية
فما لا يخفى وتخالف سائر العلوم في انه يشارك الطبيعي في المسائل
ايضا فيكون موضوع مسائله شيئا من موضوعات مسائل
العلم الطبيعي والمحمول فيه ايضا عارض من عوارض الجسم
الطبيعي ومحمول ايضا في مسائل العلم الطبيعي مثل ان

اعلم ان مبادئ العلم هي ما يتوقف عليه العلم وما ذكره في هذا الفصل كلها مذكورة في المنطق بتفصيل في هذا الفصل كثير فليس هذا العلم الطبيعي فيكون عليه العلم الطبيعي محتاج اليه حشو وغير محتاج في هذا العلم تدبر

(الارض)

الارض كرية والسماء كرية وما اشبه ذلك فهذا العلم كانه ممتزج
من طبيعي ومن تعليمي كان التعليمي المحض مجردا لا في مادة البتة
وكان هذا موقع لذلك المجرد في مادة معينة لكن المقدمات
المبرهن بها على المسائل المشتركة لصاحب الهيئة والطبيعي
مختلفة اما مقدمات التعليمي فرصدية مناظرية او هندسية
واما مقدمات الطبيعي فاخوذة مما توجبه طبيعة الجسم
الطبيعي وربما خلط الطبيعي فادخل المقدمات التعليمية
في براهينه وخلط التعليمي فادخل المقدمات الطبيعية
في براهينه واذا سمعت الطبيعي يقول لو لم يكن الارض
كرية لم يكن فضل الكسوف القمري هلاليا فاعلم انه قد خلط
واذا سمعت التعليمي يقول واشرف الاجرام له اشرف
الاشكال وهو المستدير وان اجزاء الارض يتحرك اليه
على الاستقامة وما اشبه ذلك فاعلم انه قد خلط وانظر كيف
يختلف الطبيعي والتعليمي في البرهان على ان جرما من البسيط
كرية اما التعليمي فيستعمل في بيان ذلك ما يجد عليه حال
الكواكب في شروقها وغروبها وارتفاعها عن الافق وانحطاطها
فان ذلك لا يمكن الا لان يكون الارض كرية والطبيعي يقول ان
الارض جسم بسيط فشكله الطبيعي الذي يجب عن طبيعة متشابهة
مستحيل ان يكون مختلفا فيه فيكون في بعضه زاوية وفي بعضه
خط مستقيم او يكون بعضه على ضرب من الانحناء والاخر على
خلافه فيجد الاول هذا بدلائل ماخوذة من مناسبة المقابلات
والاوضاع والمحاذيات من غير ان يكون محتاجا الى ان يكون
فيها تعرض لقوة طبيعية موجبة فيها المعنى ويجد الثاني قد
اتى بمقدمات ماخوذة من اقتضاء طبيعة الجسم الطبيعي بما هو
طبيعي فالاول يكون قد اعطى الانية ولم يعط العلة والثاني
اعطى العلة واللمية والاعداد بما هي اعداد قد توجد في الموجودات
الطبيعية اذ قد يوجد واحد وواحد اخر وكون كل واحد
منهما واحدا ليس يكون ذاته من ماء او نار او ارض او شجرة
او غير ذلك بل الوحدة امر لازم له خارج عن ماهيته واعتبار
ذلك الواحدية من حيث هما في نحو من انحاء الوجود معا هو

فيهما

صورة الاثنينية في ذلك الوجود وكذلك في غير ذلك من الاعداد وهذا
هو العدد المعدود وقد يجد في الموجودات الغير الطبيعية التي
ستتضح ان لها انيّة وقوّاما فليس العدد داخلا في العلم
الطبيعي لانه لا هو جزء ولا هو نوع من موضوعه ولا هو عارض
خاص به فهو بيّن لا يقتضي تعلقا لا بالطبيعيات ولا بغير
الطبيعيات ومعنى التعلق ان يكون وجوده خاصا
بما قيل انه متعلق به مقتضيا اياه بل هو مباين لكل واحد
منهما بالتمام وبالحد ويتعلق ان كان ولا بد بالموجود العام
فيكون من الامور اللازمة له فطبيعة العدد بحيث يصلح
ان يعقل مجردة عن المادة اصلا والنظر فيها من حيث هي
طبيعة العدد وما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة
ثم يعرض لها احوال ينظر فيها الحاسب وتلك الاحوال
لا يعرض لها الا وقد وجب تعلقها بالتمام بالمادة ولكن
لم يجب تعلقها بها بالحد ولم يكن ما تخصصها بمادة معينة
فيكون النظر في طبيعة العدد من حيث هي كذلك نظرا
رياضيا واما المقادير فانها تشارك المتعلقات بالمادة
وتباينها اما مشاركتها للمتعلقات بالمادة فلان المقادير
هي معنى من المعاني القائمة في المادة لا محالة واما مباينتها
فمن جهات منها ذلك ان من الصورة الطبيعية ما يظهر
من امره في اول الامر انه لا يصلح ان يكون عارضا لكل
مادة اتفقت مثل الصورة التي للماء من حيث هي ماء
فانها مستحيلة لكي توجد في المادة المجردة من حيث هي
على مزاجها لا كالتدوير الذي يصح ان يحل المادتين
جميعا واي مادة كانت والصورة الانسانية وطبيعتها
فانها مستحيلة لكي توجد في المادة الخشبية وهذا امر لا يلزم
الذهن في تحقيقه كثير تكلف بل يقرب تناوله ومنها ما لا
يستحيل في بادي النظر ان يعرض لاي مادة اتفقت مثل
البياض والسواد واشباه من هذا الجنس فان الذهن
لا يستوحش من احلالها اي مادة اتفقت لكن العقل
والنظر يوجبان من بعد ان طبيعة البياض والسواد

غير عارض

العدد وعدد العدد والعدد العاد لجميع الاشياء
وهو كرو العدد والعدد الحاصل
والعدد المعدود وهو العدد الحاصل
لمادة ما التي تقع على غير ما

غير عارض الا لمزاج واستعداد مخصوص واما المستعد للتسود
بمعنى التلون لا بمعنى التصبغ ليس قابلا للبياض الذي بذلك
المعنى لا من مزاجه وغريزته لكنها وان كانا كذلك فلا يتصور
ولا واحد منهما الا مقارنا لامر ليس هو هو وذلك الامر هو
السطح او المقدار المباين للتلون في المعقول ثم قد تشارك
ايضا هذان القسمان المذكوران في امر وهو ان الذهن
لا يقبل واحدا منهما الا وقد لحقه خاصة نسبته الى امر
آخر يقارن ذاته كالموضوع فان الذهن اذا احضر صورة
الانسانية لزمه ان يحضر معها نسبتها الى مادة
مخصوصة لا يتخيل الا كذلك والبياض ايضا اذا احضره
التصور احضر معه انسانا ما هو فيه ضرورة وابى ان يتصور
بياضا الا الذي يتصور قدرا ومعلوم ان البياضية غير
القدرية ويجعل نسبة البياضية الى القدرية شبيهة بنسبة
شيء الى امر موضوع له ثم المقدار تفارق هذين الصنفين
فيما يشتركان فيه اذ الذهن يقبل المقدار على انه مجرد
وكيف لا يقبله وهو محتاج الى استقصاء في البحث
حتى ينكشف له ان المقدار لا يوجد الا في مادة ويفارق القسم
الاول بشيء يخصه وهو ان الذهن اذا تكلف نسبة المقدار
الى المادة لم يضطر الى ان يعد له مادة مخصوصة ويفارق
القسم الثاني بان الذهن وان لم يضطر في تصور المقدار
الى ان يجعل له مادة مخصوصة فالقياس والعقل لا
يضطره اليها ايضا اذ الذهن يستغني في نفس تصور
المقدار الى عن تصوره في المادة والقياس لا يوجب ايضا
ان يكون للمقدار اختصاص بمادة نوعية معينة لان المقدار
لا يفارق شيئا من المواد وليس ما يكون خاصا بمادة
ومع ذلك فهو مستغن في التوهم والتحديد عن المادة
وقد يظن ان السواد والبياض هذا حكمهما ايضا وليس
كذلك فانه لا التصور التخيلي ولا الرسمي ولا الحدود
المعطاة لهما يغني عن ذلك اذا حقق واستقصي وانما
يجردان بمعنى آخر وهو ان المادة ليست جزء قوامهما كما هي

والنفس

جزء قوام المركب لكنه جزء حده ربما وكثير من الاشياء يكون جزء حد الشيء
ولا يكون جزء قوام اذا كان حده ينضم نسبة ما الى شيء خارج
عن وجود الشيء وقد شرح هذا المعنى في كتاب البرهان وصناعة
الحساب وصناعة الهندسة صناعتان لا يحتاجان في اقامتهما
البراهين ان يتعرضا للمادة الطبيعية او يأخذا مقدمات يتعرض
للمادة بوجه لكن صناعة الكرة المتحركة واشد منها صناعة الموسيقى
واشد منها صناعة المناظر واشد من ذلك صناعة الهيئة
تأخذ المادة او شيئا من عوارض المادة وذلك لانها تبحث
عن احوال لها في الضرورة انها تأخذها وذلك لان هذه الصناعات
اما ان تبحث عن عدد لشيء او عن مقدار او شكل في شيء
والعدد والمقدار والشكل عوارض لجميع الامور الطبيعية
ويعرض مع العدد والمقدار اللواحق الذاتية ايضا بالعدد
والمقدار فاذا اريد ان يبحث عما يعرض من احوال العدد
والمقدار في امر من الامور الطبيعية حيث كانت لزم ضرورة ان
يلتفت الى ذلك الامر الطبيعي وكانت الصناعة الطبيعية
صناعة بسيطة والصناعة التعليمية هي حساب حرف
وهندسة حرفة صناعة بسيطة ويتولد ما بينهما صنايع موضوعاتها
من صناعة ومحمولات المسايل فيها من صناعة واذا كان
بعض العلوم المنسوبة الى الرياضية مما يحوج الذهن الى
التفات نحو المادة لمناسبة بينه وبين الطبيعيات
فكيف ظنك بالعلم الطبيعي نفسه وما افسد ظن من ظن
ان الواجب ان يشتغل في العلم الطبيعي بالصورة ويخلي
عن المادة اصلا **فصل** في تعريف شدة العلل اهتماما
للطبيعي في بحثه قد رفض بعض الطبيعيين ومنهم
انطيقون مراعاة امر الصورة رفضا كليا واعتقد ان
المادة هي التي يجب ان تحصل وتعرف فاذا حصلت
هي تحصيلا فما بعد ذلك اعراض ولواحق غير متناهية لا
يضبط ويشبه ان يكون هذه المادة التي قصر عليها هؤلاء
نظرهم هي المادة المتجسمة المنطبعة دون الاولى فكانهم
عن الاولى غافلون وربما احتج بعض هؤلاء ببعض الصنايع

اذا تأمل متأمل بادنى تأمل يوجد
ان صناعة الحساب وصناعة
الهندسة كما لا يحتاجان في
اقامتهما البراهين ان يتعرضا
للمادة الطبيعية هكذا
صناعة الكرة المتحركة
وصناعة الموسيقى
وصناعة المناظر في
عدم احتياجها الى
المادة في البراهين
فان اخذت المادة في
براهينها فقد كانت
بالعرض بل بالمجاز
وفي الملاحظة الوجيهة
تدبر

قوله وما افسد ظن من ظن الخ
هذا القايل حكم في الاقاويل
وقصده بهذا ان الاجسام
الطبيعية انما اعراضها وتشخصها
تباين كل واحد من الاخر
تباين الصورة فاذا التباين
هو الصورة لانه العمدة
لا المادة فان الاجسام في العلم
الطبيعي هو الصورة
فلهذا قال الحكيم ان الواجب
ان يشتغل في العلم الطبيعي
بالصورة ويخلي عن المادة اصلا
تدبر

وقايس

وقايس بين الصناعة الطبيعية وبين الصناعة المهندسية فقال ان
مستنبط الحديد وكده تحصيل الحديد وما عليه من صورته
والغواص وكده تحصيل الدرة وما عليه من صورتها والذي
يظهر لنا فساد هذا الراي افادة اياه الوقوف على خصايص
الامور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها ومناقضة صاحب
المذهب نفسه فانه ان اقنعه الوقوف على الهيولى الغير
المصورة فقد قنع من العلم بمعرفة شيء لا وجود له بالفعل
بل كانه امر بالقوة ثم من اتى الطريق ليسلك الى ادراكه
اذ فذا عرض عن الصور والاعراض صفحا والصور
والاعراض التي تجر اذيالها الى انباته فان لم يقنع الوقوف
على الهيولى الغير المصورة ورام للهيولى صورة مثل صورة
المائية والهوائية او غير ذلك فما خرج عن النظر في الصورة
فظنه ان مستنبط الحديد غير مضطر الى مراعاة امر
الصورة ظن فاسد فان مستنبط الحديد ليس موضوع
صناعته هو الحديد بل هو غاية في صناعته وموضوع الامام
المعدنية التي ينكب عليها بالحفر والتذويب وفعل ذلك
هي صورة صناعته ثم تحصيل الحديد غاية صناعته وهو
موضوع لصنايع اخرى اربابها لا تغنيهم مصادفة الحديد
عن التصرف فيه باعطائه صورة او عرضا وقد قام بازاء
هؤلاء طايفة اخرى من الناظرين في علم الطبيعة فاستخفوا
بالمادة اصلا وقالوا انها انما قصدت في الوجود لتظهر
فيها الصورة باثارها وان المقصود الاول هو الصورة
وان من احاط بالصورة علما فقد استغنى عن الالتفات
الى المادة الا على سبيل الشروع فيما لا يغنيه وهؤلاء ايضا
مسرفون في جنبة اطراح المادة كما اولئك كانوا مسرفين
في جنبة اطراح الصورة وبعد تقدير ما يتولونه في العلوم
الطبيعية على ما اومانا اليه قبل هذا الفصل فقد قنعوا بان يجهلوا
المناسبات التي بين الصور وبين المواد اذ ليس كل صورة
مساعدة لكل مادة ولا كل مادة متمهدة لكل صورة بل
يحتاج الصور النوعية الطبيعية في ان يحصل موجودة في الطبايع

نفع وصح

الى مواد نوعية متخصصة بصور لاجلها ما استتم استعدادها لهذه
الصور وكم من عرض انما يحصل عن الصورة بحسب مادة وانما
كان العلم التام الحقيقي هو الاحاطة بالشيء كما هو وما يلزمه وكانت
مهية الصورة النوعية انها مفتقرة الى مادة معينة او لازم لوجودها
وجود مادة معينة فكيف يستكمل علمنا بالصورة اذا لم يكن هذا
من حالها متحققا عندنا او كيف يكون هذا من حالها متحققا
عندنا ونحن لا نلتفت الى المادة ولا مادة اعم اشتركا فيها
وابعد عن الصورة من المادة الاولى وفي علمنا بطبيعتها وانها
بالقوة كل شيء تكتسب علما بان الصورة التي في مثل هذه
المادة اما واجب زوالها بخلافة اخرى غيرها او ممكن غير
موثوق به واي معنى اشرف من هذه المعاني التي من حقها
ان تعلم من معنى حال الشيء في وجود نفسه وانه وثيق او قلق
بل الطبيعي مفتقر في براهينه ومحتاج في استتمام صناعته
الى ان يكون محصلا للاحاطة بالصورة والمادة جميعا لكن
الصورة تكسبه علم هوية الشيء بالفعل اكثر من المادة والمادة
تكسبه العلم بقوة وجوده في اكثر الاحوال ومنها جميعا يستتم
العلم بجوهر الشيء

في تعريف اصناف علة علة

من الاربع قد استعملنا فيما سلف اشارات دلت على ان الجسم
الطبيعي علة عنصرية وعلة فاعلية وعلة صورية وعلة غائية
فحري بنا الآن ان نعرف احوال هذه العلل فنستفيد منها
سهولة سلوك السبيل الى معرفة المعلولات الطبيعية اما الى الكل
كاين فاسد او الكل واقع في الحركة او الكل ما هو مؤلف من مادة
وصورة علما موجودة وانها هذه الاربعة لا غير فاما لا تتكلف نظر
الطبيعيين وهو الى الالهي واما تحقيق مهيتها والدلالة على احوالها
وضعا فاما لا يستغني عنه الطبيعي فنقول ان العلل الذاتية للامور
الطبيعية اربعة الفاعل والمادة والصورة والغاية والفاعل
في الامور الطبيعية قد يقال لمبدأ الحركة في آخر غيره من جهة ما هو
آخر ونعني بالحركة ههنا كل خروج من قوة الى فعل في مادة وهذا
المبدأ هو الذي يكون سببا لا حالة غيره وتحريكه عن قوة الى فعل
والطبيب ايضا اذا عالج نفسه فانه مبدأ حركة في آخر بانه آخر لانه

انما يحرك العليل والعليل غير الطبيب من جهة ما هو عليل وانما
هو يعالج من جهة ما هو هو اعني من جهة ما هو طبيب واما تعالج
وقبوله العلاج فليس من جهة ما هو هو اعني من جهة ما هو طبيب
بل من جهة ما هو عليل ومبدأ الحركة اما مهيئ واما متمم والمهيئ
هو الذي يصلح المادة كمحرك النطفة في الاحالات المعدة
والمتمم هو الذي يعطي الصورة ويشبه ان يكون الذي يعطي
الصورة المقومة للانواع الطبيعية خارجا عن الطبيعيات
اذ ليس على الطبيعي ان يتحقق ذلك بعد ان يضع ان ههنا
مهيئا وههنا معطي صورة ولا شك ان المهيئ مبدأ حركة
والمتمم ايضا هو مبدأ الحركة لانه المخرج بالحقيقة من القوة
الى الفعل وقد يعد المعين والمشير في مبادي الحركة اما المعين
فيشبه ان يكون جزء من مبدأ الحركة كالآلات كان مبدأ الحركة جملة
الاصل والمعين الا ان الفرق بين الاصل والمعين ان
الاصل محرك لغاية له والمعين يحرك لغاية ليست له
بل للاصل او لغاية ليست نفس غاية الاصل الحاصلة
بالتحريك بل غاية اخرى كشيء اواجر او بر واما المشير فهو مبدأ
الحركة بتوسط فانه سبب للصورة النفسانية التي هي مبدأ
الحركة التي هي الاولى للامر ارادي فهو مبدأ المبدأ فهذا هو
المبدأ الفاعل بحسب الامور الطبيعية واما اذا اخذ المبدأ
الفاعلي لا بحسب الامور الطبيعية بل بحسب الوجود نفسه
كان معنى اعم من هذا وكان كل ما هو سبب لوجود مباين
لذاته من حيث هو مباين ومن حيث ليس ذلك الوجود
لاجله علة فاعلية ولنقل الآن في المبدأ المادي فنقول
ان المبادي المادية تشترك في معنى وهو انها في طبايعها
حاملة للامور عرضية عنها ولها نسبة الى المركب منها ومن
تلك المهيات ولها نسبة الى تلك المهيات نفسها مثلا ان
الحجر له نسبة الى المركب اي الى الابيض ونسبة الى البسيط
اي الى البياض ونسبة الى المركب نسبة علة ايضا لانه جزء
من قوام المركب والجزء في ذاته اقدم من الكل ومقوم
لذاته واما نسبته الى تلك الامور فلا يعقل الا على اقسام ثلثة

ا الامور البسيط
الغريبة عن الاعراض
ا المبدأ

اما ان يكون لا يتقدمها في الوجود ولا يتاخر عنها اعني لا هي محتاجة
الى الامر الاخر في التقوم ولا ذلك الامر محتاج اليها في التقوم
والقسم الثاني ان يكون المادة محتاجة الى مثل ذلك الامر
في التقوم بالفعل والامر يكون متقدما عليها في الوجود الذاتي
كان وجوده ليس متعلقا بالمادة بل بمبادي اخرى ولكنه يلزم اذا
وجد ان يقوم مادتها ويجعلها بالفعل كالنوع لكثير من الاشياء
يكون تقوم بشيء ويلزم بعد تقومه ان يقوم شيئا اخر
لكنه ربما كان ما يقوم بمفارقة لذاته وربما كان تقويم بمخالطة
من ذاته ومثل هذا الامر يسمى صورة والوسط في تقوم المادة
بمقارنة ذاته او هو كل المقوم القريب وبيان ذلك في الصناعة
الاولى والقسم الثالث هو ان يكون المادة متقومة في ذاتها
وحاصلة بالفعل واقدم من ذلك الشيء ويقوم بها ذلك الشيء
وهذا الشيء هو الذي نسميه عرضا بالتخصيص وان كنا بالسنتنا
جميع هذه الهيئات اعراضا فيكون القسم الاول يوجب اضافة
المعية والقسمان الاخران اضافة تقدم وتاخر لكن في الاول
منها التقدم لما في المادة وفي الثاني منها التقدم للمادة والقسم
الاول ليس بظاهر الوجود وكانه ان كان له مثال فهو النفس
والمادة الاولى اذا اجتمعا في تقويم الانسان واما القسمان
الاخران فقد اخبرنا عنهما مرارا وللمادة مع التكون عنها الى
هي جزء من وجوده نوع اخر من اعتبار المناسبة ويصح ان
تنتقل هذه المناسبة الى الصورة فان المادة قد يكون وحدها
في ان يكون هي الجزء المادي لما هو مادة وذلك في صنف
من الاشياء وقد لا يكفي ما لم ينضم اليها مادة اخرى فيجتمع
منه ومن الاخرى كالمادة الواحدة لتمامية صورة الشيء وذلك
في صنف من الاشياء كالعقاقير للمعجون والكيموسات للبدن
واذا كانت المادة انما يحصل منها الشيء بان يكون معها غيرها
فاما ان يكون بحسب الاجتماع فقط كاشخاص الناس للعسكر
والمنازل للمدينة واما بحسب الاجتماع والتركيب معا فقط
كاللبن والخشب للبيت واما بحسب الاجتماع والتركيب
والاستحالة كالاسطقسات للكائنات فان الاسطقسات

لا يكفي

لا يكفي نفس اجتماعها ولا نفس تركيبها بالتماس والتلاقي وقبول الشكل
لان يكون منها الكائنات بل بان ينفعل بعضها في بعض وينفعل
بعضها من بعض وتستقر للجملة كيفية متشابهة تسمى مزاجا
في ان تستعد للصورة النوعية ولهذا ما كان الترياق وما اشبهه
اذا خلطت اخلاطه واجتمعت وتركبت لم يكن ترياقا بعد
ولا له صورة الترياقية الى ان يأتي عليها مدة في مثلها ينفعل
بعضها في بعض بكيفياتها فيستقر له كيفية واحدة كالمتشابهة في
جميعها فيصدر عنها فعل بالمشاركة وهذه فان صورة الذاتية
يكون ثابتة محفوظة والاعراض التي بها يتفاعل التفاعل
الاستحالي فيتغير ويستحيل استحالة تامة ينتقص كل افراط
يكون في كل مفرد منها الى ان يستقر فيها كيفية الغالبات
انتقص بما في الغالب وقد جرت العادة بان يقال ان المقدمات
نسبتها الى النتيجة مشاكلة لنسبة المواد والصور والاشبه ان
يكون صورة المقدمات مشاكلها ويكون المقدمات تشاكلها
تشاكل السبب الفاعلي فانها كسبب فاعلي للنتيجة والنتيجة
من حيث هي نتيجة شيء خارج عنها لكنهم لما وجدوا الحد
الاصغر والحد الاكبر اذا اشتركا حصلت النتيجة وقد كانا
قبل ذلك في القياس وقع الظن بان في القياس موضوع
النتيجة فينتظر من ذلك الى ان ظن ان القياس نفسه موضوع
النتيجة لكن الحد الاصغر والحد الاكبر طبيعتهما موضوعتان
لصورة فانهما موضوعتان لصورة النتيجة وليستا لحد
الاكبر والحد الاصغر وموضوعتان لان يكونا حدا اصغر
وحدا اكبر وليستا موضوعتين للنتيجة لان كل واحد
منهما اذا كان على نمط من النسبة الى الاخر كان حدا اكبر
وحدا اصغر وذلك النمط هو ان ينسبا معا بالفعل
نسبة معينة الى الاوسط وان يكون لهما الى النتيجة نسبة
الى شيء بالقوة واذا كان على نمط اخر كانا موضوعين للنتيجة
بالفعل وذلك النمط هو ان ينسب كل واحد منهما الى
الاخر نسبة الحمل والوضع او التلو والتقديم بعد نسبة
كانت لهما ومع ذلك فليس ايضا عين ما هو في القياس

قول الشيخ ويكون المقدمات تشكلها بان كل
السبب الفاعلي الى اخر قوله وفيه نظر
لوقوع الاشتباه في هذا التحقيق
والحق والواقع خلافه وهو ان فاعل
الشيء بالذات هو فاعل له والنتيجة
في الشكل الذي هو فاعل لها ليست لذلك
بالقياس الى الحدين ليست مطلوبة ومندرجة تحت
النتيجة مطلوبة وتتعلق بعد الحذف والايصال
من بين المقدمتين فتكون حدا اكبر او اصغر
في القياس موضوع للنتيجة
هو بالقوة وليسا شيئان اجنبيان
على ما زعم الشيخ فتامل

حد الكبر او اصغر هو بالقوة موضوع للنتيجة بل آخر من نوعه فليس يجب
ان يقول ان شيئا واحدا بالعدد يعرض له ان يكون موضوعا لكونه
حدا اكبر وحدا اصغر وموضوعا لكونه جزء النتيجة فلست افهم
كيف ينبغي ان يجعل المقدمات موضوعة للنتيجة فاذا قسنا
المادة الى ما عنها يحدث فقد يكون المادة مادة لقبول الكون
وقد يكون لقبول الاستحالة وقد يكون لقبول الاجتماع و
التركيب وقد يكون لقبول التركيب والاستحالة معا
وهذا انما نقول في العلة المادية واما الصورة فقد يقال
للهيئة التي اذا حصلت في المادة قومتها نوعا ويقال
صورة لنفس النوع ويقال صورة للشكل والتخطيط
خاصة ويقال صورة لهيئة الاجتماع كصورة العسكر وصورة
المقدمات المقترنة ويقال صورة للنظام المستحفظ كا
لشريعة ويقال صورة لكل هيئة كيف كانت ويقال
صورة لحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا وتفارق النوع
فان هذا قد يقال للجنس الاعلى وربما قيل صورة للحقيقة
المفارقة للمادة والصورة الماخوذة احدى المبادي هي
بالقياس الى المركب منها ومن المادة انها جزء له توجبه
بالفعل في مثله والمادة جزء لا توجبه بالفعل فان وجود
المادة لا يكفي في كون الشيء بالفعل بل في كون الشيء بالقوة
فليس الشيء هو ما هو بمادته بل بوجود الصورة يصير الشيء
بالفعل واما تقويم الصورة للمادة فعلى نوع آخر والعلة
الصورية قد يكون بالقياس الى جنس او نوع وهو الصورة
التي تقوم المادة وقد يكون بالقياس الى الصنف وهو
الصورة التي قامت المادة دونها نوعا وهو طارئ عليها
كصورة التشكل للسرير والبياض بالقياس الى الجسم
ابيض واما الغاية فهو المعنى التي لاجله يحصل الصورة
في المادة وهو الخير الحقيقي او الخير المظنون فان كل
تحريك يصدر عن فاعل لا بالعرض بل بالذات فانه
يروم به ما هو خير بالقياس اليه فربما كان بالحقيقة وربما
كان بالظن فانه اما ان يكون كذلك او يظن به ذلك ظنا

الفصل

فصل

في مناسبات العلل الفاعل من جهة سبب
الغاية وكيف لا يكون كذلك والفاعل هو الذي يحصل الغاية
موجودة والغاية من جهة هي سبب للفاعل وكيف لا يكون كذلك
وانما يفعل الفاعل لاجلها والا لما كان يفعل فالغاية يحرك
الفاعل الى ان يكون فاعلا ولهذا اذا قيل لم ترتاض فتقول
لاصح فيكون هذا جوابا كما اذا قيل لم صححت فتقول لانه
ارتضت ويكون جوابا والرياضة سبب فاعلي للصحة
والصحة سبب غائي للرياضة ثم ان قيل لم تطلب
الصحة فقال لارتاض لم يكن جوابا صحيحا في صادق الاختبار
ثم ان قيل لم تطلب الرياضة فقال لكي اصح كان الجواب
صحيحا والفاعل ليس علة لصيرورة الغاية غاية
ولا لمهية الغاية في نفسها ولكن علة لوجود مهية الغاية
في الاعيان وفرق بين المهية والوجود كما علمت والغاية علة
لكون الفاعل فاعلا فهي علة له في كونه علة وليس الفاعل علة
للغاية في كونها علة وهذا مستيقن في الفلسفة الاولى
ثم الفاعل والغاية كانا مبدأين غير قريبين من المركب
المعلول فان الفاعل اما ان يكون مهيئا للمادة فيكون
سببا لايجاد المادة القريبة من المعلول لا سببا قريبا
من المعلول او يكون معطيا للصورة فيكون سببا
لايجاد الصورة القريبة والغاية سبب للفاعل في انه
فاعل وسبب للصورة والمادة بتوسط تحريكها للفاعل
المركب فالمبادي القريبة من الشيء هي الهيولى والصورة
ولا واسطة بينهما وبين الشيء بل هما علتاه على انهما جزءان
يقومانه بلا واسطة وان اختلف تقويم كل واحدة منهما
فكان هذا علة غير العلة التي هي ذاك لكن ربما عرض ان كانت
المادة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين والصورة
علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين واما المادة
فاذا كان المركب ليس نوعا بل صنفا وكانت الصورة
لا التي يخص باسم الصورة بل هيئة عرضية فح يكون المادة
مقومة لذات ذلك العرض الذي يقوم ذلك الصنف من

والمراد من الغاية هنا غاية عالم الكون

حيث هو صنف فيكون علة ما للعلة لكن وان كان كذلك فمن
حيث المادة جزء من المركب وعلة مادية فلا واسطة بينهما واما الصورة
فاذا كانت الصورة صورة حقيقية ومن مقولة الجوهر وكانت
مقوم المادة بالفعل والمادة علة للمركب فتكون هذه الصورة
علة لعلة المركب لكن وان كان كذلك فمن حيث الصورة
جزء من المركب وعلة صورية فلا واسطة بينهما فالمادة اذا
كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة مادية للمركب
والصورة اذا كانت علة علة المركب فليس من حيث
هي علة صورية للمركب وقد يتفق ان يكون مهية الفاعل
والصورة والغاية مهية واحدة فيكون هي التي يعرض لها
ان يكون فاعلا وصورة وغاية فان الاب مبدأ لتكون
الصورة الانسانية من النطفة وليس ذلك كل شيء من الاب
بل صورة الانسانية وليس الحاصل في النطفة الا
الصورة الانسانية وليست الغاية التي يتحرك اليها
النطفة الا الصورة الانسانية لكنها من حيث يقوم
مع المادة نوع الانسان فهي صورة ومن حيث ينتهي
اليها حركة النطفة فهي غاية ومن حيث يبتدئ تركيبها
منه فهي فاعلة فاذا قيست الى المادة والمركب
كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت غاية مرة
وفاعلة مرة اما غاية فباعتبار انتهاء الحركة وهي الصورة
التي في الابن واما فاعلة فباعتبار ابتداء الحركة وهي
الصورة التي في الاب **فصل** في اقسام احوال
العلل ان كل واحد من العلل قد يكون بالذات وقد يكون
بالعرض وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون خاصا
وقد يكون عاما وقد يكون جزئيا وقد يكون كليا وقد يكون
بسيطا وقد يكون مركبا وقد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل
وقد تركب بعض هذه مع بعض ولنصور هذه الاحوال
اولا في العلة الفاعلية فنقول ان العلة الفاعلية بالذات
هي مثل الطبيب اذا عالج والنار اذا سخنت وهو
ان يكون العلة مبدأ لذات ذلك الفعل واخذ من حيث

هي مبدأ له

هي مبدأ له والعلة الفاعلية بالعرض ما خالف ذلك وهو على اصناف
منه ذلك ان يكون الفاعل يفعل فعلا ويكون ذلك الفعل مزيلا
لضد مانع ضده فيقوى الضد الآخر فينسب اليه فعل الضد
الآخر مثل السقمونيا اذا ابرز باسهال الصفراء او يكون
الفاعل مزيلا لمانع شيئا عن فعله الطبيعي ولئن لم يكن يوجب
مع المنع ضدا مثل مزيل الدعامة عن هدف فانه يقال انه
هدم الهدف ومنه ان يكون الشيء الواحد معتبرا باعتبارات
لانه ذو صفات ويكون من حيث له واحدة منها مبدأ بالذات
لفعل فلا ينسب اليها بل الى بعض المقارنة لها كما يقال ان
الطبيب يبني اي الموضوع الذي للطبيب هو بناء فيبني
لانه بناء لا لانه طبيب او بوجود الموضوع وحده غير مقترن
بتلك الصفة فيقال ان الانسان يبني ومن ذلك ان يكون
الفاعل بالطبع او الارادة متوجها الى غاية ما فيبلغها
او لا يبلغها لكن يعرض معها غاية اخرى مثل الجرب يشبع
وانما عرض له ذلك لانه بذاته يهبط فاتفق ان وقعت
ثمرة في ممره فانه يعلق عليها بثقله فيشبعها وقد يقال للشيء
انه فاعل بالعرض ولئن كان ذلك الشيء لم يفعل اصلا الا
انه يتفق ان يكون في اكثر الامر يتبع حضوره امر محمود
او محذور فيعرف بذلك فيستحب قربه ان كان يتبع
امر محمود ويتأمن به او يستحب بعده ان كان يتبع امر
محذور فيظن ان حضوره سبب لذلك الخير
او لذلك الشر فاما الفاعل القريب فهو الذي بينه وبين
المفعول لا يكون واسطة مثل الوتر لتحريك الاعضاء
والبعيد هو الذي بينه وبين المفعول واسطة مثل النفس
لتحريك الاعضاء اما الفاعل الخاص فهو الذي انما يفعل
عن الواحد منه وحده شيء بعينه مثل الدواء الذي يتناوله
زيد في بدنه والفاعل العام هو الذي يشترك في الانفعال
عنه اشياء كثيرة مثل الهواء المغير لاشياء كثيرة ولئن كان
بلا واسطة واما الجزئي فهو اما العلة الشخصية لمعلول
كهذا الطبيب لهذا العليل او العلة النوعية لمعلول

نوع مساوله في مرتبة العموم والخصوص مثل الطبيب للعلاج واما
الكلي فان يكون تلك الطبيعة غير موازية لما بازائها من المعلول
بل اعم مثل الطبيب لهذا العلاج او الصانع للعلاج واما
البسيط فان يكون صدور الفعل عن قوة فاعلية واحدة
مثل الدفع والجذب في القوى البدنية واما المركب فان
يكون صدور الفعل عن عدة قوى اما متفقة النوع كهذه
يحركون سفينة او مختلفة النوع كالجموع الكائن عن القوة
الجاذبة والحاسة واما الذي بالفعل فمثل النار بالقياس
الى ما اشتعلت فيه واما الذي بالقوة فمثل النار بالقياس
الى ما لا تشتعل فيه ويصح اشتعالها فيه والقوة قد يكون
قريبة وقد يكون بعيدة والبعيدة كقوة الصبي على الكتابة
والقريبة كقوة الكاتب المقتني لملكة الكتابة وقد يمكنك
ان تركب بعض هذه مع بعض وقد وكلناه الى ذهنك :
ولنورد هذه الاعتبارات ايضا في المبدأ المادي فاما المادة
بالذات فهي التي لاجل نفسها تقبل الشيء مثل الذهب للاشتعال
واما التي بالعرض فعلى اصناف منها ذلك ان يؤخذ المادة
مع صورة مضادة لصورته وتزول بحلولها فيؤخذ مع الصورة
الزائلة مادة للصورة الحاصلة كما يقال لبن الماء موضوع
للهواء والنطفة موضوعة للانسان والنطفة ليست
موضوعة بما هي نطفة لان النطفة تبطل عند كون الانسان
او يؤخذ الموضوع مع صورته ليست داخلة في كون
الموضوع موضوعا ولكن لم يكن ضدا للصورة الاخرى
المقصودة فيجعل موضوعا مثل قولنا ان الطبيب
يعالج فانه ليس انما يعالج من حيث هو طبيب ولكن
من حيث هو عليل فالموضوع للعلاج هو العليل لا
الطبيب واما الموضوع القريب فمثل الاعضاء للبدن
والبعيد مثل الاخلاط بل الاركان والموضوع الخاص
فمثل جسم الانسان بمزاجه لصورته والعام مثل الخشب
للسرير والكرسي لغيره وفرق بين القريب والخاص
فقد يكون السبب المادي قريبا وعاما مثل الخشب

للسرير

للسرير والموضوع الجزئي مثل هذا الخشب لهذا الكرسي او هذا
الجوهر لهذا الكرسي والكلي مثل الجوهر او الخشب لهذا
الكرسي والموضوع البسيط فمثل الهيولى للاشياء
كلها والخشب عند الحس للخشبيات والمركب مثل الاخلاط
للبدن ومثل العقاقير للترياق والموضوع بالفعل مثل
بدن الانسان لصورته وبالقوة مثل النطفة لها او الخشب
الغير المنصور بالصناعة لهذا الكرسي وههنا ايضا قد
يكون القوة قريبة وقد يكون بعيدة واما هذه الاعتبارات
من جهة الصورة فالصورة التي بالذات مثل شكل الكرسي
للكرسي والذي بالعرض فمثل البياض او السواد له وربما
كان نافعا في التي بالذات مثل صلابة الخشب لقبول شكل
الكرسي وربما كانت الصورة بالعرض بسبب المجاورة
لحركة الساكن في السفينة فانه يقال للساكن في السفينة
منتقل ومتحرك بالعرض والقريبة فمثل التربيع لهذا المربع
والبعيد مثل ذي الزاوية له والصورة الخاصة لا يخالف الجزئية
وهو مثل حد الشيء او فصل الشيء او خاصة الشيء والعامة
لا يفارق الكلية وهي مثل الجنس للخاصة والصورة البسيطة
فمثل صورة النار والماء الذي هو صورة لم يتقوم من عدة
صور مجتمعة والمركبة مثل صورة الانسان التي تحصل من
عدة قوى وصور يجتمع فالصورة بالفعل معروفة والصورة
بالقوة من وجه ما فهي القوة مع العدم واما اعتبار هذه المعاني
من جهة الغاية فالغاية بالذات هي التي تنحو بها الحركة الطبيعية
او الارادية لاجل نفسها لا غيرها مثل الصحة للدواء والغاية
بالعرض على اصناف فمنها ما يقصد ولكن لا لاجل الصحة
مثل دق الدواء لاجل شرب الدواء لا لاجل الصحة وهذا هو
النافع او المظنون نافعا والاول هو الجزاء والمظنون جزاء
ومنها ما يلزم الغاية او يعرض لها واما ما يلزم الغاية فمثل
الاكل غاية السقوط وذلك لازم للغاية لا غاية بل الغاية
هو كف الجوع واما ما يعرض للغاية فمثل الجمال للرياضة فان
الصحة قد يعرض لها الجمال وليس الجمال هو المقصود بالرياضة

والصورة الخاصة هي ما به الشيء متخصصا ومتميزا عن سواه بذاته

الصورة الصحة ١٢

ومن ذلك ما يكون الحركة متوجهة لا اليه فيعارضها مثل الشجة للحجر
الهابط ومثل من يرمى طيرا فيصيب انسانا وربما كانت الغاية
الذاتية موجودة معها وربما لم توجد واما الغاية القريبة فكالفتح
للدواء والبعيدة فكالسعادة للدواء واما الغاية الخاصة
مثل لقاء زيد صديقه فلانا واما العامة فكاسهال الصفراء
لشرب الترنجبين فانه غاية له ولشرب البنفسج ايضا
واما الغاية الجزئية فكقبض زيد على فلان الغريم المقصود
كان في سفره واما الكلية فكانتقام من الظالم مطلقا
واما الغاية البسيطة فمثل الاكل للشبع والمركبة مثل لبس
الحرير للجمال ولقتل القمل وهذا بالحقيقة غايتان واما
الغاية بالفعل والغاية بالقوة فمثل الصورة بالفعل والصورة
بالقوة واعلم ان العلة بالقوة باز اء المعلول بالقوة فما دام
العلة بالقوة فالمعلول بالقوة معلول ويجوز ان يكون كل
واحد منهما بالفعل واما اخرى مثل ان يكون العلة انسانا
والمعلول خشبا فيكون الانسان نجارا بالقوة والخشب
منجورا بالقوة ولا يجوز ان يكون ذات المعلول بموجودة
والعلة معدومة البتة والذي يشكل في هذا امر البناء وبقائه
بعد البانى فيجب ان يعلم ان البناء ليس شيئا بعد البانى على
ان البناء معلول البانى فان معلول البانى هو تحريك
اجزاء البناء الى الاجتماع وهو لا يتاخر عنه واما ثبات
الاجتماع وحصول الشكل فيتبع عن علل موجودة اذا
قدرت فسد البناء وتحقيق هذا المعنى وما يجرى مجراه مما سلف
موكول الى الفلسفة الاولى فليتربص به الى ما هناك

فصل الثالث عشر

في ذكر البخت والاتفاق والاختلاف
فيهما وايضاح حقيقة حالهما واذ قد تكلمنا على الاسباب وكان
البخت والاتفاق وما يكون من تلقاء نفسه مظنة بهما انهما
من الاسباب فحرى بنا ان لا نغفل امر النظر في هذه المعاني
وانهما هل هما من الاسباب او ليستا وان كانتا فكيف
هما في الاسباب واما القدماء الاقدمون فقد كانوا اختلفوا
في امر البخت والاتفاق ففرقة انكرت ان يكون للبخت والاتفاق

مدخل

مدخل في العلل بل انكرت ان يكون لهما معنى في الوجود البتة وقالت
انه من المحال ان يتخذ للاشياء اسبابا موجبة ونشاهدها فنعدل
عنها ونفزع الى ان يكون علا وبرئا ولها علا مجهولة من البخت
والاتفاق فان الى فريق اذا اعتبر على كثير جزم اهل العناد
القول بان البخت السعيد قد لحقه وان زلق في فنه فانكسر
رجله جزموا القول بان البخت الشقي قد لحقه ولم يلحقه هناك
بخت البتة بل كل من يحفر الى الدفين ينال به ومن يميل الى
زلق في شفير يزلق عنه ويقولون ان فلانا خرج الى السوق لما
ليقعد في دكانه ويلحق غريما له فظفر بحقه فذلك من فعل البخت
وليس كذلك بل ذلك لانه قد توجه الى مكان به غريمه
وله حس بصر فرآه قالوا وليس ولئن كان غاية في خروجه غير
هذه الغاية يجب ان لا يكون الخروج الى السوق سببا حقيقيا
للظفر بالغريم فانه يجوز ان يكون لفعل واحد غايات
شتى بل اكثر الافعال كذلك لكنه يعرض ان يجعل المستعمل لذلك
الفعل احدى تلك الغايات فيتعطل الاخرى بوضعه لا في نفس
الامر وهو في نفس الامر غاية يصلح ان ينصبها غاية ويفرض
ما سواها اليس لو كان هذا الانسان شاعرا بمقام الغريم
هناك فخرج يروم فظفر به لم يقل ان ذلك واقع منه
بالبخت بل قيل لما عداه انه بالبخت والاتفاق فرى
ان جعله احد الامور التي يؤدي اليها خروجه غاية يصرف
الخروج عن ان يكون في نفسه سببا لما هو سببه وكيف
يظن ان ذلك يتغير بجعل جاعل فهؤلاء طائفة وقد قام
بازائهم طائفة اخرى عظموا امر البخت جدا وتشعبوا
فرقا فقال قائل منهم ان البخت سبب الهي مستور
يرتفع عن ان يدركه العقول حتى ان بعض من يرى راى
هذا القائل احل البخت محل الشيء الذي يتقرب اليه
او الى الله تعالى بعبادته فامر فبني له هيكل واتخذ باسمه
صنم يعبد على نحو ما يعبد عليه الاصنام وفرقة قدمت
البخت من وجه على الاسباب الطبيعية فجعلت كون العالم
بالبخت وهذا هو ذيمقراطيس وشيعته فانهم يرون

الهيكل يسمى به المعبد والمسجد

ان مبادي الكل هي اجرام صغار لا يتجزى لصلابتها ولعدمها الخلاء
وانها غير متناهية بالعدد ومنتشرة في خلاء غير متناهي القدر وان
جواهرها في طباعها جوهر متماثل وفي اشكالها مختلف وانها
دائمة الحركة في الخلاء فيتفق ان يتصادم منها جملة فيجتمع
على هيئة فتكون منه عالم وان في الوجود عوالم مثل هذا العالم
غير متناهية بالعدد ومرتبة في الخلاء غير متناه ومع ذلك
فيرى ان الامور الجزئية مثل الحيوانات والنباتات كائنة لا بحسب
الاتفاق وفرقة اخرى لم تقدم على ان تجعل العالم بكليته كائنا
بالاتفاق ولكنها جعلت الكائنات كائنة عن المبادي الارسطاطيسية
بالاتفاق فما اتفق ان كان هيئة اجتماعية على نمط يصلح للبقاء
والنسل بقي ونسل وما اتفق ان لم يكن كذلك لم ينسل
وانه قد كان في ابتداء النشوء ما يتولد حيوانات مختلفة الاعضاء
من انواع مختلفة وكان يكون في حيوان نصف ايل ونصفه
عنز وان اعضاء الحيوان ليست هي ما هي عليه من المقادير
والخلق والكيفيات لاغراض بل اتفقت كذلك مثلا قالوا
ليست الثنايا حادة لتقطع ولا الاضراس عريضة لتطحن
بل اتفق ان كانت المادة تجتمع على هذه الصورة واتفق ان
كانت هذه الصورة نافعة في مصالح البقاء فاستفاد الشخص
بذلك بقاء وربما اتفق له من آلات النسل نسلا لا ليستحفظ
به النوع بل اتفاقا فنقول ان الامور منها ما هي دائمة ومنها
ما هي في الاكثر مثل ان النار في اكثر الامر تحرق الحطب اذا
لاقته وان الخارج من بيته الى بستانه في اكثر الامر يصل اليه
ومنها ما ليس دائما ولا في اكثر الامر والامور التي في اكثر الامر
هي التي لا يكون في اقل الامر فكونها اذا كانت لا تخلو اما ان يكون
عن اطراد في طبيعة السبب اليها وحده او لا يكون كذلك
فان لم يكن كذلك فاما ان يحتاج السبب الى قرين من سبب
او شريك او زوال مانع او لا يحتاج فان لم يكن كذلك ولم
يحتج السبب الى قرين فليس كونها عن السبب اولى من
لا كونها اذ ليس في نفس الامر لا فيه وحده ولا فيه في مقارن
له ما يرجح الكون على اللاكون فيكون كون هذا الشيء عن الشيء ليس

اولى من لا كونه فليس كائنا على الاكثر فاذن ان لم يحتج الى الشريك المذكور
فيجب ان يكون مطردا ينبعث اليه الا ان يعوق عائق ويعارض
معارض ولمعارضة ما تختلف في الاقل ويجب من ذلك انه اذا
لم يعق عائق ولم يعارض معارض وسلمت طبيعته الى سنن
الا ما يجوز في يكون الفرق بين الدائم والاكثري ان الدائم لا
يعارضه معارض ويتبع ذلك ان الاكثري يشترط رفع الموانع
واما طرد العوارض واجب فذلك في الامور الطبيعية ظاهر
وفي الامور الارادية ايضا فان الارادة اذا صحت وسلمت
وواتت الاعضاء للحركة والطاعة ولم يقع سبب مانع او سبب
ناقض للعزيمة وكان المقصود من شأنه ان يوصل اليه
فيرى انه يستحيل ان لا يوصل اليه واذا كان الدائم من حيث
هو دائم لا يقال انه كائن بالبخت فالاكثري ايضا لا يقال انه
كائن بالبخت فانه من جنسه وفي مثل حكمه نعم اذا عورض
وصرف فربما قيل ان انصرافه عن وجهه كائن بالبخت
او بالاتفاق وانت تعلم ان الناس لا يقولون لما لا يكون
كثيرا عن سبب واحد بعينه او دائما انه كائن اتفاقا او
بالبخت وقد بقي لنا ما يكون بالتساوي وما يكون على الاقل
والامر مشتبه في الكائن بالتساوي انه يقال فيه انه اتفاق
او كائن بالبخت او لا يقال وقد اشترط متأخروا
المتأخرين ان ما يكون بالاتفاق والبخت فاما يكون في الامور
الاقلية الكون عن اسبابها والذي رسم لهم هذا المنهج
لم يشترط ذلك بل اشترط ان لا يكون دائما ولا اكثريا وانما
دعى المتأخرين الى ان جعلوا الاتفاق متعلقا بالامور
الاقلية دون المتساوية صورة الحال في الامور الارادية فان
هؤلاء المتأخرين يقولون ان الاكل واللاكل والمشي
واللامشي وما اشبه ذلك هي من الامور المتساوية الصدور
عن مباديها ثم اذا مشى ماش او اكل آكل بارادته لم يقل
انه اتفق ذلك واما نحن فلا نستصوب زيادة اشتراط
على ما اشترطه معلمهم ونبين بطلان قولهم بشيء يسير وهو
ان الشيء الواحد قد لا يكون بقياس واعتبار اكثريا بل واجبا

وبقياس آخر واعتبار آخر متساويا بل الاقل اذا اشترطت فيه شرايط
واعتبرت احوال صار واجبا مثل ان تشترط في المادة ان تكون
كف الجنين فضلت عن المصروف منها الى الاصابع الخمس
والقوة الالهية الفايضة في الاجسام صادفت استعدادا تاما
في مادة طبيعية لصورة مستحقة وهي اذا صادفت ذلك لم
يعطلها عنها فيجب هناك ان تخلق اصبع زايدة فيكون هذا
الباب وان كان هو اقل الامكان ودرايا بالقياس الى الطبيعة
الكلية فليس اقل امكانا ودرايا بالقياس الى الاسباب التي ذكرناها
بل هو واجب ولعل الاستقصاء في البحث يبين ان الشيء
ما لم يجب ان يوجد من اسبابه ولم يخرج عن طبيعة الامكان
لم يوجد عنها ولكن بيان هذا وامثاله موكول الى الفلسفة الاولى
فاذا كان الامر على هذا فغير بعيد ان يكون طبيعة واحدة بالقياس
الى شيء اكثرية وبالقياس الى شيء آخر متساوية فان البعد
ما بين الاكثري والمتساوي اقرب من البعد ما بين الواجب
والاقل ثم الاكل والمشي اذا قيسا الى الارادة وفرضت
الارادة حاصلة خرجا عن حد الامكان المتساوي الى الاكثري
واذا خرجا من ذلك لم يصلح البتة بان يقال انهما اتفاقا او
كائنا ما لبخت واما اذا لم يضافا الى الارادة ونظر اليهما بعينهما
في وقت يتساوى كون الاكل والاكون فصحيح ان يقال دخلت
عليه فاتفق ان كان ياكل وذلك بالقياس الى الدخول لا الى
الارادة وكذلك قول القايل صادفته واتفق ان كان يمشي
وليته واتفق ان كان قاعدا فان هذا كله متعارف مقبول
ومع ذلك صحيح وبالجملة اذا كان الامر الكاين في نفسه غير
منطبع ولا متوقع اذ ليس دايما ولا اكثريا فصالح ان يقال
للسبب المؤدي اليه انه اتفاقا او بخت وذلك اذا كان من
شانه ان يؤدي اليه وليس مؤديا البتة لا دايما ولا اكثريا واما
اذا لم يكن مؤديا اليه البتة ولا موجبا له مثل قعود فلان عند
كسوف القمر فلا يقال ان قعود فلان اتفق ان كان سببا
لكسوف القمر بل يصلح ان يقال اتفق ان كان معه فيكون
القعود لا سببا للكسوف بل سببا بالعرض للكون مع الكسوف

(وليس)

وليس الكون مع الكسوف هو سبب الكسوف وبالجملة اذا كان الشيء
ليس من شانه ان يؤدي الى الشيء البتة فليس سببا اتفاقيا له واما
يكون سببا اتفاقيا له اذا كان من شانه ان يؤدي اليه فليس
دايما ولا اكثريا لا مرحيث لو فطن الفاعل بما يجري عليه حركات
الكل وصح ان يريد ويختار يصح ان يجعله غاية كما لو فطن
الخارج الى السوق ان الغريم في الطريق لصح ان يجعل غاية
وكان خارجا عن حد التساوي والاقل لان خروج العارف
بحصول الغريم في طريق جهة مخرجه يؤدي في اكثر الامر الى
مصادفته واما خروج الغير العارف من حيث هو غير عارف
فربما ادى وربما لم يؤد واما يكون اتفاقا بالقياس الى الخروج
لا بشرط زايد ويكون غير اتفاقي بالاضافة الى الخروج بشرط زايد
ويتبين من هذا ان الاسباب الاتفاقية يكون حيث يكون
من اجل شيء الا انها اسباب فاعلية لها بالعرض والغايات
غايات بالعرض وهي داخلة في جملة الاسباب التي بالعرض
فالاتفاق سبب من الامور الطبيعية والارادية بالعرض
ليس دايما الايجاب ولا اكثري الايجاب وهو قيما يكون من
اجل شيء ليس له سبب اوجبه بالذات وقد يعرض امور
لا تقصد وليست بالاتفاق مثل تخطيط القدم على الارض
عند الخروج الى الغريم فان ذلك وان لم يقصد فضروري في المقصود
ولكن لقايل ان يقول انا ربما قلنا ان كان بالاتفاق وان كان الامر
اكثريا كقول القايل لي فلانا قصدته لحاجة كذا فاتفق لي وجده
في البيت ولا يمنعه عن هذا القول كون زيد في اكثر الامر في البيت
والجواب ليس هذا القايل انما يقول ذلك لا بحسب الامر في نفسه
بل بحسب اعتقاده فيه فانه اذا كان اغلب ظنه ان زيدا
ينبغي ان يكون في البيت فلا يقول ان ذلك اتفق بل ان لم يجده
يقول ان ذلك اتفق ولكن انما يقول هذا اذا كان يتساوى
عنده وفي ظنه في ذلك الوقت وفي تلك الحال انه كاين في
البيت او غير كاين فيكون ظنه في ذلك الوقت يحكم بالتساوي
دون الاكثري والواجب وان كان بالقياس الى الوقت المطلق
اكثريا وقد يظن في كثير من الامور الطبيعية النادرة الوجود

مثل الذهب الثابت على وزن من الاوزان او الياقوتة المجاوزة
للمقدار المعهود انه موجود بالاتفاق لانه اقل وليس كذلك فان
كون الشيء في الاقل انما يدخل الشيء في الاتفاق لا اذا قيس الى
الوجود المطلق بل اذا قيس الى السبب الفاعل وكان وجوده
عنه اقليا والسبب الفاعل لهذا الذهب والياقوت وانما صدر
عنه ذلك لقوته ولوجدان المادة الوافرة فاذا كان كذلك فيصدر
مثل هذا الفعل عن ذاته دايما فيكون لاكثر صدوره طبيعيا ونقول
ان السبب الاتفاقي قد يجوز ان ينتهي الى غايته الذاتية وقد
يجوز ان لا ينتهي مثل ان الرجل اذا خرج متوجها الى متجره فلقي
غريمه اتفاقا فربما انقطع بذلك عن غايته الذاتية وربما لم ينقطع
بل توجه نحوها ووصل اليها والحجر الهابط اذا شيخ راسا فربما
وقف وربما هبط الى مهبطه وان وصل الى غايته الطبيعية فيكون
بالقياس اليها سببا ذاتيا وبالقياس الى الغاية العرضية سببا
اتفاقيا واما ان لم يصل اليها فانه يكون بالقياس الى الغاية العرضية
سببا اتفاقيا وبالقياس الى الغاية الذاتية باطلا كقولهم شرب
الدواء ليسهل فلم يسهل فكان شربه باطلا والغاية العرضية
بالقياس اليها يكون اتفاقيا وقد يظن انه قد يكون ويحدث
امور لا غاية بل على سبيل العبث فلا يكون اتفاقيا كالولوع
باللحية وما اشبه ذلك وليس كذلك وسنبين في الفصل
الاول حقيقة الامر فيها ثم الاتفاق اعم من البخت في لغتنا
هذه فان كل بخت اتفاق وليس كل اتفاق بختا فكانهم لا
يقولون بختا الا لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبداه ارادة
عن ذي اختيار من الناطقين البالغين فان قالوا بغير ذلك
كما يقال للعود الذي يشق نصفه لمسجد ونصفه لكنيف
ان نصفا منه سعيد ونصفا منه شقي فمجاز واما مبداه طبيعي
فلا يقال انه كائن بالبخت بل يعسر ان يخص باسم الكائن
من تلقاء نفسه الا اذا قيس الى مبداء آخر ارادي فان الامور
الاتفاقية تجري على مصادمات يحصل بين شيئين او اشياء
وكل مصادمة فاما ان يكون فيها كلا المصادمين متحركين
الى ان يتصادما او يكون احدهما ساكنا والآخر متحركا اليه

(فانه)

فانه اذا سكن كلاهما على حال غير التصادم الذي كانا عليه لم ينتج ما
بينهما تصادما فاذا كان كذلك فجايز ان تنبعث حركتان من مبدئين
احدهما طبيعي والآخر ارادي فيتصادمان عند غاية واحدة فيكون
بالقياس الى الارادي خيرا يعتد به او شرا يعتد به فيكون
بختا له ولا يكون بالقياس الى الحركة الطبيعية بختا وفرق بين
رداءة البخت وسوء التدبير فان سوء التدبير هو اختيار
سبب في اكثر الامر يؤدي الى غاية مذمومة ورداءة البخت
هي ان يكون السبب في اكثر الامر غير مؤد الى غاية مذمومة ولكن
يكون عند متوليها السيء البخت يؤدي اليه والشيء الميمون
هو الذي قد تكرر حصول الاسباب مسعدة بالبخت عند حصوله
والشيء الميشوم هو الذي تكرر حصول اسباب مشقية بالبخت
عند حصوله فيستشعر من حضور الاول عودها عند تكرره
من الخير ومن حضور الثاني عودها عند تكرره من الشر وقد يكون
للسبب الواحد الاتفاقي غايات اتفاقية غير محدودة ولذلك
لا ينحصر عن الاتفاق المنحرز عن الاسباب الذاتية ويستعاذ
بالله تعالى من الشقاوة **فصل الرابع عشر** في نقض حجج
من اخطا في باب الاتفاق والبخت ونقض مذاهبهم واذ
قد بينا ماهية الاتفاق ووجوده فحرى بنا ان نشير الى نقض
حجج المذاهب الفاسدة في باب الاتفاق وان كان الاحرى
ان نؤخر هذا البيان الى ما بعد الطبيعة والى الفلسفة الاولى
فان المقدمات التي ناخذها في هذا البيان اكثرها مصادرات
لكنا ساعدنا في هذا الواحد وفي بعض الاشياء الآخر مجرى
العادة ونقول اما المذهب المبطل للاتفاق اصلا المحتج
بان كل شيء يوجد له سبب معلوم ولا نضطر الى اختلاق
سبب هو الاتفاق فان احتجاجه ليس ينتج المطلوب لانه
ليس اذا وجد لكل شيء سبب لم يكن للاتفاق وجود بل كان
السبب الموجب للشيء الذي لا يوجبه على الدوام او الاكثر هو
السبب الاتفاقي نعم من حيث هو كذلك واما قوله انه قد
يكون لشيء واحد غايات كثيرة معا فان المغالطة فيه باشتراك
الاسم في الغاية فان الغاية يقال لما ينتهي اليه الشيء كيف
كان ويقال لما يقصد بالفعل والمقصود بالحركة الطبيعية

محدود والمقصود بالارادة ايضا محدود ونحن نعني بالغاية الذاتية
ههنا هذا وقوله انه ليس يجب ان يصير الغاية غير غاية بالجعل حتى
اذا جعل النظر بالغريم غاية صار الامر غير بختي وان جعل الوصول
الى الدكان غاية صار الامر بختيا فان الجواب عنه ان قوله ان الجعل
لا يغير الحال في هذا الباب هو غير مسلم الا ترى ان الجعل يجعل
الامر في احدهما اكثريا وفي الآخر اتفاقيا فان الشاعر عمام الغريم
الخارج اليه لينظر به من حيث هو كذلك فانه ليس في
اكثر الامر يظفر بغريمه فان كان الجعل المختلف يختلف له
حكم الامر في اكثرية وغير اكثرية فكذلك يختلف له حكم الامر في كونه
اتفاقيا او غير اتفاقي واما ذيمقراطيس الذي يجعل تكون
العالم بالاتفاق ويرى ان الكائنات يكون بالطبيعة فمما يكشف
فساد رايه هو ان نبين له جهة الاتفاق وانه غاية عرضية
لامر طبيعي او ارادي هو القسري ينتهي الى طبيعة او ارادة
فانه سيظهر انه لا يستمر قسر على قسر الى غير النهاية فيكون
الطبيعة والارادة في ذاتها اقدم من الاتفاق فيكون السبب
الاول للعالم طبيعة او ارادة على ان الاجرام التي يقول بها
ويراها صلبة ويراها متفقة الجوهر مختلفة بالاشكال
ويراها متحركة بذاتها في الخلاء اذا اجتمعت وتماست ولا
قوة عنده ولا صورة الا الشكل فقط فان اجتماعها ومتنفض
اشكالها لا يلصق بعضها ببعض بل يجوز لها الانفصال واستمرار
حركتها التي لها بذاتها فيجب لذاتها ان يتحرك فينفصل ولا يبقى لها
الاتصال فلو كان كذلك لما وجدت السماء مستمرة الوجود
على هيئة واحدة في ارصاد متتابعة بين طرفي زمان طويل ولو
كان يقول ان في هذه الاجرام قوى مختلفة في جواهرها يتفق
لها ان يتصادم ويضغط ما بينها ويعقف الضعيف
منها بين الضاغطين ويتكافى مثل الضاغطين يجب
القوتين فيبقى كذلك لكان ربما اوهم انه يقول شيئا الا ان
نبين ان هذا لا يكون ولا يتفق وسنشير اليه بعد والعجب
انه يجعل الامر الدائم الذي لا يقع فيه خروج عن نظام واحد
ولا امر حادث كائن بختي او اتفاقي فيه البتة اتفاقيا
ويجعل الامور الجزئية الغاية وفيها ما يرى الاتفاق واما

في اكثر الامر يظفر به
وغير الاكثر الخارج الى
الدكان من حيث هو كذلك م
بل او القسري م

انباذقلس

انباذقلس ومن جرى مجراه فانهم جعلوا الجزئيات تكون بالاتفاق
بل خلطوا الاتفاق بالضرورة فجعلوا حصول المادة بالاتفاق
وتصورها بصورتها بالضرورة لا لغاية مثلا قالوا ان الثنايا
لم تستحد للقطع بل اتفق ان حصلت هناك مادة لا تقبل الا هذه
الصورة فاستحدثت بالضرورة وقد اخذوا في هذا الباب
الى حج وابهة وقالوا كيف يكون الطبيعة تفعل لاجل شيء
وليس لها روية ولو كانت الطبيعة تفعل لاجل شيء لما كانت
النشوءات والزوايد والموت في الطبيعة البتة فان هذه
الاحوال ليست بقصد ولكن يتفق ان يكون المادة بحالة
يتبعها هذه الاحوال فكذلك الحكم في ساير الامور الطبيعية
التي اتفقت ان كانت على وجه يتضمن المصلحة فلم ينسب
الى الاتفاق والى ضرورة المادة بل ظن انها انما تصدر فاعل
يفعل لاجل شيء فلو كان كذلك لما كان الآدابها لا يختلف
وهذا كالمطر الذي يعلم بيقينا انه كائن لضرورة المادة لان الشمس
اذا بخرت فتخلص البخار الى الجو البارد يبرد فصار
ماء ثقيلا فينزل ضرورة فاتفق ان ينفع في مصالح فظن ان
الامطار مقصودة في الطبيعة لتلك المصالح وقالوا ولم يلتفت
الى افسادها للبيادر وقالوا فقد عرض في هذا الباب امر آخر
وهو النظام الموجود في تكون الامور الطبيعية وسلوكها
الى ما يوجبها الضرورة التي في المواد وليس ذلك مما يجب
ان يغفل به فانه وان سلم ان للنشو والتكون نظاما فان للرجوع
والسلوك الى الفساد نظاما ليس دون ذلك وهو نظام
الذبول من اول الى آخره بعكس من نظام النشو فكان يجب
ايضا ان يظن ان الذبول لاجل شيء لا هو الموت ثم ان كانت الطبيعة
تفعل لاجل شيء فالسوال ثابت في ذلك الشيء نفسه وانه لم
فعل في الطبيعة على ما هو عليه ونستمر المطالبة الى غير النهاية
قالوا وكيف يكون الطبيعة فاعلة لاجل شيء فالطبيعة الواحدة
يختلف افعالها لاختلاف المواد كالحرارة تحل شيئا كالشمع
وتعقد شيئا كالبيض والملح ومن العجايب ان تكون الحرارة
تفعل الاحراق لاجل شيء بل انما يلزمها ذلك بالضرورة لان

عن م

السيد الموضع الذي
يدلس فيه الطعام

المادة بحال يجب لها فيها عند مماسة الحار الاحتراق وكذلك
حكم سائر القوى الطبيعية والذي يجب علينا ان نقوله في هذا الباب
ونعتقده هو انه لا كثير مناقشة الآن في ان الاتفاق مدخلا في
تكون الامور الطبيعية وذلك بالقياس الى افرادها فانه ليس
حصول هذه المدرة عند هذا الجزء من الارض ولا حصول هذه
الحبة من البر في هذه البقعة من الارض ولا حصول هذه
النطفة في هذا الرحم امرا دائما ولا اكثريا بل ليس مما انه وما
يجري مجراه اتفاقي ولنمعن النظر في مثل تكون السنبلة عن
البرة باستمداد المادة من الارض والجنين عن النطفة
باستمداد المادة من الرحم يعد ذلك بالاتفاق فتجزه ليس
باتفاقي بل امر اوجبه الطبيعة وتستدعيه قوة وكذلك
ليس عدوا عن الصناعة قولهم ان المادة التي للشيء بالقبول
الا هذه الصورة لكنا نعلم انها لم تحصل لهذه المادة هذه
الصورة لانها لا تقبل الا هذه الصورة بل حصلت هذه
المادة لهذه الصورة لانها لا تقبل الا هذه الصورة فانه البيت
البيت انما رسب فيه الحجر وطفا الخشب لان الحجر اثقل
والخشب اخف بل هناك صنعة صانع لم يصلح الا لان
يكون سبب موادها بفعله هذه النسبة فجاء بها على هذه
النسبة والتأمل الصادق يظهر صدق ما قلناه وهو ان
البقعة الواحدة اذا سقط فيها حبة برة انبتت سنبلة
برة او حبة شعير انبتت سنبلة شعيرة ويستحيل ان
يقال ان الاجزاء الارضية والمائية تتحرك بذاتها وتنفذ
في جوهر البرة وتربيه فانه سيظهر ان تحركها عن مواضعها
ليس بذاتها والحركات التي لذاتها معلومة فيجب ان يكون
تحركها انما بجذب قوى متمكنة في الجنات جاذبة باذن الله تعالى
ثم لا يخ اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء تصلح لتكون البرة
واخرى صالحة لتكون الشعير او تكون الصالح لتكون البر صالحا
لتكون الشعير فان كان الصالح لها اجزاء واحدة فقط فقد
سقطت الضرورة المنسوبة الى المادة ويرجع الامر الى ان الصورة
طارئة على المادة من مصور يخصها بتلك الصورة ويحركها

الى تلك

الى تلك الصورة وانه دائما وفي اكثر الامر يفعل ذلك فقد بان
ما كان كذلك فهو فعل يصدر عن ذات الامر متوجها اليه اما دائما
فلا بعاق واما اكثريا فيتعاق وهذا هو مرادنا بالغاية في الامور
الطبيعية وان كانت الاجزاء مختلفة فلما سبق ما بين القوة
التي في البرة وبين تلك المادة بعينها ما يجذب تلك المادة ويحركها
الى حيز مخصوص في الدوام او الاكثر فهناك تلك صورة
ما فيكون ايضا القوة التي في البرة تحرك بذاتها هذه
المادة الى تلك الصورة من الجوهر والكيف والشكل والاين
ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من ان يكون
المادة على تلك الصفة لينتقل الى تلك الصورة فلنضع
ان طباع المادة صالحة لهذه الصورة او غير قابلة لغيرها
مثلا فهل بد من ان يكون انتقالها الى حيث يكتسب هذه
الصورة بعد ما لم يكن لها ليس لضرورة فيها بل عن سبب
آخر يحركها اليه فيحصل لها ما هي صالحة لقبوله او لا يصلح لقبول
غيره فتبين من هذا كله ان تحريكات الطبيعة للمواد هي
على سبيل قصد طبيعي منها الى حد محدود فان ذلك مستمر
على الدوام او على الاكثر وذلك ما نعنيه بلفظ الغاية ثم من الظاهر ان
الغايات الصادرة عن الطبيعة في حال ما تكون الطبيعة غير
معارضة ولا معوقة كلها خيرات وكمالات فانه اذا اتفقت
الى غاية ضارة كان ذلك الشيء ليس عنها دائما ولا اكثريا بل
في حال تنقد النفس منا فيها سببا عارضا فيقال ماذا اصاب
هذا الفصيل حتى ذوى وماذا اصاب هذه المرأة حتى سقطت
واذا كان كذلك فالطبيعة يتحرك لاجل الخيرية وليس هذا الشيء
الحيوان والنبات فقط بل وفي حركات الاجرام البسيطة
وافعالها التي تصدر عنها بالطبع فانها تتحرك نحو غايات تتوجه
اليها دائما ما لم تعق توجها على نظام محدود ولا تخرج عنها الا بسبب
معارض وكذلك الالهامات التي للانفس الحيوانية البانية
والناسجة فانها تشبه الامور الطبيعية وهي لغايات وان
كانت الامور تجري اتفاقا فلم لا تنبت البرة شعيرة ولم لا يتولد
شجرة مركبة من تين وزيتون كما يتولد عندهم بالاتفاق عنزايل

عبارة عن ذات الامر بعينه
فيه عن فعل العاشر بعينه
عن فعل الفاعل
الى المقصود

الفصيل الفاء صغار النخل

والمذرة

ولم لا يتدر هذه النوادر بل تبقى الانواع محفوظة على الاكثر وما يدل على ان
الامور الطبيعية لغاية انا اذا احسسنا بمعارض او قصور في الطبيعة
اعنا الطبيعة بالصناعة كما يفعله الطبيب معتقدا انه اذا زال
العارض المعارض او اشتدت القوة توجهت الطبيعة الى الصحة
والخير وليس اذا عدمت الطبيعة الروية وجب من ذلك ان يحكم
بان الفعل الصادر عنها غير متوجه الى غاية فان الروية ليست لتجعل
الفعل ذا غاية بل لتعين الفعل الذي يختاره من بين سائر افعال
جائزا اختيارها لكل واحد منها غاية تخصه فالروية لاجل تخصيص
الفعل لا لاجل جعله ذا غاية ولو كانت النفس مسلمة في النوازع
المختلفة والمعارضات المتفننة لكان يصدر عنها فعل متشابه
على نهج واحد من غير روية وان شئت ان تستظهر في هذا الباب
فتامل حال الصناعة فان الصناعة لا شك في انها لغاية
والصناعة اذا صارت ملكة لم تحتج في استعمالها الى الروية
وصارت بحيث اذا حضرت الروية تعذرت وتبلد
الماهر فيها التفاتا وفيما يزاوله لكن يكتب او يضرب بالعود
فانه اذا اخذ يروي في اختيار حرف حرف او نغمة نغمة
وارادان يقف على عدده تبلد وتعطل وانما يستمر على نهج
واحد فيما يفعله بلا روية في كل واحد مما يستمر فيه وان كان
ابتداء ذلك الفعل وقصده انما وقع بالروية واما المبني
على ذلك الاول والابتداء فلا يروى فيه وكذلك حال اعتصام
الزالق بما يعصمه ومبادرة اليد الى حك العضو المستحك
من غير فكرة ولا روية ولا استحضار بصورة ما يفعله في
الحنبال واوضح من هذا القوة النفسانية اذا حركت عضوا
ظاهرا اختيارا تحركه وتشعر بتحركه فليس تحريكه بالذات
وبلا واسطة بل انما تحرك بالحقيقة العضل والوتر فيتبعه
تحريك العضو والنفس لا تشعر بتحركها العضلة مع ان ذلك
الفعل اختياري واول واما حدث التشويهات وما جرى
مجراها فان بعضها هو نقص وقبح وقصور عن المجرى الطبيعي
وبعضها زيادة وما كان نقصانا وقبحا فهو عدم فعل العصيان
المادة ونحن لم نضمن ان الطبيعة تمكنها ان تحرك كل مادة

الى الغاية

الى الغاية ولا ضمنا ان لا عدام افعالها غايات بل ضمنا ان افعالها
في المواد الطبيعية المطيعة التي لها هي لغايات وهذا لا يزاحم
ذلك والموت والذبول هو لقصور الطبيعة البدنية عن الزام المادة
صورتها وحفظها اياها عليها بادخال بدل ما يتحلل و
نظام الذبول ليس ايضا غير منساق الى غاية البتة فان نظام
الذبول سببا غير الطبيعة الموكلة بالبدن وذلك السبب
هو الحرارة وسببا هو الطبيعة ولكن بالعرض ولكل واحد
منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبات واحالتها
فيسوق المادة اليه على النظام وذلك غاية والطبيعة التي في البدن
غايتها حفظ البدن ما امكن بامداد بعد امداد ولكن كل مدد
ثان باق فان الاستمداد منه اخير انفع اقل من الاستمداد منه
بديا لعلل نذكرها في العلوم الجزئية فيكون من ذلك الامداد بالعرض
سببا لنظام الذبول فاذن الذبول من حيث هو ذو نظام ومتوجه
الى غاية وهو فعل الطبيعة وان لم يكن فعل طبيعة البدن ونحن لم
نضمن ان كل حال للامور الطبيعية يجب ان يكون غاية للطبيعة
التي فيها بل قلنا ان كل طبيعة تنفعل فعلها فانما تفعل لغاية واما فعل
غيرها فقد لا يكون لغاية لها والموت والتحليل والذبول وكل ذلك
وان لم يكن غاية نافعة بالقياس الى البدن زيد فهي غاية واجبة
في نظام الكل وقد اومانا الى ذلك فيما سلف وعلمك بحال
النفس سينبهك على غاية في الموت واجبة وغايات في
تناسب الضعف واجبة واما الزيادات فهي ايضا كائنة
لغاية فان المادة اذا فضلت وحركت الطبيعة فضلها الى
الصورة التي تستحقها بالاستعداد الذي فيها ولا تعطلها
فيكون فعل الطبيعة فيها لغاية وان كان المستدعي الى تلك الغاية
اتفاق سبب غير طبيعي واما امر المطر وما قيل فيه فليس
ينبغي ان نسلم ما قيل فيه بل نقول ان قرب الشمس وبعدها
وحدوث السخونة لقربها والبرودة لبعدها على ما تعلم بعد سبب
ذو نظام لامور كثيرة في الغايات الجزئية في الطبيعة ووقوع الشمس
مقعرة في حركاتها المائلة سبب تصدر عن ذاته التبخير المصعد
الاجيث يبرد فيهبط للضرورة وليس يخفى في ذلك ضرورة

المادة بل هذا الفعل الالهي المستعمل للمادة الى ان ينتهي الى ضرورتها
فلزمها الغاية فان كل غاية اوجل الغايات يلزم ضرورة في مادة
ولكن العلة المحركة ترتاد المادة وتجعلها بحيث تتصل بالضرورة
بالصورة التي فيها ان كانت بما هو الغاية المقصودة تامل ذلك
في الصناعات كلها ونقول لهم ايضا وليس اذا كان للحركة
غاية وللفعل غاية وجب ان تكون لكل غاية غاية ولا يقف
المسئلة عن لم فان الغاية في الحقيقة تكون مقصودة لذاتها
وساير الاشياء تقصد لها وما تقصد لاجل شيء آخر فحري بنا
ان نسئل عنه بالم المقتضي للجواب بالغاية واما ما يقصد لذاته
فانه لا يليق بالسؤال عن انه لم قصد ولهذا لا يقال لم طلب
الصحة ولم طلب الخيرية او لم هرب عن المرض ولم نفرت
عن الشر ولو كانت الحركة والاحالة تقتضي الغاية لانها موجودة
او لانها غاية لكان وجب ان تكون لكل غاية غاية لكنها
تقتضي ذلك من حيث هناك زوال وتجدد وصادر عن سبب
طبيعي او ارادي وليس يجب ان ينبعث من الشيء الحرارة تفعل
لا احراق شيء بل حقا ان الحرارة يفعل التحرق وتفني المحرق
وتحيله الى مشاكلتها او مشاكلة الجوهر الذي فيه وانما يكون
الاتفاق والغاية العرضية في مثل ان يحرق ثوب فقير وذلك
ليس له غاية ذاتية فانه ليس يحرقه لاجل انه ثوب فقير
ولا في النار هذه القوة المحرقة لاجل هذا الشان بل لكي تحيل
بايناسه الى جوهرها ولكي تحيل ما يكون بحال وتفقد ما يكون بحال
وقد اتفق الآن ان ماسها هذا الثوب فلفعل النار في الطبيعة
غاية وان لم يكن مصادفتها هذا المنفعل الا بالعرض ووجود
الغاية بالعرض لا يمنع وجود الغاية بالذات بل الغاية بالذات
متقدمة على الغاية بالعرض وتبين من هذا كله ان المادة من اجل
الصورة وانما تتوخى لتحصل فتحصل فيها الصورة وليست
الصورة لاجل المادة وان كان لا بد من المادة حتى توجد فيها
الصورة ومن تامل منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات
لم يبق له شك في ان الامور الطبيعية لغاية وسنتكلم في ذلك شيئا
في آخر كلامنا في الطبيعيات ومع هذا فلا ننكر ان يكون في الامور

انتهى

الطبيعية

الطبيعية امور ضرورية بعضها يحتاج اليها للغاية وبعضها يلزم
الغاية

فصل الخامس عشر

في كيفية دخول العلل في المباحث
وطلب اللم والجواب عنه واذ قد بان لنا عدة الاسباب
واحوالها فنقول انه يجب ان يكون الطبيعي معتنيا بالاحاطة
بكليتها وخصوصا بالصورة حتى تتم احاطته بالمعلول واما
الامور التعليمية فلا يدخل فيها مبدا حركة اذ لا حركة لها وكذلك لا يدخل
فيها غاية حركة ولا مادة البتة بل يتامل فيها العلل الصورية فقط واعلم
ان السؤال عن الامور المادية باللم ربما تضمن علة من العلل فان تضمن
الفاعل كقولهم لم قاتل فلان فلانا فيجوز ان يكون جوابه الغاية
كقولهم لكي ينتقم منه ويجوز ان يكون جوابه المثير او الفاعل
المتقدم للفاعل وهو الداعي الى الفعل مثل ان يقال لان
فلانا اشار اليه او لانه غضب حقد وهذا هو الفاعل لصورة
الاختيار الذي ينبعث منه الفعل الاخير واما انه هل يجيب
بالصورة او هل يجيب بالمادة ففيه نظر اما الصورة فانها
صورة الفعل وهو القتال وليس السؤال الا عن علة وجودها
عن الفاعل فلا يصح ان يجاب بها فانها ليست علة لوجود
نفسها عن الفاعل الا ان يكون تلك الصورة هي غاية الغايات
كالخير مثلا فتكون لذاتها لا بسبب ما هي محركة للفاعل الا ان يكون
فاعلا على النحو الذي اومانا اليه في بيان نسبة ما بين الفاعل
والغاية ومع ذلك فلا يكون علة فرضية لوجودها في تلك المادة
عن الفاعل بل علة لوجود الفاعل فاعلا فلا يكون من حيث هي
موجودة في المادة علة للفاعل من حيث هي موجودة بل من
حيث هي معنى ومهية فاذا كان السؤال عن كونها موجودة
لم يصلح الجواب بها من حيث هي موجودة بل من حيث هي
معنى ومهية وربما كانت الصورة المسئول عنها ذات معنى
داخل فيها او عارض لها ذاهب مذهبها فيكون يصلح ان
يكون ذلك المعنى جوابا كما يقال لم عدل فلان فيقال لان
العدل حسن فيكون الحسن معنى في العدل وجاريا مجرى الصورة
ولا يكون الصورة المسئول عنها جوابا بل صورة غيرها فان الحسن
هو جزء حدا او عارض لها فان الحسن معنى اعم من العدل اما عارض

لازم واما جزء حد له مقوم واذا صلحت الصورة ان يجاب بها ههنا
فقد دخلت من حيث هي كذلك في جملة الداعي المحرك للاختيار
وحكم المادة هذا الحكم بعينه فانه اذا قيل لم نجر فكان هذا الخشب
سريرا فقيل لانه كان عنده خشب لم يكن مقتنعا الا ان يزاد
فيقال كان عنده خشب صلب صالح لان ينجر منه سرير
وكان لا يحتاج اليه في امر آخر لكن الامور الارادية يصعب
ان يؤدي العلة بتمامها فيها فان الارادة منبعث بعد تواتر في
امور لا يسهل احصاءها وربما لم يشعر بكثير منها فيخبر عنها واما
الامور الطبيعية فيكفي فيها من المادة الاستعداد والملاقاة
للقوة الفاعلة فيكون حصول نسبة المادة فيها جوابا وحده
واذا ذكر في السؤال حضور الفاعل واما اذا تضمن السؤال
الغاية كما يقال صح فلان فيصلح ان يجاب بالمبدأ الفاعلي
فيقال لانه شرب الدواء او يصلح ان يجاب بالمبدأ المادي
مضافا الى الفاعل ويقال لان مزاج بدنه قوي الطبيعة ولا
يكفي ذكر المادة وحدها واما الصورة فقلما يقنع ويقطع السؤال
بذكرها وحدها بان يقال لان مزاجه اعتدل بل يحوج الى سؤال
آخر يؤدي الى مادة او فاعل واما اذا كان السؤال عن المادة و
استعدادها بان يقال مثلا لم بدن الانسان قابل للموت
فقد يجوز ان يجاب بالعلة الغائية فيقال جعل كذلك لتخلص
النفس عند الاستكمال عن البدن وقد يجوز ان يجاب بالعلة
المادية فيقال لانه مركب من الاضداد ولا يجوز ان يجاب
بالفاعل في الاستعداد الذي ليس كالصورة لان الفاعل
لا يجوز ان يعطي المادة الاستعداد كانه ان لم يعط لم يكن مستعدة
اللهم الا ان يعني بالاستعداد التهيؤ التام فقد يعطيه الفاعل
كما يقال للمرأة اذا سئل انها لم تقبل الشيخ فيقال لان الصاقل
صقلها واما الاستعداد الاصلي فلازم للمادة وقد يجوز ان يجاب
بالصورة اذا كانت هي المتممة للاستعداد فيقال في المرأة
مثلا لانها ملساء صقيلة وبالجملة السؤال لا يتوجه الى المادة
الا وقد اخذت مع صورتها فتسئل عن علة وجود الصورة
في المادة واما اذا تضمن السؤال الصورة فالمادة وحدها لا يكفي

ان يجاب

ان يجاب بها بل يجب ان يضاف اليها استعداد ينسب الى الفاعل
والغاية يجاب بها والفاعل يجاب به فاذا شئت ان ترفض ما يقال
على سبيل المجاز وتذكر الامر الحقيقي فان الجواب الحقيقي ان تذكر جميع
العلل التي لم يتضمنها المسئلة فاذا ذكرت وختمت بالغاية الحقيقية
وقف السؤال **المقالة الثانية في الحركة** وما يجري مجراها وهي ثلثة
عشر فصلا **ا** في الحركة **ب** في نسبة الحركة الى المقولات
ج في بيان المقولات التي يقع الحركة فيها وحدها لا غيرها **د** في
تحقيق تقابل الحركة والسكون **ه** في ابتداء القول في المكان
وايراد حجج مبطليه ومثبتيه **و** في ذكر مذاهب الناس
في المكان وايراد حججهم **ز** في نقض مذهب من ظن ان المكان
هيولى او صورة او اتى سطح ملاق كان او بعد **ح** في مناقضة
القائلين بالخلاء **ط** في تحقيق القول في المكان ونقض
حجج مبطليه والمخطئين فيه **ي** في ابتداء القول في الزمان و
اختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه **يا** في تحقيق
ماهية الزمان واثباتها **يب** في بيان امر الآن **يج** في حل
الشكوك المقولة في الزمان واتمام القول في المباحث الزمانية
مثل الكون في الزمان والكون لا في الزمان وفي الدهر والسرمد وبغتة
وهو ذا وقبيل وبعيد والقديم لقد ختمنا الكلام في المبادي العامة
للامور الطبيعية فحرى بنا ان ننتقل الى الكلام في العوارض
العامة لها ولا اعم لها من الحركة والسكون والسكون كما سنبين من
حاله عدم الحركة فحرى بنا ان نقدم الكلام على الحركة فنقول ان الموجودات
بعضها بالفعل من كل وجه وبعضها من جهة بالفعل ومن جهة بالقوة
ويستحيل ان يكون شيء من الاشياء بالقوة من كل جهة لانه اذن
له بالفعل التبتة ليسلم هذا ولنوضح وضعا مع قرب تناول
الوقوف عليه ثم من شأن كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل
المقابل لها وما امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه والخروج
الى الفعل عن القوة قد يكون دفعة وقد لا يكون دفعة وهو اعم
من الامرين جميعا وهو بما هو اعم امر يعرض لجميع المقولات فانه
لا مقولة الا وفيها خروج عن قوة لها الى فعل لها اما في الجواهر
فكخروج الانسان الى الفعل بعد كونه بالقوة وفي الكم فكخروج

فصل في الحركة

الذي هي الى الفعل عن القوة وفي الكيف فالخروج السواد الى الفعل عن القوة
وفي المضاف فالخروج الاب الى الفعل عن القوة وفي الاين فالحصول
فوق بالفعل عن القوة وفي متى فالخروج الغد الى الفعل عن القوة
وفي الوضع فالخروج المنتصب الى الفعل عن القوة وكذلك
في الجدة فالخروج الى الذي يكون متنعلا ومتلبسا وكذلك في الفعل
والانفعال لكن المعنى المتصالح عليه عند القدماء في استعمال
لفظ الحركة ليس ما يشترك فيه جميع اصناف هذه الخروجات
عن القوة الى الفعل بل ما كان خروجا لا دفعة بل متدرجا وهذا
ليس يتأتى الا في المقولات معدودة مثلا كالكيف فان ذا
الكيف بالقوة يجوز ان يتوجه الى الفعل بسيرا الى الذي ينتهي
اليه وكذلك ذو الكم بالقوة ونحن سنبين من بعد انه اي
المقولات يجوز ان يقع فيه هذا الخروجات من القوة الى الفعل
وانها لا يجوز ان يقع فيه ذلك ولولا ان الزمان مما يضطر
في تحديده الى الذي يؤخذ الحركة في حده ولذي الاتصال والتدريج
قد يؤخذ الزمان في حدها والدفعة ايضا فانها قد يؤخذ الآن
في حدها فيقال هو ما يكون في آن والآن يؤخذ الزمان في حده
لانه طرفه والحركة يؤخذ الزمان في حدها لتسهل علينا ان نقول
ان الحركة خروج عن القوة الى الفعل في الزمان او على الاتصال
او لا دفعة لكن جميع هذه الرسوم تتضمن بيانا دوريا خفيا
فاضطر مفيدنا هذه الصناعة الى ان سلك في ذلك
نهجا آخر فنظر الى حال المتحرك عند ما يكون متحركا في نفسه
ونظر في النحو من الوجود الذي يخص الحركة في نفسها كمالا وفعلا
اي كونا بالفعل اذ كان بازائها قوة اذ الشيء قد يكون متحركا
بالقوة وقد يكون متحركا بالفعل وبالكمال وفعله وكماله هو
الحركة فالحركة تشارك ساير الكمالات من هذه الجهة وتفارق
ساير الكمالات من جهة ان ساير الكمالات اذا حصلت
صار الشيء بها بالفعل ولم يكن بعد فيه ما يتعلق بذلك الفعل
شيء بالقوة فان الاسود اذا صار بالفعل اسود لم يبق بالقوة
اسود من جملة الاسود الذي له والمربع اذا صار بالفعل مربعا
لم يبق بالقوة مربعا من جملة المربع الذي له والمتحرك اذا صار
بالفعل

بالفعل متحركا فيظن انه يكون بعد بالقوة متحركا من جملة الحركة المتصلة
التي هو بها متحرك وقد يوجد ايضا بالقوة شيء آخر غير انه متحرك
فان ذات المتحرك ما لم يكن بالقوة شيئا ما يتحرك اليه وكانا انه
بالحركة يصل اليه فانه لا يكون حاله وقتا ما عند الحركة الى ذلك
الشيء الذي هو له بالقوة كما كان قبل الحركة فانه في حال السكون
قبل الحركة يكون هو ذلك الشيء بالقوة المطلقة بل يكون ذا
قوتين احديهما على الامر والآخر على التوجه اليه فيكون له في
ذلك الوقت كمالان وله عليهما قوتان ثم يحصل له كمال احدى
القوتين ويكون قد بقي بعد بالقوة في ذلك الشيء الذي هو
المقصود بالقوتين على كليهما وان كان في احديهما حصل بالفعل الذي هو
احد الكمالين واولهما فهو بعد لم تتبرأ عما هو بالقوة في الامرين جميعا
احديهما المتوجه اليه والآخر في الحركة فان الحركة في ظاهر الامر لا تحصل
له بحيث لا تبقى قوتها البتة فيكون للحركة هي الكمال الاول لما بالقوة
لا من كل جهة فانه يمكن لذي يكون لما بالقوة كمال آخر كالكمال الثانية
او فوسية لا يتعلق ذلك بكونه بالقوة بما هو بالقوة وكيف
يتعلق به وهو لا ينافي القوة ما دامت موجودة ولا الكمال اذا حصل
فالحركة كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد حدث
بحدود مختلفة متشبهة وذلك لاشتباه الامر في طبيعتها
اذ كانت طبيعة لا توجد احوالها ثابتة بالفعل ووجودها فيما
يسير لذي يكون قبلها شيء قد بطل وشيء مستأنف الوجود فبعضهم
حدها بالغيرية اذ كانت توجب تغير الحال وافادة تغير ما كان
ولم يعلم انه ليس يجب ان يكون ما يوجب افادة الغيرية فهو
في نفسه غيرية فانه ليس كل ما يفيد شيئا يكون هو اياه ولو كانت
الغيرية حركة لكان كل غير متحركا ولكن ليس كذلك وقال قوم
انها طبيعة غير محدودة والآخر ان يكون هذا ان كان صفة
لها صفة غير خاصة فغير الحركة ما هو كذلك كاللانهاية والزمان
وقيل انها خروج عن المساوات كان الثبات على صفة واحدة
مساواة للامر بالقياس الى كل وقت يتميز عليه ولذي الحركة
لا يثبت وبنسبة اجزائها واحوالها الى الشيء في ازمنة مختلفة
فان المتحرك في كل آن له اين آخر وهذه رسوم انما دعا اليها

اضطرارا وضيق المجال ولا حاجة بنا الى التطويل في ابطالها
ومناقضتها فان الذهن السليم يكفيه في تزييفها ما قلناه واما
ما قيل في حد الحركة انها زوال من حال الى سلوك من قوة الى الفعل
فذلك غلط لان نسبة الزوال والسلوك الى الحركة ليس كنسبة
الجنس وما يشبه الجنس بل كنسبة الالفاظ المترادفة اياها اذ ان
اللفظتان ولفظ الحركة وضعت اولا لاستبدال المكان ثم
نقلت الى الاحوال ومما يجب ان تعلم في هذا الموضع ان الحركة
اذا حصل من امرها ما يجب ان يفهم كان مفهومها اسما لمعنيين
احدهما لا يجوز ان يحصل بالفعل قائما في الاعيان والاخر
يجوز ان يحصل في الاعيان فان الحركة ان عنى بها الامر المتصل
المعقول للمتحرك بين المبدا والمنتهى فذلك لا يحصل البتة
للمتحرك وهو ما بين المبدا والمنتهى بل انما يظن انه قد حصل
نحوا من الحصول اذا كان المتحرك عند المنتهى وهناك يكون
هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث الوجود فكيف يكون
له حصول حقيقي في الوجود بل وهذا الامر بالحقيقة ما لا ذات
له قائمة في الاعيان وانما يرتسم صورته قائمة في الذهن بسبب
نسبة المتحرك الى مكانين مكان تركه ومكان ادركه او يرتسم
في الخيال لان صورة المتحرك وله حصول في مكان وقرب وبعد
من الاجسام تكون قد انطبعت فيه ثم يلحقها من جهة الحس
صورة اخرى بحصول له آخر في مكان آخر وقرب وبعد آخر
فيشعر بالصورتين معا على انهما صورة واحدة للحركة
ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كلي في الذهن اذ الطرفان
لا يحصل فيهما المتحرك في الوجود معا ولا الحالة التي بينهما
لها وجود قائم واما المعنى الموجود بالفعل الذي بالحري
ان يكون الاسم واقعا عليه وان الحركة التي توجد في المتحرك
فهي حالته المتوسطة حين يكون ليس في الطرف الاول
من المسافة ولم يحصل عند الغاية بل هو في حد متوسط
بحيث ليس يوجد في الوقت ولا في آن من الآنات
التي يقع في مدة خروجه الى الفعل حاصلا في ذلك الحد فيكون
حصوله في اي وقت فرضته قاطعا لمسافة ما وهو بعد في القطع

اعلم ان للقدماء من الحكماء في بيان حال الحركة كلمات
موهونة وليس نظرهم في تحديد الحركة بل مقصودهم
في الحركة بيان نحو وجودها وكيفية كونها وعندهم ان
الحركة هي كون الشيء
اسم الشيء الموجود قليلا
قليلا فتكون الشيء
لا يكون شيئا من الاشياء
ولا ذات من الذوات
فالحركة عند القدماء
ليست الا عين تجدد
الوجود او عين
الغيرية او عين انها
طبيعة غير محدودة لانها
ليست من الذوات فلا
لا تكون من الزوات فلا
متحددة كما زعم الشيخ
فالبحث والتشكيك
خلاف التحقيق في هذا
المقام

وهذا هو صورة الحركة الموجودة في المتحرك وهو توسط بين المبدا المفروض
والنهاية بحيث اي حد يفرض فيه لا يوجد قبله ولا بعده فيه لا كحدي
الطرفين وهذا التوسط هو صورة الحركة وهو صفة واحدة يلزم
المتحرك ولا يتغير البتة ما دام متحركا نعم قد يتغير حدود التوسط
بالفرض وليس المتحرك متوسطا لانه في حد دون حد بل هو متوسط
لانه بالصفة المذكورة وهو انه بحيث اي حد يفرض له لا يكون
قبله ولا بعده فيه وكونه بهذه الصفة امر واحد يلزمه دائما في
اي حد كان ليس بوصف بذلك في حد دون حد وهذا
بالحقيقة هو الكمال الاول واما اذا قطع فذلك الحصول
هو الكمال الثاني وهذه الصورة يوجد في المتحرك وهو في
آن لانه يصح ان يقال له في كل آن يفرض انه في حد وسط لم يكن
قبله فيه ولا يكون بعده فيه والذي يقال من ان كل حركة في
زمان فاما ان يعني بالحركة الحالة للشيء بين مبدا ومنتهى وصل
اليه فيقف عنده او لا يقف عنده فتلك الحالة الممتدة هي
في زمان وهذه الحالة فوجودها على سبيل وجود الامور في الماضي
وبينها بوجه آخر لان الامور الموجودة في الماضي قد كان
لها وجود في آن من الماضي كان حاضرا ولا كذلك هذا فيكون
هذه الحركة يعني بها القطع واما ان يعني بالحركة الكمال الاول الذي
ذكرناه فيكون كونه في زمان لا على معنى انه يلزمه مطابقة الزمان
بل على انه لا يخلو من حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان
فلا يخلو من حدوث زمان لانه كان ثابتا في كل آن من ذلك
الزمان مستمرا فيه فيكون ثابتا في هذا الزمان بواسطة فان قال
قائل ان الكون في المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه وكذلك
الاضافة اليه والامر الذي يجعلونه من الكمال الموجود انما
هو امر كلي معقول وليس بموجود بالفعل بل انما الموجود
بالفعل الكون في هذا المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه وكذلك
الاضافة الى هذا الكون والامر الكلي انما يثبت بالشخصي
ولا يكون شيئا واحدا موجودا بعينه كما اتفق عليه اهل الصناعة
فنقول اما الكون في المكان من حيث يقال على متمكنات
كثيرين فلا شك ان الحال فيه على ما وصفت واما من حيث

هذا التعريف هو عين
الحركة لا يلزمه على ما قال

يقال على متمكن واحد ولكن لا معا فالامر فيه مشكل فانه لا يبعد ان يكون
معنى جنسي يقال على موضوع واحد في وقتين ويكون لم يثبت واحدا
بعينه مثل الجسم الاسود اذا ابيض فان الجسم اذا كان اسود فقد كان
فيه سواد وكان السواد لونا وكان اللون كالجزء من السواد مثلا و
بتخصيص ما قارنه كان سوادا فلما ابيض فلا يمكننا ان نقول ان ذات
الشيء الذي كان عرض له مقارنة التخصيص باقية وقارنه تخصيص
آخر مثل الخشبة موجودة في البيت على تخصيص انها جزء حايط
ثم صارت هي بعينها جزء سقف ولها اضافة اخرى وتخصيص
آخر انها جزء سقف فان ذلك ليس كذلك بل مثله مثل ان
يعدم الحايط والخشبة التي فيه ثم يحدث في البيت حايط
وفيه خشبة اخرى مثل تلك الخشبة وذلك لان السواد لا يبطل
فصله ويبقى حصته من طبيعة الجنس التي كانت مقارنة له
بعينها والا فليس بفصل منوع بل هو عارض لا منوع
قد علم هذا في مواضع اخر فاذا كان الامر على هذا فلننظر
هل حكم الكون في المكان الموجود في المتمكن تارة مقارنا
لتخصيص انه في هذا المكان وتارة مقارنا لتخصيص
آخر حكمه حكم اللون او ليس كذلك بل حكم حكم حرارة تارة
يفعل في هذا وتارة في هذا او رطوبة تارة ينفعل عن هذا
وتارة ينفعل عن ذاك وهي واحدة بعينها او عرض اخر
من الاعراض يبقى واحدا بعينه ويلحقه تخصيص بعد تخصيص
فنقول اولا ان هذا التخصيص بهذا وبذاك في امر المكان
ليس امرا موجودا بالفعل نفسه كما يظهر لك بعد اذ المتصل
لا جزء له بالفعل بل يعرض له ان يتجزى بالاسباب تقسم
المسافة فنجعلها بالفعل مسافات على احد انواع القسمة
وما بين حدود ذلك القسمة ايضا مسافات لا يشتمل عليها
آن وحركة على النحو الذي قلنا انها تكون في آن بل الحركة التي
على نحو القطع ويكون الزمان مطابقا لها ولا يكون المعنى الذي
سميناه آنا هو متكثر فيها بالفعل لان ذلك لا تتكثر بالفعل
الا بتكثر المسافة بالفعل واذا لم يكن متكثرا بالفعل
وكانت الحركة على الموضوع الواحد اعني المسافة حقا

موجودة

موجودة ولم يكن كثرة بالعدد كانت بالضرورة واحدة بالعدد ولم
يكن على النمط الذي يكون عليه الحال في اللون ووجوده في الموضوع
في حال سواده وفي حال بياضه وحال النسبة التي تخصص كلا
الى الموضوع بالفعل لان الحركة لا يوجب بالفعل انفصالا
بل يستمر الاتصال استمرارا لا يجب معه تغير هذه الحال بالقياس
الى الموضوع حتى يعدم منه امر ثابت بالشخص فانه انما يختلف
النسبة بالفعل الى مختلف بالفعل وانما يتكثر الواحد بالفعل
بتكثر له من قبل النسبة اذا كانت النسبة متكثرة بالفعل
فاذا كانت المسافة واحدة بالاتصال لا اختلاف فيها لم
يختلف اليها نسبة فلم يختلف بسبب ذلك عدد شيء
واحد ثم بعد ذلك اذا عرض للمسافة قسمة واختلاف ولم
يكن ذلك مما يتعلق بالحركة ولا الحركة يتعلق به ولا احدهما
موجب للآخر ولا موجبة كانت الانتسبة التي تعرض
به غير متكثرة بالذات بل بالعرض ومن طريق نسبة الواحد
الى الكثير ويكون النسبة خارجة غير داخلة في ذات الشيء
وبالجملة لا يكون هذه الحال حال اللون الذي هو بالحقيقة لا بالقياس
الى امر خارج يختلف بمقارنة فصلي السواد والبياض ولا
كون المتحرك في مكان مطلقا يصير كثيرا بكونه كثيرا في هذا المكان
وذلك المكان لانه ليس في مسافة الحركة انفصال بالفعل و
مكان معين دون مكان حتى يجوز ان يكون هناك كون في
المكان مطلقا جنسا او نوعا يتنوع او تتشخص بسبب
نسبته الى الامكنة كثيرة بالفعل واعلم ان الحركة قد يتعلق بامور
ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه وما منه وما اليه والزمان
اما تعلقها بالمتحرك فامر لا شبهة فيه واما تعلقها بالمحرك فلان
الحركة اما ان يكون للمتحرك عن ذاته من حيث هو جسم
طبيعي او يكون صادرة عن سبب ولو كان الحركة لذاتها
لا سبب اصلا لكانت الحركة لا بعدم البتة ما دام ذات
الجسم الطبيعي المتحرك بها موجودة لكن الحركة تعدم عن كثير
من الاجسام وذاته موجودة ولو كانت ذات المتحرك
سببا للحركة حتى يكون محركا ومتحركا لكانت الحركة تجب عن ذاته

لكن لا يجب عن ذاته اذ يوجد ذات الجسم الطبيعي وهو غير متحرك فان
قلت وجد جسم طبيعي متحرك دايما فهو لصفة له زايدة عن جسميته
الطبيعية اما فيه ان كانت الحركة ليست من خارج واما خارجا
عنه ان كانت عن خارج وبالجملة لا يجوز ان يكون ذات الشيء
سببا لحركته فانه لا يكون شيء واحد محركا ومتحركا الا ان يكون
محركا لصورته ومتحركا لموضوعه او محركا وهو ماخوذ مع شيء
ومتحركا وهو ماخوذ مع شيء آخر وما بين لك ان الشيء لا يحرك
ذاته ان المحرك اذا حرك لم يخل اما ان يكون يحرك لا بان يتحرك
واما ان يتحرك فان كان المحرك يحرك لا بان يتحرك فمحال ان
يكون المحرك هو المتحرك بل يكون غيره فان كان يحرك
بان يتحرك وبالحركة التي فيه بالفعل يحرك ومعنى انه يحرك
انه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل فيكون ح انما
يخرج شيئا من القوة الى الفعل بشيء فيه بالفعل وهو الحركة
ومحال ان يكون ذلك الشيء فيه بالفعل وهو بعينه فيه بالقوة
فيحتاج ان يكتسبه مثلا ان كان حارا فكيف يسخن نفسه بحرارته
اي ان كان حارا بالفعل فكيف يكون حارا بالقوة حتى يكتسب
من ذي قبل حرارة عن نفسه فيكون بالفعل وبالقوة معا
وبالجملة طبيعة الجسمية طبيعة جوهرية له طول وعرض وعمق
وهذا القدر مشترك فيه لا يوجب حركة والا لاشتركت
فيها بعينها فان زيد على هذا القدر معنى آخر حتى يلزم الجسم
حركة وحتى يكون جوهرا ذا طول وعرض وعمق وخاصية
اخرى مع المذكور يتحرك بسبب ذلك فيكون فيه مبدا
حركة زايد على الشرط الذي اذا وجد كان به جسما وان كان
من خارج فذلك فيه وقد قيل في اثبات ان كل متحرك
محركا قول جدلي واحسن العبارة عنه ما نقوله ان كل متحرك
كما يتبين من بعد منقسم وله اجزاء لا تمنع من توهمها ساكنة
طبيعة الجسمية التي لها بل ان منع منع امر زايد عليها وكل
توهم شيء لا يمنعه طبيعته فهو من المتوهم الممكن من حيث
تلك الطبيعة فتوهم جزء المتحرك ساكنا من حيث هو جسم
توهم لا يستحيل الا بشرط وذلك الجزء ليس هو ذلك الكل

(وكل ما)

وكل ما هو متحرك لذاته ففرض ما ليس هو بل هو غيره ساكنا
وخصوصا اذا كان غير محال في نفسه لا يوجب في الوهم سكونه
وكل جسم فان فرض سكون الجزء منه يوجب سكون الكل
ايجاب العلة للمعلول لان السكون الذي للكل هو كما تبين
لك مجموع سكونات الاجزاء اذا حصلت الاجزاء بفرض
او غير ذلك فاذن ليس ولا شيء من الاجسام متحركا لذاته فان قال
قائل لم قولكم ان المتحرك لذاته لا يمكن اذا فرض غيره ساكنا انما يصح
اذا فرض سكون ذلك الغير ممكنا غير مستحيل فيدل ذلك على
ان سكونه ما يلزم لم يمكن معه جايز غير مستحيل واما اذا كان
سكونه مستحيلا فيجوز ان يكون فرضه ساكنا يلزم عنه سكون المتحرك
لذاته مع انه محال كما لم يكثر من المحالات يلزمها محالات فحق
ان سكون المتحرك لذاته محال لكنه اذا فرض محال آخر جاز ان يلزمه
سكونه المحال فانه انما يستحيل سكونه في الوجود واما لزوم العقل
بسكونه عند فرض محال لا يمكن بل عند فرض ما يسقط عنه كونه
متحركا لذاته فامر غير مناقض لذلك المحق لان ذلك حمل وذاك
شرطي وهذا كما فرضنا المائة جزء للعشرة ليست العشرة ح
يكون مائة وشيئا وذلك ما لا يكون وليس يلزم لذلك ان يكون
قولنا ان العشرة ليست اكثر من مائة باطلا وكذلك فقيل لم المتحرك
بذاته وان امكن توهم سكون جزئه من حيث هو جسم فليس
يمكن ذلك له من حيث هو جزء المتحرك لذاته وعلى طبيعته اي
وانما كان يمكن ذلك له من حيث طبيعة جسم فليس يمكن ذلك
له من حيث طبيعته الخاصة بل يستحيل فرضه كما لم الانسان
من حيث هو حيوان لا يمنع لم يكون طايرا ويمتنع من حيث
هو انسان فاذا كان ذلك ممتنعا فقد لزم فرض المحال من فرض
المحال ونحن انما نسلم لم ما هو متحرك لذاته فلا يمكن سكون
غيره اذا حصل سكون غيره في الوجود او توهم توهم المتوهم اي
الممكن واما على وجه آخر فانه يقول انه قد يلزم لم يسكن المتحرك
بذاته اذا فرض سكون محال في غيره فنقول في جواب ذلك
لم جزء الجسم من حيث هو جسم لا يمتنع عليه السكون فان امتنع
عليه السكون يكون لمعنى عارض عليه غير الجسمية فاذا كان كذلك

فيكون علة الحركة في كل جسم امرا زايدا على الجسمية وهذا نسلمه لكن ما الجرى
ان يقول لنا قائل فما اضطركم الى ان تشتغلوا بالجزء ان كان
ماخذ الاحتجاج هو هذا ولم تنصفوا في اول الامر على الكل انه
اذا توهم ساكنا من حيث هو جسم لم يستحل فقد عرض له
معنى ما ازيد من الجسمية صار به متحرك الذات واجبة الحركة مستحيل
فرض السكون وان كان ذلك الاحتجاج يكفيكم فقد الكفاية ان
كان الغرض في هذا الاحتجاج غير هذا الغرض وكان لم يذهب
اليه القايل الاول ولا هو اراده بوجه وانما هو تحسين منكم
الكلام وهو نفسه لم يذهب الى امكان هذا الفرض فيه من حيث
هو جسم ولا اعتبر الامكان بل قال ان كل ما توهم غير ساكنا
يوجب كونه ساكنا فليس متحركا لذاته ثم يتوهم محال فيعرض من
توهم ان يصير هو غير متحرك لذاته ولا يلزم من ذلك المحال ان
يتغير حكم المحال يلزم ذلك المحال بل يجوز لئن لا يكون المتحرك
لذاته بحيث اذا توهم جزءه ساكنا سكن لكنه ح يجب عدمه
فان قيل لئن هذا محال قيل نعم وقد لزم محالا فرض قبله فهذا
القول مما ليس يحضرني له جواب اقنع به ولا يبعد ان يكون عند غيري
له جواب واظن ان ماخذ الاحتجاج لا يلجئ الى هذا كل الالجاء
وذلك انه لئن كانت هذه المقدمة مسلمة كان التشكيك محالا او
غير محال ثم الاحتجاج اعني بالمقدمة قولنا كل ما يمتنع حركته لفرض
سكون في غيره فليس متحركا لذاته وهذا اعني قولنا كل ما يمتنع حركته
لفرض سكون في غيره محال او غير محال حتى لو قلنا كل ما يمتنع ان
يتحرك لفرض محال في غيره لم يكن متحركا لذاته فتم ذلك لصح لنا
القول والقياس لكن الشان في صحة هذه المقدمة فليجتهد
غيرنا من المتعصبين لهذا الا الاحتجاج في تصحيح هذه المقدمة
فربما تيسرت له هذه المتعسرة علينا لا على هذا الاحتجاج مشك
آخر وهو لئن المتصل ولئن كان يمكن لئن يفرض له اجزاء فلا يمكن
لئن يتوهم تلك الاجزاء ساكنة او متحركة الا بالفرض لانها
غير ذات اين ما دامت اجزاء المتصل الا بالفرض ولا ذات
وضع وهذا شيء سنبين بعد فاذا كان توهم السكون في الجزء
مما لا يتحقق توهما الا وينفصل بالفعل لم يكن لهذا الاحتجاج

اوضحنا فليس هذا مسلما بل الامر على ما في التقرير الاول للشك فانه يجوز ان يكون الشيء متحركا لذاته م

الكل اسكون

عين ح

(ماخذ)

ماخذ سد بدا ويدعى توهم فصل ثم اسكان معا ولو انت توهمت في الجزء
المفروض سكونا وهو متصل فقد توهمت معنى مشاركا للسكون
في الاسم واما السكون بحده فلا يمكن ان يتوهم في ذلك الجزء كما لا
يمكن ان يتوهم الامور المحالة في العقل والخيال جميعا فلكن
هذا الماخذ مما يسئل غيرنا من يقف على تحقيقه ان ينوب عنا فيه
واما تعلق الحركة بما منه وما اليه فيستنبط من حدها لانها اول كمال
يحصل لشيء له كمال ثان ينتهي به اليه وله حالة القوة التي قبل
الكمال وهي الحالة التي الى الكمال الاول تركها والتوجه الى الكمال
الثاني وربما كان ما منه وما اليه ضدين وربما كانا بين الضدين
لكن الواحد اقرب من ضد والآخر اقرب من ضد آخر وربما لم يكونا
ضدين ولا بين الضدين ولكن كانا من جملة امور لها نسبة الى
الاضداد وامور متقابلة بوجه ما فلا يجتمع معا كالاحوال التي
للفلك فانه لا يضاد مبدأ حركته منه لمنتهاه لكنهما لا يجتمع
معا وربما كان ما منه وما اليه مما يثبت الحصول فيهما زمانا ما حتى
يكون عند الطرفين سكون وربما لم يكن الحصول فيه اذا
فرض كانه حد بالفعل الا آنا كما للفلك فان في حركته تركه
مبدأ وتوجها الى غاية لكن لا وقوف له عند احدهما ثم لقايل
ان يقول لئن الحدود في المتصل على مذهبكم ليست موجودة
بالفعل بل بالقوة وانما يصير بالفعل اما بقطع واما بموافاة
محدودة كمماسة او كموازاة او بفرض كما سنذكره فيكون اذا
ما لم يكن احد هذه الاسباب بالفعل لا يكون مبدأ ولا منتهى
وما لم يكن مبدأ ولا نهاية متعينين عنه يبتدئ الحركة واليه
ينتهي لا يكون حركة فالفلك ما لم يكن له سبب محدد لا يكون
متحركا وهذا محال والذي نقوله في جواب هذا النهاية والمبدأ
لا يكون للحركة بضرب فعل وبضرب قوة تكون على وجهين وجه
قريب من الفعل ووجه بعيد من الفعل مثال ذلك لئن المتحرك
في حال ما يتحرك له بالقوة القريبة حد ولك ان تفرضه وقد وصل
اليه في آن تفرضه فيكون ذلك له في نفسه بالحقيقة وانما يصير
بالفعل حدا لحصول الفرض بالفعل والقطع بالفعل ومع ذلك
فلا يقف بل يستمر وحد مستقبل لا يمكن من حيث هو حد حركة

او بفرض ح

والقوة ح

بالقوة ح

الضدين فرد وربما كانا بين الضدين وغير ضدين هذا غير صحيح وغير واقع لان الحركة ح موجودة ومع قوة الى الفعل في ذات معينة كما مر والقوة الى الشيء ضد الفعلية بدليل ان

ان يجعل بالفعل بفرض او بسبب محدد بالفعل بل يحتاج الى ان تستوفى
المسافة اليه حتى يصير بهذه الصفة اعنى ان يكون هناك ما يمكنك
ان تفرضه مبدأ او يمكنك ان تفرضه منتهى وبالجملة حد يقطع
لما يفرضه من الحركة فكل حركة من حركات الفلك يشير اليها في
وقت معين وتحصلها فانها تفرض لها ذلك فتارة تفرض
المبدأ والمنتهى متباينين اى نقطتين مختلفتين بهما حدا
ذلك المفروض من الحركة في ذلك الوقت الذى بعينه وتارة يكون
نقطة واحدة هى بعينها مبدأ ومنتهى اما مبدأ فلان الحركة
عنها واما منتهى فلان الحركة اليها ويكون ذلك لها في زمانين
فالحركة المكانية او الوضعية تعلقها بالمبدأ والمنتهى هو انك
اذا عينت حركة ومسافة تعين مع ذلك مبدأ ومنتهى قائم
بنفسه فالمتحرك المكانى تعلقه بالمبدأ والمنتهى هو ان يكون
ذلك له بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل ذلك على اى وجه
كان منهما جاز فاما لم نشترط الوجه المعين فيه منهما وبالجملة
فانها يتعلق بالمبدأ والمنتهى على هذه الصورة والشرط المذكور
لا من حيث هما بالفعل ثم من المشهور ان الحركة والتحريك
والتحرك ذات واحدة فاذا اخذت باعتبار نفسها فحسب
كانت حركة واذا اخذت بالقياس الى ما فيه سميت تحركا
وان اخذت بالقياس الى ما عنه سميت تحريكا ويجب ان
نحقق هذا الموضع ونتأمله تأملا ادق من المشهور فنقول
الحال في الامر بخلاف هذه الصورة وذلك لان التحرك حال
للمتحرك وكون الحركة منسوبة الى المتحرك بما فيه حال للحركة
لا للمتحرك لان نسبة الحركة الى المادة في المعنى غير نسبة المادة الى
الحركة وان تلازما في الوجود وكذلك التحريك حال للمحرك لا للحركة
ونسبة الحركة الى المحرك حال للحركة لا للمحرك فاذا كان كذلك
كان التحرك نسبة المادة الى الحركة لا الحركة منسوبة الى المادة
ولم يكن التحرك هو الحركة بالموضوع وكذلك لم يكن التحريك
هو الحركة في الموضوع ولا يناقش في ان يكون كون الحركة
منسوبة الى المادة معنى معقولا وكذلك الى المحرك لكن بهذين
المعنيين لا يدل عليهما هذين الاسمين واما تعلق الحركة

(بما فيه)

بما فيه الحركة من المقولات فليس يعنى به الموضوع لها بل الامر الذى
هو المقصود حصوله في الحركة فان المتحرك عندما يتحرك موصوف
بالتوسط بين امرين امر متروك وامر مقصود اما اين او كيف
او غير ذلك اذ كانت الحركة تغير الشيء لا دفعة فاذن يكون متوسطا
بين حدين ولهما مقولة اما اين واما كيف واما غير ذلك فيقال
ان الحركة في تلك المقولة وقد يزاد هذا بيانا بعد ان نعرف
نسبة الحركة الى المقولات **فصل** في نسبة الحركة
الى المقولات انه قد اختلف في نسبة الحركة الى المقولات
فقال بعضهم ان الحركة هى مقولة ان ينفعل وقال بعضهم
ان لفظة الحركة يقع على الاصناف التى تحتها بالاشتراك
البحت وقال بعضهم بل لفظة الحركة لفظة مشككة مثل
لفظ الوجود والعرض يتناول اشياء كثيرة لا بتواطؤ ولا
باشتراك بحت بل بالتشكيك لكن الاصناف الداخلة
تحت لفظة الوجود والعرض دخولا اوليا هى المقولات
واما الاصناف الداخلة تحت لفظة الحركة فهى انواع اول اصناف
من المقولات فالاين منه قار ومنه سيال وهو الحركة في المكان
والكيف منه قار ومنه سيال وهو الحركة في الكيف اى الاستحالة
والكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة في الكم اى النمو والذبول
وربما يتمادى بعضهم في مذهبه حتى قال فالجوهر منه قار ومنه
سيال وهو الحركة في الجوهر اى الكون والفساد وقال
ان الكم السيال نوع من انواع الحركة الكم المتصل لا مكان
وجود الحد المشترك فيه الا الكم انه يفارقه بانه لا وضع له
وللمتصل وضع واستقرار قال والتسود والسواد هى
جنس واحد الا ان السواد قار والتسود غير قار وبالجملة
فان السيال في كل جنس هو الحركة فقال بعض هولاء
لكنها اذا نسبت الى العلة التى هى فيها كانت مقولة
ان ينفعل واذا الى العلة التى هى عنها كانت مقولة ان يفعل
وقوم حصروا هذا الاعتبار بالكيف السيال واخرجوا
منها مقولتى يفعل وينفعل واختلف اصحاب هذا
المذهب اعنى القول بالسيال فمنهم من جعل افتراق

الذي بين السواد والتسود افتراقا فصليا منوعا ومنهم من جعل افتراقا
افتراقا غير فصلي اذ هو كزيادة تعرض على خط فيصير خطا اكبر ولا
يخرج به من نوعه وقال الاولون بل التسود بما هو تسود هو
سواد سيال وليس هذا له امرا خارجا عن هويته بما هو تسود فهو
اذا تمايز السواد الثابت بفصل ويمكن ان يبين بطلان الحجتين
جميعا اما الاولى فينتقض بالعدد واما الثانية فبالبياض وكونه
امرا غير خارج عن هوية الابيض بما هو ابيض حتى غير لئن يكون
فصلا وههنا مذهب ثالث وهو مذهب من يقول ان
لفظ الحركة وان كانت مشككة كما قيل فان الاصناف الواقعة
تحتها ليست انواعا من المقولات على السبيل المذكور فلا
التسود نوع من الكيف ولا النقلة نوع من الاين فان وقوع
الحركة في الكيف ليس على لئن الكيف جنس لها ولا ايضا
موضوع لها فان جميع الحركات انما هي في الجوهر من حيث هي
في موضوع لا غير ولا تمايز بينها في هذا المعنى ولكن اذا تبدلت
جوهريته يسمى ذلك التبدل ما دام في السلوك حركة في الجوهر
وان كان في الاين يسمى حركة في الاين وبالجملة ان كان ما عنه
وما اليه كيفا فالحركة في الكيف وان كان كما فالحركة في الكم
ويقال الحركة على هذه لا بالتواطؤ فان الكمال الماخوذ في رسمها
اخذ الجنس هو من الالفاظ المتجانسة للوجود والوحدة
وانت تعلم لئن الكم والكيف والاين ليست داخلات
تحت جنس واحد واذا لم يكن هذه المقولات داخلة تحت
جنس واحد ولا نسبة الكمال الاول اليها ايضا امرا جامعا
اما ما حصر الجنس لم يكن لنا سبيل الى لئن يجعل الحركة
معنى جنسيا بل هذا الرسم تناول معنى انما يدل على مثله
لفظ مشترك لا غير والمذاهب الملتفت اليها في هذا
المطلوب هي هذه الثلثة وليس يعجبني المذهب الاوسط
اولا بل استنكره ما يقال فيه من لئن التسود كيفية ولئن
النمو كمية وبالجملة لئن لا يكون التسود سواد اشتد بل اشتداد سواد
بل اشتداد الموضوع في سواده وذلك لانه لا يخلو اذا فرضنا
سوادا اشتد اما لئن يكون ذلك السواد بعينه موجودا وقد

عرضت لم عند الاشتداد زيادة او لا يكون موجودا فان لم يكن موجودا
فمحال البتة ان يقال ان ما قد بطل وعدم هو ذا يشتد فان الموصوف
بصفة موجودة يجب لئن يكون امرا موجودا ثابت الذات
ولئن كانت السواد ثابت الذات فليس يسيل كما زعموا
من انها كيفية سيالة بل هو ثابت على الدوام يعرض عليه
زيادة لا يثبت مبلغها بل يكون في كل آن مبلغ آخر فيكون
هذه الزيادة المتصلة هي الحركة لا السواد فاشتداد السواد
وسيلانه او اشتداد الموضوع في السواد وسيلانه فيه هو
الحركة لا السواد المشتد ويظهر من هذا لئن اشتداد السواد
يخرجه من نوعه الاول اذ يستحيل لئن يشير الى موجود منه
وزيادة عليه مضافة اليه بل كل ما يبلغه من الحدود فيكيفيته
بسيطة واحدة لكن الناس يسمون جميع الحدود المشابهة
لحد واحد سوادا وجميع المشابهة للبياض اي المقاربة له
بياضا والسواد المطلق هو واحد وهو طرف حقي والبياض
كذلك وما سوى ذلك كالممتزج والممتزج ليس احد الطرفين
ولا يشاركه في حقيقة المعنى بل في الاسم وانما يكون الانواع المختلفة
في الوسط لكنه يعرض بما يقرب من احد الطرفين لئن ينسب
اليه فالحس ربما لم يميز بينها فظنها نوعا واحدا وليس كذلك
وتحقيق ذلك في العلوم الكلية واما المذهب الاخير فهو
احصف من هذا المذهب ولا يلزمه الا امر مشترك يلزم
المذهبين ومبناه على لئن الواضعين لعدد المقولات هذا
العدد يلزمهم احد امرين اما لئن يجوز ولئن يكون الحركة جنسا
من الاجناس العالية واما لئن يزيدوا في عدد المقولات
زيادة ضرورية اذ كانت اصناف الحركة لا تدخل في جنس
منها ولا في مقولة لئن ينفعل وهي معان كلية مقولة على
كثيرين فقول الاجناس فان تشددوا في عشرية المقولات
فواجب ان يسامحوا ويجعلوا مقولة ان ينفعل هي الحركة
وان لا يطلبوا في مقولة ان ينفعل من صريح التواطي ما اراهم
يتعصبون فيه ولا يحفظونه فانهم قد فعلوا في مقولة الجدة
من المسامحة ما يحملهم على اكثر من ذلك في الحركة على انه لا يبعد

احصف الامر احكمه

ان يكون لفظ الكمال والفعل ولئن كان وقوعهما على الجوهر والتقدم الباقية
وقوعا بالتشكيك فان وقوعهما على اصناف الحركة لا يكون بالتشكيك
الصريح وذلك لان التشكيك هو ان يكون اللفظ واحد المفهوم
لكن الامور التي يتناولها ذلك المفهوم يختلف بالتقدم والتأخر
فيه كالوجود فانه للجواهر اولا وللاعراض ثانيا واما مفهوم الحركة
وهو الكمال الاول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة فليس
مما يستفيده بعض ما يسمى باسم الحركة من بعض فليس كون
النقلة بهذه الصفة علة لكون الاستحالة بهذه الصفة بل
يجوز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود الاستحالة فيكون
التقدم والتأخر في المفهوم من لفظ الوجود لا في المفهوم من لفظ
الحركة كما ان الاثنينية قبل الثلثية في مفهوم الوجود وليس قبله
في مفهوم العددية فان العددية لها ما ليست العددية للثلثية
من جهة العددية للثنائية كما ان الوجود للثلاثية يتعلق به بالوجود
في الثنائية ومفهوم الوجود غير المفهوم منه العدد وانت قد عرفت
هذا المعنى في موضع اخر فلا يكون الكمال وان كان مشتركا بالقياس
الى اشياء اخرى هو متواطئ بالقياس الى هذه كما انه لا يبعد ان
يكون مشتركا بالقياس الى اشياء ومتواطيا بالقياس
الى ما تحت بعضها وترجع الى ما كنا فيه فنقول للطائفتين
جميعا ما قولكم في معقولة ان ينفعل اهي نفس الحركة ام نسبة
الحركة الى الموضوع كما يقولون فان كانت نفس الحركة
اهي نفس الحركة المطلقة ام نفس حركة ما فان كانت نفس الحركة
المطلقة فالحركة احد الاجناس وان كانت نفس حركة ما مثلا
نفس النقلة او نفس الاستحالة فيجب ان يزاد في عدد
الاجناس فانه ان كانت النقلة جنسا فالاستحالة
ايضا جنس والحركة في الكم جنس فان كل واحدة من هذه
يستحق ما يستحقه الاخرى وان كانت النقلة ليست
جنسا بل اسما مشكلا فيوجد تحته معنى هو جنس وان
كان اخص من عموم وان لم يكن معقولة ان ينفعل هي نفس
الحركة مطلقة بل كانت نسبة الحركة الى المادة فلا يخ اما
لئن يكون للحركة المطلقة او لحركة ما فان كانت للحركة المطلقة

فلا يخلو

فلا يخلو اما ان يكون الحركة المطلقة معقولة على اصنافها بالطواطؤ او بالتشكيك
فان كانت معقولة بالطواطؤ فالحركة باعتبار ذاتها جنس فصارت
الاجناس اكثر من عشرة ولان يكون بذاتها جنسا اولى من ان يكون نسبتها
الى موضوعها جنسا ولئن لم يكن اولى فليس دونه في الاستحقاق
ولئن كانت معقولة بالتشكيك فكذلك معقولة ان ينفعل التي هي
نسبة هذا المشكك اسم الى موضوعه معقولة بالتشكيك فليست
بجنس ولئن كانت المعقولة هي النسبة لصنف من الحركة الى الموضوع
فيستحق مثله سائر الاصناف ومع ذلك فيكون ينفعل جنسا
وبالقياس الى موضوعه جنسا آخر ومتزايد الاجناس تزايدا
كثيرا وكذلك يلزم ان نطالبوا بالسبب الذي جعلوا له نفس
الكيفية جنسا آخر ولم يجعلوا نسبتها الى الموضوع جنسا وهناك
اخذوا نسبة الحركة المطلقة او حركة ما فجعلوها جنسا ولم يجعلوا
نفس الحركة جنسا ولئن كان ما خذهم طبايع الامور وذواتها
مجردة المهيات لا مع عوارض لها من نسب وغير ذلك فيجب
من ذلك لئن يجعلوا معقولة ان ينفعل هي نفس حالة الانفعال
لا ما هو نسبة لها الى شيء وهذا الكلام انما يتحقق كله بعد ان يعرف
ما قلنا قديما في حال الفعل والانفعال بالتحريك والتحرك فالاولى
بهم لئن يجعلوا معقولة ان ينفعل والحركة من بابة واحدة واما
نحن فانا لا نشدد كل التشدد في حفظ القانون المشهور من ان
الاجناس عشرة ولئن كل واحد منها حقيقي الجنسية ولا شيء خارج
منها ويمكنك ان تبين هذا البيان بعينه لمن جعل الحركة اسما
مشتركا على الاطلاق فاذا انفسخت المذهب التي اتيناها
ولم تقبلها بقي الحق واحدا وهو المذهب الاول واذ قد بينا
وجه نسبة الحركة الى المقولات واوضحنا معنى قولنا ان الحركة
في المقولة ما هو فلنبين الآن ان الحركة في كم معقولة يقع

فصل

في بيان المقولات التي يقع فيها الحركة وحدها لا غيرها انا لنضع اصلا
ولئن كان ربما اشتمل على تكرار بعض ما قيل فنقول ان قولنا
ان معقولة كذا فانها حركة قد يمكن ان يفهم منه اربعة معان احدها
ان المقولة موضوع حقيقي لها قائم بذاته والثاني ان المقولة
ولئن لم يكن الموضوع الجوهري لها فبتوسطها يحصل للجوهر ذهني

موجودة فيها اولا كالتي الملاشة انما هي للجوهر بتوسط السطح والثالث
التي المقولة جنس لها وهي نوع لها والرابع التي الجوهر يتحرك من نوع
لتلك المقولة الى نوع آخر ومن صنف الى صنف والمعنى الذي
يذهب اليه هو هذا الاخير فنقول اما الجوهر فان قولنا التي فيه
حركة وهو قول مجاز فان هذه المقولة لا يعرض فيها الحركة
وذلك لان طبيعة الجوهرية اذا افسدت تفسد دفعة واذا حدثت
تحدث دفعة فلا توجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال
متوسط وذلك لان الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والنقص
وذلك لانها اذا قبلت الاشتداد والنقص لم يخل اما التي يكون
الجوهر وهو في وسط الاشتداد والنقص يبقى نوعه او لا يبقى
فان كان يبقى نوعه فما تغيرت الصورة الجوهرية البتة بل انما
تغير عارض للصورة فقط فيكون الذي كان ناقصا فاشتد
قد عدم والجوهر لم يعدم فيكون هذا استحالة او غيرها لا كونا
وان كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد فيكون الاشتداد قد جلب
جوهرا آخر وكذلك في كل ان يفرض الاشتداد يحدث جوهر
آخر ويكون الاول قد بطل ويكون بين جوهر وجوهر مكان
انواع جوهرية غير متناهية بالقوة كما في الكيفيات الكيفيات
وقد علم التي الامر بخلاف هذا فالصورة الجوهرية اذن تبطل
وتحدث دفعة وما كان هذا وصفه فلا يكون بين قوته وفعله
واسطة هي الحركة ويقول ايضا ان موضوع الصور الجوهرية
لا يقوم بالفعل الا بقبول الصورة كما علمت وهي في نفسها
لا توجد الا شيئا بالقوة والذات الغير المحصلة بالفعل
يستحيل التي يتحرك من شيء الى شيء فان كانت الحركة الجوهرية
موجودة فلها متحرك موجود وذلك المتحرك يكون له صورة
جوهرية بالفعل ويكون جوهرا قائما بالفعل والتي كان هو
الجوهر الذي كان قبل وهو حاصل موجود الى وقت حصول
الجوهر الثاني لم تفسد ولم تتغير في جوهريته بل في احواله
وان كان جوهرا غير الجوهر الذي عنه والذي اليه فيكون
قد فسد الجوهر اولا الى الجوهر الوسط ويميز اذن جوهر
بالفعل والكلام فيه كالكلام في الجوهر الذي فرضت

الحركة منه فانه اما التي يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر المتغير
اليه اولا فيكون التغير الى الثاني دفعة واما التي يكون في بعض
تلك المدة حافظا لنوعه الاول وفي بعضها الاخر واقفا في النوع
الاخير بلا توسط فيلزم فيه ما قيل من الانتقال من نوع الى نوع
دفعة فيكون تلك المدة مطابقة لحركات غير حركات نوعية
الجوهر اذ كانت الانتقالات في الجوهرية لا في مدة وزمان ولا
يمكن التي يقال التي هذا القول يلزم ايضا على حركة الاستحالة وذلك
لان الهيولى فيما نحن فيه محتاجة في قوامها الى وجود صورة
بالفعل والصورة اذا وجدت بالفعل حصلت نوعا بالفعل
فوجب التي يكون الجوهر الذي بين الجوهرين امرا محصلا
بالفعل ليس بالفرض ولا كذلك في الاعراض التي يتوهم
بين كيفيتين مثلا فانها مستغنى عنها في قوام الموضوع
بالفعل وقد يتبين التي الجوهر لا حركة فيه لان طبيعة لا ضد
لها واذا لم يكن لطبيعة ضد استحال التي ينتقل عن طبيعة
الى طبيعة اخرى على سبيل النقص والاشتداد حتى يكون
الحالة التي هو فيها عند الحركة حالة متوسطة بين طرفين
لا يجتمعان وبينهما غاية البعد وهما الضدان ويجب ان
نتامل نحن هذه القضية فنقول انه لا بد من اخذ المادة او
الموضوع في حد التضاد فان عني بالموضوع الموضوع الحقيقي
القائم بالفعل نوعا القابل للاعراض التي لذلك النوع فلا
يكون الصور الجوهرية متضادة لانها في هيولى لا في موضوع
والتي عني بذلك الموضوع اي محل كان فيشبه التي يكون للصورة
النارية مضادة للصورة المائية لا كيفيتها بها فقط فذلك
لا شك فيه بل الصورة التي عنها تصدر الكيفيات التي
لها وذلك لان الصورتين مشتركتان في محل ومتعاقبتان
عليه وبينهما غاية الخلاف ولهذا من الشان ما اشتغل
من بين التي الفلك لا يتكون فانه لا ضد لصورته كانه وضع
ان كل متكون فلصورته ضد واليه تكون انتقاله فجعل النار
والهواء والماء والارض متضادة الصور فلم انكر ان يكون
للصورة الجوهرية ضد البتة فيشبه التي يكون ضد الذي نذكره

ههنا هو الذي بينه وبين شيء آخر غاية خلاف وانما يكون بينه وبين
ذلك الشيء غاية الخلاف اذا كان لشيء ثالث معه خلاف دونه و
هو الواسطة بحيث يحتمل استمرارا فيه كالاستمرار في بعد بين
شيئين وليس بين الصور الجوهرية التي فيها الاستحالة الاولية
واسطة بتلك هذه الصفة كما ليس بين النار والهواء واسطة
او يشبه ان يكون ع لن يرى ان التعاقب الماخوذ في حد الضد هو تعاقب
بين شيئين بينهما غاية الخلاف وهذا على ما قلنا يصح ان يكون
بلا واسطة فيصح ان يرتفع هذا الضد ويعقبه الآخر من غير
ان يتخلل بينهما عاقب آخر وان كان قد يصح ايضا ان يكون
بتعقب المتوسط ان كان هناك متوسط فيكون الانتقال
مستمرا بين الطرفين على الاتصال ثم لا يرى ان المحل يقبل
الصورة النارية عقيب المائية من غير ان يقبل اولا صورة
الهواء المتوسط لا على استمرار متصل بل وجب ان يسكن
لا محالة على الصورة الهوائية فلا يكون الصورة المائية مضادة
للنارية ولا الصورة النارية مضادة للصورة الهوائية اذ
لا يستمر الانتقال من احديهما الى الاخرى الا من النارية الى الهوائية
اذ ليس بينهما غاية الخلاف فان كان القصد هذا القصد
كان التفتيش عنه يرده الى البيان الاول الذي حاولنا حكمه
وهو ان الطبيعة الجوهرية لا تستحق يسيرا يسيرا اذ لا يقبل
الشدة والضعف قبولا يكون لاشتداده والضعف طرفان
يخصان في هذا النظر باسم الضدية وسنبين لك ايضا
في الفلسفة الاولى ان الصورة الجوهرية لا يقبل الاشتداد
والضعف ببيان اشرح لكنه لما راى ان المني يتكون
حيوانا يسيرا يسيرا والبذر يتكون نباتا يسيرا يسيرا توهم من ذلك
هناك حركة والذي يجب ان يعلم ان المني المنتهي الى ان يتكون حيوانا
يعرض له تكونات اخرى يقبل ما بينها استحالات في الكيف
والكم فيكون المني لا يزال يستحيل يسيرا يسيرا وهو بعد مني
الى ان يخلع عنه صورة المنوية ويصير علقة وكذلك حاله
الى ان يستحيل مضغة وبعدها عظاما وعصبا وعروقا و
امورا اخر لا ندركها وكذلك الى ان يقبل صورة الحيوة ثم كذلك

يكون ع

(يستحيل)

يستحيل ويتغير الى ان يشتد فينفصل لكن ظاهر الحال يوهم ان هذا
سلوك واحد من صورة جوهرية الى صورة جوهرية اخرى ويظن
لذلك ان في الجوهر حركة فليس كذلك بل هناك حركات
وسكونات كثيرة واما كون الحركة في الكيف فذلك ظاهر لكن
في الناس من لم ير الحركة في انواع الكيف كلها الا في الصنف
المنسوب الى الحواس فقال اما نوع الحال والملكة فهو يتعلق
بالنفس وليس موضوعه الجسم الطبيعي واما القوة واللاقوة
والصلابة واللين وما اشبه ذلك فانها تتبع اعراضا يعرض
للموضوع ويصير الموضوع مع بعض تلك الاعراض موضوعا لها
فلا يكون في الموضوع للقوة هو بعينه الموضوع لعدم القوة وكذلك
الحال في الصلابة واللين واما الاشكال وما يشبهها فانها انما
يوجد في المادة التي يقبلها دفعة اذ لا يقبل التشدد والتضعف
ولا ادري ما ذا يقولون في الانحناء والاستقامة وغير ذلك وعندي
ان الامر ليس على ما يقولون وان موضوع الحال والملكة كان
نفسا او بدنا او بهما معا بحال الشركة فانه يوجد فيه كمال ما
بالقوة من جهة ما هو بالقوة لجوهر ما والذين قالوا ان الموضوع
ليس واحدا للصلابة واللين والقوة والضعف فينتقض
عليهم في النمو والذبول وكانه يجب على قولهم ان لا يكونا حركتين
بل انما نعني بالموضوع في هذه الاشياء طبيعة النوع الحاملة
للاعراض فما دامت تلك الطبيعة باقية ولم تتغير النوع
ولم تفسد الصورة فان الموضوع ثابت من غير ان نبالي
انه لعارض يعرض له او زيادة ينضاف اليه يصير موضوعا
قريبا للحالة التي فيها الحركة اولذاته نعم الاشكال يشبه ان
لا يكون حكمها حكم ساير الكيفيات في وقوع الاستحالة
فيها لانها يكون دفعة والكم ففيه ايضا حركة وذلك على وجهين
احدهما بزيادة مضافة فينمي له الموضوع او نقصان
يقع بالتحلل فينقص له الموضوع وصورته في الامرين باقية
وهذا يسمى ذبولا ونموا وقد يكون لا بزيادة تزاد عليه
ونقصان ينقص منه بل بان يقبل الموضوع نفسه مقدارا
اكبر او اصغر انتخلل او تكاثف من غير انفصال في اجزائه

كملكة السخاوة
والشجاعة والعفة وغيرها فان
كانت تتعلق بالبدن فليست
حال المزاج اولا
والصلابة واللين
وبالذات تقول هذا الجسم
اوهذا الجسم لكن باعتبار اشتراك
اجزاء الجسم منزاجا خاصا
فموضوعها باعتبار المزاج
لان موضوع في من الجسم
شخصه في النمو والذبول
لا في من ابتداء النمو الى
انتهاء الذبول لان الزيادة اخذ
شخصية الشخص فيها عارضا
والشخص لا يتبدل ذاته او بانتقاص
بورود الاجزاء فيه

وهذا ولئن كان يلزم استحالة قوام وهي من الكيف فتلك غير ازدياده في
الكم او نقصانه فيه ولان هذه الحالة سلوك من قوة الى فعل يسيرا يسيرا
فهو كما بالقوة فهو حركة لكن قد يتشكك فيقال لئن الصغر والكبر
ليسا بمتضادين والحركات كلها بين المتضادات فنقول اما
اولا فلسنا نحن ممن يتشدد كل التشدد في ايجاب كون الحركات
كلها بين المتضادات لا غير بل اذا كانت اشياء متقابلة لا يجتمع
معا وسلك الشيء من احدها الى الآخر يسيرا يسيرا سميناه الشيء
متحركا ولئن كان لا تضاد هناك على ان الصغر والكبر لا اضافيين
اللذين يتحرك فيما بينهما الناس والذابل ليسا الصغر والكبر
الاضافي المطلق بل كان الطبيعة جعلت للانواع الحيوانية
والنباتية حدودا في الصغر وحدودا في الكبر لا يتعداها ويتحرك
فيما بينهما فيكون العظيم هناك عظيما على الاطلاق ولا يصير صغيرا
بالقياس الى عظيم آخر في ذلك النوع وكذلك الصغير يكون صغيرا
بالاطلاق واذا كان كذلك لم يبعد ان تشاكل المتضادات
بل يكون متضادة فان قال قائل لئن النمو حركة في المكان لان المكان
يتبدل فيه فالجواب انه ليس اذا قلنا ان النمو حركة في الكم فان ذلك
يمنع فيه ان يكون معه حركة في المكان فانه لا يمنع ان يكون في موضوع
النمو تبدلات تتبدل كم وتتبدل اين فيكون فيه حركتان معا واما
مقولة المضاف فيشبه ان يكون جل الانتقال فيها انما هو من
حال الى حال دفعة ولئن اختلف في بعض المواضع فيكون التغير
بالحقيقة واقعا ولا في مقولة اخرى عدت لها الاضافة اذ الاضافة
من شأنها ان يلحق مقولات اخرى ولا يتحقق بذاتها فاذا كانت
المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك
فانه لما كانت السخونة تقبل الاشد والاضعف كانت الاسخن
يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل ويلزم
ذلك قبولا اوليا فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات
واولا وللاضافة بالعرض وثانيا واما مقولة الاين فان وجود
الحركة فيها بين واضح واما مقولة متى فيشبه ان يكون الانتقال
منه متى الى متى امرا واقعا دفعة كالانتقال من سنة الى سنة ومن
شهر الى شهر او يشبه ان يكون حال متى كحال الاضافة في ان نفس متى

لا ينتقل

لا ينتقل فيه عن شيء الى شيء بل يكون الانتقال الاول في كيف او كم
ويكون الزمان لازما لذلك التغير فيعرض بسببه فيه التبدل واما ما لا
تغير فيه فيستعمل انه ليس في الزمان فكيف يكون له حركة فيه واما مقولة
الوضع فقد قيل انها لا حركة فيها البتة اذ لا تضاد في الوضع
فانه اذا انتقل الشيء من قيام الى قعود فانه لا يزال في حكم القيام
الى ان يصير قاعدا دفعة وكذلك اذا انتقل من قعود الى قيام
فانه لا يزال في حكم القعود حتى يصير قائما دفعة والحق يوجب
ان يوجد في الوضع حركة وانه لا كثير حاجة الى التضاد الحقيقي
في طرفي الحركة يتبين ذلك لك بتأمل حركة الفلك على ان الوضع
لا يبعد ان يكون فيه تضاد وحتى يكون المستلقي مضادا للمنبطح
والذي قيل من ان الانتقال من القيام الى القعود دفعة ان عنى
به ان القعود الذي هو الطرف يحصل دفعة فهو صادق وكذلك
السواد الذي هو الطرف والابيض الذي هو الطرف يحصل دفعة
ولئن عنى ان كل وضع ينتقل عنه الى القعود يكون ذلك الانتقال
دفعة فهو كذب لان الانتقال من القيام الى القعود يكون قليلا
قليلا حتى نوافي النهاية التي هي القعود كالحال في الانتقال
من السفل الى العلو بعينه واما كيفية وجود الحركة في الوضع
فهو ان كل مستبدل وضع من غير ان يفارق بكلية المكان
بل بان يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه والى جهاته فهو متحرك
في الوضع لا محالة لان مكانه لم يتبدل بل يتبدل وضعه في
مكانه والمكان هو الاول بعينه واذا كان التبدل في الوضع
وكان مع ذلك مدرجا يسيرا يسيرا كان ذلك التبدل حركة
في الوضع اذ كانت كل حركة هي تبدل حال بهذه الصفة و
بالعكس فيكون منسوبا الى الحالة التي تبدلت لا الى شيء
آخر لم يتبدل ولست اعني بهذا ان كل متحرك في وضع
فهو ثابت في مكانه فليس يجب من قولي ان كل ثابت في مكانه
يستبدل وضعه بالتدريج فهو متحرك في الوضع ان كل متحرك
في الوضع كذلك بل لا امنع ان يكون الشيء لا يتغير وضعه الا
وقد تغير مكانه كما لا امنع ان يكون شيء لا يتغير كمه الا وقد تغير مكانه
بل الغرض ان يثبت وجود المتحرك في الوضع باثبات متحرك ما

بروخواجه
انه يكون

الحركة للقعود الى القيام يكون الانتقال قليلا قليلا

في الوضع اما انه هل يمكن ان يكون الشيء يتبدل وضع وحده ولا يتبدل مكانه
فليعلم امكانه من حركة الفلك فانه اما ان يكون الفلك الاعلى الذي
ليس في مكان بمعنى نهاية الحاوي الشامل المساوي الذي اياه
يعني بالمكان واما ان يكون في مكان لكنه لا يفارق كليته مكانه بل
انما يتغير عليه نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه التي يلقاها واذا لم يكن
هناك الا هذا التغير والمكان ثابت وهذا التغير تغير هذه النسبة
وهذه النسبة هي الوضع فهذا التغير هو تغير في الوضع وليس
هناك غير هذا التغير فليس هناك غير هذه الحركة التي في الوضع
واما كون حركة فلك الاعلى غير مكانية فواضح عندهم بين ثم
ليس تحركه في كمية ولا في كيفية ولا في جوهرية ولا في مقولة
غير الوضع فانك اذا تعقبت مقولة مقولة لم تجد هذه الحركة
يلائمها ما عدا الوضع او الاين ولا اين فيه الوضع فان قال
قائل ان الفلك كل جزء منه متحرك في المكان وكل ما كل جزء
منه متحرك في المكان فهو متحرك في المكان فالفلك متحرك
في المكان فالجواب عن هذا ان الامر بخلاف ذلك اما الفلك
فلا جزء له بالفعل حتى يتحرك في المكان ولو فرضنا له اجزاء
فليست تفارق امكنتها بل يفارق كل جزء منها جزءا من مكان
الكل ان كان كله في مكان وليس مكان الجزء جزء مكان الكل
بل على ان يكون جزء مكان الكل جزء مكان الجزء وذلك لان
جزء مكان الكل لا يحيط بالجزء والمكان كما تقدم محيط بل
على ان المتصل ليست اجزاؤه في مكان الا بالقوة بل قد
صرح لهم بهذا في كتبهم وبعد هذا فليس اذا كان كل جزء يفارق
مكان نفسه فالكل يفارق مكان نفسه لانه فرق بين قولنا كل
جزء وبين قولنا كل الاجزاء وذلك لان كل جزء قد يكون بصفة
والكل لا يكون بتلك الصفة لان للكلية حقيقة خاصة مباينة
لحقيقة كل واحد من الاجزاء الا ترى اول شيء بان كل جزء
هو جزء الكل والكل ليس بجزء وكل جزء من العشرة واحد والعشرة
ليست بواحد بل نرجع الى مسئلتنا فنقول انه يجوز ان يكون
مكان يشتمل على شيء ذي اجزاء بالفعل كالرمل وغير ذلك
ثم كل جزء منه يفارق مكانه والكل لا يفارق مكانه بل ما نحن بسبيله

فالكل منه

فليس بين ان يقول الاجزاء لم يكن للفلك اجزاء بالفعل فلا يكون متحركا باجزائه هذا ان يجيب بما قال المجيب في الجواب بما يراه

لا شك اما ان سلمنا فيه ان كل جزء منه يفارق مكانه الخاص فالكل
لا يفارق مكانه الخاص فلم يقع الشك في ان الكل غير متحرك
في المكان وان كان كل جزء متحركا وعندي ان كل من يتأمل
ما قلناه ثم ينصف سيعتقد يقينا ان الوضع فيه حركة ولعل
قائلا يقول ان معنى الحركة في المكان ليس هو ان يكون المتحرك
يفارق المكان بل ان يكون متحركا وهو في مكان وان لم يفارقه
فيقال لم يجب ان يكون لكونه متحركا ومتغيرا معنى فان كان
كونه متحركا ومتغيرا غير متعلق بامر يفارقه وامر يوجد له فلا حركة
في الحقيقة ولا تغير بل الحركة والتغير المذكوران هما باشتراك
الاسم وان كان يتعلق بامر متغير وهو غير المكان فهناك
حالة يتبدل فيها الحركة الخاصة وان كان الشيء في مكان كون
الشيء مستحيلا وهو في مكان فذلك لا يوجب ان يكون
الاستحالة مكانية وان كانت في مكان ولا غرضنا
في ان الحركة في كذا معناه والمتحرك في كذا ابل على ما علمت
واما مقولة جدة فانا الى هذه الغاية ما لم نحققها والذي
يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشمله ويلزمه
في الانتقال فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه الاول انما هو
في السطح الحاوي وفي المكان فلا يكون فيها على ما اظن لذاتها
واولا حركة واما مقولة ينفعل وينفعل فربما ظن بان فيها حركة
من وجوه من ذلك ان الشيء ان يكون لا ينفعل او لا ينفعل ثم
يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير ينفعل او ينفعل فيكون ان
ينفعل وان ينفعل غاية لذلك التدرج مثل السواد كانه
غاية التسود فيظن في ما بين المقولتين حركة وايضا فانه
قد يتغير الشيء من ان لا يكون ينفعل بالحرارة او ينفعله الى ان
ينفعل بالحرارة او ينفعله ويكون ذلك قليلا قليلا فيظن
ان ذلك حركة وايضا فان الانفعال قد يكون بطيئا فيتدرج
يسيرا يسيرا الى ان يسرع ويشتد وبالعكس فيظن ان ذلك
حركة الى السرعة اقول اما الوجه الاول فلا يكون الحركة فيه في
الفعل والانفعال بل في اكتساب الهيئة والصورة التي
بها يصح ان يصدر الفعل والانفعال واما الوجه الثاني فنحكم بما

ولا بد لها من

ان مع

سنبين بعد من انه لا سبيل الى ان يتصل السيل من تبرد الى تسخن او
تبريد الى تسخين الا بانقطاع وتخلل وقفة واما الوجه الثالث فلا
اعنف من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل سيرا
سيرا حركة وهو استحالة لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن في السرعة ذلك صح
والبطو وليسا الحركتين ولا انفعالين ولا انفعالين بل عارضين
وكيفيتين وهيئتين لها او الفعل او الانفعال وبالجملة لا يجوز ان يكون
في طبيعة ان ينفعل او ينفعل حركة على سبيل ما يقال الحركة في المقولة
فانه ان جاز ان يكون انتقال من التبرد الى التسخن سيرا سيرا
فلا يخلو اما ان يكون ذلك والتبرد بعد تبرد او عند ما ينتهي التبرد فان
كان عند ما التبرد بعد تبرد ومعلوم ان الانتقال الى التسخن اخذ
من طبيعة التسخن وفي طبيعة التسخن اخذ من طبيعة السخونة
فيكون عند ما يقصد الحر يقصد البرد معا وهذا محال وان كان
عند منتهى التبرد فهو بعد الوقوف على البرد وبعد الانتهاء
كما ستعلم ومع ذلك فحي لا يخلو اما ان يكون ذلك الانتقال نفس
التسخن او انتقالا الى التسخن فان كان نفس التسخن
فليس بين التبرد والتسخن الا زمان سكون او آن لا حركة
فيه ولا سكون كما ستعلم وان كان المصير الى التسخن فلا
يخلو اما ان يكون في المصير الى التسخن آخذا من طبيعة التسخن
او لا يكون فان لم يكن فليس ذلك استحالة البتة ولئن كان
فهناك اخذ لا محالة من طبيعة السخونة والاخذ من طبيعة
السخونة هو تسخن فيكون عند الانتقال الى التسخن والتوجه
اليه تسخن موجود اللهم الا ان يعرض التسخن ما هو في الغاية
تسخن ويكون الانتقال اليه ما هو اضعف منه ثم التسخن
نفسه وكل حركة فانه ينقسم بالزمان على ما ستعرف في ستكمل
السخونة في آن فلا يكون تسخن فان كان تسخنا فهو منقسم
الى اجزاء ويكون من كل جزء من التسخن يفرض تسخنا ويكون الجزء
المتقدم منه اضعف فلا يكون بالغاية فلا يكون تسخنا بهذا
المعنى وفرض تسخنا هذا خلف فاما ان يكون التسخن غير منقسم
البتة فلا يكون حركة بل يكون سخونة واما ان يكون منقسما فلا يكون
من التسخن ما هو غاية فليس اذن من شرط التسخن ان يكون

في الغاية

في الغاية بل ان يكون آخذا في السخونة ولا يتسخن في الغاية ولو
عرفت الكلام في التسخن عرفت في السخونة ويجب ان يكون هذا
القدر كافيا وبرفض جميع ما يذكر به هذا الموضع فقد ظهر لك
من هذه الجملة ان الحركة انما يقع في المقولات الاربع التي هي الكيف
والكم والاين والوضع فقد وقفت على نسبة الحركة الى المقولات
واذ قد عرفنا طبيعة الحركة فحن بنا ان نعرف السكون **فصل**
في تحقيق تقابل الحركة والسكون ان ام السكون فيه اشكال لان
المشهور من مذهب الطبيعيين ان السكون مقابلة للحركة هي
مقابلة العدم للقنية لا مقابلة الضد ثم من البين انه لا يصلح ان
يفرض بينهما مقابلة الا احد ما بين المقابلتين اعني العدمية
والضدية وقد جعلنا لفظ الحركة واقعا على معنى صورة ليس بعدمي
اذ قلنا انها كمال اول فان كانت المقابلة بينهما مقابلة العدم
للملكة لم يمكن ان يكون الحركة منها هي العدم بل نقول ان الجسم
اذا كان عادما للحركة وكان من شانه ان يتحرك قيل له ساكن ومعنى
قولنا من شانه ان يتحرك ان يكون ما يتعلق به الحركة موجودا وهو ان
يكون مثلا في مكان وزمان وايضا اذا كان له حصول في مكان
واحد زمانا فنقول انه ساكن فههنا معنيان موجودان في الساكن
احدهما عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك والآخر اين له موجود زمانا
فان كان السكون منهما هو الاول لازم له لم يكن السكون امرا عدميا
فلنضع ان السكون المقابل للحركة هو المعنى الصوري منهما وان
حده هو الدال على كونه صورة بانها فاذا اردنا ان نقايس بين
هذا الحد وحد الحركة وجب ان يكون لنا ان نقتضب اما حد الحركة
من هذا الحد او نقتضب هذا الحد من حد الحركة على ما يوجبه القانون
الامتحاني في اقتضاب حد الضد من حد ضده لست اقول
ان سبيل التحديد للضد ان يقتضب من حد ضده فهذا شيء
منفعا عنه في تعليم البرهان ورخصنا فيه بوجه ما في تعليم الجدل بل
نقول ان ذلك وان لم يكن واجبا ولم يكن طريقا لاقتناص
الحد فهو ممكن اعني ان يكون حد الضد يوازي به ضده ويكون
للامتحان اليه سبيل فان كان الحدان متضايفين ويتقابلان
جاز ح ان يكون السكون قنية وان كان الحدان لا يتقابلان

وهذا لازم له كان السكون المقابل للحركة عدميا وان كان السكون هو الثاني منهما والاول هو

لم يكن ح هذا المعنى هو السكون لان السكون يقابل الحركة بل يكون
معنى يلزم معنى السكون والسكون هو الذى يدل عليه الحد العدمى
فنقول اما اولا فلان هذا الرسم لا يقابل الرسم المقول للحركة الذى
هو باصطلاحنا مفهوم لفظ الحركة فان قولنا كمال اول لما بالقوة
من حيث هو بالقوة اذا اردنا ان نخصصه بالحركة المكانية
صار هكذا وهو انه كمال اول فى الاين لما هو بالقوة ذو اين
من حيث هو بالقوة وهذا الحد ليس يقابل لحد السكون الذى
حددناه بل عسى ان يكون ما يقابل ذلك وهذا مما لا يمنع فانا
نسلم ان معنى كل واحد من الاسمين المفروضين للسكون
يلزم الآخر وليس هو هو فان شيئا ان نقتصب من حد
الحركة حد السكون على ان السكون معنى صورى لم يخد الا ان
نقول انه كمال اول لما هو بالفعل ذو اين من حيث
هو بالفعل ذو اين او نقول كمال ثان لما هو بالقوة ذو اين
من حيث هو بالقوة فيكون الاول من هذين ليس حدا لازما
للسكون فان السكون من حيث هو سكون ليس يحتاج
ان يكون كمالا اولا حتى يكون للشئ كمال ثان فانه يجوز
ان يجعل السكون سكونا والشئ لا كمال فيه غير ما فيه
واما الحد الثانى فانه يجعل من شروط كون مهية السكون
سكونا ان يكون قد تقدمه الحركة وهذا ليس بواجب
فان حذفنا لفظة الاول والثانى لم يكن قد حفظنا شرط
التقابل فى الحد وان غيرنا تغيرا آخر لم يكن له مفهوم صادق
اصلا وان اردنا ان نأتى بمقابل الكمال كان القوة
فالتحق السكون ح بالعدميات فقد بان انه ليس يمكن
ان نقتصب من حد الحركة حدا يطابق حد السكون ويكون
السكون مع ذلك قنية فان جعلنا الاصل حد السكون
الذى ذكرناه دخل فيه اول شئ الزمان او ما يتعلق بالزمان
والزمان يتحدد بالحركة فيكون السكون يتحدد بالحركة و
الاضداد ليس بعضها جزء رسم البعض ويكون الزمان
يدخل ايضا فى حد الحركة لانه داخل فيما يدخل فى حدها والحركة
قبل الزمان فى التصور ولا يجوز ان يكون الحركة ح عدميا

يلزم بدر

متقابلا لها ولكون السكون

ص

ان كان

ان كان السكون قنية لان العدم لا يدخل فى مفهوم القنية بل الامر بالعكس
فان الحركة داخلة فى حد الزمان الداخل فى حد السكون المذكور
بالمعنى الصورى فتبين اذا انه لا يجوز ان يقول فى هذا الاقتصاب
هى لئن لا يكون للجسم اين واحد زمانا فننظر هل يمكن ان يكون هذا
الاقتصاب على وجه آخر فنقول ان احسن ما يمكن ان يقال هو
ان السكون كون فى اين واحد وقتا والشئ قبله وبعده فيه
والحركة كون فى اين واحد من غير ان يكون قبله او بعده فيه فيكون
قد استعملنا فى تفهيمها القبل والبعد الزمانى وهما متحددان
بالزمان والزمان متحدد بالحركة فيكون قد صارت الحركة
ماخوذة فى مفهوم نفسها وظاهر ان الحركة لا يفهم من هذه الجهة
فليس هذا رسما واضعف من هذا ان يوخذ قنوسعا فيه
فيقال ان السكون هو كون فى اين واحد زمانا والحركة
كون فى اين لا زمانا فان هذا يلزم ما قيل هناك ويشركه حال
المتحرك فى ابتداء الحركة وانتهائها فذلك كون فى مكان
واحد لا زمانا وليس بحركة ولا سكون فقد تبين واتضح
انه لا وجه لتصحيح تقابل حد الحركة لحد السكون والسكون
حده المعنى القنيى فبقى ان يكون السكون حده المعنى
العدمى واعلم ان فى كل صنف من اصناف الحركة سكونا
يقابله فللنمو سكون يقابله وللاستحالة كذلك وكما ان
السكون المقابل للاستحالة ليس هو الكيف الموجود
زمانا بل هو سكون فى الكيف وكذلك السكون المقابل
للنقلة ليس هو الاين الواحد الموجود زمانا بل هو سكون
فى ذلك الاين فالسكون عدم الحركة واذ قد تكلمنا فى الحركة
والسكون فحرى بنا ان نعرف المعنى المسمى مكانا والمعنى
المسمى زمانا اذ هما من الامور الشديدة المناسبة للحركة

فصل

فى ابتداء القول فى المكان وايراد حجج منها
مبطلة ومثبتة اول ما يجب ان نفحص عنه من امر المكان
وجوده وانه هل ههنا مكان ام لا مكان البتة على انا نحن
انما نفهم بعد من اسم المكان لا ذاته بل نسبته الى الجسم بانه
يسكن فيه وينتقل عنه واليه بالحركة فان الفحص عن وجود الشئ

ح ص

الزمانى ص

قد يكون بعد تحقيق ماهيته وقد يكون قبل تحقيق ماهيته اذا كان قد وقف
على عارض له مثلا قد وقف على الذي ههنا شيئا له النسبة المذكورة
ولم يعلم ما ذلك الشيء وح يحتاج اذا فهمت تلك الماهية ان
يبين وجوده ثم ان لم يكن وجود تلك النسبة بينا لها احتيج
الى ان يبين انها هي الماهية التي تخصها تلك النسبة وهذا
الشيء قد بان لك في مواضع اخر فنقول لنا من الناس
من نفى ان يكون للمكان وجود اصلا ومنهم من اوجب وجوده
فاما النفاة منهم فلهم ان يحتجوا بحجج منها ما يقرب منه عبارتنا
هذه وهو ان المكان اذا كان موجودا فلا يخلو اما ان يكون جوهرا
او عرضا فان كان جوهرا فاما ان يكون جوهرا محسوسا او جوهرا
معقولا فان كان جوهرا محسوسا وكل جوهر محسوس فله مكان
فللمكان مكان آخر الى غير النهاية وان كان جوهرا معقولا
فيستحيل ان ينال الذي الجوهر المحسوس بمفارقة وبمقارنة
لان المعقولات لا اشارة اليها ولا وضع لها وكل ما يفارق الجوهر
المحسوس او يقارنه فهو ذو وضع وان كان عرضا فالذي
يحله هذا العرض هو كالذي يحله البياض والذي يحله البياض
يشتق له منه الاسم فيقال متبيض وابيض فالجوهر
الذي يحله المكان يجب ان يشتق له منه الاسم فيكون هو
المتمكن فيكون مكان المتمكن عرضا فيه فيلزم ان يلزم
في النقلة ويصير معه حيث صار فاذا كان كذلك كان
متنقلا معه والمكان كما يزعمون ليس هو المنتقل معه بل
غيره وايضا فان المكان لا يخ اما ان يكون جسما واما ان يكون غير
جسم فان كان جسما والمتمكن يكون فيه فالمتمكن تداخل له و
تداخل الاجسام بعضها بعضا محال ثم كيف يكون جسما
ولا هو بسيط من الاجسام ولا مركب منها وان كان غير جسم
فكيف يقولون انه مطابق الجسم وبه ومساوي الجسم جسم
وايضا فان الانتقال ليس الا الاستبدال بقرب وبعد وكما
ان هذا الاستبدال قد يقع للجسم فكذلك قد يقع للسطح والنقطة
والخط فان كان الانتقال يوجب للمنتقل مكانا فيجب ان
يكون للسطح مكان وللخط مكان بل وللنقطة مكان ومعلوم

والية اشارة م

وفيه نظر لان الاستبدال الواقع يكون للجسم بالذات وللسطح والخط والنقطة بالعرض فلا يلزم من وجود الاستبدال للسطح والخط والنقطة وجود المكان لها بالعرض م

(ان مكان)

ان مكان النقطة يجب ان يكون مساويا لها اذ جعلتم المكان
مساويا للمتمكن حتى لا يسع غيره وما يساوي النقطة نقطة فمكان
النقطة نقطة فلم صارت احدى النقطتين مكانا واخرى متمكنة
بل عسى ان يكون كل واحد منهما مكانا ومتمكنا ويكون بالقياس
الاخذ منها الى الاخرى متمكنة وبالقياس الاخذ من الاخرى
اليها مكانا وهذا مما خطر بمؤه حتى ابنيم ان يكون المكان متمكنا
في المتمكن فيه وزاد وا فقالوا ان كان للنقطة مكان فبالحري
ان يجعلوا لها ثقلا او خفة قال ذلك خصوصا القوم الذين يثبتوا
الحركة فقالوا لا معنى يوجب للجسم مكانا وحركة الا ومثله يوجب
للنقطة مكانا وحركة فان جوزتم في النقطة حركة فقد اعطيتموها
ميلا وجعلتم لها خفة وثقلا وهذا مشهور البطلان على ان النقطة
ليس الا فناء الخط فانا نقول معنى عدمي فكيف يكون للمعنى العدمي
مكان او حركة فاما النقطة فناء الخط فانها نهاية والنهاية
هي ان ينفي الشيء فلا يبقى منه شيء واذا لم يكن للنقطة مكان
لم يكن للجسم مكان اذ كان ما يوجب للجسم مكانا يوجب
للنقطة مكانا وايضا فان المكان عندكم امر لا بد منه
للحركة اذ يجعلون الحركة محتاجة اليه فهو [illegible] عنصري
[illegible] الحركة [illegible] المكان [illegible] عنصرا
[illegible] احدى علل الحركة لكنه ليس فاعل للحركة وكيف وكل
حركة يجعلونها في المكان مبدأ فاعلا غير المكان ولا هو ايضا
مبدأ عنصري لها اذ الحركة انما قوامها في المتحرك لا في المكان
ولا ايضا مبدأ صوري له فان المكان ليس له صورة الحركة
ولا ايضا مبدأ غائي لها وذلك لانه ما يحتاج عندكم اليه
قبل الوصول الى الغاية والتمام كما يحتاج اليه عند الوصول
فان كان المكان غاية فليس لانه مكان بل لانه مكان بحال
الحركة بحال وكلامنا في المكان من حيث هو مكان مطلقا
ولو كان المكان كمالا لانه تشتاق اليه المتحرك اما طبعا واما
ارادة لكان من كمالات الانسان ايضا ان يحصل في امكنة
تشتاق اليها على الذي التمام منه خاص ومنه مشترك والخاص
هو صورة للشيء والمكان ليس هو صورة المتحرك ولا صورة

ان ص

الحركة واما المشتركة فانه يكون للشيء ولغيره والمكان عندكم خاص
ولو كان الجسم في مكان لكانت الاجسام النامية في مكان ولو
كانت الاجسام النامية في مكان لكان مكانها ينمو معها ولو كان
مكانها يتحرك معها ولكان لمكانها مكان وانتم تمنعون هذا
كله واما مثبتوا المكان فقد احتجوا بوجود النقلة وذكروا ان
النقلة لا محالة مفارقة شيء لشيء فليس في ذلك مفارقة
جوهر ولا كيف ولا كم في ذاته ولا غير ذلك من المعاني اذ جميع
هذه تبقى مع النقلة بل انما كان ذلك مفارقة شيء كان الجسم
فيه ثم استبدل به وهذا هو الذي نسميه مكانا واحتجوا
ايضا بوجود التعاقب فانا نشاهد الجسم يكون حاضرا
ثم نراه غاب ونرى جسما آخر حضر حيث هو مثلا فقد كانت
جرة فيها ماء ثم حصل بعده فيها هواء او دهن والبديهة
يوجب ان هذا المعاقب عاقب الشيء وخلف في امر كان
لذلك الشيء اولا وكان الاول مختصا به والآن فقد فاته
وذلك لا كيف ولا كم في ذات احدهما ولا جوهر بل الحيز الذي
كان الاول فيه ثم صار الآخر فيه ولان الناس يعقلون
كلهم ان ههنا فوق وان ههنا اسفل فليس يصير الشيء فوق
واسفل بجوهر له او كيف او كم فيه او غير ذلك بل المعنى
الذي يسمى مكانا وحتى لنا الاشكال التعليمية لا يتوهم
الا ان يتخصص بوضع وحيز ولولا ان المكان موجود
ومع وجوده له تنوع وفصول وخواص لما كان بعض
الاجسام يتحرك طبعا الى فوق وبعضها الى اسفل قالوا
وقد بلغ من قوة امر المكان ان التخيل العامي يمنع وجود
الشيء لا في مكان ويوجب ان المكان امر قائم بنفسه يحتاج
ان يكون معدا حتى يوجد فيه الاجسام ولما اراد سنودوس
الشاعر ان يقول شعرا يحدث فيه عن ترتيب الخليقة
لم يرد ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال اول ما خلق الله تعالى
المكان ثم الارض الواسعة فاما حل الشكوك التي اوردها
نفاة المكان فنتأخر الى وقت احاطتنا بمهية المكان
فلنتعرف اولا مهية المكان فصل في ذكر مذاهب الناس

ولو كان مكانها ينمو معها

في المكان

في المكان وايراد حجتهم لنا لفظة المكان قد يستعملها العامة على وجهين
فربما عنوا بالمكان ما يكون الشيء مستقرا عليه ثم لا يتميز
لهم انه هو الجسم الاسفل او السطح الاعلى من الجسم الاسفل الا
ان ينزعوا ايسرا عن العامية فيتخيل بعضهم انه هو السطح
الاعلى من الجسم الاسفل دون سائره وربما عنوا بالمكان
الشيء الحاوي للشيء كالدن للشراب والبيت للناس وبالجملة ما يكون
فيه الشيء وان لم يستقر عليه وهذا هو الاغلب عندهم وان لم يشعروا
به اذ الجمهور منهم يجعلون السهم ينفذ في مكان وان السماء والارض
عندهم فيهم صورة العالم منهم مستقرة في مكان وان لم يعتمد
على شيء لكن الحكماء وجدوا للشيء الذي يقع عليه اسم المكان بالمعنى
الثاني اوصافا مثل لنا يكون فيه الشيء ويفارقه بالحركة ولا يسعه
غيره ويقبل المنتقلات اليه ثم تدرجوا قليلا قليلا الى ان توهموا
انه خلاء وان كان المتمكن موصوفا بانه فيه فلما ارادوا ان يعرفوا
مهية هذا الشيء وجوهره وكانهم قسموا في انفسهم فقالوا ان كل
ما يكون خاصا بالشيء ولا يكون لغيره فلا يخلو اما ان يكون داخلا
في ذاته او يكون خارجا عن ذاته فان كان داخلا في ذاته فاما ان يكون
هيولاه واما ان يكون صورته وان كان خارجا عن ذاته ويكون
مع ذلك يساويه ويخصه فهو اما نهاية سطح يلاقيه ويشتغل
بمماسته ولا يماسه غيره اما محيط واما محاط مستقر عليه ايهما
اتفق واما ان يكون بعدا يساوي اقطاره وهو يشغله بالانسداس
فيه فمنهم من زعم ان المكان هو الهيولى وكيف لا والهيولى قابل
للتعاقب ومنهم من زعم ان المكان هو الصورة وكيف لا
وهو اول حاو محدد ومنهم من قال ان المكان هو الابعاد
فقال ان بين غايات الاناء الحاوي للماء ابعادا مفطورة
ثابتة وانها تعاقب عليها الاجسام المحصورة في الاناء وبلغ بهم
الامر الى ان قالوا هذا مشهور بل مفطور عليه البديهة فان الناس
كلهم يحكمون ان الماء وما بين اطراف الاناء وان الماء يزول و
يفارق ويحصل الهواء في ذلك البعد بعينه واحتجوا ايضا
بضروب من الحجج فقالوا وهم يخاطبون خاصة اصحاب الطبع
انه ان كان سطحا يلاقي سطح الشيء فيكون الحركة هي المفارقة سطح

رعوع الصبي يتحرك ص

متوجها الى سطح آخر فالطائر الواقف في الهواء والحجر الواقف في الماء
وهما يتبدلان عليه وهو يفارق سطحا الى سطح يجب ان يكون متحركا
وذلك لان ما يحلونه مكانه يتبدل عليه فان كان ساكنا فسكونه
في اي مكان اذ من شرط الساكن ان يلزم مكانه زمانا اذ الساكن
فقد صدق عليه هذا القول فاذا ليس يلزمه السطح فما الذي يلزمه
سوى البعد الذي شغله لا ينزع ولا يتبدل بل يكون دائما واحدا
بعينه وقالوا ايضا ان الامور البسيطة انما يوجد في البدايا التحليل
ونوهم رفع شيء شيء من الاشياء المجتمعة معا وبها فالذي يبقى
بعد رفع غيره في الوهم هو البسيط الموجود في نفسه وان كان لا
ينفرد له قوام وهذا السبب عرفنا الهيولى والصورة والبسائط
التي هي آحاد في اشياء مجتمعة ثم اذا توهمنا الماء بين اطرافه موجودا
فذلك ايضا موجود عند ما يكون هذه موجودة معه وقالوا ايضا
ان كون الجسم في مكان ليس بسطحه بل بجسمه وكميته فيجب ان يكون
ما فيه بجسميته مساويا له فيكون بعدا ولان المكان مساو
للمتمكن والمتمكن جسم ذو ثلثة اقطار فالمكان ايضا ذو ثلثة
اقطار وقالوا ايضا ان المكان يجب ان يكون شيئا لا يتحرك
بوجه ولا يزول ونهايات المحيط قد يتحرك بوجه ويزول
وقالوا ايضا ان الناس قد يقولون ان المكان قد يكون
فارغا وقد يكون ممتليا ولا يقولون ان البسيط يكون فارغا
ويكون ممتليا قالوا والقول بالابعاد يجعل كل جسم في مكان
ومذهب اصحاب البسيط الحاوي يلزمهم ان يكون من الاجسام
ما لا مكان له وقالوا ايضا ان النار في حركتها الى فوق والارض
في حركتها الى اسفل يبطلان مكانا بكليتهما ومحال ان يبطلا
نهاية الجسم الذي فوق او تحت فان النهاية محال ان يلاقيها
كلية جسم فاذن يطلب الترتيب في البعد وهذه حجج اصحاب
البعد مطلقا لكن اصحاب البعد على مذهبين منهم من يحيل
ان يكون هذا البعد يبقى فارغا لا مال له بل يوجب انه يتخلى
عن مال البتة الا عند الخوف مالي ومنهم من لا يحيل ذلك بل يجوز
ان يكون هذا البعد خاليا تارة ومملوا تارة وهم اصحاب الخلاء
وبعض القائلين بالخلاء يظن ان الخلاء ليس هو بعدا بل هو لا شيء

ص ازعجه اقلع وتلعه من مكانه

قال الشيخ

كان الشيء هو الجسم واول شيء خيل اعتقاد الخلاء وهو الهواء وذلك
لان الظن العامي الاول هو ان ما ليس بجسم ولا في جسم فليس
بموجود ثم ظنهم الاول في امر الاجسام الموجودة هو ان يكون
محسوسة بالبصر وما لا يحس بالبصر يظن انه ليس بجسم ثم
يوجب انه ليس بشيء فلذلك يتخيل من امر الهواء انه ليس
بملاء بل لا شيء فكان الاناء الذي هو فيه هواء لا يتخيل
عندهم من امره في اول الامر ان فيه شيئا بل يتخيل ان خلاء
ابعادا خالية واول من نبههم نبههم بان اراهم ان الازقاق
المنفوخة تقاوم المس فاظهر لهم بالمس ان الهواء جسم
كساير الاجسام ذو ان جسم في الذين اراهم ذلك من رجع
ولم يران ههنا خلاء موجودا اذ صار الشيء يظنه خلاء وهو
الهواء ملاء ومنهم من سلم ان الهواء ليس بخلاء صرف بل
ملاء يخالطه خلاء ولم يخل عن الخلاء اذ قد وجد حجا وقيات
انتجت عليه ان الخلاء موجود ومن الحجج على ذلك قولهم انا نرى
ان الاجسام تتخلخل وتتكاثف من غير دخول شيء او خروجه
فما التخلخل اذا تباعد الاجزاء تباعدا يشترك ما بينها خاليا
والتكاثف رجوع من الاجزاء الى ملاء الخلاء المتخلخل قالوا
ونحن نرى اناء مملوا من رماد يسع ملاءه فلو لا ان هناك خلاء
استحال ان يسع ملاؤه ماء اذ قالوا ايضا والدن يملاء شرابا
ثم يجعل ذلك الشراب بعينه في زق ثم يجعلان في ذلك الدن
بعينه فيسع الدن الزق والشراب معا فلولا ان في الشراب
خلاء وزقا يحصر فيه مقدار مساحة الزق لاستحال ان
يسع الزق والشراب معا ما كان يملاء الشراب وحده وقالوا
ان الناس ايضا انما ينمو بنفوذ شيء فيه فلا شك ان ذلك
الشيء ينفذ لا في الملاء ولكن في الخلاء وبعضهم جعل هذا الاحتجاج
كليا فقالوا ان المتحرك لا يخلو اما ان يتحرك في خلاء او يتحرك
في ملاء لكنه ان تحرك في ملاء دخل ملاء في ملاء فتبين ان يتحرك
في الخلاء ومن ذلك فيتقوى احتجاجهم بالقارورة التي يمص
ثم يلقى على الماء فيدخلها الماء ولو كانت مملوة لما وسعت
شيئا يدخل فيها وقالوا ايضا ان المتحرك اذا تحرك فلا يخلو

ص الذي

ص ماء

اما الذي يدفع الملاء فيتحرك واما الذي يداخله لكن المداخلة محالة فبقي ان يدفع
فيتحرك وكذلك حال المدفوع فيما يتحرك فيه فيلزم اذا تحرك متحرك
ان يتحرك العالم والذي يكون اذا تحرك المتحرك بعنف ان يتموج
العالم تموجا بعنف ومضايقا بالتموجه واما القايلون بان
المكان ما يكون الشيء عليه فياخذون ذلك من العامة اذ يسمون
مجالسهم امكنتهم ونحن لا نبالي ان نسمي هذا مكانا لكنا لا نستعمل
بتحقيق هذا المكان الذي يكون المتمكن عليه بل الذي قيل انه
حاو مساو ولا بد منه لكل منتقل حيث كان فان لم يكن مستقرا
على مستند واما القايلون بان المكان هو البسيط كيف كان
فهم يقولون انه كما ان سطح الجرة مكان للماء كذلك سطح الماء
مكان للجرة لانه سطح مماس بجملة سطح متصل به ويقولون ان الفلك
الاعلى متحرك وكل متحرك فله مكان فالفلك الاعلى له مكان
لكن ليس له نهاية حاوية من محيط فليس لكل مكان هو النهاية
الحاوية من المحيط بل مكانه هو الظاهر من الفلك الذي تحته
فاما القايلون بان المكان هو السطح الحاوي فسنذكر مذهبهم ونحقق
فيجب ان نبدا اول شيء بابطال هذا المذهب ثم نتبعها
بكشف المغالطات في قياساتهم **فصل** في نقض
مذهب من ظن ان المكان هيولى او صورة او اي سطح ملاق
كان او بعد اما بيان فساد قول من يرى ان الهيولى او الصورة
مكان فبان يعلم ان المكان يفارق عند الحركة والهيولى والصورة
لا يفارقان والمكان يكون فيه الحركة فيه والهيولى والصورة
لا تكون الحركة فيهما بل معهما والمكان يكون اليه الحركة والهيولى
والصورة لا يكون اليهما حركة البتة والمتكون اذا تكون
استبدل مكانه الطبيعي كالماء اذا صار هواء ولا استبدل
هيولاه الطبيعية وفي ابتداء الكون يكون في المكان الاول
ولا يكون في صورته ويقال ان الخشب كان سريرا ويقال عن
الماء كان بخارا وعن النطفة كان انسانا ولا يقال ان المكان
كان جسم كذا ولا عن المكان كان جسم كذا والقايلون بان
المكان كل بسيط ملاق لبسيط تام كان محيطا او كان محاطا
فيلزمهم ان يجعلوا للجسم الواحد مكانين وانه يلزم على مذهبهم

(ان يكون)

ان يكون للجرة مكانان مكان هو السطح الماء الذي فيها ومكان هو
سطح الهواء المحيط بها وقد علم ان الجسم الواحد لا يكون في مكانين
وان للمتمكن الواحد مكانا واحدا وانما اضطروا الى هذا
القول بسبب جهلهم بحركة الفلك وظنهم انها مكانية ووجودهم
الجرم الاقصى لا في مكان حاو من خارج وهو متحرك حركة مكانية
واذا علم مذهبنا في الحركة الوضعية استغنى عن هذه الكلفة
وتخلص عن هذه الضرورة واما القايلون بان المكان هو
البعد الثابت بين اطراف الحاوي فيخص الذين يجيلون
منهم خلو هذا البعد عن المتمكن ان هذا البعد لا يخلو اما ان يكون
موجودا مع البعد الذي للجسم المحوي او لا يكون موجودا وان لم يكن
موجودا فليس مع وجود المتمكن في المكان مكان لان
المتمكن هو هذا الجسم المحوي والمكان هو هذا البعد الذي
لا يوجد مع بعد الجسم فان كان موجودا معه فلا يخ اما ان
يكون له وجود هو غير وجود بعد الجسم المحوي بالعدد فهو مما يجوز
له يقبل خواصا واعراضا هي بالعدد واعراض له من
دون التي لبعد الجسم المحوي واما ان لا يكون غيره بل يتحد
به فيصير هو هو وان كان غيره فهناك بعد بين اطراف
الحاوي وهو مكان وبعد آخر في المتمكن ايضا هو بين
اطراف الحاوي غير ذلك بالعدد ولكن معنى قولنا
البعد الشخصي الذي بين هذين الشيئين هو انه هذا
الامر المتصل الذي يقبل بينهما القسمة الواحدة المشار
اليها فكل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف هو هذا
البعد الذي بين الطرفين فكل ما هو هذا البعد الذي
بين الطرفين المحدودين فهو لا محالة واحد شخصي لا غيره
فيكون كل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف بعدا شخصيا
واحدا ليس بعدا وبعدا واذا كان كذلك لم يكن بين هذا
الطرف وهذا الطرف بعد للجسم وبعد آخر لكن البعد
الذي بين الطرفين موجودا فالبعد الآخر ليس بموجود
هذا واما ان كان هو هو فليس هناك بعد الا هذا وكذلك
اذا تعقبه جسم آخر لم يكن هناك بعد الا الذي للجسم الآخر

فلا يوجد البتة بين اطراف الحاوي بعد هو غير البعد الذي المحوي
ولا يجوز عندهم خلوه البتة عن المتمكن فاذن لا يوجد البعد المنفرد
الا في توهم محالات مثل ان يتوهم ان يبقى ذلك الجسم الحاوي
غير منطبق النهايات الداخلة بعضها على بعض ولا جسم فيه
وهذا كمن يقول اذا توهمنا الخمسة منقسمة بمتساويين
فيكون حينئذ زائدة على الفرد بواحد يعني انه يكون حينئذ زوجا
فليس يجب اذا لزم هذا عن توهم محال هناك ان يكون له
حقيقة في الوجود وكيف يمكن ان يكون بعدان معا ومن
البين ان كل بعدين اثنين اكبر من بعد واحد لانهما اثنان
ومجموع لا لاجل شيء آخر وكل مجموع بعد اكبر من بعد فهو
اعظم منه لان العظيم هو الذي يزيد على القدر بقدر خارج عن
شيء فالعظيم في المقادير كالكثير في الاعداد وكلما هو اكبر في المقادير
قدرا فهو اعظم فاذا كان بعد يدخل في بعد فاما ان يكون يعدم
المدخول فيه فيكون قد دخل بعد موجود في معدوم واما ان
يبقى هو والداخل فيه مجموع بين اعظم من واحد منهما فيكون
البعد ان اعظم من الواحد وليس الامر كذلك لان مجموعهما
هو الذي بين النهايات وذلك بعينه قدر كل واحد منهما
فليس المجموع اعظم من الواحد ولسائل يسأل ههنا بحال
الخط اذا عطف حتى لزم نصفه نصفه فيكون الخطان
ومجموعهما في الطول لا يزيد على طول واحد منهما لكن هذا
محال لانه لا يخلو اما ان يتميز كل نصف عن الآخر في الوضع
فيكون مجموع الخطين يفعل بعدا غير بعد واحد منهما واكبر
منه وان كان ليس على الاستقامة لم يكن الانعطاف ولا يكون
البعد الواحد مثنا ولا المجموعهما بل يتميز بعد وبعد واما ان
يتحد اخطا واحدا ان امكن ذلك فحينئذ لا يكون خطان
بل يكون خط واحد والاجسام التي يمتنع عن التداخل هي
الذي يمتنع ذلك منه هذا الجسم ان يدخل في ذلك الجسم جملة
ما يشتمل عليه الجسم من الصورة والكيفيات وغير ذلك فان
الصورة والكيفيات انها فرضت لو لم يكن وفرض الجسم
موجودا كان التداخل ممتنعا ايضا وليس الهيولى هي التي

يمتنع

يمتنع عن مداخلة هيولى اخرى بالعدد وذلك انا اذا قلنا ان الهيولى يمتنع
عن مداخلة هيولى اخرى اما ان يكون على سبيل السلب كقولنا ان الصوت
لا يرى بل كقولنا ان النفس لا يداخل الحركة اذ ليس من شان كل واحد
منهما ان يكون مع الآخر بحيث يتوهم عليه المداخلة واما ان لا يكون
بهذا المعنى بل على المعنى الذي يقابل المداخلة مقابلة خاصة فانه
كما ان معنى المداخلة هو ان يكون اي شيء اخذت من احد الامرين
تجد معه في الوضع شيئا من الآخر اذ لا ينفرد احدهما عن الآخر
بوضع فالذي يقابله هو ان يكون ذات هذا متميزا في الوضع عن ذات
ذلك فتوجد اجزاؤه متباينة لاجزاء ذلك فان قيل ان الهيولى يمتنع
عليها التداخل بمعنى السلب الذي هو بالمعنى الاول فليس كلامنا
في ذلك وذلك مسلم اذ الهيولى في نفسها بهذه الصفة ولكن
كلامنا في القسم الثاني وذلك القسم الثاني لا يتصور في الهيولى
الا ان يجعل ذات وضع ولا يصير كذلك الا بالعرض بسبب
البعد الذي يعرض لها فحينئذ يتعرض للتجزي والانقسام
فيكون استعداد الهيولى لان يحمل عليها هذه المقابلة وهي
التداخل وغير التداخل المقابل له امرا يلحقها من البعد والبعد
هو السبب في ان يلحقها هذه المقابلة ويتصور فيها وهو السبب
في ان تصير الهيولى لا تداخل الهيولى الاخرى لاجل البعد فان
كان البعد جائزا له ذلك وليس في طبيعة الهيولى وحدها منع
تداخل المداخلة فلا يمتنع على الهيولى المداخلة وكيف يمكن
ان يمانع هذه الهيولى ذات البعد لنفسها لا لامتناع البعد
الحقيقي ان يلقى ذاته البعد الجسماني الآخر وليست الهيولى
مما لا يقبل طبيعة البعد وتلاقيه ولا ايضا مما لا يقبل بعدا وزيادة
ويكتفي قبولها التخلخل وذلك حين تخفف وتصحح فان كان
البعد الذي لا يمتنع من مداخلة بعد آخر في نفسه والهيولى
مستعدة لان تلقاه البعد وليس في طباعها بما هي هيولى
ان تنفرد بحيز فتقابل المداخلة فواجب ان يكون التداخل
في الجسمين جائزا فان كل مؤلف من شيئين فليس الا
نفس مؤلفهما من غير ان حدث هناك استحالة وانفعال
هي صورة ثالثة ومعنى ثالث غيرهما فان الحكم اذا كان جائزا

صارت م

على كل واحد منهما كان جايزا على الجملة واذا لم يمنع واحد واحد منهما
لم يمنع الجملة لكن جملة الجسم مانع مداخلة جسم آخر فهو بسبب
ان اجزائه لا يمنع ذلك وانه ليس كل جزء منه غير مانع لذلك
اذ ليس للهيولى سببا يمنع ذلك ولا سبب فعل خاص وانفعال
خاص فبقي ان يكون طبيعة البعد لا يحتمل التداخل فان كان
مع ذلك يجب للهيولى المتصورة بالبعد لانه لا يداخل البعد
لم يجز ان يدخل الجسم في البعد البتة ثم لا يخلو اذا كان المتمكن
في الاناء قد ملاه من ان يلقى مادته وهيولاه ذلك البعد المفطور
او لا يلاقيها فان انفرد عنها وفارقها فلا يكون الجسم ذو الهيولى
قد ملاء الاناء ولا دخل عليه اذ يكون ذلك البعد المفطور
قايما على حياله ليس ملاقيا لمادة الجسم الداخل فيه والجسم
الداخل لا يكون ذاته خالية عن مادته وان سرى ذلك البعد
في ذات المادة مع البعد الذي في المادة فيكون المادة قد
سرى فيها بعدان متساويان متفقا الطبيعة وقد علم ان
الامور المتفقة في الطبايع التي لا يتنوع بفصول في جوهرها
لا تتكثر في هوياتها وانما تتكثر بتكثر المادة التي يحملها واذا
كانت المادة لهما واحدة لم يتكثر البتة فلا يكون البعدان
ولو انا فرضنا البعد قد تكثر في المادة لكان صار فيها بعدان
فانه خاصية بعدية يكون للمادة بسبب سريان احد البعدين
فيها وانه خاصية اخرى يكون لها بسريان البعد الآخر
فيها فانا لا نجد في المادة الا نحوا من الاتصال واحدا ونحوا
من الانقسام واحدا وعلى ما لو كان فيها بعد واحد فقط
لكانت الصورة تلك الصورة وهذا ما يتولد له في ابطال وجود
هذا البعد المفطور وقد قيل في ابطال ذلك شيء مبني على
استحالة وجود ابعاد في ابعاد بلا نهاية ونحن لم نحصل
الى هذه الغاية فهم ذلك على حقيقته بوجب الركون اليها
وسندركها بعد او يدركها غيرنا في مناقضة
القايلين بالخلاء واما القايلون بالخلاء فاول ما يجب
علينا هو ان نعرفهم ان الخلاء ليس لا شيئا مطلقا كما
يظن منهم قوم كثير وانه وان كان الخلاء لا شيء البتة فليس بينا

منازعة

منازعة بيننا وبينهم فليكن الخلاء شيئا حاصلا ولنسلم هذا لهم لكن
الصفات التي يصفون بها الخلاء يوجب ان يكون الخلاء شيئا
موجودا وان يكون كما وان يكون جوهرا وان يكون له قوة فعالة
فان اللا شيء لا يجوز ان يكون بين شيئين اقل او اكثر والخلاء
قد يكون بين جسمين اقل او اكثر فان الخلاء المقدر بين السماء
والارض اكثر من المتحصل بين بلدين من الارض بل له النسبة
نسبة ما بل وكل واحد منهما بوجه هو مسوحا مقدارا بمقدار
فيكون خلاء الف ذراع وخلاء آخر عشرة اذرع وخلاء
يتناهى الى ملاء وخلاء يذهب الى غير النهاية وهذه الاحوال
لا يحمل البتة على اللا شيء الصرف ولانه يقبل هذه الخواص
وهذه الخواص بذاتها للكم وبتوسط الكم ما يكون لغيره فلا بد
اما ان يقبلها الخلاء قبولا اوليا بالذات او قبولا بالعرض
فان كان قبلها بالذات فهو كم وان كان قبلها بالعرض
فهو شيء ذو كم اما عرض ذو كم واما جوهر ذو كم والعرض لا يكون
ذو كم الا بوجوده في جوهر ذي كم فيلزم ان يكون الخلاء
ذاتا مقارنة لجوهر وكم وليس ذلك الكم الا الكم المتصل
القابل للقسمة في الاقطار الثلثة وان كان كل واحد من
الجوهر والكم داخلا في تقويمه وكل جوهر بهذه الصفة فهو
جسم فالخلاء جسم وان كانا مقارنين له من خارج غير مقومين
له فاقل احواله ان يكون عرضا في جسم والعرض في الجسم
لا يدخله جسم فالخلاء لا يدخله جسم وان كان قبل ذلك
بالذات فهو لا محالة كم بالذات ومن طبايع الكم بالذات
الذي له ذهاب في الابعاد الثلثة ان ينطبع به المادة وان يكون
جزءا او هيئة للجسم المحسوس فان لم ينطبع به المادة فلا يكون
لانه كم بل لامر عارض وذلك العارض لا يخلو اما ان يكون
من شانه ان يقوم لا في موضوع او يكون ليس من شانه
ذلك فان كان من شانه ان يقوم لا في موضوع فقد قارن
البعد فهذا البعد لا يخرج عن ان يقوم مقارنا لقايم لا في موضوع
غيره فما يقارنه البعد ويقوم به وهو قايم في نفسه فهو موضوع
يقوم به بعد الخلاء فان الموضوع للبعد ليس الا شيئا هو في نفسه

لا في موضوع ويقارنه بعد ويكمه وان كان ليس من شان ذلك المعنى
ان يقوم لا في موضوع فيكون لا وجود له مع ما هو مع الا في موضوع
فكيف يصير البعد قايما لا في موضوع وهو يحتاج الى موضوع
فان قيل ان موضوعه هو البعد وانه اذا حصل في موضوعه
جعل موضوعه لا في موضوع كان معنى هذا الكلام ان ما لا قوام
له بنفسه يعرض لما لا قوام له في نفسه الا في موضوع فيجعله
قايما بنفسه لا في موضوع ويكون بعض الاشياء هو في طبيعة
عرض ويعرض له ان يكون جوهرا فيكون الجوهرية مما يعرض
للبعض الطبايع وهذا بين الاستحالة وخصوصا في الفلسفة
الاولى وبالجملة فان البعد المشار اليه القابل للامرين هو
طبيعة واحدة بالعدد ولا يتبرتب هي بعينها الا في جنس
واحد فيكون تلك الطبيعة اما تحت ما وجوده في موضوع
او تحت ما وجوده لا في موضوع وايضا ان كانت تارة
هي بعينها جوهرا وتارة هي بعينها لا جوهرا واذا صارت
لا جوهرا فقد فسدت منها ذاتها فساد امطلقا زال اعلى
اجناسها وهي الجوهرية فلا يكون باقية لا محالة فانها لو كان
يفسد نوعها دون جنسها الاعلى لكان جوهرا لا يبقى فكيف
اذا فسد جنسها الاعلى فترى يبقى نوعيتها التي هي بها جوهر
واما ان كان هذا المعنى الموضوع للبعد ملازما غير زايل فلا
يخلوا اما ان يكون يلزم الخلاء لاجل انه بعد ذاهب في الاقطار
فيلزم كل بعد فيكون كل بعد مفارقا للمادة وهذا محال
او يلزم المعنى يلحقه بعد كونه بعدا ذاهبا في الاقطار فيكون
الكلام في ذلك المعنى هو ذلك الكلام بعينه ويذهب الى غير
النهاية وليس هذا اللحوق كلحوق معنى الفصل للمعنى الجنسي
اذ طبيعة البعد اذا كانت بحيث ينقسم في الابعاد الثلثة
فهي طبيعة نوعية للمقدار وكذلك طبيعة الخط وكذلك
طبيعة السطح لان التمييز بين الطبيعة النوعية على ما يلحقها
من العوارض وبين الطبيعة الجنسية على ما يلحقها من
الفصول ان طبيعة الجنسية ينفصل بفصول يلحق
الطبيعة بما هي طبيعة واذا لم يلحق يكون العقل مقتضيا

للحوقها حتى يستكمل في العقل تصورها ويجوز عنده تحصيل وجودها
وبالجملة قد يكون فصلا له لانه هو فانه اذا قيل بعد مطلقا اي امر
يقبل الانقسام المتصل بلا تحصيل كان الفصل الذي يلحق
هذا انه في جهة او جهتين او جميع الجهات فصلا يكيف
المعنى المعقول من البعد ويحصله مقررا في الوجود والعقل
ويفتقر اليه العقل في تحصيله موجودا او معقولا مفروغا
عنه واما كون البعد بعضه ملاقيا للبياض او السواد وكون
بعضه ملازما للمادة وبعضه قايما بلا مادة فليس يكيف بعديته
ولا يحتاج اليها في تحصيل انه بعد وتقويمه هل هي امور
يلحقه من حيث هو في مادة او من حيث وجوده ويكيف
وجوده وجودا من خارج والفصول هي التي يكيف بها
مهية الشيء سواء فرض موجودا في الاعيان او لم يلتفت الى ذلك
وهذا العلم يستتم من صناعة اخرى بل طبيعة البعد يستتم بعدا
في مهيته بان يكون له نحو من انحاء الانقسام والامتداد المحصل
ويكون ما سواه لواحق يلحقه ولا يحتاج اليه في تقرر كونه بعدا اما
يصح ان يفرض موجودا او لا يقتضي العقل لحوق شيء اخر
به بجعله محصل البعدية كما اذا جعل اللون موجودا او الحيوان
موجودا ان يكون صار بحال ووصف نوعا حتى وجد ولذلك
لا يجوز العقل ان يكون الفصل الحقيقي يبطل عن النوع ويبقى
حقيقة جنسه له وهذا يوضح في مواضع اخر واذا كان كذلك
فلا يكون هذا الانفصال بين بعد في مادة وبعد لا في مادة انفصالا
بفصل منوع بل انفصالا بأعراض لازمة خارجة عن تقويم
طبيعة البعد نوعا والاشياء المتفقة بالطبيعة لا يستحيل
ان يتوهم لكل واحد منها العارض الذي للاخر لكنه ربما
استحال ذلك بعايق في الزمان وبسبب من خارج وكانا
امعنا الان في غير النظر الذي من غرضنا ان نتكلم فيه وهو
النمط الاشبه بالكلام الطبيعي فنقول ان كانت بعد
مفارق فلا يخ اما ان يكون متناهيا واما ان يكون غير متناه
لكن طبيعة الخلاء عند جميع من يوجب وجوده هي بحيث
لا ينتهي الا الى بعد ملاء فانه وان كان الملاء متناهيا ينتهي

للحوقها

ايضا الى الخلاء فيلزم ان يكون عندهم بعد غير متناه اما خلاء وحده
او ملاء وحده يتخذ به الخلاء او تاليف خلاء وملاء ومحال ان يكون
بعد اغير متناه على هذه الصفة كما نوضح بعد فمحال ان يكون خلاء
وملاء على ما يقولون وايضا ان كان الخلاء فلا يخ اما ان يدخله
الملاء او لا يدخله ولئن دخله الملاء فلا يخ اما ان يبقى بعد الخلاء
مع المداخلة موجودا او معدوما وان كان معدوما فلا يجوز ان
يسموه مكانا بل يكون المكان هو ما يحيط بالجسم من الخلاء
المقارن له وذلك لانه في ذلك لا في غيره اذ قد عدم ما بين
ذلك من بعد الخلاء ولا يكون ايضا جميع ذلك بل نهاية التي
يلي المتمكن لان جميع ذلك لو توهم معدوما الا هذا الطرف
لكان المتمكن في شيء ان تحرك فارقه مهيئا لعاقب يخلفه
وايضا ما وراء ذلك قد يسكنه اجسام كثيرة ومكان الشيء
لا يسعه معه جسم آخر ومع ذلك فان كان هذا البعد تارة
يعدم وتارة يوجد فيكون تارة بالقوة وتارة بالفعل وكل ما
كان كذلك فان كونه بالقوة معنى موجودا قبل وجوده في طبيعة
قابلة لوجوده ليسلم الطبيعيون هذا على سبيل الاصل
الموضوع فيكون الخلاء مؤلفا من بعد ومادة تتصور بذلك
البعد فيصير ذو وضع ويكون اليه اشارة وهذا هو الجسم فيكون
الخلاء جسما وان كان يبقى مع المداخلة فيكون بعد يدخل
في بعد وهذا قد ابطلنا امكانه ونقول انه لا يجوز ان يكون
في الخلاء حركة ولا سكون وكل مكان ففيه حركة وسكون فالخلاء
ليس بمكان واما انه لا حركة فيه فلان كل حركة اما قسرية واما
طبيعية ونقول ان الخلاء لا يكون يجوز فيه حركة طبيعية وذلك
لانها اما ان يكون مستديرة واما ان يكون مستقيمة ولا يجوز
ان يكون في الخلاء حركة مستديرة وذلك لان الخلاء من شانه
ان لا يقف ولا يفنى الا ان يكون وراءه جسم غير متناه فذلك
الجسم يمنع ان يمتد الى غير النهاية فلنفرض جسما يتحرك
على الاستدارة على دايرة آ ب ج د وليجعل الدايرة نفسها
ما يتحرك وليكن مركزها ط ولنفرض خارجا عنها امتداد ه ز
المستقيم بلا نهاية موازيا لآ د اما في خلاء ملاء او فيهما جميعا

وليكن خط ط ب ج يتصل بين المركز وبين نقطة ج المتنقلة كيف
كانت الاستدارة فلان خط ط ب ج عمودا او كالعمود على آ ب في غير جهة
ه ز فاذا اخرج من جهة ج الى غير النهاية لم يلاق ه ز اذ لا شك
ان لط جهة لا تلي بعد ه ز وما ينفذ فيها لا يصل اليه والا فبعد
ه ز متناه بطبيعة بدايرة آ ب ج د من كل جهة ولم يفرض
كذلك فليكن خط ط ح بعدا او خطا لا يلاقي ه ز ما دام
في تلك الجهة التي ينطبق على خط آ ط ب ثم يجاوزه فهناك
لا محالة تقاطع ه ز فانه اذا صار في جهة ه ز وكان عمودا
على آ ب او غير عمود فاذا اخرج الى غير النهاية تقاطع ه ز لا محالة
ولا في نقطة منه وليست نقطة واحدة بعينها فانك يمكنك
ان تفرض في خط ه ز نقطا كثيرة وتصلها بمركز ط بخطوط
كثيرة كلما انطبق خط ط ح على خط منها صار في سمت مقاطعة
النقطة التي جاء منها ذلك الخط ولما كانت المسامتة
بعد المسامتة فيجب ان يكون اول آن زمان المسامتة التي
هي فصل بين الزمانين في سمت نقطة وليكن نقطة ح
ولنأخذ نقطة ك قبل نقطة ح ولنا ان نصل بين ط وك
فيكون خط ط ح اذا بلغ في الدور حتى يلقى ح نقطة ل كان
مسامتا النقطة ك من خط ه ز قبل نقطة ح وقبل ان ح
اول نقطة تسامت من خط ه ز هف بل يلزم ان يكون دايما
مسامتا ودايما لا مسامتا وهذا محال فاذن لا حركة مستديرة
في الخلاء الذي فرضوه فنقول ولا حركة طبيعية مستقيمة
في الخلاء وذلك لان الحركة تشترك جهة وتنحو جهة ويجب
ان يكون ما تشترك بالطبع مخالفا لما تقصده بالطبع فانه
ان كان ما تشترك في جميع احواله من حال ما تقصده فلا معنى
لان يكون الطبيعة تشترك طبعا لتأخذ مثله طبعا فان الترك
الطبيعي نقار طبيعي ومن المحال ان يكون المنفور عنه بالطبع
مقصودا بالطبع بل نقول من رأس انه لا يخلو اما ان تكون
الحركة الطبيعية تنحو بالطبع جهة او لا تنحو جهة ومن المحال
ان تكون الحركة لا تنحو جهة خاصة فان كانت تنحو جهة خاصة
فلا يخلو اما ان تكون الجهة شيئا موجودا او شيئا غير موجود

على خط ط ل ك ح

الطبيعية م

فان كان شيئا غير موجود فمحال ان يكون متروكا او متحركا متوجها
اليه وان كان شيئا موجودا فاما ان يكون موجودا عقليا لا
وضع له لذاته فلا يشار اليه او يكون له وضع فيشار اليه ومحال
ان يكون عقليا لا وضع له لان ذلك لا حركة اليه فبقي ان يكون
له وضع وح لا يخلو اما ان يكون شيئا لا يتجزى من حيث يصار
اليه بالقطع للبعد او يكون يتجزى فان كان متجزيا فالبعض منه
يكون اقرب من المتحرك اليه فاذا وصل اليه المتحرك فاما ان
يكون قد حصل في الجهة فالبعض هو الجهة المقصودة والباقي
خارج عنه واما ان لا يكون حصل في الجهة بل يحتاج ان يتعداه
فان كان يحتاج ان يتعداه فهو سبيل الى الجهة لا بعض الجهة
المقصودة وحكم حكم سائر ما يليه وان كان غير متجزي من حيث
يصار اليه فلا يخلو اما ان يكون فقدان التجزي لا لانه في نفسه
لا يحتمل فرض القسمة بل لانه ليس في طباع الانسان كما نقوله
في الفلك او يكون مما لا يتجزى اصلا فان كان لا يتجزى بالتفكيك
ويتجزى بالفرض فهو جسم غير خلاء فما لم يكن في الخلاء جسم
موجود لا يكون له جهة فيكون ح لا جهة في الخلاء المطلق
وحده وذلك الجسم ايضا لا يخلو اما ان يكون مختصا بالطبع
بالجزء من الخلاء الذي هو فيه او لا يكون مختصا فان كان
مختصا به فبعض الخلاء يخالف لبعضه في الطبيعة حتى يختص
به بعض الاجسام طبعا دون بعض وان كان غير مختص جاز
فيه مفارقته له واذا فارق ذلك الجزء من الخلاء لم يخل اما
ان يكون يتحرك الجسم المفروض متحركا اليه بحركة الطبيعة
الى الحيز الاول الذي كان فيه ذلك الجسم من الخلاء او يتحرك
اليه نحو الحيز الاخر الذي صار اليه ولا يجوز ان يتحرك الى
الحيز الاول والا فحركته الى ذلك الحيز هي الحركة الطبيعية والتي
بالذات واما الى ذلك الجسم الذي كان فيه فقد كانت بالعرض
ولا يجوز ان يتحرك بالطبع الى الحيز الاخر لان الجسم المتحرك
ان لم يشعر بوجه من الوجوه بانتقال ذلك الجسم من حيز الى حيز
كيف يتاتى ان يترك جهة كانت مقصودة بحركته لان ذلك
الجسم فيها ويقصد جهة اخرى من تلقاء طباعه الا ان يكون في ذلك

الجسم

الجسم منبعث اليها اثرا او قوة فذلك الاثر وتلك القوة يكون
مبدأ ما لانبعاث حركة جسم المتحرك بالطبع اليه كحال ما بين
المغناطيس والحديد في تكون الحركة قسرية لا طبيعية وان
شعر فقد حصل هناك ادراك وحصلت الحركة ارادية
لا طبيعية وهذا كله باطل على ان الكلام في انتقال ذلك الجسم بالطبع
او بغير الطبع يرجع الى ما نحن بصدده ونقول وان كان المتوجه
اليه لا يتجزى من حيث يصار اليه بوجه من الوجوه وله وضع فهو
اما نقطة واما خط واما سطح فلا يخ بعد ذلك اما ان يكون الجهات
كلها متشابهة في انها نقطة او خطوطا او سطوح او يكون جهة
نقطة وجهة خطا وجهة سطحا فان كانت الجهات كلها نقطا او
سطوحا او خطوطا والنقطة والخطوط والسطوح لا يختلف
الا بعوارض يعرض لها اما بان يختص بها من حيث هي كذلك
واما عزيمة عنها وجميع ذلك يلزمها من جهة الاشياء المختلفة
الاشكال والطبايع التي هي نهايات لها والخلاء ليس كذلك
فاذن لا يجوز ان يكون فيه اختلاف جهات على هذه الصفة بالنوع
وان كان ليس كذلك بل جهة نقطة وجهة اخرى سطح او خط
او على وجه آخر مما يحتمله القسمة فكيف يمكن ان يكون في الخلاء
في موضع نقطة بالفعل فقط سطح وفي موضع خط بالفعل
فقط او سطح بالفعل او وجه آخر والخلاء واحد متصل لا انقطاع
فيه لانه لا مادة له فيقبل لاجلها هذه الاحوال ووصفنا ان ذلك
ليس بسبب جسم لما بان من البيان فالخلاء ليس فيه اختلاف
جهات واذا لم يكن هناك اختلاف جهات واما كان استحال
ان يكون مكان متروكا بالطبع ومكان مقصودا بالطبع فليس
اذا في الخلاء سكون طبيعي اذ ليس في الخلاء موضع هو اولى
بالسكون فيه بالطبع من موضع وايضا فانا نشاهد الاجسام
يتحرك بالطبع الى جهات ما ويختلف مع ذلك في السرعة والبطوء
فلا يخلو اختلافها في السرعة والبطوء ان يكون اما لامر في المتحرك
منها او لامر في المسافة واما الامر الذي في المتحرك فقد يكون
لاختلاف قوة ميله فان الازيد في الثقل النازل او الخفة
الصاعدة لقوته او لزيادة عظم يسرع والانقص يبطئ وقد يكون

نسترده
السرد درهم بافتح

بل بسبب اختلاف الاشكال والطبايع وفي الخلاء لا يوجد لا اختلاف اصلا

لاختلاف شكله والشكل مثلا اذا كان مربعا وقطع المسافة بسطح
لم يكن كمخروط يقطع المسافة برأسه وكذلك المربع اذا قطع المسافة
بزاويته وذلك يحتاج الى ان يحرك شيئا اكثر وهو الذي يلاقيه
اولا وهذا لا يحتاج الى ذلك فيكون سبب السرعة في كل حال
الاقتدار على شدة دفع ما يمانع الشيء ويقاومه مقاومة ما وعلى
شدة الخرق فان الادفع والاخرق اسرع والاعجز عنهما ابطاء
وهذا لا يتقرر في الخلاء بل نترك هذا الوجه فانه لا كثير نفع لنا
فيما نحاوله منه واما الذي يكون من قبل المسافة فهو انها كلما
كانت ارق كان قطعها اسرع وكلما كان اغلظ كان قطعها
ابطاء وذلك بحسب المتحرك الواحد بالطبع وبالجملة السبب
فيه الاقتدار على مقاومة الدافع الخارق والغليظ الكثيف
شديد المقاومة له ولذلك ليس نفوذ المتحرك في الهواء
كنفوذه في الارض والحجارة ونفوذه في الماء بين الامرين
والرقة والغلظ يختلف في الزيادة والنقصان ونحن نحقق
ان السبب في ذلك المقاومة فكلما قلت المقاومة زادت السرعة
وكلما زادت المقاومة زاد البطوء فيكون المتحرك يختلف
سرعته وبطوءه بحسب اختلاف المقاومة فكلما فرضنا
قلة مقاومة وجب ان يكون الحركة اسرع وكلما فرضنا كثرة
مقاومة وجب ان يكون الحركة ابطاء فاذا تحرك جسم في الخلاء
لم يخل اما ان يكون بقطع المسافة الخالية بالحركة في زمان
او لا في زمان ومحال ان يكون ذلك لا في زمان لانه يقطع
البعض من المسافة قبل قطع الكل فيجب ان يكون ذلك
في زمان ويكون لذلك الزمان نسبة لا محالة الى زمان الحركة
في ملاء مقاوم ويكون مثل زمان مقاومة لو كان نسبتها الى
مقاومة الملاء نسبة الزمانين وابطاء من زمان مقاومة هي اصغر
في النسبة الى المقاومة المفروضة من الزمان الى الزمان و
محال ان يكون نسبة زمان الحركة حيث لا مقاومة البتة كنسبة
زمان حركة في مقاومة ما لو صح لها وجود فضلا عن ان يكون ابطاء
من زمان مقاومة اخرى لو توهمت اقل من المقاومة القليلة
الاولى بل يجب ان لا يكون لما يوجبه اي مقاومة توهمت

والعجز عنه فان الرقيق
شديد الانفعال عن
الدافع الخارق م

موجودة

موجودة في الزمان نسبة الى زمان لا مقاومة اصلا او يجب اذن
ان يكون الحركة لا في زمان ولا ليست في زمان وهذا محال ولا يحتاج
في بياننا هذا الى ان نجعل لهذه المقاومة التي على النسبة المذكورة
استحقاق وجود او عدم لانا نقول ان زمان هذه الحركة في الخلاء
يكون مساوية لزمان حركة في مقاومة ما لو كانت موجودة وهذه
المقدمة صادقة او ضحنا صدقها وكل حركة في الخلاء فهي حركة
في عدم مقاومة وهذه المقدمة ايضا صادقة وكل حركة في عدم
مقاومة فليست مساوية البتة لحركة في مقاومة على نسبة ما لو
كانت موجودة ويلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء
مساوية الزمان لزمان حركة في مقاومة ما لو كانت موجودة
ويلزم منها ومن الاولى ان لا شيء من الحركات في الخلاء حركة
في الخلاء وهف وما يمكن ان يقول القائل على هذا القول
ان كل قوة محركة يكون في جسم فانها تقتضي بمقدار الجسم
في عظمه ومقدارها في شدتها وضعفها زمانا لو لم يكن مقاومة
اصلا ثم بعد ذلك فقد يزداد الازمنة بحسب زيادة مقاومات ما
وليس يلزم ان يكون كل مقاومة ما يؤثر في ذلك الجسم فانه ليس
يلزم اذا كانت مقاومة ما يؤثر ان يكون نصفها يؤثر ونصف
نصفها يؤثر فانه ليس يلزم اذا كانت عدة يحركون ثقلا وينقلونه
ان يكون نصف العدة يحرك شيئا او كانت قطرات كثيرة تثقب
المقطور عليه ثقبا ان يكون قطرة واحدة تؤثر اثرا فيجوز ان يكون
المقاومة التي زمانها على نسبة زمان مقاومة الخلاء لا تؤثر شيئا
وانما يؤثر مقاومة اخرى لو كانت موجودة فالجواب عن هذا انا
اخذنا المقاومة على انها لو كانت موجودة بمقاومة مؤثرة لكانت
زمانها زمان حركة في لا مقاومة وانما لم يجز ان نقول مقاومة
مؤثرة لان المقاومة اذا قيل انها غير مؤثرة كان كما يقال
مقاومة غير مقاومة فمعنى المقاومة هو التاثير لا غير وهذا التاثير
على وجهين احدهما الكسر من الحمية ومن قوة الميل والثاني
ما يظن من احداث المقاومة سكونا فلا يزال يحدث سكونات
عن مقاومات متشافعة لا يحس بافرادها ويحس بالجملة
كالبطوء وانت ستعلم فيما بعد انه ما من تاثير على احد الوجهين
الا وفي طباع المتحرك ان يقبل اقل منه لو كان مؤثرا يؤثره

فيجب من ذلك ان يكون بعض تلك المقامات التي تحلها طبيعة
الجسم مساويا بذرعانه لغير المقاومة وهذا محال فقد ظهر انه لا يكون
في الخلاء حركة طبيعية البتة ولا نقول ولا حركة قسرية وذلك
لان الحركة القسرية اما ان يكون بمقارنة المحرك او بمفارقته فان
كان بمقارنة المحرك فالمحرك متحرك فهو ايضا اما متحرك عن
قاسر او عن نفس او عن طبع وان كان عن قاسر لزم الكلام
الى ان ينتهي الى نفس او طبيعة وان كان عن نفس فالنفس
تحرك باحداث مختلف ايضا في الشدة والضعف حتى ان
ذلك ليحس مع التسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك
طبعا اذا قوم فمنعت الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة
والشدة ويلزم ما يلزم الميل الطبيعي وان كان طبيعا لزم
ما قيل فاذا كان النفسي والطبيعي لا يصح في الخلاء لم يصح
ان يكون في الخلاء تحريك قاسر يلزم المحرك فيه المتحرك
وان كان المحرك يفارق عند ايجاد الحركة فقد يلزمها الاختلاف
من جهة ما يتحرك فيه ويلزم ما قلنا في الحركة الطبيعية بعينه وايضا
فان الحركة القسرية المفارقة للمحرك قد يكون موجودة و
تحريك المحرك قد زال ومحال ان يكون ما يتجدد على الاتصال
من الحركة موجودة وسبب غير موجود فيجب ان يكون هناك
سبب يستبقي الحركة وان يكون ذلك السبب موجودا
في المتحرك يؤثر فيه وذلك اما قوة عرضية ارتبطت
في المتحرك من المحرك كالحرارة في الماء عن النار واما تاثير
ما يلاقي المتحرك ما ينفذ فيه وهذا التاثير معقول على
احد وجهين اما ان يكون الجزء الاول من الشيء الذي
فيه الحركة لما دفعه المحرك بالمتحرك وهو ملاقيه دفع ذلك
ما يليه واستمر الى آخر الاجزاء وكان هذا المرمى المقذوف
موضوعا في ذلك المتوسط فيلزم ان يتحرك في ضمان تلك
الاجزاء المتدافعة المتحركة اسرع من حركة المرمى الذي
دفعه المحرك لان ذلك يسهل اندفاعا من هذا المرمى واما
ان يكون خرق الدافع لذلك الجسم المتوسط بالمدفوع يلقي
الشيء الى ان يتوسط يلتئم فينعطف من ورائه مجتمعا ويلزم
ذلك الاجتماع دفع الجسم الى قدام وهذا كله لا يتصور في الخلاء

وانما

وانما كانت الاقسام هذه اذ كانت هذه الحركة اما ان يكون عن قوة
او عن جسم يحركه بالملاقات والجسم المحرك بالملاقات اما ان يكون
يحركه بانه يحمل واما بانه يدفع بالملاقات واما الذي يجذب بالملاقات
فحكمه حكم الحامل فان كانت الحركة القسرية في المرمى عن قوة والجسم
فيجب ان يبقى فلا تفتر البتة ولا ينقطع البتة وذلك لان القوة
اذا وجدت في الجسم فلا يخلو اما ان يعدم فان بقيت فالحركة
تبقى دايما وان عدمت او ان ضعفت فلا يخلو اما ان يكون
يعدم او يضعف عن سبب او يعدم او يضعف لذاتها والكلام
في العدم يعرفك المأخذ في الكلام في الضعف فنقول
فيستحيل ان يعدم لذاتها وانما يستحق العدم لذاته بمنع
وجوده زمانا وان عدمت بسبب فاما ان يكون ذلك السبب
في الجسم المتحرك او يكون في غيره فان كان في الجسم المتحرك
وقد كان غير سبب لذلك بالفعل عند اول الحركة بل
كان مغلوبا ثم صار سببا وغالبا فلكونه كذلك سبب
آخر والامر في ذلك يتسلسل الى غير النهاية فان كان السبب
خارجا عن الجسم او كان المعين للسبب الذي في الجسم
خارجا فيجب ان يكون الفاعل او المعين مما يفعل بملاقاة
او يكون يفعل بغير ملاقاة فان كان يفعل بملاقاة فهو جسم
يلاقي المتحرك فلا يكون في الخلاء المحض هذا السبب
فالحركة القسرية لا تفتر في الخلاء المحض ولا يقف وان
كانت لا تفعل بملاقاة بل يكون شيئا من الاشياء يؤثر على
المباينة فما باله لم يؤثر في اول الامر ويكون الكلام عليه
كالكلام في السبب لو كانت في الجسم بل الاولى ان يكون
تواتر المقاومات على الاتصال هو الذي اسقط هذه القوة
ويفسدها وهذا لا يمكن لانه لا يكون الحركة في الخلاء الصرف
هذا اذا كان سبب الحركة قوة فان كان السبب جسما ملاقيا
يحرك على سبيل حمل ووضع فرجع الكلام الى المسبب المقارن
وقد قيل فيه ما قيل فتبين ان لا حركة مفارقة للمتحرك او
مقارنة اياه في خلاء صرف فقد صح بما قلناه ان الخلاء
لا حركة فيه لا طبيعية ولا قسرية فنقول ولا سكون فيه وذلك
لانه كالمكان الذي يسكن هو عادم للحركة ومن شانه ان يتحرك

ان تبع واما

كذلك الذي يسكن فيه هو الذي يعدم فيه الحركة ومن شانه ان يتحرك
فيه والخلاء ليس من شانه ان يتحرك فيه وقد بلغ من غلو القائلين
بالخلاء في امره ان جعلوا له قوة جاذبة او محركة ولو بوجه آخر
حتى قالوا ان سبب احتباس الماء في الاواني التي تسمى
سرّاقات الماء والجذابة في الآلات التي تسمى زرّاقات
الماء انما هو جذب الخلاء وانه يجذب اول شيء الاكثف
ثم الالطف وقال الاخرون بل الخلاء محرك للاجسام الى
فوق وانه اذا تخلخل الجسم بكثرة خلاء بداخله صار اخف
واسرع حركة الى الفوق ونقول لو كان في الخلاء قوة جاذبة
لما جاز ان يختلف في اجزاء الخلاء بالاشد والاضعف
اذ سبيل كل جزء جذاب من الخلاء سبيل الآخر فما كان
يجب ان يكون الانجذاب الى شيء منه اولى من الانجذاب
الى شيء آخر ولا الاحتباس في شيء منه اولى بالاحتباس
في شيء آخر وسراقة الماء ان كان حابس الماء فيها هو
الخلاء الذي امتلأ به فلم اذا خلي عن الآلة ينزل بل كان
يجب ان يحبس الماء في نفسه ويحفظه ولا يتركه مفارقة
ولا يدع الاناء الذي فيه ان ينزل ايضا لان ذلك الماء
احتبس هناك فيحبس الاناء ايضا فما يقولون في اناء
يتخذ اخف من الماء وكذلك ايضا قولهم في دفع الخلاء
للاجسام فانه لا يخلو اما ان يكون الخلاء المتخلخل هو قوة
لاجزاء الجسم المتخلخل هو الذي يوجب حركته الى فوق وموجب
الشيء ملازم له فيكون ذلك الخلاء يلازم المتخلخل في حركته
فيكون منتقلا معه ويحتاج الى مكان ايضا ان كان منتقلا
ذا بعد متميز في الوضع او لا يكون ملازما بل لا يزال يستبدل
بحركته خلاء بعد خلاء فان كان كذلك فاي خلاء تفرضه
يكون ملاقاته له في آن وفي الآن لا يحرك شيئا وبعد
الآن لا يكون ملاقيا فيه بل عسى ان يعطيه قوة من شان
تلك القوة ان يبقى فيه ويحركه مثلا ان يسخنه او يؤثر
فيه اثرا آخر يبقى فيه ولا يكون المحرك ذلك الاثر ويكون
كل خلاء جديد يؤثر فيه من ذلك الاثر فلا يزال ذلك الاثر
يشتد والحركة تسرع الا ان ايجاب جهة من الخلاء لذلك الاثر

ايضا

ايضا دون جهة والخلاء متشابه الايجاب مستحيل ومن العجايب
ان يصير انتشار الخلاء بين اجزاء الملاء موجبا حكما في الجملة
من الاجزاء دون ان يوجب في واحد واحد من الاجزاء فانه محال
ان يكون اجزاء منفصلة لا يتحرك واحد واحد منها عن سبب محرك
ولكن الجملة يتحرك عنه بل من الواجب ان يكون الجملة المركبة
عن اجزاء متباينة ومتماسة انما ينتقل لوجود انتقال يحدث
في واحد واحد من الاجزاء فيكون المتخلخل المتباين الاجزاء
بالخلاء انما يتحرك عن الخلاء فيبلغ اولا الى فوق جزء جزء منه
وكل جزء من تلك الاجزاء لا خلاء فيه واذا اخذنا ابسط الاجزاء
المتباينة فيه فيكون ليس صعوده لانتشار الخلاء بل لاجل
احاطة الخلاء به في تشبه ان يكون اذا اجتمع وكثر لم ينفعل
عن الخلاء واذا تفرق وصغرت اجزاؤه الصغار من الخلاء و
يعرض منه ان يتحرك الكل الى فوق ويكون مع ذلك ليس كل
الاجسام منفعل هذا الانفعال بل الاجسام لها طبايع
مخصوصة وطبايعها يوجب ان يتخلخل هذا التخلخل الغاية
بالخلاء فيكون حقيقة هذا ان شيئا من الاجسام تقتضي
طبيعته ان تتباعد اجزاؤه بعضها عن بعض تباعدا ما بفعل
حجم ذلك التخلخل واجسام اخر تقتضي ما هو اشد من ذلك بعدا
ومن العجايب تصور هرب هذه الاجزاء المتجانسة عن بعض
حتى تتم بينها ابعاد محدودة وكون ذلك الهرب الى جهات
غير محدودة كيف كانت فجزء يهرب بالطبع الى فوق وجزء
الى اسفل وجزء يمنة وجزء يسرة حتى يحدث التخلخل
فترى ان كل واحد من هذه الاجزاء يعرض له الهرب
او يكون واحدا قارا مهروبا عنه والهواء في هاربة غير قارة
ومن العجايب ان يكون جزء واحد منها لا يهرب والهواء
يهرب واجزاؤه متشابهة والخلاء الذي هي فيه متشابهة
ومن العجايب ايضا ان يكون جزء واحد يأخذ يمنة وجزء
آخر يأخذ يسرة وحكم الجزئين في الطبيعة واحد وما فيه
الحركة غير مختلف فمن هذه الاشياء يتبين ان الخلاء
لا معنى له وان هذه الآلات السراقة والزراقة انما يكون
فيها امور خارجة عن المجرى الطبيعي لاجل امتناع وجود

وانفعلت اجزاؤه صح

الخلاء ووجوب تلازم صفايح الاجسام الا عند افتراق قسري
يكون مع بدل ملاق عوضا عن المفارق بلا زمان يخلو فيه سطح
عن سطح يلاقيه فاذا كان صفح الماء الذي في السراقة يلزم
بالطبع صفح جسم يلاقيه كسطح الاصبع فيلزم ان يكون محبوسا
عن الزوال عند احتباس ذلك السطح تعوقه عن الزوال
معه فيلزم ان يقف ضرورة ولو جاز ان يكون خلاء وافتراق
سطوح لا عن بدل لنزل ولذلك ما صح انجذاب الماء
في الزراقة للزوم ما قد نزل من طرفيه للطرف الثاني وامتناع
الانقطاع في البين المؤدي الى وجود الخلاء وطاعة المنصات
للمص ولذلك ما امكن رفع ثقل كبير بقدح صغير مهندم
عليه واشياء اخر من الحيل العجيبة التي تتم بامتناع وجود
الخلاء **فصل** في مهية المكان وتحقيق القول
في المكان ونقض حجج مبطليه والمخطئين فيه فاذا كان المكان
هو الذي فيه الجسم وحده ولا يجوز ان يكون فيه معه جسم غيره
اذ هو مساو وكان يستحدث ويفارق والواحد منه يتعاقب
عليه عدة متمكنات وكانت هذه الصفات كلها او بعضها
لا توجد الا للهيولى او الصورة او بعد او سطح ملاق لكيف
كان وجميعها لا توجد في الهيولى ولا في الصورة والبعد لا وجود
له خاليا ولا غير خال والسطح الغير الحاوي ليس بمكان
ولا حاوي منه الا الذي هو نهاية الجسم الشامل فالمكان
هو السطح الذي هو نهاية الجسم الحاوي لا غيره وهو حاو
ومساو وثابت للمنتقلات ويملاه المنتقل شغلا ويفارقه
المنتقل بالانتقال عنه ويواصله بالانتقال اليه ويستحيل
ان يوجد فيه جسمان معا فقد ظهر وجود المكان ومهيته
وقد يتفق لئن يكون سطحي واحدا وقد يتفق لئن يكون عدة
سطوح يلتئم منها مكان واحد كالماء في النهر وقد يتفق
لئن يكون بعض هذه السطوح متحركة بالعرض وبعضها ساكنة
ويتفق لئن يكون كلها متحركة بالدور على المتحرك عليه والمتحرك
عليه ساكن وربما كان المحيط والمحاط متخالفتي المفارقة
كما في كثير من السماويات ويجب ان ننظر هنا اذا كان ماء
مثلا في جرة وفي وسط الماء شيء آخر يحيط به الماء وقد علمنا

ان مكان الماء

ان مكان الماء هو السطح المقعر من الجرة فهل هو وحده مكانه او هو
والسطح المحدب الظاهر من الجسم الموجود في الماء مجموعين
مكان الماء كما لو كان الماء على شكل يحيط به سطح مقبب
وسطح مقعر وسطحان آخران على هذه الصورة التي لم يكن
السطح المقعر من المحيط به وحده مكانه بل جملة السطوح التي
يلاقي جميع جهاته فينبغي ان يكون جملة السطوح التي يلاقي الماء
الماء من جميع جهاته مقعرا من الجرة ومحدبا من الجسم الذي
في داخل الماء هو المكان له لكن ههنا شيء واحد ليس هناك
وهو ان المقعر من الشكل الذي صورناه ليس يحيط به وحده
بل انما يحيط به السطوح والجملة كسطح واحد وهناك ليس الامر
كذلك بل بالمقعر كفاية في الاحاطة به كان السطح المحدب
او لم يكن وهناك ايضا سطحان متباينان ليس يأتلف
منهما شيء واحد يكون مكانا واما في هذا الشكل فانه يأتلف
من جملة السطوح الملاقية سطح واحد يلاقي سطحا واحدا
فينبغي ان يكون حيث حصل من الجملة سطح واحد فان
الجملة يكون مكانا واحدا ويكون لاجزاء اجزاء المكان ولا
يكون شيء منها مكانا للكل وحيث لا يحصل لا يكون واما
حجج نفاة المكان فالحجة الاولى يقال عليها ان المكان عرض
ويجوز ان يشتق منه الاسم لما هو عرض فيه لكنه لم يشتق
لانه لا يوقف عليه بالتعارف ومثل هذا كثير واذا
اشتق فلا يجب ان يكون ذلك الاسم هو لفظ المتمكن
فان المتمكن مشتق من المتمكن وليس التمكن هو كون
الشيء ذا عرض هو مكان لشيء ويجوز ان يكون في الشيء
عرض ويشتق منه الاسم لغيره كالولادة فهي في الوالد
ويشتق منه للمولود الاسم وليس الولادة فيه والعلم فهو
في العالم ويشتق منه للمعلوم الاسم وليس العلم فيه فيجوز
ان يشتق من المكان اسم المتمكن ولا يكون المكان فيه
بل هو في المكان ولكن كون الجسم محيطا بجسم آخر حتى
يكون سطح الباطن مكانا له وهو معنى معقول يجوز
ان يشتق منه اسم لذلك المحيط لو كان اشتق منه
له مصدر والمكان ليس بمصدر ولم يتفق ان يشتق منه

على هذه الجهة مصدر فليس يجب من هذا ان لا يكون المكان عرضا
واما التشكيك الثاني فالجواب عنه ان المكان ليس بجسم ولا
مطابق للجسم بل محيط به بمعنى انه منطبق على نهايته انطباقا
اوليا وقولنا ان المكان مساو للمتمكن قول مجاز اريد به
كون المكان مخصوصا بالمتمكن فيخيل انه مساو له بالحقيقة
وليس كذلك بل هو مساو لنهايته بالحقيقة فهو مخصوص
بالحقيقة اذ لا يجوز ان يكون في باطن النهاية الحاوية جسم
غير الجسم الذي يساويه نهايته الظاهرة تلك النهاية واذ
لم يكن ما قيل من مطابقة المكان ومساواته للمتمكن واجبا
تسليم ولا اوليا بينا بنفسه ولا يحتاج الى ان يدل عليه
لم يكن التشكيك لازما واما التشكيك الثالث فانما كان
لازما لو قلنا ان كل انتقال كيف كان بالذات او بالعرض
يوجب ان يثبت المكان ونحن لا نقول ذلك بل نقول
ان انتقال الشيء بالذات وهو ان يفارق كل ما يحصره
ويحيط به مفارقة عن ذاته لا بسبب ملزوم هو مفارق
بذاته وهو الذي يجب ان يكون للمكان واما السطح او
الخط والنقطة فانها يلزم ما هي معه من الجسم ولا يفارقه
البتة لكن الجسم قد يفارق كل ما معه وعنده وكل ما يطيف
به فيلزم ان يكون الخط قد فارق خطا والسطح سطحا فلو كان
الخط والسطح والنقطة مما يجوز ان يفارق بذاتها ويتحرك
بنفسها لكان الحكم ما قيل واما قولهم ان النقطة عدم ففيه
نظر وموضعه الخاص به غير هذا الموضع ولا تعلق له بحل
الشك فقد يخيل دونه واما التشكيك الرابع فانما كان يلزم
لو كان صحيحا ان كل ما لا بد منه فهو علة وليس كذلك
فانه لا بد ايضا للعلة من المعلول ومن لوازم المعلول وليس
علة كما لا بد للمعلول من العلة ومن لوازم العلة التي ليست
بعلل وليس شيء منها بعلة للعلة بل العلة التي لا بد منها
وهي لذاتها لا لغيرها اقدم فالمكان من الامور التي لا بد منه
للحركة وليس اقدم من الحركة بالعلية بل عساه ان يكون
اقدم منها بالطبع حتى ان كانت نقلة كان مكان وليس
اذا كان مكان كان نقلة لكن هذا التقدم غير تقدم العلية

متتابع

بل يجب

بل يجب ان يكون الشيء مع وجود هذا مفيدا لوجود المعلول حتى
يكون علة وهذا انما يتحقق لك في صناعة اخرى فيجوز ان يكون
المكان امرا اعم من الحركة لازما للحركة وليس بعلة وايضا فان
كون الحركة موجودة في المتحرك مما لا يمنع ان يكون المكان ايضا
علة عنصرية لها فكثير من الامور يتعلق بموضوعين عند كثير
من الناس والحركة مفارقة فلا يبعد ان يتعلق بالمفارق
والمفارق على انهما كليهما موضوعان فيكون الحركة موجودة في
المتحرك وفي المكان فان بطل هذا بطل ببيان آخر لا النفس
صحة وجود الحركة في المتحرك وبالجملة المكان امر لازم لموضوع
الحركة فان موضوع الحركة من حيث هو بالفعل موضوع
الحركة بالفعل اي من حيث هو بالفعل جائز عليه التحرك لا من
حيث هو بالفعل موجود فيه الحركة فقط هو في مكان لا محالة
وان كان كونه في مكان ليس بعلة له فالمكان لازم لعلة الحركة
العنصرية واما الشك الخامس فانما يصح لو كان الثاني من الملازم ان كان بمعنى المتمم صح والا فلا
الذي في المكان يجب ان يلزم مكانا واحدا واما اذا كان دائما
يستبدل مكانا بعد مكان كما يستبدل كما بعد كم فليس ما قيل
بواجب فلنبطل الآن حجج المخطئين في مهيته فاما قياس
من قال ان المكان يتعاقب عليه والهيولى يتعاقب عليها
فقد علم انها غير منتج اللهم الا ان يقال وكل ما يتعاقب
عليه مكان فلا تم ح لان المكان هو بعض ما يتعاقب عليه
وهو الذي يتعاقب فيه الاجسام بالحصول فيه وكذلك
ما قيل ان المكان اول حاو محدد فهو الصورة وذلك
انه ليس المكان كل اول حاو بل الذي يحوي شيئا مفارقا
وايضا فان الصورة لا تحوي شيئا لان المحوي منفصل
عن الحاوي والهيولى لا ينفصل عن الصورة وايضا فان
المحدد ان عني بالطرف الذي به يتحدد الشيء فليس بمشهور
ان المكان بهذه الصفة واما انه غير حق فقد بان فاما المحدد
الذي يراد به الحاوي فهو اسم مرادف للحاوي ومعناه
معناه وايضا المكان حاو للمتمكن ومحدده والمتمكن
جسم والصورة تحوي المادة لا جسما فيها واما الحجة التي

لاصحاب البعد المبنية على وجود البسيط مستبدلا والمتمكن
غير مستبدل مكانه وليس هناك شيء يبقى ثابتا الا البعد فنقول
انا لا نسلم ان المتمكن غير مستبدل مكانه بل هو مستبدل بمكانه
لان المكان ليس هو الطرف المحدود بل السطح الحاوي الا انه ليس
بمتحرك ولا ساكن واما انه ليس بساكن فلانه ليس عندنا في مكان
واحد زمانا اللهم الا ان نعني بالساكن لا هذا بل الذي لا يتبدل نسبته
الى امور ثابتة فيكون ساكنا بهذا المعنى او الذي لو خلي وترك
عليه مكانه حفظ ذلك المكان ولم يستبدل به من نفسه وكان
حافظا للمكان واحد ونحن لا نريد الان بالساكن لا الاول ولا
هذا فان اردنا احد المعنيين كان ساكنا واما انه ليس بمتحرك
فلانه ليس مبدأ الاستبدال منه والمتحرك بالحقيقة هو الذي
مبدأ الاستبدال منه وهو الذي الكمال الاول لما بالقوة فيه
من نفسه حتى انه لو كان ساير الاشياء عنده بحالها لكان
حاله يتغير اعني لو كانت الامور المحيطة به والمقارنة اياه ثابتة
كما هي لا يعرض لها عارض كان الذي عرض له تبدل نسبته
فيها واما هذا فليس كذلك فليس بواجب ان يكون الجسم
لا محالة ساكنا او متحركا فان للجسم احوالا لا يكون فيها ساكنا ولا
متحركا في المكان من ذلك ان لا يكون له مكان ومن ذلك ان لا يكون
له مكان ولكن ليس له ذلك المكان بعينه في زمان ولا هو المبدأ
في مفارقته ومن ذلك ان يكون له مكان وهو له بعينه زمانا
ولكن اخذنا فيه لا في زمان بل من حيث هو في آن فيكون الجسم
ح لا ساكنا ولا متحركا واما ما ذكروا من حديث التحليل فان التحليل
ليس على الوجه الذي ذكروا بل التحليل هو افراد واحد واحد
من اجزاء الشيء الموجود فيه فان التحليل يدل على الهيولى
بانه سيبرهن ان هناك صورة فانها لا تقوم بذاتها بل لها مادة
فيبرهن ان في هذا الشيء الآن صورة ومادة واما البعد الذي يدعونه
فهو شيء ليس ثبوته على هذا القبيل وذلك لان البعد انما يثبت
في الوهم عند رفع المتمكن واعدامه فعسى اذا رفع المتمكن وعدم
وجب ان يثبت في الوهم بعد واما المادة فانما يوجبها اثبات
الصورة لا توهم وذلك لان الرفع يعني به توهم الشيء معدوما وهذا
واقع بالشيء الا الجسم

التوهم في الصورة يوجب بالحقيقة ابطال المادة لا اثباتها
وفي المتمكن لا يوجب ابطال البعد ولا اثباته اما انه لا يوجب
ابطال البعد فقد استغنينا عنه اذ الخصم لا يقول به واما اثباته
فلان نفس ابطال المتمكن وحده لا يوجب ذلك ما لم يضف
اليه حفظ الاجسام المطيفة به موجودة على احوالها واما
ان كان جسم واحد فقط وتوهم معدوما فليس يجب من توهم
عدمه القول ببعد لولا توهم عدم لما قيل به بل التوهم يتبع
التخيل في اثبات فضاء غير متناه وايا كان جسم فرفعته
او لم ترفعه واما وجوب بعد ما معين التقدير فانما يكون
في الوهم تبعا لعدم جسم بشرط حفظ الاجسام المطيفة به
التي كانت بقدر البعد المحدود ولولا التقدير لما احتيج
الى اعدام جسم في تخيل البعد ومع هذا كله فليسلم ان هذا
البعد يفرض عند التوهم اذا اعدم جسم او اجسام فما يدريه
ان هذا التوهم ليس فاسدا حتى لا يكون تابعه محالا وهل
صح ان هذا الفرض ممكن حتى يكون تابعه غير محال فعسى ان
يقتضي هذا القايل بان الوهم محكم وان كل ما يوجبه الوهم
واجب وليس الامر كذلك فكثير من الاحوال الموجودة
مخالف للموهوم وبالجملة يجب ان نرجع الى ابتداء الكلام
فنقول ان التحليل يميز اشياء صح وجودها في المجتمع ولكنها
مختلط عند العقل فينفصل بعضها عن بعض بقوته وكده
وبجده او يكون بعضها يدل على وجود الآخر فاذا تأمل حال
بعضها انتقل منه الى الآخر فيكون الرفع ح بمعنى الترك
له والاعراض عنه الى آخر لا بمعنى الاعدام واما الحجج التي
بعد هذا فجوابها ان قول هذا القايل ان الجسم يقتضي المكان
لا بسطحه بل بجسمه ان عني به ان الجسم بسطحه وحده لا يكون
في مكان بل انما يكون في المكان بجسميته او عني انه لانه جسم
يصلح ان يكون في مكان فالقول حق ويلزم منه ان يكون
المكان جسما فانه ليس يجب اذا كان امر يقتضي حكما ما
او اضافة الى شيء ما بسبب وصف له ان يكون المقتضي
بذلك الوصف فليس اذا كان الجسم يحتاج الى مباد لكونه

عرضا ان يكون موضوعه عرضا واما ان عنى به ان كل بعد من
من جسميته يقتضي بعدا يكون فيه فهو مصادرة على المطلوب
الاول وبالجملة انه ليس اذا كان بجسميته يقتضي المكان يلزم
ان يلاقي بجميع جسميته المكان كما انه لو كان بجسميته يقتضي
الحاوي فليس يلزم ان يكون بجميع جسميته يلاقي الحاوي وبالجملة
فانه غير مسلم ان الجسم يقتضي بجسميته مكانا الا مقدارا ما يسلم
انه بجسميته يقتضي حاويا بمعنى القولين جميعا ان جملة الجسم
الماخوذ كشيء واحد يوصف بانها في مكان او في حاو وليس
كون الشيء بكليته في شيء هو كونه ملاقيا له بكليته فانا نقول
ان جميع هذا الماء وجملته في هذه الجرة ولا نعني به ان جملته ملاقية
للجرة واما الحجج التي بعد هذه المبنية على مساواة المكان والمتمكن
فقد فرغ عن جوابها واما الحجج التي بعد تلك فهي مبنية على ان
المكان لا يتحرك والمسلم ان المكان لا يتحرك بذاته واما انه
لا يتحرك بذاته ولا بالعرض فذلك غير مسلم ولا مشهور فان
الجمهور لا يأبون ان يتحرك مكان الشيء فانهم يرون الجرة مكانا
ويجوزون لا محالة حركته واما الحجج التي بعد هذه فهي اولا شيء
مبنية على عادات الجمهور وذلك ليس بحجة في الامور العقلية
وثانيا انه كما لا يمنع العامة ان يقول ان البعد المنظور في الجرة
مملوء وفارغ كذلك لا يمنع ان يقول ان البسيط المغمر الذي
في الجرة فارغ ومملوء على ان نفهم العامة المعنيين جميعا فانهم
لا فتور لهم في لفظ لم يجر لهم العادة بفهم معناه محصلا وسيبعد
ان يكونوا الى ان يطلقوا ذلك في البسيط المغمر اسرع منهم
الى غير ذلك وذلك لان المملوء عرفهم هو الذي يحيط بشيء مصمت
في ضمنه حتى يلاقيه من كل جهة الا ترى انهم يقولون فيما بينهم
ان الجرة مملوءة والزق مملوء ولا يعرفون حال البعد الذي
يدعونه في داخل الجرة بل يصفون الحاوي بهذه الصفة
والحاوي اشبه بالبسيط منه بالبعد فان البعد لا يحيط
بشيء بل ربما احاط به ما يملوه ان كان موجودا ولذلك نجد
العامة لا يتحاشون ان يقولوا ان الجرة مملوءة وربما توقفوا
عن ان يقولوا ان البعد الباطن مملوء والجرة اسم لجوهر الخزف

المعمول

المعمول على شكل البسيط الباطن المحيط ولو كان البسيط يقوم
بنفسه لكان مقام هذه الجرة ولكانوا يقولون في البسيط ما يقولون
في الجرة بعينه فقد بان انهم اذا قالوا ان الجرة فارغة ومملوءة
وجعلوا ذلك كقولهم مكان ما فارغ او مملوء ذهبوا الى المحيط
نعم انما يمتنعون ان يقولوا في ان البسيط المطلق انه فارغ
ومملوء لان البسيط المطلق ليس هو المكان بل المكان
بسيط بشرط الاحاطة واذا جعل بدل البسيط المطلق
بسيط بهذه الصفة لم يتحاشوا عن ذلك واما الحجج التي
بعد هذه فمبناها على ان تصيير المكان بعدا يجعل لكل جسم
مكانا وهو امر صواب واجب وهذا التصويب شهوة
من الشهوات فانه ان لم يكن واجبا ان يكون كل جسم في مكان
وجوبا في نفسه كان سعينا في ايجابه سعيا باطلا وعسى ان
يكون الاوجب لبعض الاجسام ان لا يكون في مكان
وان كان واجبا لم يحتج الى تدبير حتى ولو كانت هذه المقدمة
واضحة وهو ان كل جسم في مكان ولم يمكن ان يكون لكل جسم
حاو او شيء من الاشياء المتوهمة مكانا غير البعد المفطور
وكان بعد المفطور موجودا كانت الحاجة تمسنا الى ان نقول
بان البعد مكان واما وليس شيء من ذلك واجبا فانا اشد
تحريفا في ان نتحيل حيلة ليكون لنا ان نجعل كل جسم في
مكان ولنسلم ايضا ان كل جسم في مكان فليس يجب
ان يكون ذلك المكان هو البعد فانه يجوز ان يكون هذا
المعنى ليس بمكان لكنه لازم للمكان وعام لكل جسم عموم
المكان فان عنى بهذا القول انه يكون اشبه برأي الجمهور
ان كل جسم في مكان فليس ذلك حجة فان نسبة هذا الرأي
الى الجمهور والذين هم العامة من حيث لا يعتقدون مذهبا
يذهبون اليه بل يعملون ويقولون على ما في المشهور او الوهم
كنسبة رأي آخر اليهم وهو ان كل موجود في مكان او اشار
اليه وهذان الرأيان بينا وبان في ان العامة ينصرف عنهما
بتبصير وتعريف يرد عليهم بعد الفطرة العقلية والوهمية
وقد عرفنا احوال هذه المقدمات حيث تكلمنا في المنطق

يوجد في مكان

ان كان خ

وبينا انها وهميات دون عقليات ولا يجب ان نلتفت اليها
على انه كل حكمهم ان كل جسم في مكان ليس في تاكد حكمهم في ان
كل موجود اليه اشارة وله حيز ولا هم يفهمون من المتمكن غير
ما يفهم من الوضع ثم لو كان هذا ايضا حقا لما وجب على ما
بينا ان يكون ما قالوه حقا وكان يجوز ان يكون المكان امر
غير البعد وكل واحد منهما ما يوجد لكل جسم فلا يكون وجود
البعد ملاقيا لكل جسم دليلا على انه مكان له اذ كان يجوز
ان يكون شيئان موجودان لكل جسم واحد بهما دون الاخر
مكان واما الحجج التي بعد هذه فليعلم ان طلب النهاية على وجهين
طلب ممكن وطلب محال فاما الطلب المحال فهو ان يكون
ذو الحجم يطلب ان يدخل بحجم سطحا ونهاية جسم والطلب
الممكن يطلب ان يلاقيه ملاقات محاط بمحيط وهذا المعنى
يتحقق مع وضع النهاية مكانا ثم ليس اذا لم يطلب النهاية
وجب ان يطلب ترتيبا في ابعاد مرتبة بل ربما طلب
ترتيبا في الوضع فقط من غير حاجة ان يكون كل وضع في
بعد بل غنى ان يكون كل وضع يهو نسبة ما بين جسم وجسم
آخر يليه في جهة ولا ابعاد الا ابعاد الاجسام المتتالية فاما
حجج اصحاب الخلاء فالجواب عن المبني منها على التخلخل و
التكاثف ان التكاثف على وجهين تكاثف باجتماع الاجزاء
المنبثة في هواء يتخللها بان يخرج الهواء عن الخلل فيقوم
الاجزاء مقامه من غير ان يكون هناك خلاء معه ويقابل تخلخل
وتكاثف يكون لا بان الاجزاء المتفرقة اجتمعت بل بان
المادة نفسها يقبل حجما اصغر تارة وحجما اكبر اخرى اذ كانا
كلاهما امرين عارضين له ليس احدهما اولى به من الاخر
فاذا قبل حجما اصغر قيل انه تكاثف ولمقابله تخلخل وهذا
امر تبين في صناعة اخرى وان لم يتبين في هذا الموضع لم يضر
اذ يكون غاية ذلك ان هذا القسم يبطل ويبقى ذلك القسم
الذي اجيب عنه واما حديث اناء الرماد فهو كذب
صرف ولو كان ذلك صحيحا كان الاناء كله خاليا لا رماد فيه
اصلا واما حديث الذق والشراب فيجوز ان يكون المقدار الذي

موجودين ص

(للزق)

للزق لا يظهر تفاوته في الحجم حسا ويجوز ان يكون الشراب
ينعصر فيخرج منه بخار او هواء فيصير اصغر ويجوز ان يصغر
به بتكاثف طبيعي او قسري على ما تعلم واما حديث النامي
فان الغذاء ينفذ بقوته بين متماسين من اجزاء الاعضاء
وتحركها بالتبعيد فيمكن بينهما فيفضي الحجم ولو كان الغذاء
انما ينفذ في الخلاء لكان الحجم في حال دخوله وقبله حجما واحدا
لا زايدا واما حديث القارورة فان الجواب عن ذلك مبني
على المذكور في التخلخل والتكاثف وهو انه من الجايز ان يكون
الجسم يستفيد حجما اصغر وحجما اكبر وان يكون من ذلك ما هو
طبيعي وما هو قسري فكما انه يجوز ان يسخن ويبرد ويكون ما
هو طبيعي ومنه ما هو قسري فكذلك الحال في العظم والصغر
واذا كان هذا جايزا لم يمكن كل انتقاص جزء من جسم يوجب
ان يبقى الباقي على حجمه الاول حتى اذا اخذ جزء من هواء
مال للقارورة يجب ان يبقى الباقي على حجمه الاول فيكون
ما وراءه خلاء واذا لم يجب هذا لم يجب تلك الحجج فاذا
كان خلافه جايزا فجاز ان يكون الهواء يقتضي بطبيعته حجما
ثم انه يضطر في حال الى ان يصير اعظم بان يقتطع منه جزء
بالقسر من غير ان يجعل له الى استخلاف جسم بدل ما يقتطع
منه وفي حجم سبيل فاذا كان اقتطاع ذلك الجزء منه لا يمكن
الا وينبسط انبساطا يصير الباقي في حجم الاول لامتناع
وقوع الخلاء ووجوب الملاء وكان هذا الانبساط ممكنا
وكان للقاسر قوة يحوج لما احوج هذا الممكن الى الفعل يجذبه
اياه في جهة ولزوم سطحه لما يليه في جهة تلك لسقط منه
وتعظيم اياه بالقسر اطاع القاسر وانبسط انبساطا عظيما
وصار بعض ما انبسط واقعا خارج القارورة وهو المصوص
وبقي الباقي ملأ القارورة وقد ملاءها منبسطا لضرورة الجذب
الماص بقدر القارورة فاذا زال المص وجاز ان يرجع الى
قوامه الاول بان يجذب ماء او هواء الى شغل المكان الذي
يتحرك عنه متصلا عاد الى قوامه ونحن اذا نفخنا في القارورة
ثم كببناها على الماء خرجت منها ريح كثيرة يتبقبق منها الماء

منه ص

متقلصا

ثم عاد الماء فدخل فيها فنعلم انا قد ادخلنا فيها بالقسر شيئا لا محالة
ولما زال القسر خرج وذلك لا يخلو اما ان يكون دخول ما ادخلناه
بالقسر ينفوذ في الخلاء او يكون على سبيل التكاثف من الموجود
الذي كان فيه حتى حصل للمدخل بالقسر مكان ويكون ذلك التكاثف
على سبيل التكاثف الذي نحن نقوله ويبرأ ان للقسر منه
ان يعود الى الطبيعي عند زوال القاسر فان كان على سبيل
نفوذ في الخلاء حتى حصل في ذلك المكان منه وليس ذلك المكان
له بقسري ولا مبغض الجسم بهوائه يملوه فينفيه عنه ويدفعه
ولا من طبيعة الهواء ان ينزل متنقلا عن خلاء يحصل فيه
نزولا متدفقا في الملاء فينبغي ان لا يحتاج الهواء الى ان
يفارقه ويتخلص عنه فان كان الخلاء هو الذي يأباه فلم لا يأبى
الهواء الآخر وان كان الماء يأباه فلم اذا احكم للص ثم ترك
حتى يخرج من الهواء ما من شأنه ان يخرج وكب سريعا على الماء
دخله الماء فان كان الخلاء يأبى ان يشغله الهواء ويدفعه
فان يأبى جذب الماء اولى فلعل الخلاء يبغض الهواء بطبيعته
ويجذب الماء فلم ينزل الماء المنفوش في الهواء الشاغل
بخلل الهواء الخالية ان ينزل وان كان ثقله يغلب جذب ذلك
الخلاء فلم ثقل الماء المكبوب عليه القارورة لا يغلب الخلاء
بل ينجذب امساك الثقيل المشتمل عليه اضعف من امساك
الثقيل المباين فاذا استبانت استحالة هذا القسم بقي ان
السبب فيه التجاء الهواء الى حجم اصغر للانضغاط فاذا
زال انبسط الى حجمه ولاجل ان هناك سببا آخر يقتضي حجما
اكبر وهو التسخين والتلطف يقسر تحريك النفخ كان
ممنوعا عن مقتضاه بالضغط الذي تكثيفه اشد من تلطيف
هذا وهذا زال العائق فاقتضى السخونة العارضة ان يصير الهواء
اعظم حجما من الحجم الذي كان قبل النفخ ومن اجل ان تلك
السخونة عرضية تهدأ وتزول وينقبض الهواء الى الحجم الذي
اقتضاه طبيعته لو لم يكن تلك السخونة فيعود الماء فيدخل
لاستحالة وقوع الخلاء فلهذا ايضا شاهد من ان المنفوخ بالقوة
اولا تبقى منه هواء يخرج ثم يأخذ في جذب الماء الى نفسه

(٧)

كالوسد في القارورة باصبع وسخنت بنار حارة لا يكسرها ثم اكبت
على الماء عرض اولا تبقى ثم امتصاص منها الماء واما الجواب
عن الحجة التي بعد هذه فمناسب لهذا الجواب وذلك لان المتحرك
يدفع ما يليه من قدام من الهواء ويمتد ذلك الى حين لا يطيع
فيه الهواء المقدم للدفع فيتلبد الموج بين المنفوخ وغير المنفوخ
ويضطر الى قبول حجم اصغر وما خلفه يكون بالعكس فيكون بعضه
ينجذب معه وبعضه يعصي ولا ينجذب فينخلخل ما بينهما
الى حجم اكبر بحدث من ذلك وقوف معتدل عند قوام معتدل
فليكفينا هذا القدر عن الكلام في المكان ولنتكلم الآن في الزمان
في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس
فيه ومناقضة المخطئين فيه ان النظر في امر الزمان مناسب
للنظر في امر المكان لانه من الامور التي يلزم كل حركة والحال
في اختلاف الناس في وجوده ومهيته كالحال الذي في المكان
فمن الناس من نفى ان يكون للزمان وجود البتة ومنهم من جعل
له وجودا لا على انه في الاعيان الخارجة البتة بوجه من الوجوه
بل على انه امر معنوي ومنهم من جعل له وجودا لا على انه امر واحد
في نفسه بل على انه نسبة ما على جهة ما الامور ايها كانت الى امور
ايها كانت فقال ان الزمان هو مجموع اوقات والوقت
عرض حادث يعرض وجود عرض آخر مع وجوده كحضور زيد
مع طلوع الشمس وقت للآخر اي عرض حادث كان ومنهم
من جعل للزمان وجودا حقيقيا قائما ومنهم من جعله جوهرا
قائما بذاته واما من نفى وجود الزمان فقد تعلق بشكوك
من ذلك ان الزمان ان كان موجودا فاما ان يكون شيئا
منقسما او يكون شيئا غير منقسم فان كان غير منقسم فيستحيل
ان يكون منه سنون وشهور وساعات وماض ومستقبل
وان كان منقسما فاما ان يكون موجودا بجميع اقسامه او ببعضها
فان كان موجودا بجميع اقسامه وجب ان يكون الماضي والمستقبل
منه موجودين معا وهذا محال وان كان بعض اقسامه
معدوما وبعضه اقساما موجودا فلا يخلو اما ان يكون القسم
الذي انما يعتبر واقعا على سبيل الحاضر والمستقبل والماضي

او واقعة على سبيل الساعات والايام وما اشبه ذلك فاما الماضي
والمستقبل فكل واحد منهما بالاتفاق من مشتبي الزمان معدوم
واما الحاضر فان كان منقسما وجب المسئلة بعينها وان كان غير
منقسم كان الامر الذي يسمونه انا وليس بزمان ومع ذلك
فانه لا يجوز ان يوجد بالفعل ولو وجد بالفعل لم يخل اما ان يكون
يبقى واما ان يعدم فان بقي كان منه شيئا متقدما وشيئا متأخرا
ولم يكن كله انا وكان الماضي والمستقبل معا في ان واحد وهذا محال
وان عدم لم يخل اما ان يعدم في ان يليه لا زمان بينهما واما ان يعدم
في ان بينه وبينه زمان فان عدم في ان يليه وبينه زمان لزم ان
يبقى زمانا وقد ابطلنا ذلك وان عدم في ان بينه كان الآن يلي
الآن على الاتصال من غير تخلل زمان بينهما وهذا مما يمنعه مثبتوا
الزمان ثم بالجملة كيف كان للزمان وجود وكل زمان نفرضه
قد يتجدد عند فارضه بآنين آن ماض وآن بالقياس الى
الماضي مستقبل وعلى كل حال لا يصح ان يوجدا معا بل يكون
احدهما معدوما واذا كان معدوما فكيف يصح وجوده ما يحتاج
الى طرف هو معدوم فكيف يكون للشيء طرف هو معدوم
وبالجملة كيف يكون شيء واصلا بين معدوم وموجود فهذه
هي الشبهة القوية التي يتعلق بها من ينفي الزمان ويقولون
ايضا انه ان كان لا بد للحركة في ان يكون حركة من ان يكون لها
زمان وليس يحتاج هذه الحركة في ان يكون حركة الى ان يكون
جسم آخر يتحرك ايضا غير جسمها بل ربما احتيج الى ذلك في بعض
الامور لا لان يكون حركة بل لان موجدها يحتاج في ان يحرك الى
ان يتحرك وهذا ليس من شرط الحركة بما هي حركة ولا في لوازمها
واذا كان كذلك فاية حركة فرضتها موجودة يلزمها من حيث
هي حركة ان يكون لها زمان ولا يلزمها من حيث هي حركة ان يكون
هناك حركة اخرى واذا كان كذلك كان حركة مستتبعة زمانا
عليحدة غير موقوف على حركة اخرى كما يستتبع مكانا عليحدة
ولا يكون لها زمان واحد الا على نحو ما يكون لها مكان واحد اي
الواحد بالعموم وليس كلامنا في ذلك فاذا كانت الحركات
معا كانت ازمنتها لا محالة معا ولا يخلو اما ان يكون معيتها

كل صح

في المكان

في المكان او في الوضع او في الشرف او في الطبع او في شيء آخر
غير المعية في الزمان لكن جميع وجوه معا لا يمنع ان يكون بعضها
قبل وبعضها بعد اي بعضها يكون موجودا وبعضها معدوما
فينبغي ان يكون معيتها المعية التي بالزمان هي ان يكون اشياء
كثيرة في زمان واحد وفي آن واحد هو طرف زمان واحد
فيجب من ذلك ان يكون للازمنة الكثيرة زمان واحد ويكون
الكلام في جميع ذلك الزمان معها في هذا المعنى كالكلام في التي
هي مجموعة فيه فيلزم ان يكون ازمنة بلا نهاية معا وعندكم
ان الازمنة تتبع الحركات فيلزم ان يكون حركات لا
نهاية لها معا فيلزم ان يكون متحركات لا نهاية لها معا فيلزم
ان يكون اجسام لا نهاية لها معا وهذا من المستحيل الذي يدفعونه
ويمنعون وجوده ففي جهة وجود هذه الشكوك ووجوب
ان يكون للزمان وجود اضطر كثير من الناس الى ان جعل
للزمان نحوا من الوجود آخر وهو الوجود الذي يكون في التوهم
والامور التي من شأنها ان يوجد في التوهم هي الامور
التي يلحق المعاني اذا عقلت ونسب بينها فيحدث هناك
صور نسب انما وجودها في الوهم فقط فجعلوا الزمان شيئا
ينطبع في الذهن من نسبة المتحرك الى طرفي مسافة الذي
هو يقرب احدهما بالفعل وليس يقرب الآخر بالفعل
اذ حصوله هناك لا يوجد مع حصوله ههنا في الاعيان
ولكن يصح في النفس فانه يوجد في النفس تصورهما وتصور
الواسطة بينهما معا ولا يكون في الاعيان امر موجود يصل
بينهما ويكون في التوهم امر ينطبع في الذهن ان بين وجوده
ههنا وبين وجوده هناك شيئا في مثله ينطبع هذه المسافة
بهذه السرعة او البطوء الذي بهذه الحركات او لهذا العدد
من الحركات والسكونات المركبة فيكون هذا تقدير السلك
الحركة لا وجود له لكن الذهن يوقعه في نفسه لحصول الطرف
الحركة فيه بالفعل معا مثل ان الحمل والوضع والمفازة وما
يجري هذه المجرى اشياء تقضي بها الذهن على الامور المعقولة
ومناسبات بينها ولا يكون في الامور الموجودة شيء منها

والمعية التي بالزمان صح

وقالت الطايفة التي ذكرناها بديا ان الزمان ليس الا مجموع اوقات
فانك اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموعها الزمان
واذا كان كذلك فاذا عرفنا الاوقات عرفنا الزمان وليس
الوقت الا ما يوجبه الموقت وهو ان يعين مبدا ما عارضا
يعرض فنقول مثلا يكون كذا بعد يومين معناه انه يكون مع
طلوع الشمس بعد طلوعين فيكون الوقت طلوع الشمس ولو جعل
بدله قدوم زيد يصلح في ذلك صلوح طلوع الشمس فاذا انما صار
طلوع الشمس وقتا بتعيين القايل اياه ولو شاء لجعل غيره
وقتا الا ان طلوع الشمس قد كان اعم واعرف واشهر لذلك
اختير ذلك وما يجري مجراه للتوقيت فالزمان هو جملة امور
هي اوقات موقتة او من شانها ان يجعل اوقاتا موقتة
وقالوا ان الزمان على غير هذا الوجه لا وجود له ويعرف ذلك
من الشكوك المذكورة وقالت طايفة ان الزمان جوهر ازلي
وكيف لا يكون جوهرا وهو واجب الوجود فان وجوب
وجوده بحيث لا يحتاج في انه الى اثبات بدليل كلما حاولت
ان ترفع الزمان وجب ان يثبت الزمان لانك ترفعه قبل
شيء او بعد شيء آخر ومهما فعلت ذلك فقد اوجدت مع
رفعه قبلية او بعدية فيكون قد اثبت الزمان مع رفعه اذ
القبلية والبعدية التي يكون على هذه الصورة لا يكون الا
لزمان او بزمان فالزمان واجب الوجود وما كان واجب
الوجود فلا يجوز ان ترفع وجوده وما لا يجوز ان ترفع وجوده
فليس بعرض وما كان موجودا وليس بعرض فهو جوهر
قالوا واذا كان جوهرا واجب الوجود فهو جوهر ازلي واذا
كان واجب الوجود استحال ان ينقطع وجوده بالحركة
فجاز ان يوجد الزمان بدون الحركة فالزمان عندهم تارة
يوخذ مع الحركة فيقدر الحركة وتارة يوجد بدونها فيسمى
دهرا فهذه هي الشكوك المذكورة في امر الزمان والاولى
بنا ان ندل اولا على نحو وجود الزمان ومهيته بان نجعل الطريق
الى وجوده من مهيته ثم نذكر على هذه الشبهة ونحلها ونقول
ان الذين اثبتوا وجود الزمان لمعنى واحد فقد اختلفوا

(ايضا)

ايضا ومنهم من جعل الحركة زمانا ومنهم من جعل حركة الفلك
زمانا دون ساير الحركات ومنهم من جعل عودة الفلك
زمانا اي دورة واحدة ومنهم من جعل نفس الفلك
زمانا فاما الذي جعلوا الحركة نفسها زمانا فقالوا ان
ان الحركة من بين ما نشاهده من الموجودات هي
التي تشتمل على شيء ماض وشيء مستقبل وفي
طبعها ان يكون لها دايما جزء آن بهذه الصفة
وما كان بهذه الصفة فهو الزمان قالوا ونحن
انما نظن انه كان زمانا اذا احسسنا بحركة حتى
ان المريض والمغتم يستطيلان زمانا يستقصره
المتمادي في البطر لرسوخ الحركات المفاساة
في ذكر هذين وانمحائها على ذكر المتلهي عنها بالبطر
والغبطة ومن لا يشعر بالحركة لا يشعر بالزمان كاصحاب
الكهف فانهم لم يشعروا بالحركات التي بين آن
ابتداء القائهم انفسهم للاستراحة بالنوم
وان انتباههم لم يعلموا انهم زادوا على يوم
واحد وقد حكى العلم الاول ايضا ان
ان قوما من المتالهين عرض لهم شبه
بذلك ويدل التاريخ على انهم كانوا اصحاب
الكهف فهذه هي الاقوال السابقة قبل
نضج الحكمة في امر الزمان وكلها غير صحيح
اما الذي الحركة ليست زمانا فلانه يكون
حركة اسرع وحركة ابطاء ولا يكون زمان
اسرع من زمان ولا ابطاء بل اقصر واطول
وقد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان
معا في زمان واحد وزمانها لا يختلف
والحركة فصولها غير فصول الزمان والامور
المنسوبة الى الزمان مثل هو ذا وبغتة وناگاه
والآن وآنفا ليست هي من ذوات
الحركة في شيء والزمان يصلح ان يوخذ في حد

تعيين

البطر الاشر وشدة المرح
ان الفرح والنشاط صحاح

تمامه

قبل

وقالوا

وانت تعلم انه قد يحصل حركتان
مختلفتان معا

الحركة السريعة جزءا من الفصل والحركة لا يصلح ان
تؤخذ كذلك بل تؤخذ على انها جزء متقدم فانه
يصلح ان يقال ان السريع هو الذي يقطع
مسافة اطول في زمان اقصر ولا يصلح ان يقال
في حركة اقصر وحكم الحركة الاولى الفلكية
هذا الحكم بعينه فانها يصلح ان يقال فيها انها
اسرع الحركات لانها تقطع مع قطع الحركة
الاخرى اعظم مع ما في هذا مما نتكلم فيه بعد
وهذه المعية يدل على امر غير الحركتين
بل يدل على معنى يتساوى كلتاهما اليه
ويتساويان فيه ويختلفان في المسافة
وذلك المعنى ليس ذات
احديهما لان الثاني لا يشارك
الاخرى في ذاته ويشاركه في الامر
الذي بهما فيه ويمكن من هذا الموضع
ان يظهر فساد قول من جعل
الاوقات اعراضا يوقت
لاعراض يوجد وذلك
لانهم لا يجعلون نفس ذلك
العرض الحادث من
حيث هو حركة او سكون
او سواد او بياض
او غير ذلك وقتا ولكن
يضطرون الى ان يقولوا
انه يصير وقتا بالتوقيت
ويضطرون الى ان يكون
التوقيت تعريف وجود شيء آخر مع

معا

وجوده

وجوده وهذا الاقتران وهذه المعية يفهم منها امور معينة غير معنى كل واحد من العرضين
وكل مقترنين يقترنان في شيء وكل معيين فهما في امر ما معا فاذا كان وجودهما معا او وجود
واحد منهما مقترنا بانه مع وجود الآخر فالمفهوم من المعية هو امر ما لا محالة ليس هو مفهوم
احدهما وبين المعية مقابلة المعنى ان لو تقدم احدهما او تأخر وهذا الشيء الذي فيه المعية هو
الوقت الذي يجمع الامرين وكل واحد منهما يمكن ان يحل الا عليه كما لو كان في ذلك
الامر مما يقع في ذلك الوقت ولو كان ذلك الامر في نفسه وقتا لكان اذا بقي مرة
وهو واحد بعينه وجب ان يكون مرة البقاء وابتداؤها وقتا واحدا بعينه
ونحن نعلم ان الوقت الموقت هو حد بين متقدم ومتأخر وان المتقدم
والمتأخر مما هو متقدم ومتأخر لا يختلف ومما هو حركة او سكون او غير ذلك
يختلف فليس كونه عرضا كونه حركة او سكونا هو كونه متقدما او متأخرا او مقابلا بحقيقة
المتقدم والمتأخر والمعية امر آخر هو حال الزمان واما الحركة التي اعتبرناها جاعلوا الزمان
حركة فهي مبنية على مقدمة غير مسلمة وذلك قولهم ان كل ما يقتضي الكون في طبيعته
ماض وشيء مستقبل فهو زمان فان هذا عام فان كثيرا مما ليس بزمان هو ماض
ومستقبل كالطوفان والقيمة بل يجب ان يكون مع هذا شرط آخر وهو ان يكون لزمانه
هو بحيث منه الشيء الذي هو نفس الماضي او نفس المستقبل حتى يكون طبيعة الامر
الذي اذا قيس الى امر آخر كان زمانه حتى ماضيا ومستقبلا والحركة اذا مضت
لم يكن نفس وجودها حركة بل انها ماضية بل يكون قد فارقت الماضي فلذلك يصح ان يقال حركة
في زمان ماض ولا يجوز ان يقال حركة في حركة الماضية وليس قصدنا هذا بل ان يكون الشيء
مطابقا لوجوده ذلك الذي فيه واما القائلون بوجوده واخذه من الفلك
فبين احالته بان كل جزء زمان وجزء الدورة ليس بدورة وابعد من هذا الكلام
من ظن ان الزمان هو الفلك بقياس من جهتين في الشكل الثاني على ان احدى
المقدمتين فيه كاذبة وهي قوله وكل جسم فلك فانه ليس كذلك بل الحق ان كل جسم
ليس بفلك هو في فلك واما الذي في الزمان فلو كان كل جسم مطلقا فان
الفلك نفسه ايضا في زمان على النحو الذي يكون الاجسام في الزمان عليه
واذ قد اشرنا الى المذاهب الباطلة في ماهية الزمان فحقيق بنا ان نشير الى ماهية الزمان
ثم يتضح لنا مسالك وجوده ويتضح حل الشبهة المذكورة في وجوده

فصل

في تحقيق ماهية الزمان وانبائها فنقول ان من البين الواضح انه قد يجوز ان
يبتدئ تحركان بالحركة وينتهيا معا واحدهما يقطع مسافة اقل والآخر
مسافة اكثر اما لاختلاف البطوء والسرعة واما لتفاوت عدد السكونات
المتخللة كما يراه قوم ويجوز ان يبتدئ اثنان ويقطعا مسافتين متساويتين
لكن احدهما ينتهي الى آخر المسافة والآخر بعد لم ينته وذلك لاختلاف المتحركين
ويكون في حال من الاحوال من مبدأ كل حركة لا منتهاها امكان قطع تلك المسافة
بعينها بتلك الحركة المعينة السرعة والبطوء او المعينة المركب مع السكون
وامكان قطع اعظم من تلك المسافة بالاسرع منها او الاقل مخالطة

كما صورة القياس الثاني في الفلك
والزمان كل جسم فلك وكل فلك جسم
وكل جسم زمان وكل زمان جسم
معنى القضية الثانية كاذبة

اللهم الا ان يقول حركة ماضية
زمان صح

هو

سكونات والمكان قطع اعظم من تلك المسافة بالاسرع منها او الاول مخالطة سكونات
والمكان قطع اقل منها بالابطا من تلك او الاكثر مخالطة سكونات وان ذلك لا يجوز لان الخلف
البتة فقد ثبت بين المبداء والمنتهى امكان محدود بالقياس الى الحركة والى السرعة واذا
وضعنا نصف تلك المسافة ووضعنا السرعة بعينها والبطوء بعينه كان امكان اخر
بين ابتداء تلك المسافة ومنتهى نصفها اما يكون فيه قطع النصف تلك السرعة والبطوء
وكذلك بين هذا المنتهى المتنصف المفروض الان وبين المنتهى الاول من المسافة امكان
قطع النصف من المسافة ايضا فيكون الامكان الى النصف ومن النصف ساوى بان واحد
منهما نصف الامكان المفروض اولا فيكون الامكان المفروض اولا منقسما ولا خلف
الان ان يجعل هذا المتحرك شيئا متحركا بالحقيقة في المكان او خارجا يعرضه للمتحرك بالوضع
يشبه المتحرك في المكان فانه يفارق بمماسة لتي بمماسة بمماسة اصلا او موازاة للمواز
موازيات متصلة وان تسمى ما يقطعه مسافة كيف كان فليس يختلف لذلك حكم فما يحق له
فنقول ان هذا الامكان قد صح انه منقسم وكل منقسم فمقدار او ذو مقدار فهذا الامكان
لا يعرى عن مقدار فلا يخ اما ان يكون مقداره مقدار المسافة او مقدارا اخر ولو كان مقدار
المسافة لكانت المتساوية في المسافة متساوية في هذا الامكان لكن ليس كذلك فهو اذن
مقدار اخر فاما ان يكون مقدار المتحرك او لا يكون لكنه ليس مقدار المتحرك والا كان المتحرك
الاعظم اعظم في هذا المقدار وليس كذلك فهو اذن مقدار غير مقدار المسافة وغير مقدار المتحرك
ومن المعلوم ان الحركة ليست نفس هذا المقدار بنفسه ولا السرعة والبطوء ذلك لانا
في انها حركة كانت سعة الحركة وتتفق مع السرعة والبطوء وتختلف في هذا المقدار وربما
الحركة في السرعة واتفقت في هذا المقدار فقد ثبت وجود مقدار الامكان وقوع الحركات
بين المتقدم والمتاخر وقوعا يقتضي مسافة محدودة ليس مقدار المتحرك ولا المسافة
ولا نفس الحركة وهذا المقدار ليس يجوز ان يكون قائما بنفسه كيف يكون قائما بنفسه
وهو منقض مع مقداره وكل منقض فاسد وهو في موضوع او ذو موضوع فهذا المقدار
هو متعلق بموضوع ولا يجوز ان يكون موضوعه الاول مادة المتحرك كما بيناه فاما ان
ان لو كان مقدار مادة بلا واسطة لكانت المادة بعينه اعظم او اصغر فاذن هو في
في الموضوع بوساطة هيئة اخرى ولا يجوز ان يكون بوساطة هيئة فارقة كالبياض
والسواد والا لكان مقدار تلك الهيئة في المادة يحصل في المادة مقدارا ثابتا قارا
فبقي ان يكون مقدارا هيئة غير فارقة وهي الحركة من مكان الى مكان او من وضع الى وضع
بينهما مسافة ويجري عليها الحركة الوصفية وهذا هو الذي نسميه الزمان ولنا مسلم
ان الحركة يمكنها ان تنقسم الى متقدم ومتاخر واما يوجد فيها المتقدم ما يكون
منها في المتقدم من المسافة والمتاخر منها ما يكون في المتاخر من المسافة لكن ينتج
ذلك ان المتقدم للحركة لا يوجد مع المتاخر كما يوجد المتقدم والمتاخر من المسافة
معا ولا يجوز ان يصير ما هو منها مطابق المتقدم من الحركة في المسافة متاخرا ولا الذي
هو مطابق المتاخر منها فيها متقدما كما يجوز في المسافة فيكون للمتقدم والمتاخر من الحركة
خاصية يختص بها من جهة ما هما للحركة ليس من جهة ما هما للمسافة ويكونان محدودين بالحركة

بالحركة فان الحركة ما اجزائها اقل المتقدم والمتاخر فيكون الحركة لها حد من حيث لها في المسافة
تقدم وتاخر ولها مقدار ايضا مقدار المسافة والزمان هو هذا العدد او المقدار
فالزمان عدد الحركة اذا انفصلت الى متقدم ومتاخر لا الزمان بل المسافة والا لكان
البيان تحديدا بالدور والذي ظن بعض المنطقيين انه قد وقع في البيان دورا
اذ لم يفهم هذا فقد ظن غلطا وهذا الزمان هو اخص الذي هو له انه مقدار ما هو ذو
ذو تقدم وتاخر لا يوجد المتقدم منها مع المتاخر كما قد يوجد في سائر الاجزاء
والتاخر وهذا هو لذاته يكون شيء قبل شيء وشيء منه بعد شيء ويكون سائر الاشياء
لاجله بعضها قبل وبعضها بعد وذلك لان الاشياء التي يكون فيها قبل وبعد
بمعنى ان القبل منها فائت والبعد غير موجود مع القبل فما يكون كذلك لا لذواتها
بل لوجود ما يقسم من اقسام هذا المقدار فما طابق منها جزءا هو قبل قيل له انه قبل وما
طابق جزءا هو بعد قيل له انه بعد ومعلوم ان هذه الاشياء في ذات التغير لان
ما لا تغير فيه فلا فائت فيه ولا اخر وهذا الشيء ليس يكون قبل او بعد لاجل شيء اخر
لانه لو كان كذلك لكان الفعل فيه اما صار فلا لوجوده في جعل شيء او اخر فيكون ذلك
الشيء او شيء اخر ينتهي اليه التدريج اخر الامر هو لذاته ذو قبل وذو بعد اي الزمان يقبل
الاضافة التي يكون بها قبل وبعد ومعلوم ان ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان
التغيرات على النحو المذكور وقوعا اوليا ويقع في غيره لاجله فيكون ذلك الشيء
هو المقدار المقدر للامكان المذكور تقديرا لذاته ويكون هو ما نحن فيه لا غيره فنحن
اما كنا جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو له انه مقدار للامكان المذكور ويقع
فيه الامكان المذكور وقوعا اوليا فبين من هذا ان المقدار المذكور هو بعينه الشيء
الذي هو له انه قبل اضافة قبل او بعد بل هو بعينه متقدم قبل وبعد لست اعني بهذا
ان الزمان يكون قبل الاضافة بل اعني ان الزمان له انه يلزمه هذه الاضافة ويلزم
ويلزم سائر الاشياء بسبب الزمان فان الشيء اذا قيل له قبل وكان ذلك الشيء غير
الزمان وكان مثل الحركة والانسان وغير ذلك كان معناه انه موجود مع شيء
هو بحال تلك الحال يلزمها اذا قيست الى حال الاخر ان كان ذلك الشيء بها قبل الزمان
اي يكون هذا اللزوم له لذاته فالمتقدم تقدمه انه له وجود مع عدم شيء اخر لم يكن
موجودا وهو موجود فهو متقدم عليه اذا اعتبر عدمه وهو بعينه اذا اعتبر وجوده فقط
وفي حال ما هو موجود فليس متقدما عليه وذاته حاصل في الحالين وليس حال ما هو له متقدم
هو حال ما هو متاخر فقد بطل منه لا محالة امر كان له من التقدم عندما هو متاخر فالتقدم
والقبلية معنى يخص ذاته لذاته ليس لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته وذلك المعنى
مستحيل فيه ان يبقى هو مع الحالة الاخرى البتة استحالة لذاته ومستحيل فيه ان يصير
مع ومعلوم ان هذا الوجود لا يثبت له لذاته عند وجود الاخر قبله واما الشيء
الذي له هذا المعنى والامر فلا يستحيل في ذلك فيه فانه ربما يوجد وهو قبل وربما
يوجد وهو معا وربما يوجد وهو بعد وهو واحد بعينه واما نفس الشيء الذي
هو قبل بعد لذاته وان كان بالقياس فلا يجوز ان يبقى هو بعينه فيكون بعد

بعد ما كان قبل فانه ما جاء المعنى الذى به الشئ بعد الا بطل ما هو به قبل اذ الشئ
وعدمه هذا الامر القبل وهذا الامر لا يجوز ان يكون نسبته الى العدم فقط اولى وجوده الى عدمه
فقط فان نسبة وجود الشئ الى عدم الشئ قد يكون تاخرا كما يكون تقدما وكذلك
فى جانب الوجود بل هو نسبة الى عدم يقارن امرا آخر اذا قارنه كان تقدما
فان قارن غيره كان تاخرا والعدم فى الحالين عدم وكذلك الوجود وكذلك نظيره
يقارن المنسوب لان المنسوب ايضا منسوب اليه وبالعكس ولكن كل ذلك بحكم هذا
الامر هو زمان لا نسبة الى زمان فان كان زمانا فذلك ما نقوله وان كان
نسبة الى الزمان فيكون قبليتها لاجل الزمان ويرجع الامر الى ان هذه القبلية
والبعدية اول موضوعهما الزمان فالزمان لذاته يعرض له قبل وبعد بل الذى يعرض
له قبل وبعد لذاته هو الذى نسميه الزمان اذ قد بينا انه لو لم يكن هو مقدار الامكان
المشار اليه لما صح ان الزمان ليس مما نقوم بذاته وكيف يكون مما نقوم بذاته
وليس له ذات حاصلة وهو حادث آفاسد وكل ما يكون مثل هذا موجوده متعلق
بالمادة فيكون الزمان ماديا ومع انه مادى موجود فى المادة بتوسط الحركة فان
فان لم يكن حركة ولا تغير لم يكن زمان فانه كيف يكون زمان ولا يكون قبل وبعد
وكيف يكون قبل وبعد اذا لم يحدث امر فامر فانه لا يكون قبل وبعد معا
بل بطل الشئ الذى هو قبل من حيث هو قبل لانه يحدث الشئ الذى هو بعد من حيث
هو بعد فان لم يكن اختلاف وتغير فما كان بطل شئ ولا حدث شئ ولا يكون امر هو بعد
اذا لم يكن قبل اولا امر هو قبل اذ ليس بعد فاذن الزمان لا يوجد الا مع وجود تجدد وحال
ويجب ان يستمر ذلك التجدد والا لم يكن زمان ايضا لانه اذا كان امر دفعة لم يكن
شئ والبتة حتى كان شئ آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور او لا يكون
فان كان بينهما امكان تجدد امور فيكون فيهما قبل وبعد والقبل والبعد اما يحصلان
بتجدد امور وفرضنا انه ليس هناك تجدد امور هف وان لم يكن بينهما هذا الامكان
فهما يتصلان فلا يخل اما ان يكون ذلك الاتصال مستمرا او لا يكون فان كان
مستمرا فقد حصل ما فرضناه على انه عن سيتضح استحالته بعد وان كان منقطعا
عاد الكلام من راس فيجب ان كان فى زمان ان يكون تجدد احوال اما على التلاصق
واما على الاتصال فان لم يكن حركة لم يكن زمان ولان الزمان كما قلنا مقدار وهو متصل
مجاز لاتصال الحركات والمسافات فله لاحق فصل متوهم وهو الشئ الذى يسمى الآن

فصل

فى بيان امر الآن نقول ان الآن يلزم حد البدء الزمان فان الزمان
لما كان متصلا فله لاحق فصل متوهم وهو الذى يسمى الآن وهذا الآن ليس موجودا البتة
بالفعل اما لعدم الانفصال الزمان والا لانقطع اتصال الزمان بل وجوده بل انما وجوده على ان
على الى يتوهمه الوهم فاصلا فى مستقيم الامتداد من حيث هو فاصل والا لكانت كما بين
بعد فاصلات لا نهاية بل انما يكون بالفعل لو قطع الزمان مرة ما بالقطع ومن ان يقطع اتصال
الزمان وذلك لانه ان جعل الزمان قطع لم يخل اما ان يكون ذلك القطع فى ابتداء الزمان
او فى انتهائه فان كان فى ابتداء الزمان وحسب من ذلك لم يكن ذلك الآن لا قبل له

باق مع بطلان الامر صح

واذا صح

فالفاصل لا يكون موجودا بالفعل
فى مستقيم الامتداد صح

له وان كان لا قبل له يجب ان لا يكون بعدوما ثم وجد فانه اذا كان معدوما
ثم وجد يكون وجوده بعد عدمه فيكون عدمه قبل وجوده فيكون له قبل فهو
ويكون ذلك القبل بمعنى غير العدم الموصوف به على النحو الذى قلنا فى غير
هذا الموضع فيكون الشئ الذى به بقى هذا النوع من القبلية حاصلا ولا هذا
الزمان فيكون قبله زمان فيكون متصلا به ذلك قبل وهذا بعد وهذا
الفصل بعينهما وقد فرض فاصلا وهف وكذلك ان فرض فاصلا على انه نهاية
لم يخل اما ان يكون بعده امكان وجود شئ او لا يكون فان كان
لا يمكن بعده ليس يوجد شئ ولا واجب الوجود حتى يستحيل ان يوجد شئ
مع عدم ما انتهى اليه من النهاية فقد ارتفع ان يكون وجود واجب وارتفع
الامكان المطلق والوجود الواجب والامكان المطلق لا يرتفع وان كان
بعده ذلك فله بعد فضوقل فالآن واصل لا فاصل فى الزمان لا يكون له آن
بالفعل موجودا بالقياس الى نفسه بل بالقوة اعنى القوة القريبة من الفعل وهو
ان الزمان يتهيأ ان يفرض فيه الآن دائما اما بفرض الفارض واما بوقوف
المتحرك حد امتداده كما يفرض كمبدأ طلوع او غروب او غير ذلك وذلك
بالحقيقة ليس احداث فصل فى ذات الزمان نفسه بل فى اضافته الى الحركات
كما يحدث من الفصول الاضافية فى المقادير الاخر كما ينفصل جرم جسم من جزء
آخر بموازاة او مماسة او فرض فارض من غير ان يكون قد حصل بالفعل فصل
فى نفسه بل حصل فيه فصل مقيس الى غيره وهذا الآن اذا حصل بهذه النسبة
فليس يكون عدمه الا فى جميع الزمان بعده وقول القائل انه اما ان يفسد
فى آن يليه واذ ان لا يليه هو ان بعد ان يتبين له فساد امتداد فى آن
بل ابتداء فساده هو طرف الزمان الذى هو فى جميعه بعدم فانه من الفساد
غير ان يكون الشئ معدوما بعد وجوده ووجوده فى هذا الموضع هو انه طرف
الزمان الذى هو فيه معدوم كما بك قلت انه فى طرف الزمان الذى
هو معدوم فيه موجود وليس لفساده مبدأ فساد هو اول آن فسد فيه
بل بين وجوده وعدمه فصل هو وجوده لا غير فانت ستعلم ان ليس للمتحرك
والساكن والمتكون والفاسد اول آن هو فيه متحرك او ساكن او متكون
او فاسد اذ الزمان ينقسم بالقوة الى غير النهاية والذى يظن من انه يمكن ان
ان ق على هذا ان الآن اما ان يعدم قليلا قليلا فيمتد آخذا الى العدم
مدة او يعدم دفعة فيكون عدمه فى آن قول يحتاج الى ان يبين فساده فنقول
ان المعدوم او الموجود دفعة بمعنى الذى يحصل فى آن واحد ليس لازما لقبل
الذى يعدم قليلا قليلا او الذى يوجد قليلا قليلا بل هو اخص من ذلك المقابل
وذلك المقابل هو الذى ليس يذهب الى الوجود او الى العدم او الاستحالة
او غير ذلك قليلا قليلا وهذا يصدق على ما يقع دفعة ويصدق على الامر الذى
يكون فى جميع زمان ما معدوما وفى طرفه الذى يسمى زمان موجودا او الامر الذى

اولا يكون

لا يفهم صح

يكون في جميع زمان كان معدوما وفي طرفه الذي ليس بزمان موجودا او الامر الذي
يكون في جميع زمان ما موجودا وفي طرفه الذي ليس بزمان معدوما فان من ليس
يوجد ان او يعدم ان قليلا قليلا والاول ايضا كذلك وهو الذي يكون في حدوثه
او عدمه في آن لكن هذا الوجه يباين ذلك الوجه الاول لان الوجه الاول قد فرض
فيه الحكم في آن الزمان الذي هو نهاية بالذات كالحكم في جميع الزمان وفي هذا
الوجه قد فرض الحكم في الآن مخالفا للحكم في الزمان من غير ان يوضع آن بعد
بعد الآن المخالف والا لوقعت مسافة بين آنات وكان ذلك
الآن هو الطرف بالذات وليس كلامنا في ان هذا الوجه الثاني يصح
وجوده او لا يصح وجوده فانا لا نتكلم فيه من حيث يصدق بوجوده بل نتكلم
فيه من حيث هو محمول عليه سلب وذلك السلب هو انه ليس بوجد او يعدم
قليلا قليلا ولا في ذلك شركة ذلك السلب اخص من هذا السلب فالاخص
لا يلزم الاعم وليس يجب ان يكون الشيء من حيث يتصور موضوعا او محمولا
بحيث يصدق بوجوده او لا يصدق قد علم هذا في صناعة المنطق
فاذا كان قولنا ليس يوجد او يعدم قليلا قليلا اعم من قولنا يوجد دفعة
او يعدم دفعة بمعنى انه يكون حاله ذلك في آن مبتدأ فليس قول القائل
انه اما ان يكون قليلا قليلا او يكون دفعة بهذا الوجه صادقا صدق
المنفصل المحيط بطرفي النقيض او المحيط بنقيض وما يلزم نقيضه وايضا فان مقال
ما يوجد دفعة هو ما لا يوجد دفعة اي لا يوجد في آن مبتدأ وليس يلزم منه لا محالة
انه يوجد او يعدم قليلا قليلا بل قد يصدق معه الذي يجب الوجه المذكور
اللهم الا ان يعني بالموجود دفعة الذي لا يوجد آن الا وهو فيه حاصل الوجود
ولا يوجد آن هو بعده السلوك ككذلك المعدوم دفعة بحسبه فان كان
عني هذا كان لازم المقابل وصحت القضية ولكنه لم يجب ان يكون وجود
المبتدأ دفعة او عدمه وههنا شيء آخر وان كان لا يليق بهذا الموضع
فينبغي لنتركه ليكون سبيلا لتحقيق ما قلناه وهو انه يجري ان نعرف
ليتعرف هل الآن المشترك بين الزمانين في احدهما لا مر محال وفي الآخر
محال اخرى فيصح قد يخلو الامر فيه عن الحالين جميعا او يكون فيه على احدى
الحالين دون الاخرى فان كان الامران في فرع المتناقضين كالملامس
وغير الملامس او الموجود والمعدوم وغير ذلك فيجب ان يخلو الشيء في الآن المفروض
عنهما جميعا فيجب ان يكون لا محالة على احدهما لا محالة فليت شعري على ايهما يكون
فنقول ان الامر الموجود لا محالة يدل عليه امر فيه مدلج لما ان يكون ذلك الشيء
الواحد مما يصح ورود آن وهو الشيء الذي يتشابه حاله في اي آن اخذت
في زمان وجوده ولا يحتاج في ان يكون له آن يطابق مدة وما كان
هكذا فالشيء في الفعل المشترك موصوف به كالملامسة وكالبرء وغير ذلك
من الهيئات القارة التي يتشابه وجودها في كل آن من زمان وجودها واما

لم يلزم هو

ولكن حكم الآن الذي بين زمانين

واما ان يكون الشيء بخلاف هذه الصفة فيقع وجوده في زمان ولا يقع في آن
فيكون وجوده في الزمان الثاني ولان الفاصل بينهما لا يحتمله فيكون فيه
مقابلة مثل المفارقة وترك الملامسة والحركة فمن ذلك ما يجوز ان يتشابه حاله
في زمان من زمانه دون آنات الوقوع ابتداء ومنه ما لا يجوز ان يتشابه حاله
البتة اما الذي يجوز فمثل الملامسة التي هي المباينة فانها لا تقع الا بالحركة
واختلاف حال ولكنها تثبت لا محالة بل مباينة زمانا يتشابه فيه وان اختلف
احوالها من جهات اخرى فليس ذلك من جهة انها مباينة ولا مماسة واما الذي
لا يجوز ذلك فيه كالحركة فانها لا يتشابه حالها في آن من الآنات بل يكون في كل
آن يحدث ضرب وبعد جديد بما من احوال الحركة فالشيء الغير المتحرك اذا تحرك
والملامس اذا لم يماس فالآن الفاصل بين زمانيه اولا ابتداء مفارقة فيه ولا حركة
يحصل فيه مماسة وعدم حركة وهذا وان كان خارجا عن غرضنا فانه نافع فيه
وفي مسائل اخرى وهذا الذي يكلمنا فيه هو الآن المحذوف بالماضي والمستقبل
كانه حدث بان قد بعد حصوله بهذا الآن وقد يتوهم آن آخر على صفة
فكان آن طرف المتحرك ولكن نقطة بالفرض تحركه وسيلانه مسافة فاصل خطا كانه
اعني ذلك الطرف هو المنفصل ثم ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا الفاصلة للخطين
المتوهمة الواصلة لكن ليس معه ان يكون في الزمان وفي الحركة بمعنى القطع شيء كذلك وشيء
كالنقطة الداخلة في الخط التي لم يفعله بل المتوهمة بعد حدوث الخط وذلك انه يتوهم
منفصل وحد في المسافة وزمان فالمنفصل بفعل يفعله فعله متصل على مسافة متصل بطرف
زمان متصل فكان المنفصل بل حالته التي يلزم في الحركة هو طرف غير منقسم فعال سبيله
اتصالا وتطابقه في المسافة نقطة وفي الزمان آن فانه لا يكون معه لا حد المسافة
فقد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان فقد سلف انما يكون معه
من كل واحد طرف له غير منقسم انقسامه فيكون معه دائما في الزمان الآن وفي القطع
الشيء الذي بينا انه بالحقيقة هو الحركة ما دام الشيء يتحرك وفي المسافة احد لا نقطة
واما غير ذلك وكل واحد منه نهاية والمنفصل ايضا نهاية للنفس من حيث
انفصل كانه شيء ممتد من المبدأ في المسافة لا حيث وصل فانه من حيث هو منفصل
شيء ممتد من المبدأ الى المنتهى وذاته الموجودة المتصلة الآن حد ونهاية لذاتها
من حيث قد انفصل الى هذا الحد فجرى بالآن تطابق كان المنفصل ذاته داخل
وسيلانه فعل ما هو حده ونهايته وفعل المسافة ايضا كذلك في الزمان
شيء هو الآن ليس فيكون هو ذاتا غير منقسمة من حيث هو هو وهو بعينه
باق من حيث ذلك وليس باقيا من حيث هو آن لانه انما يكون آنا اذا اخذ محددا
للزمان كما ان ذلك يكون متصلا اذا كان محددا لما يحده ويكون في نفسه
نقطة او شيئا آخر وكما ان المنفصل يعرض له من حيث هو منفصل انه لا يمكن
ان يوجد مرتين بل هو يفوت بفوات اتصاله كذلك الآن من حيث هو
آن لا يوجد مرتين لكن الشيء الذي لا مر ما صار آنا حتى ان يوجد مرارا كان

وحده هم

آنات صح

كان الشغل من حيث هو امر يعارض له الاشتغال على ان يوجد مرارا فان كان
شيء مثل هذا موجودا فيكون حقا ما يقال ان الآن يفصل بين زمانين ولا يكون
هذا هو الآن الذي يفرض بين زمانين يفصل بينهما كما ان النقطة المتوهمة فاعلة
بحركتها مسافة هي غير نقطة المسافة المتوهمة فيه فان كان لهذا الشيء وجود
فهو وجود لشيء مقرون بالمعنى الذي حققنا فيما سلف انه حركة من غير اخذ تقدم
ولا تأخر ولا تطبيق وكان كونه ذا اين اذا استمر سائلا في المسافة
احدث الحركة كذلك كونه ذا ذلك المعنى الذي سميناه الآن اذا استمر في متقدم
الحركة ومتأخرها احدث الزمان فنسبة هذا الشيء الى المتقدم والمتأخر هي كونه
آنا وهو في نفسه شيء يفصل الزمان ويعد الزمان بما يحدث اما اذا اخذنا
آنا من حدوده فيما يحدث تقدمات وتأخرات معدودة كالنقطة بالخط
بان يكون كل نقطة مشتركة بين خطين باضافتين والآن الحقيقي هو الذي
هو اول معط للشيء وحده ومعط له الكثرة والعدد بالتكرر فالآن الذي
هو بهذه الصفة يعد الزمان على الوجه الثاني اي بانه جزء له وهو يحصل جزئيته
بوجود الآن ولان المعدوم والمتأخر اجزاء الزمان وكل جزء منه مع شأنه
الانقسام كاجزاء الخط فالآن اولى بالوحدة والوحدة اولى بالعدد فالآن
يعد على الجهة التي يعد النقطة ولا ينقسم والحركة يعد الزمان بان يوجد التقدم والتأخر
بسبب المسافة فمقدار الحركة كمي عدد المتقدم والمتأخر فالحركة يعد الزمان على انها
توجد عدد الزمان وهو المتقدم والمتأخر والزمان يعد الحركة بانه عدها
نفسها مثال هذا ان الناس لوجودهم هم اسباب وجود عددهم الذي
هو ثلاثة عشر فلوجودهم وجد عشرتهم والعشرة جعلت الناس لا موجودين
واشياء بل معدودين اي ذو عدد والنفس اذا عقلت الناس كان العدد
ليس هو طبيعة الانسان بل العشرة التي حصلها افراد طبيعة الانسان
مثلا فالنفس بالانسان تعد العشرة فكذلك الحركة يعد الزمان على المعنى
المذكور ولولا الحركة لما يفعل في المسافة من حدوده التقدم والتأخر لما وجد
للزمان عدد ولكن الزمان يقدر الحركة والحركة تقدر الزمان يقدر الحركة
على وجهين احدهما انه يحصلها اذا قدر والثاني انه يدل على كمية قدر ما
والحركة يقدر الزمان على انها تدل على قدر مما يوجد فيه مع المتقدم والمتأخر
وبين الامرين فرق اما الدلالة على القدر فتارة يكون مثل ما يدل المكيال
على المكيل وتارة يكون مثل ما يدل المكيل على المكيال وكذلك تارة تدل
المسافة على قدر الحركة وتارة الحركة تدل على قدر المسافة فنقول تارة
مسيرة فرسخين وتارة مسافة رمية الحجر الذي يعطي المقدار الآخر هو
احدهما وهو الذي هو زمانه قدر ولان الزمان متصل في جوهره صلح
ان يقع طويل وقصير ولانه عرفنا القياس الى المتقدم والمتأخر على ما لو
اوضحناه صلح ان يقع كثير وقليل وكذلك الحركة فانها يعرض لها الاتصال

فانه ان لم يكن آنا لم يتعدد والمتقدم والمتأخر يعد الزمان صح

الزمان صح

اتصال وانفصال فيقع عليها خواص المتصل وخواص المنفصل لكن يعرض ذلك
لها من غيره والذي يحس بها السريع والبطيء فقد دللنا على نحو وجود الآن بالفعل
ان كان له وجود بالفعل وعلى نحو وجوده بالقوة في حل الشكوك المعولة
في الزمان واتمام القول في مباحث زمانية مثل الكون في الزمان والكون لا في الزمان
وفي الدهر والسرمد وبغتة وهو ذا وقبل وبعيد والقديم فالزمان فان
جميع ما قيل في امر اعراضه وانه لا وجود له فهو مبني على ان لا وجود له في الآن وفرق بين
ان يقال لا وجود له مطلقا وبين ان يقال لا وجود له في آن حاصلا ونحن نسلم
ونصحح ان الوجود المحصل على هذا النحو لا يكون للزمان الا في النفس والتوهم
واما الوجود المطلق المقابل للعدم المطلق فذلك يصح له فانه ان لم يكن ذلك
صحيحا له صدق سلبه فصدق ان نقول ليس بين طرفي المسافة امكان بمقدار
الحركة على حد من السرعة والبطء يقطعها وان كان هذا السلب كاذبا بل كان للحركة على ذلك
الحد من السرعة مقدار فيه يمكن قطع هذه المسافة ويمكن قطع غيرها بالبطء واسرع على ما قد بينا بل
فالاثبات الذي يقابله صادق وهو ان هناك مقدار هذا الحد الامكاني الاثباتي
دلالة على وجود الآن مطلقا وان لم يكن دلالة على وجوده محصلا في آن او على جهته ما دام ليس
هذا الوجه له بسبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود وهذا النحو
من الصدق حاصلا ومع هذا يجب ان يعلم ان الموجودات منها ما هي متحققة الوجود
محصلة ومنها ما هي اضعف في الوجود والزمان يشبه ان يكون اضعف وجودا من الحركة
ومن الاشياء لوجود امور بالقياس الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا
بل قد بينا انه الاضافة من حيث كونه مقدار الشيء وكونه زمانا غير كونه مقدارا ولما كانت المسافة موجودة
وحدود المسافة موجودة صار للامر الذي من شأنه ان يكون طبيعها ومطابقا لها
او قطعا لها او مقدار قطع لها نحو من الوجود حتى ان قيل انه ليس له وجود البتة كذب
فان اريد ان يجعل للزمان وجودا على هذا السبيل بل على سبيل التحصيل لم يكن الا
في التوهم فاذن المقدمة المستعملة في ان الزمان لا وجود له تأويلها انه لا وجود
له في آن واحد مسلمة ونحن لا نمنع ان يكون له وجود وليس آن بل وجوده على سبيل
الكون بان يكون اي آنين فرضتهما كان بينهما الشيء الذي هو الزمان وليس آن
واحد البتة وبالجملة طلبهم ان الزمان ان كان موجودا فهو موجود في آن او في
زمان او طلبهم شيء هو موجود حاليس يحتاج ان يشتغل به فالزمان موجود لا في آن
ولا في زمان ولا له شيء بل هو موجود مطلقا وهو يفتقر الى الزمان فكيف يكون له وجود
في زمان فليس لزمان فوطلبهم ان الزمان اما ان لا يكون موجودا او يكون وجوده في آن
او يكون وجوده ما في زمان فولا صحيحا بل ليس مقابل فولنا انه ليس موجود هو انه
موجود في آن او موجود ما في زمان بل الزمان موجود ولا واحد من الوجودين
فانه لا في آن ولا ما في زمان وما هذا لكن يقول اما ان يكون المكان غير موجود او
او يكون موجودا في مكان او في حد مكان وذلك لانه ليس يجب ان يكون اما موجودا
في مكان او في حد مكان واما غير موجود البتة بل من الاشياء ما ليس موجودا البتة

مخوم

في مكان ومن الاشياء ليس موجودا البتة في الزمان والمكان من جملة
القسم الاول والزمان من جملة القسم الثاني وسنعلم هذا بعد والذي قيل انه
ان كان للزمان وجود وجب ان يتبع كل حركة زمانا فيكون كل حركة تستتبع زمانا
فالجواب عن ذلك انه فرق بين ان يقال ان الزمان مقدار لكل حركة وبين ان يقال
ان انيته متعلقة بكل حركة وايضا فرق بين ان يقال ان ذات الزمان متعلقة بالحركة
على سبيل العروض لها وبين ان يقال ان انيته متعلقة بكل حركة ذات الحركة
متعلق بها الزمان على سبيل ان الزمان يعرض لها لان الاول معناه ان الشيء
يعرض الشيء والثاني ان شيئا يتبع شيئا اما الاول فلانه ليس من شرط
ما يقدر الشيء ان يكون عارضا له وفاعلا به بل ربما قدر المباين بالموافاة والمواز
لما هو مباين له واما الثاني فلانه ليس اذا تعلق ذات شيء بطبيعة شيء يجب
ان لا يخلو طبيعة الشيء عنه ونحن انما نبرهن لنا من امر الزمان انه متعلق بالحركة
وهيئتها ومن امر الحركة ان كل حركة يقدر بزمان وليس يلزم من هذين ان يكون
كل حركة يتعلق بها زمان يخصها ولا ان كل ما قدر شيئا فهو عارض له حتى يكون
لكل حركة زمان عارض لزمانها بعينه بل الحركات التي لها ابتداء وانتهاء لا يتعلق
بها الزمان وكيف يتعلق بها الزمان ولو كان لها زمان لكان مفصولا
بآنين وقد منعنا ذلك نعم اذا اوجدنا الزمان بحركة على صفة يصح ان يتعلق
بها وجود الزمان يقدر به سائر الحركات وفرع الحركة حركة يصح الاستمرار والعموم
لها بالفعل او الطرف فان قال قائل ارايت ان لم يوجد تلك الحركة امكان يفقد الزمان
حتى يكون حركات اخرى بلا تقدم وتاخر او قيل ما دركك في الشكوك ان الجسم في ان
يوجد متحركا غير محتاج الى حركة جسم آخر فيجوز ان يتحرك ولا يجوز ان يكون له زمان
فالجواب عن ذلك انه سنبين كيف زمان لم يكن حركة مستديرة ولم مستدير لم يكن
للمستقيم جهات فلم يكن حركات مستقيمة طبيعية فلم كثرة فيجوز ان يكون حركة
من الاجسام وحده ولا اجسام اخرى مستحيلة وان لم يكن من الاستحالة
كل محل يفرض يكون من عروض الاستحالة بل كثير من المحالات لا تظهر ولا تتبين استحالتها
الا ببيان وبرهان واما ان اعتمدنا التوهم فاذا رفعنا المستديرة بالتوهم وافترضنا
المستقيمة المتناهية في الوهم امكن وثبت في التوهم زمان محدود ولا يستنكره
التوهم وليس نظرنا في هذا بل فيما يصح في الوجود فالزمان اذن وجوده متعلق
بحركة واحدة بقدرها ويقدر ايضا سائر الحركات التي يستحيل ان توجد دون
حركة الجسم الفاعل بحركته للزمان الا في التوهم وذلك كالمقدار الموجود في الجسم
يقدره ويقدر ما يحاذيه ويوازيه وليس يوجب تقدير وهو واحد بعينه
للجسمين ان يكون متعلقا بالجسمين بل يجوز ان يتعلق باحدهما ويقدر
ويقدر ايضا الآخر الذي لم يتعلق به والحركة اتصالها ليس الا لان المسافة
متصلة ولان اتصال المسافة يصير علة لوجود تقدم وتاخر في الحركة يكون
الحركة بهما علة لوجود عددها هو الزمان فيكون الحركة متصلة من جهتين من

قال ح

من جهة المسافة ومن جهة الزمان فاما هي في ذاتها فليست الا كمال ما بالقوة وليس
يرتفع فيه هذا المعنى اتصال او بعد تقدر فانه لا يفهم من كمال ما بالقوة او الاستقرار
من شيء الى شيء ومن خروج من قوة الى فعل ان هناك بعدا ما بين المبدأ والمنتهى
متصل قابل للقسمة الى تقبلها المتصل بل ما يعلم بنوع من النظر يعلم به ان هذا المعنى
يكون على المقدار المتصل لا غير فلو توهمنا نقطة اجزاء لا تتجزى وكان المتحرك حين
يتحرك في الاوسط منها لكان فيه عند حركته من الاول الى الثالث كمال ما بالقوة
ولم يكن على متصل فتقدر كونها حقيقة كمال ما بالقوة لا يوجب ان يكون منقسمة ولذلك
ما لم يعرف اشياء اخرى لا يعرف وجوب ذلك وانها لا يكون الا متصل قابل
للقسمة كما لا يبين ان الاتصال امر عارض يلزم الحركة من جهة المسافة او من جهة الزمان
لا من جهتهما واما الحد فانا لو لم نثبت للمسافة اولا للزمان لم نجد للحركة اتصالا
ولذلك متى احتجنا الى تقدير الحركة احتجنا الى ذكر مسافة او زمان واما اتصال الزمان
فعلته القريبة اتصال الحركة بالمسافة لا اتصال المسافة وحدها فان اتصال المسافة
وحدها ما لم يكن حركة موجودة لا يوجب اتصال الزمان كما يكون مسافة يتحرك
المتحرك ويقف ثم يبتدئ من هناك ويتحرك حتى يقطعها فيكون
هناك اتصال المسافة موجودا ولا يكون الزمان متصلا بل يجب ان يكون علة
الزمان اتصال المسافة بتوسط الحركة ولان اتصال الحركة علة الزمان باتصال المسافة
بشرط ان لا يكون فيها سكون فعلة اتصال الزمان احد اتصالي الحركة من جهة هو اتصال
الحركة وليس هذا الاتصال علة لصيرورة الزمان متصلا بل لاتحاد الزمان فانه ليس الزمان
شيئا يعرض له الاتصال الخاص به بل هو نفس ذلك الاتصال فلو كان شيء يجعل الزمان
اتصالا لا على معنى اتحاد ذات الزمان المتصل لكان الاتصال عارضا للزمان
لا جوهر الزمان وكما انا نقول ان لونا كان سبب لون او حرارة كانت سبب حرارة
يعني كيف انها كانت سببا لوجود اللون او الحرارة لا لكون الكيفية حرارة كيف
نقول ان اتصالا هو سبب لوجود اتصال لا انه سبب لصيرورة ذلك الشيء اتصالا
فانه اتصال بزمانه كما ان ذلك حرارة لذاتها وليس لقائل ان يقول اما لا نفهم للحركة
اتصالا الا لسبب المسافة او الزمان وانتم ابيتم ان يكون اتصال المسافة في سببا
للزمان ولا يجوز ان يقولوا ان الاتصال الزماني هو سبب للزمان ثم يقولون ان
اتصال الحركة سبب للزمان وليس هناك اتصال غير زمن فانا نجيبه ونقول
انا نخلل اتصال المسافة سببا للزمان لا مطلقا ولكن لا مطلقا بل من حيث صار
الحركة فصارت الحركة بها متصلة واعتبار اتصال المسافة بنفسه شيء واعتباره
مقارنا للحركة شيء فافهم الآن ان اتصال المسافة من حيث هو للحركة علة لوجود
ذات الزمان الذي هو بذاته متصل او اتصال لا انه علة لكون ذات الزمان متصلا
فذلك امر لا علة له فبهذا يصح ان الزمان امر عارض للحركة وليس بجنس ولا فصل
لها ولا سبب من اسبابها بل امر لازم لها يقدر جمعها ومن المباحث في امر الزمان
ان يعرف كون الشيء في الزمان فنقول اما كون الشيء في الزمان على الاصول التي

فيهما

سلف بان يكون له معنى المتقدم والمتاخر وكل ما له في ذاته معنى التقدم والتاخر
فهو اما حركة واما في حركة اما الحركة فذلك لها مع بقاء جوهرها واما المتحرك
فذلك له من بقاء الحركة ولانه قد بين لانواع الشيء اولا اخرانه ونهاياته
انها شيء في الشيء فالمتقدم والمتاخر والآن ايضا والساعات والسنون
التي انها في الزمان فالآن في الزمان كالوحدة في العدد والمتقدم والمتاخر
كالزوج والفرد في العدد والساعات والايام كالاثنين والسنة والاربعة
والعشرة في العدد والحركة في الزمان كالعشرة الاعراض في العشرة والمتحرك
في الزمان مثل الموضوع للاعراض العشرة في العشرة ولما السكون اما ان
يتوهم مستمرا انا شاء اراد او اما ان يتوهم بحيث يعرض له تقدم وتاخر عرض
وذلك بسبب الحركتين اللتين يتكشفانه اذ السكون عدم الحركة فيما من شانه
ان يتحرك لا عدم الحركة مطلقا فلا يبعد ان يكون بين حركتين قبل هذا
السكون له بوجه ما تقدم وتاخر فهو ادخل وجهي السكون في الزمان
وحولا بالعرض والتغير انما يشبه الحركة المكانية في انها يبتدئ من طرف
الى طرف كما ياخذ المسخن من طرف الى طرف وهي واظهر من الزمان لانه يحصل ان
لها تقدما وتاخرا فاذا كان تغيرا ما ياخذ كله جملة فيندرج في الاستداد والتنقص
فان له من الاتصال الاتصال الزماني فقط فان له تقدما وتاخرا في الزمان
فقط ولذلك ليس له فاعل الزمان الذي هو اتصال الحركة فرسخا او شبه
مسافة وهو مع ذلك ذو متقدم ومتاخر فهو متعلق بالزمان في وجوده بعد
وجود الزمان وهو الحركة التي فيها انفعال وهذه التغيرات يشارك الحركات
المسافية في انها يتقدر بالزمان فلا يشاركها في ان الزمان متعلق الوجود
بها معروض لها فان هذا للمسافات وحدها وقد علمت غرضنا في قولنا الحركات المسافية واما الامور التي لا تقدم فيها ولا تاخر بوجه فانها ليست
في زمان وان كانت مع الزمان كالعالم فانه مع الحق وليس في الحق وان
وان كان شيء له مع جهة تقدم وتاخر مثلا من جهة ما هو متحرك وله جهة اخرى
لا يقبل التقدم والتاخر مثلا من جهة ما هو ذات وجوهر فهو من جهة ما لا يقبل
تقدما وتاخرا ليس في زمان وهو من جهة الاخرى في الزمان والشيء الموجود
مع الزمان وليس في الزمان فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر وكل
استمرار وجود واحد فهو الدهر واعني بالاستمرار وجوده بعينه كما هو مع
كل وقت بعد وقت على الاتصال فكان الدهر هو قياس ثبات لا غير ثبات
ونسبة هذه المعية الى الدهر كنسبة تلك المعية الى الزمان ونسبة الامور الكائنة
بعضها الى بعض والمعية التي لها مع هذه الجهة هو معنى فوق الدهر ويشبه ان يكون
اعني ما سمي بالسرمد وكل استمرار وجود بغير سبب التغير مطلقا مع غير قياس للوقت
فوقت فهو السرمد والعجب من قول من يقول ان الدهر مدة السكون او زمان
غير معدود بحركة ولا يقبل مدة ولا زمان ليس له في ذاته قبل وبعد واذا كان فيه

المتغير

للمسافيات

واذا كان فيه قبل وبعد وجب تجدد حال على ما قلنا فلم يخل من حركة والسكون
يوجد فيه التقدم والتاخر على نحو ما قلنا سابقا لا غير والزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء
لكنه اذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم ولم ترد علة ظاهرة نسب الناس
ذلك الى الزمان اذ لم يجدوا امساك مقارنا غير الزمان ولم يشعروا به فان كان
الامر يجوز ان يوجد الزمان وان كان مذموما مذموما لكن الامور الموجودة في اكثر
الامر ظاهرة العلل والعدم والنفس وخفي العلة فان سبب البناء معقول وسبب الانتقاص
والاندراس مجهول في الاكثر وكذلك ان سنت استقرئت جزئيات كثيرة فعرض لذلك
ان يكون اكثر ما نسب الى الزمان هو من الامور العدمية الفاسدة كالنسيان والهرم
والانتقاص وفناء المادة وغير ذلك فلذلك صار الناس يولعون بذم الزمان ويجعلونه
والزمان له عوارض وامور يدل عليها الفاظ فمن ذلك ان مركبا وغدا فمن ذلك الآن
وقد يفهم منه الحد المشترك بين الماضي والمستقبل الذي فيه تحديث لا غيره وقد يفهم منه الحد
مشترك ولو اقسام الماضي واقسام المستقبل وقد يفهم منه طرف الزمان وان لم يدل
على اشتراك بل كان صالحا لان يحمل طرفا فاصلا في الوهم غير واصل وان كان يعلم
من خارج المفهوم انه لا بد من ان يكون مشتركا ولا يمكن ان يكون فصلا وذلك يؤخذ
من الظن من غير قصد من نفسه وقد يقولون آن الزمان وقت جدا مع الآن الحاضر
قصير وتحقيق سبب هذا القول هو ان كل زمان يحدث عنه فله حدان لاحق بما الزمان
يفترضان في الذهن له وان لم يشعر وبذان الآنان يكونان في الذهن حاضرين
معا لاحق لكن قد يشعر الذهن في بعض الاوقات بتقدم آن في الوجود وتاخر آن
وذلك لبعد المسافة بينهما كما يشعر بان المتقدم من آني الساعة واليوم وفي بعضها
يكون الآنان من القرب بحيث لا يشعر الذهن بما بينهما في اول وهلة ما لم يستند الى اعتبار
فيكون الذهن يشعر بهما كانهما وقعا معا وكانهما آن واحد وان كان التفتت والتفطن
يمنع الذهن عن ذلك في ادنى تامل ولكن يمكن ان يراجع الذهن نفسه بكون الآنان كانهما
وقعا معا ومن الالفاظ الزمانية قولهم بغتة وفجاة هي نسبة الامر الواقع في زمان
غير مشعور بمقداره قصير الى زمانه بعد ان لا يكون الامر منتظرا او متوقعا ومن هذه
الالفاظ قولهم دفعة وهو يدل على حصول شيء في آن وقد يدل على ما قابل قولنا
قليلا قليلا وقد شرحنا ذلك ومن هذه الالفاظ قولهم هو ذا وهو يدل
على آن قريب في المستقبل من الآن الحاضر لا يشعر بمقدار البعد بينهما فضرب استعورا
يعتد به ومن ذلك قولهم قبيل وهو يدل على نسبة الى آن قريب من الآن
الحاضر الآن الذي بينهما مشعور بها وبعيد في المستقبل نظير قبيل في الماضي والبعد
اما في الماضي فيدل على ما هو بعد من الآن الحاضر والمتاخر على مقابله واما في المستقبل
فيدل على ما هو اقرب من الحاضر والمتاخر على مقابله واذا اخذ مطلقا فالتقدم هو الماضي
والمتاخر هو المستقبل والقديم زمان يستطال ما بينه وبين الآن ما يقابل الى
الحدوث والمقابلة للزمان وايضا القديم من الزمان مطلقا وما بحقيقته هو الذي ليس زمانه
المقالة الثالثة في الامور التي لا يقتضي جهة لها حكم فصل في حقيقة الجنس

مقدم عليها اسوى ذلك

الذي يخص بحث هذه المقالة ان الطبيعيات هي الاجسام واحوال الاجسام
الكمية مخالطة بالمصنفين فالكمية التي للاجسام هي الاقطار واما التي لاحوال الاجسام
فمثل الزمان ومثل اشياء اخرى يلحقها بالذات او بالعرض واحوال الاجسام يلحقها
الكم اما من جهة كمية الاجسام التي لها او معها واما من جهة الزمان كالمتحركة
واما من جهة القياس الى عدد ما يصدر عنها او مقداره وهذا العدد الحاصل الكم
وهذا كان فن منها هيئة وفن غير منها هيئة والاحوال التي يعتبر للاجسام من منها
اما احوال صح ان يكون انفراد جسم حسب مثل حال التناهي واللاتناهي في العظم وحال
التناهي واللاتناهي في الانقسام والصغر واما احوال يكون بقياس بعضها الى بعض
مثل التوالي والتماس والتشافع والانفصال وما يجري مجراها واما احوال الاجسام
فالحركة والزمان منها يعتبر من احوال كميتها انهما هل لهما ابتداء زماني وهل ينقطعان
ام ليس كذلك بل لا نهاية لهما واما القوى منها فعسر من احوال الكميات فيها
انها كيف يحاذي امورا ذوات نهاية وغير ذوات نهاية وكيف يمكن ذلك
فيها فصل في التوالي والتماس والتشافع والتداخل والتلاصق والانفصال
والوسط والطرف ومعا وفرادى وقبل ان نتكلم في امر تناهي الاجسام واحوالها
في الاعظام فحقيق بنا ان نتكلم في تناهيها او لا تناهيها في الصغر والانقسام
وقبل ذلك فحقيق بنا ان نعرف التتالي والتماس والتداخل والتشافع والتلاصق
والانفصال وان نعرف الوسط والطرف وان نعرف معاني المكان وفرادى
فنقول ان المتتاليين هما اللذان ليس بين اولهما وثانيهما شيء من جنسهما مثل
البيوت المتتالية فان الثاني منهما للاول هو الذي ليس بينه وبين الاول
شيء من جنسهما وقد يكون متفقة النوع مثل بيت وبيت وقد يكون مختلفة النوع
مثل صف من انسان وفرس وجمل وشجر فالاتتالي مع حيث هي مختلفة النوع
بل من حيث يجمعها امر عام ذاتي كالجسمية او عرضي كالباس او القيام صفا او التحوط
جميعا فاذا لم يكن بينهما من المعقول عليه الامر المعتبر عاما شيء قبل المأخوذ منهما انهما ان هذا
يتلو صاحبه مثلا اذا اخذت هذه الاشياء من حيث هي اشخاص متشخصة كان الفرس
يتلو الانسان والجبل والشجر وان اخذت من هي حيوانات كان الفرس يتلو الانسان
ولم يكن الجبل والشجر يتلوان وان اخذت من حيث هي اجسام كان الجبل يتلو الانسان
الا الانسان واما التماس فهو الشيء الذي ليس بين طرفيه وطرف ما قيل
انه مماس لشيء ذو وضع والمتماسان هما اللذان طرفاهما معا لا في المكان بل
بل والوضع صنع الواقع عليه الاشارة فان الاطراف ليست في المكان البتة ولها
وضع ما والنقطة ايضا لها وضع ما والوضع هو ان يكون الشيء بحيث يمكن ان يشار
اليه انه في جهة مخصوصة والمتماسان يقع هذه الاشارة الى طرفيهما على طرفيهما معا
واذا كان شيئان يتعدى لقاء كل واحد منهما طرف لا آخر حتى يلقى ذات الآخر ما يرد لم يكن
ذلك مماسة بل كان مداخلة فاذا ليست المداخلة الا ان يدخل كلية ذات في الآخر وليس
ذلك الدخول الا ان يقع احدهما كله في مثل انه مداخل فيه فان ساواه كان لا شيء من

من هذا الا وهو ملاق للآخر وان فضل احدهما لم يكن داخله كله بل داخله ما يساويه منه فحصل
المداخلة ان يكون لا شيء من ذات هذا الا وهو ملاق لذات الآخر فلا يتراءى شيء لا يلاقي الآخر
واما كون المتداخلين في مكان واحد فهو امر يلزم المداخلة وليس هو نفسه مهما لم يكن
الملاقاة مالا سراد اذا كان شيء يلقى الآخر مالا سر والآخر لا يفصل عليه فالملقى الآخر يلقى
الاول والا فيوجد فيه الملاقاة شيء خال عن الاول وقيل ان الاول لاقاه كله ولم يقبل
من الثاني عليه صرف والمتلاقيان مالا سراي شيء ولا في احدهما لاقى الآخر ولا
واحد منهما عن مماسة الآخر ولا يزداد الحجم باجتماع الف منها وهذا هو سبيل الف نقطة
لو اجتمعت واذا كان شيء يلاقي شيئا ويلقى الملاقي شيء ولا يلقى الاول فهناك فصل
فصل في ذاته عما لاقى الاول وذلك الفصل بين الملاقي والثاني قائم عاصم الملاقاة
الاولى وهذه الاشياء كلها بينة في العقل وكذلك اذا كان الشيء مشغولا بالملاقاة
حتى يكون الملاقاة يمنعه عن ملاقاة شيء آخر فاما ان يكون مشغولا كله او بعضه فان
كان كله لم يماسه ثالث وان كان بعضه فلا يكون لا اشتغل ولا المماسة شغلا بالا سر
او مماسة بالا سر وهي مقدمات بينة بنفسها وما يورد من النقض لها فهو نقض
مقدمات اعم منها ومنها تالي ان الشيء قد يكون كله معلوما بالقياس الى شيء
وعند شيء ومجهولا بالقياس الى آخر وعند آخر من غير انقسام ويكون الشيء يمين
شيء وليس يمين شيء من غير انقسام وكذلك يكون مشغولا بالسر بالقياس الى شيء فارغا
بالقياس الى الآخر من غير انقسام فاول ما يغلطون في هذا ان هذا نقض قول
القائل انه لا يجوز ان يكون الشيء بالسر ذا امرين متقابلين بالقياس الى شيء واحد
مسلم وانما الشيء بالنسبة الى هذه المقدمة نسبة النوع مثلا وهو انه اذا اشتغل
بالسر عن شيء لم يماس في جهة دون جهة مماسة مخصوصة وان فرغ من جهة اشتغل في جهة
ففي ذاته فضل على الاشتغال وهذه المقدمة لها نقض ولم يبطل بل دل على ان جسمها
بواجب وهذا اشتباه ليس بواجبة وهذه المقدمة لم تجب ولم تثبت في العقل الاول
من حيث المعنى الجنسي لها بل من حيث هي مخصوصة بالملاقاة فان الملاقاة هذا موجبها
ولو كان بل الملاقاة مع آخر لكان يجوز ان يكون كل شيء بالقياس الى جهة يحال في الاشتغال
الى جهة اخرى بحال مخالفة لتلك الحال اذا كانت تلك الحال لا توجب شغلا اصلا او كانت الاولى
شغلا تخالف بحال الكل وبحال البعض او كان الشغل الكل امرا بالقياس ليس امرا في نفسه فان المشغول
الممنوع عن مماسة شيء آخر لا يكون مشغولا عن شيء دون شيء فانه من حيث هو مشغول لا يماسه
شيء البتة ومن حيث هو فارغ يماسه كل شيء واما الحصول فكونه مجهولا ليس امرا يستقر فيه
البتة بل هو مضاف الى شيء وذلك لا يمنع من تعلق علم كان بما عنده كان من العلم لا كما
لا كالطرف الذي ظهر فيه حضور المكان مماسة على الاشياء معدودة وما جملة لا يوجب ذلك في العلم
منعا البتة ولو اوجب منعا مثلا ولا امر عن منع بوجه من الوجوه لما علم شيء ولانه لا حاجة بنا
الى اثبات هذا الفرق فان الذي نقوله في امر الملاقاة مالا سر من انه ان شغل مثل بحيث ولم يشتغل
لم يشتغل شيئا هو بين بنفسه وبين خلاف امر العلم وما اورده من الامثلة الناقضة بما فيه غير المط
ولو جب تجويز امر هو اعم من المط فيجعل تجويزا في المط وبالجملة الكلية الملاقاة بالا سر تشتغل

اليه عن المماسة فان الوارد الماس اذا شغله المتقدم السابق على المماسة امتنع عن مماسة
المشغول ولم يمتنع عن مماسة الشاغل فاصاب ذات الشاغل بالمماسة دون ذات المشغول
وكان ذات المشغول غير ملاق لجميع ذات الشاغل فما كانت بينهما ملاقاة بالامر الا اذا
كانت الملاقاة ملاقاة بالامر كانت مداخلة بالحقيقة والمتداخلان لا يشغل احدهما
الآخر عن مماسة ما فالملاقاة بالامر لذلك حكمها فاذا كانت المماسة غير المداخلة وكان
كل واحد من المتماسين منفردا بوضع مخصوص بمثال مماسة بمثال انه دون ذات الآخر
فتكون المماسة ملاقاة باطراف الذاتين وهو ان لا يكون بين طرفيهما بعد واحد ويكون
المداخلة ملاقاة بالامر فيلزم من ذلك ان يصير وضعا اصبعهما ومكانهما واحدا وانت اذا تأملت
اذن ما قيل علت ان الشيء اذا كان مماسا لو توهمناه صار مداخلا احتاج ان يتحرك
على ملاقاة امر آخر من ذات المداخل ينفذ فيه لم يمكن الملاقاة حتى اذا استوت الملاقاة صار
مداخلا وليس كلامنا الآن في المداخلة على انها موجودة او معدومة بل على صور
معنى لفظها وان المتصور منها كيف يخالف المتصور من المماسة وانها لو كانت موجودة
كيف كانت تفارق المماسة واما التشاغل فهو حال مماسة من حيث هو مماسة وقد
بعضهم ان من شرط ذلك ان يشارك في النوع واظن ان مفهوم اللفظ لا يقتضي ذلك
اللهم الا ان يصطلح على ذلك من طارئ وبعد ذلك فيحتاج ان يكون لهذا المعنى الذي هو
هو اعم منه لفظ يجمعه واما الملتصق فهو المماس اللازم للشيء في الاتصال حتى يصعب
التفصيل بينهما اما لانطباق السطحين حتى لا يمكن ان يفارق احدهما الآخر الا مع توقع
الخلاء المبين استحالة وجوده وذلك يكون اذا كان ليس طرف احد سطحي الجسمين
اولى بالتبين الى الانفتاح او يكون انما ينفتح بزوال صورة السطح عن نفسه باستحداث
تقبيب او تقعير او غير ذلك وهو غير يحتاج اليه الا بعنف واما لانفراز اجزاء من هذا اجزاء
من ذلك وقد يحدث الالتصاق بين جسمين بتوسط جسم ثالث يلتصق جزءا على كل
واحد من السطحين بسيلانه وان يغرز انبعة في كل واحد منهما لذلك ثم من شأنه ان يجف
ويصلب فيلزم كل واحد من الجسمين ويعرض له ذلك الحرام الجسمين بتوسطه وهذا
كالغراء وما يشبهه واما المتصل فانه لفظ مشترك بين عدة معان نحن ذكرنا في موضع
اثنان منها يقال للشيء بالقياس الى غيره وواحد يقال للشيء في نفسه لا بالقياس
الى غيره فاما احد الاثنين فانه يقال للمقدار انه متصل لغيره اذا كان طرفه وطرف غيره
واحدا فيجب ان يكون كل واحد من المتصل والمتصل به محصلا بالفعل لا مطلقا واما بالعرض
فان كان مطلقا في الوجود بنفسه كان له طرف مطلق وفي الوجود بنفسه كالخط
الواحد فانه متصل بالآخر لانه خط موجود بالفعل غير الآخر وله طرف بالفعل لكنه بنفسه طرف
الخط الآخر واما الذي بالعرض فمنه ما يكون بالفرض فيما يعرض اذا توهمنا او فرضنا
الخط الواحد بالفعل اثنين وميزنا احدهما عن الآخر بالفرض فيلزم ذلك ان طرف هو بعينه
طرف القسم الآخرين لكل واحد منهما امر متصل بالآخر واما يكون كل واحد منهما موجودا بعينه
ما دام الفرض حاصلا لان الفرض لم يكن ذلك ولا هذا بل كان الواحد الكل ولا قسمة فيه
بالفعل ولو كان ما يقع بالفرض موجودا في نفس الامر وان لم يفرض لم يمتنع وجود

لى الانفتاح صح

ايضا

وجود اجزاء بالفعل لا نهاية لها في الجسم بالسنتين وهذا محال وما لجملة اما يكون في اجزاء المتصل
شيء هو بعد اما بانحاء الاشارة بعد الفرض اليه على نحو ذلك الانحاء الاشارة
على نحو آخر من الفرض وهذا هذا وذلك ذاك ذاك من حيث الاشارة بان متجهة
اليه فان بطلت فح ان يق ان هذا وذاك باقيان من حيث هذا وذاك
اللهم الا ان يق يعرض سبب آخر مغير واما ما كان يعرض بالفرض فيبطل بزوال
الفرض والمتصل لا جزء له بالفعل كما يظهر من بعد فيكون حدوث جزء له هو بعد او جزء
له هو ذاك من غير ان كان قبل موجودا بالفعل هو ان يتبع الاشارة واذا زالت
الاشارة لم يبق معه الاشارة فح ان يق بعد ذلك انه وان بطلت الاشارة
فلا بد من تغير ذلك من هذا فان كون هذا وذاك فيهما انما هو بالاشارة فيكون
كانه قيل ان بطلت الاشارة فلا بد من تغير اشارة ليس يجاري اجزاء المتصل كما يقال
في اجزاء الاشياء الاخرى المنفصل بعضها عن بعض موجودا بالفعل فان الاشارة
هناك بدل لا يفعل وفي يفعل فيبدل ومن الذي يمنع بالفرض اختصاص العرض الحال بعض
دون بعض حتى اذا زال ذلك العرض زال ذلك التخصيص مثل جسم سبض لا كله او يسخن
لا كله فيفرض له بالبياض حتى اذا زال البياض زال فراغه واما الوجه الثاني فيقال
الذي اذا نقل ما قيل انه متصل من جهة تبعية على الآخر هو الآخر فيكون هذا امرا اعم
من المتصل فلنه قيل هذا او من الملتصق ويجوز ان يكون النهايتان اثنين بالفعل
وان يكون هناك مماس بالفعل بعد ان يكون يلازم في الحركة ويجوز ان يكون نهاية
المتصل المتصل به واحدة ولكن لا يكون ايقاع اسم المتصل في هذا المعنى عليه من حيث
نهايته ونهاية الآخر واحدة بل من حيث هو في الحركة على النحو المذكور ومن حيث
الشيء في نفسه اذا كان بحيث يمكن ان يعرض له اجزاء بينها الاتصال الذي
مالمع الاول اي بينها حد مشترك هو طرف لهذا ولذاك وهذا هو المتصل
واما الذي يق انه المتفق في الاشياء بالقسمة دائما فهو رسمه وذاك
لان هذا غير مفهوم لمتبته لان المتصل يفهم بالمعنى الاول فهما حقيقيان ولا يدري
ان هذا المعنى يلحقه اولا يلحقه الا بتأمل فهو من الاعراض اللازمة للمتصل الجاري
في اماكنه وجودها للمتصل في حد او سطح واما قولنا فوادي قائمة الاشياء لكل واحد
مكان خاص ليس جزءه جزءا من مكان عام له ولا حق معاني المكان ليس
كالجزء الزماني يكون مكان كل واحد بعينه مكان الآخر كما زمانه زمان
الآخر فان هذا مستحيل في المكان غير مستحيل في الزمان بل انما يق معاني المكان
لاشياء مجتمعة في واحد يكون طبيعتها مكان ويكون لكل واحد منها مكان
خاص جزء من ذلك المكان العام وهو في ذلك المكان العام والوسط والبين
هو الذي يقع التغير اليه غيره في الزمان اي يتغير كان فهذه الاشياء واقعة
في موضع عرضا ومع ذلك فانها من الاحوال التي يلزم الطبيعيات من حيث هي
ذوات فصل في حال الاجسام في الف منها وذكر ما اختلف فيه والمعلق
به المطلون من الجمع فهو اقوال قد اختلف في امر هذه الاجسام المحسوسة فمنهم من جعل

انما يكون ذلك صح

منه صح

قبل الغير صح

التماس صح

طالبا ليفا من اجزاء لا تتجزى البتة وجعل كل جسم متضمنا لعدة منها متشابهة بغير
ومنهم من جعل الجسم مؤلفا من اجزاء لا نهاية لها ومنهم من جعل الجسم كل جسم
اما متناهي الاجزاء الموجودة فيه بالفعل واما غير ذي اجزاء اصلا بالفعل قائلا
واما اجزاء بالفعل كان كل واحد من اجزائه المفردة جسما ايضا لا جزء له بالفعل
قائلا غيره اما ان يكون جسما لا جزء له بالفعل واما ان يكون مؤلفا من اجسام
لا جزء لها وهي بقوله لا جزء له اليس في الحال له جزء مفروض متميز بل هو واحد بالاتصال
وليس معنى اليس مشاهدة ولا انقسام بل عنده ليقبل القسمة واما وكل ما فيه
له فرض لقبل القسمة لكنه ربما لم يكن قسمته بسبب عدم ما يقسم به او فوات قدر
الماس او لصلابته او استحالة انكساره وهو في نفسه يحتمل ان يفرض
فيه وسط وطرف وكل جسم فانه قبل القسمة لا جزء له البتة بل الفاعل
لتجزيه وجود القسمة والقسمة اما بتفريق الاتصال واما بعرض متميز يحلول له
جزء عن جزء اما عرض غير مضاف كالبياض او عرض مضاف كالمتى ذات
والموازاة واما بالتوهم والفرض واما الذين يقولون ان الاجسام
مؤلفة من اجزاء لا تتجزى فمنهم من يجعل تلك الاجزاء اجساما في انفسها ومنهم
من يجعلها خطوطا غير مقسمة ومنهم من يجعلها غير اجسام ولا خطوط ولا سطوح
وانفسها لها اقطار وابعاد ويعارض اصحاب المذهب الاول
من هذين المذهبين وهم شيعة ديمقراطيس وابرقلوس واهيقورس
المذهب الثاني بان هؤلاء يقولون ان التركيب من هذه الاجسام هو التماس
فقط وانها لا يحدث منها متصل البتة وان الاجسام المحسوسة الكثيفة
الاتصال فان تلك الاجسام الاولى موجودة بالفعل في الاجسام المحسوسة
متميزة بعضها عن بعض وانها لا تقبل القسمة المفرقة بل القسمة المتوهمة وهي مع
ذلك لا تقبل الفصل بعضها اصغر وبعضها اكبر واما اصحاب الكمون فانهم
يجوزون ان يكون جسم كثير من المحسوسات لا جزء له بالفعل ويجوزون ان يكون
الاجزاء اذا حصلت بالفعل منفصلة بالمفرقة اخرى فيحصل منها شيء واحد
فيبطل خاصية كل واحد منها فلا يكون ثابتا بعينه وتعود الى ما قلناه فيقول
لكل اصحاب ديمقراطيس يفارقون الاخرين من اصحاب الجزء بان الاخرين
يجعلون جزءهم غير جسم وكل من هؤلاء يجعل بخاصيته اما القائلون بجزء لا يتجزى
ولا هو جسم فيجعلهم كل جزء قابل للتفريق فاذا تفرق فاجزاؤه قابلة للتأليف
كما كانت فاذا كان كذلك كل جسم فقبل التفريق بالتأليف ولولا ان فيه
تأليفا كان لا يختلف الاجسام في صعوبة التفكك وسهولته
قالوا وليس لك ان تجعلها مخالفة ويعنون بالمختلفة النوعية
قالوا ولا اختلاف الفاعل ولا لعدم شيء ولا لاقسام مدركة
فاذا هو للتأليف واذا كان فيه تأليف فهو بتمامه زائل لا يكون كالاجزاء
واذا زال بكليته بقي ما لا تأليف فيه وما لا تأليف فيه لان كل جسم قسم فيه تأليف

فالى ما لا يقبل القسمة جسم

فاعله بجسم

الطبيعة

فتوهمناه

لا

وما لا تأليف فيه لا يقسم وهذا الاحتجاج مبناه لغير مواطئ الا انه عرف عنه بشيء
يسير يفهم ذلك اذا اورد ما حجته وقالوا ايضا انه لو لم يكن اجزاء الجسم متشابهة لكانت
غير متشابهة فكان الجسم انقسام وانصاف في اقسام وانصاف من غير نهاية فكان
المتحرك اذا اراد ان يقطع مسافة احتاج ان يقطع نصفها وقبل ذلك نصف
نصفها واحتاج في زمان متناه ان يقطع انصافا لا نهاية وكان يجب
ان لا يقطع المسافة ابدا والمتحرك كان يجب ان لا يلحق اخلوس اسرع الجري
السلحفاة البطيئة العدو وكانت الذرة لا يفرغ من قطع بل يسير عليها قائل
الاول للقدماء والثاني للحديثين لكنه لم يكن موجودة فاقسام جسم متشابهة
وقالوا انه لو جاز ان يقسم الجسم الى غير نهاية لوجب في كل ان يكون الجزء
يقف الى ما ينتهي الى ان ينتهي وهم الارض بكله وقالوا لو كان الجسم يقسم الى غير نهاية
لوجب في كل كان الجزء له فرق جهاما مساوية لاقسام الجبل العظيم وهذا محال
وقالوا ايضا ان النقطة لا يخلو اما ان يكون جوهرا قائما بنفسه او لا يكون فان كانت
جوهرا قائما بنفسها فقد حصل الجزء الذي لا يتجزى ويكون الذي تلقاها ايضا نقطة
اخرى فتتوالى النقط او خط فاعل النقطة فاعل لذلك الجسم وان كانت عرضا
فهي تحل محلا وكل حال في محل يحل ما حل به ويكون مثله فتكون النقطة محل جوهرا
لا يتجزى وقالوا ايضا ان جاز ان يقسم الجسم الى اجزاء غير متشابهة جاز ان يركب من اجزاء
متشابهة وغير متركب مع غير متركب لا نهاية وهم لم يقولوا ايضا اما اذا وضعنا خطا
منطبقا على خط حتى يكون النقطة محاذية للنقطة او يداخلها او ملاقية او اي اسم
شئتم ان تدلوا به على المعنى المفهوم ثم نحرك الخط فقد صارت النقطة المماسة
غير مماسة وزوال المماسة دفعة فيكون في آن واحد صارت غير مماسة
وهي في ذلك الآن ملاقية لنقطة مناسبة لنقطة الاولى فتكون النقطة متناهية
في الخط والخط مؤلفا عنها اذ الكلام على زوال مماسة النقطة الثانية كما هو
في زوال مماسة النقطة الاولى وهلم جرا ومنهم من جوز ذرة غير مقسمة وهي الى
جنبها اقل من اصغر الجواد وقالوا ايضا ما نقول في حركة الكرة واما الذين جعلوا
هذا الجزء اليه جسما وهم شيعة ديمقراطيس فقالوا ان الجسم لا يخلو اما ان يقسم
كله حتى لا يكون منه ما لا يقسم او لا يقسم كله فان كان في طباعه ان يقسم فغير
ممتنع ان يقع وغير الممتنع اما فرض موجود الم يفرض منه مع كل ما عرض منه
كرب غير محال والكرب الغير الحي لا يلزم الحي فلنفرض في كل قسمة ممكنة
في الجسم فقد خرجت بالفعل في لا يخلو الثاني يحصل لا شيء او يحصل نقطة او يحصل
اجسام لا يقسم البتة للكرب من الحي منتهي الى لا شيء او الى النقطة فانه لو كان
انقاصه الى لا شيء وفنائه فيه من لا شيء وهذا محال وفي كان انقاصه الى النقطة
ما لها من النقطة وهذا ايضا وقد اجمع العلماء على ان النقطة كم اجتمعت لا يزيد
على حجم نقطة واحدة وانها انما تتلاقى بالاسر ولا يجب بعضها بعضا بالملاقاة
ولا تتحرك الى التأليف فيصير شاغلة مكانا ولا يحدث منها متصل فيتقرر تمييز

فاعله بجسم

شئتم

تالية

يقولون فيه حركة الكرة على سطح المتصل الذي
يكون بمماسة نقطة واحدة فيتفقه بعد نقطة
فيؤلف الخط الذي يمسحه الكرة من نقطة

فقد فهم ذلك

اجزاء الجسم لا نهاية وسبب ذلك ينقسم الجسم انقساما لا يتناهى او الانقسام
الفرض او الوهمي انما يرد على اجزاء موجودة في الجسم متجاورة فيكون اجزاء الجسم
بحسب احتمال الانقسام فان احتمال انقسامها غير متناه كان ذا اجزاء غير متناهية
ولما صحح اصحاب الجزء على هولاء والجواب لا مسئلة البقل والذرة وسنحققه
واخلوس وباطلة لا ان يكون الجزء باقي على اضعاف لا يتناهى فلا يصح الغاية
السنة التجاء والى ما التجاء اليه افيقورس فقالوا ان الطفرة وهي ان الجسم يقطع
مسافة حتى يحصل في حد منها مصعد عن حد منزول ولم يلاق ولم يحاذ ما
في الوسط او ورد اول من تشبه بافيقورس من الخارجين لذلك مثالا وقال
الدائرة القريبة من طرف الرحى والدولابة والاخرى القريبة من المركز وذكروا
انه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط
بالسوار لقطعا مسافة واحدة ومع السكون الذي في الوسط لانه متصل
ملتزم بعضه ببعض فعلم ان الذي في الوسط يتحرك ثقل طرفاته مع ان الذي عند
الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد اكثر مما بعد الذي في الوسط كما يحصل الاول
من الخارجين المذكورين مثالا للطفرة والزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان يكون
حركة متصلة اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان جعلوا الذي لا في الوسط
يسكن سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا الى ان يمكن
المتوسط من السكون والى ان يجعلوا ما بين الرحى مفككا عند الحركات اجزائها بعضها
من بعض يفككه لا لزم احدهما ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدهما ويتحرك
الآخر ولم يزل احدهما في شاغلة الطفرة والآخر في شاغلة المفككة

فصل

في اثبات رأي الحق فيها وابطال الى الملل واوفق للناقد اختلاف المذهب

في مسئلتنا هذه فلنبدأ بما لا دلالة على صحة مذهب الحق ثم نعمل على الشكوك
التي اوردها مخالفوه فلنحققها حتى فنقول اما المذهب القائل بالجسم فيه
اجزاء بالفعل غير متناهية فيظهر بطلانه من جهة استحالة قطع ما لا نهاية له من
مسافة ولان اثبات الطفرة من البطلان في نفسه وبان كل كثير فانما هو
من آحاد واذا لم يكن الواحد موجودا بالفعل لم يكن كثيرا فاذا لم يكن جزء واحد
لم يكن اجزاء لا نهاية ولجواز الواحد لا ينقسم من حيث هو واحد واذا اضيف
اليه احاد امثاله لم يحل ما لم يكن الا اضافة على سبيل المماسة او على سبيل المداخلة
او على سبيل الاتصال فاذا كان على سبيل الاتصال حدث المتصل من
من مقادير منها محدودة فيبطل الرأي وان كان على سبيل المداخلة لم يحدث
منها قدر وان بلغت اضعافا لا نهاية لها في الوجود وان كان على سبيل
الملاقات فكل واحد من الجزئين يقتضي وضعا مخصوصا ويجب ان يكون له من نفسه
قدر حتى على ما توضح من بعد فيكون جسما ويجب اذا اقترن ما جسم مثاله له
المتناهية العدد كان من ركب ذلك جسما لا محالة وله نسبة الى الجسم المتناهي الاجزاء
نسبة محدود الى محدود في عظمه فاذا نزل الاجزاء على تلك النسبة بلغ المؤلف

وانطوس صح

الجسم جزء

على المؤلف من الاجزاء المتناهية مبلغه فكان جسما مساويا له من اجزاء
متناهية العدد فلك الجسم الاول هو من اجزاء متناهية العدد واما مذهب
القائلين بان القسمة تنتهي الى اجسام لا ينقسم بالفرض للاتصال
فانا نؤخر الكلام في الطرق في امر هذه الاجسام فانهم ليسوا يمنعون كون
الاجزاء التي اليها ينتهي القسمة ذات احتمال لان تفرض لها اجزاء
انما يمنعون وقوع ذلك بالفعل وعسانا نجوز ذلك اولا نجوزه فيتعين
بنوع آخر من الطرق اما الموضع الاخص بالنظر في الاسطقسات واما مذهب المؤلفين
للاجسام من غير الاجسام فمحل لم يحكم بوضع بطلانه فنقول لهذه الاجزاء
اذا اجتمعت فكان منها جسم فاما ان يجتمع على سبيل التماس فقط او على سبيل
تماس او على سبيل تداخل او على سبيل اتصال اذ الاشياء المجتمعة اما ان يكون
بينها بعد فلا يكون مجتمعة بهف او لا يكون فان لم يكن بينها بعد فاما
ان يكون ملاقيها بالاسر او لا بالاسر فان كان بالاسر كانت متداخلة
على ما اوضحناه وان كان لا بالاسر فاما ان يختص كل شيء بيقر الآخر
او يكون ذلك الشيء مشتركا فان اختص فهو مماسه وان كان مشتركا
فهو اتصال وكذلك هذا الاجزاء اذا اجتمعت لم يخل اجتماعها من احد هذه الوجوه
فان اجتمعت على التماس فقط لحدث منه الاجسام المصلة في الجسم وكلامنا
فيها وان اجتمعت على اتصال او مماس فكل واحد منها ينقسم على متشغول وفاغ
ومسموس وخال على نحو ما مر حتى في الفصول السابقة ويجب ان يتداخل
ان يكون اذا القى واحد منها واحدا فجاء ثالث يلاقي لاحدهما لم يكون محجوبا
على ملاقاة الآخر بوسط هذا الملاقي فيكون كل قد تناول الملاقاة من ذاته ما لم ينله الآخر
وهذا ينقسم فيكون المتوسط منقسما وان كانت الملاقاة بالاسر كانت
مداخلة على ما يرد ادنا اجتماعها فقد يكون كلما اجتمعت كالواحد الذي
لا طول له ولا عرض ولا عمق فاذا كانت هذه الاجزاء التي لا تجتمع
اجتماعا يتالف به منها جسم فالجسم اذن غير منتقض اليها فاذن
ليس ينتهي قسمة الاجسام الى اجزاء لا يمكن ان ينقسم نوعا من القسمة
وكذلك سائر المقادير اعني السطوح والخطوط واي عاقل يرخص في ان
ان صفحة من اجزاء لا يجري اضاءت عليها الشمس او عرض لها حال
من جهة فيجب ان تكون بجهة الاخرى بتلك الحال او نقول ان تلك الصفحة
ليس ظاهرة نفسها وجهان بل الضوء على كل ما هو وجه للصفحة والوجه
الذي لا يلي الشمس هو ذلك الوجه بعينه فانه اذا ابصر هذا الوجه فقد ابصر
ذلك واحد وليس هذا وذاك فيكون الواقف من جهة من الصفحة
يرى الصفحة مضيئة من جهة الاخرى وقد يجب من وجود الاجزاء التي لا تتجزى
ان لا يكون دائرة ولا مثلث قائم الا ادنة ولا كثير من الاشكال اذ الدائرة
يجب ان يكون الطوق الخارج اكثر من طوق داخل يماسه والمماس مساو

يقول صح

ذلك اذ هذا صح

الصفيحة صح

للماس والمساوي لا يكون اكثر والمثلث القائم الزاوية اذا كان كل ضلع منه عشرة
كان وتر القائمة جذر مائتين وهو ما مح لا يوجد واما صحاح وكسر واجزائهم لا يكسر للنهم يقولون
ان البعد فوق كل ح امر الكسر والمثلث واما في الكمال مضرب ومنع ذلك فانهم
لا يفعون وجود المربع القائم الزوايا مثلا على من الصفة لكن مسئلة ابو اجزاء لا يجري
خط على الاستقامة ولكن مثله خطوط ثلثة غير ولنا نخذ لتوخذ منها خط
مثل خط ا ب ولنطبق به على خط ح د حتى لا يكون منها سعة شي وذلك ه ر بعد ح
و ح ط بعده زحتى يحدث مثلث ا ط على ندهم فمعلوم ان المربع بين هذه الاجزاء
في السطح جزء اجزاء التسعة فالاجزاء الاربعة التي هي الاول من خط ا ب والثاني من خط ح د
والثالث من خط ه ز والرابع من خط ح ط وهو لفظ لا يخ اما ان يكون هذه الاجزاء
يماس بعضها على نسب بين جزء او جزوء فيكون خط ستقيما مؤلفا منها وهو
القطر ويكون مساويا للضلعين المتساويين وهذا بعيد عن الجواز بالمشاهدات
ان القطر في مثل هذا اطول من الضلع واما ان يكون هذه الاجزاء متباينة فح اما
ان يكون بينها فرج او لا يكون فان كان بينها فرجة يطبق الخطوط تطبيقا
لا فرج فيه وقد فعل ذلك هف وان لم يكن بينها فرجة فيكون فيما بينها
شي لا محة اما جزء او فوقه او بعض جزء فان كان بعض جزء فقد قسم الجزء وان
كان جزء تمامه او جزءان لزم دايما ان يكون طول القطر اما ان لا ينقص عن الضلعين
معا او ينقص عن ضعف الضلعين بجزء واحد غير محسوس ونقصان القطر عن ضعف
الضلعين دايما فهو امر محسوس وقد رسموا ما يقولون ان هذا الخط لا يكون منقسما
بل يكون مركبا على هيئة صورة هذا اعني يكون جزء وجزءا آخر منحرف عنه لا جهة اخرى
ثم جزءا آخر سمت الاول ثم جزء منحرف عنه كان كل منحرف موضوعا في الفصل المشترك
بين المرتبتين في سمت واحد فانه يظهر فساده وبطلانه على قرب وذلك لانه
اما ان يكون المرتبتان في سمت واحد متلاقيتين بحيث يتصل منهما سبب او غير متصلين
فان كانا متصلين وكل اجزاء مرتبة في سمت واحد متلاقية بحيث يتصل منها خط
مستقيم فيكون من المرتبتين خطان مستقيمان موضوع احدهما بحيث
الآخر ولا تقريس وان كانا غير متصلين فلا محة انه يكون منهما جزء فلا يكون
مفرد سابل منقسم على الاستقامة انما يكون مفرد سابل لو كان بعض الجزء واقعا
فيما بينهما وبعضه خارجا والجزء لا ينقسم بل اما ان يكون كله بينهما او لا شي منه
بينهما واذا كان كله بينهما فليس هناك زوال وتغير ليس البتة بل يكون هناك
وضع على الاستقامة كما هو مقبول عندهم ان من شان الاجزاء ان ينتظم منها
خط مستقيم فان جعلوا فيما المرتبتين على سمت واحد فجزءين لا في نظام
السمت بل عرضا حتى تغير فقد جعلوا من كل جزء شيا فيما بين الجزءين وشا
زالا حتى يكون بعض الجعل الكل جزء منقسما وما يقولون في خط مستقيم يعمل من تركب
كل جزء الاول على نقطة وتطبيق على السطح حتى يقع نقطة ط معلوم من هذا
ممكن فبين اذن انه يمكن ان ينتظم بين الجزءين خط مستقيم فيلزم من ذلك وجود جهة

واذا سمت

وجود جهة للجزء غير الجهات التي لهم والصحيح انه يمكن ان يفرض بين الجزءين خط مستقيم
على اي وضع كان الجزءان فيمكننا ان نضع على جزء او خط جزءين ولا يكون بينهما
وينتظم بينهما خط ونطبقه على خط القطر فكيف يكون حال النقطة الاولى الموضوعة
على نقطة ا ويقع على النقطة الثانية من القطر التي هي النقطة الثانية من خط ح ويقع
في الفصل المشترك حتى يماس كلا بما حاذيا لفصل مشترك منها لا يتلاقيان
عليه او يكون تلك الجزء اصغر من ان يسعه فيكون شي اصغر من جزء لا يتجزى
او يكون منه فيكون ما قدمناه من الخلف وان وقع عليه بنفسه فقد انطبق خط
المستقيم على القطر وما طابق المستقيم فهو مستقيم مساو له ومن البحث ما يضطر
اليه في هذا الموضع من امكان وقوع جزء على فصل مشترك بين جزءين وهو بعينه
يمكنه ان يتحرك قليلا حتى يلتقي الاحد بما وحده فان كان الذي
يلقاه وهو يماس الاول والثاني هو الذي كان يلقاه بعينه وهو يماس
الثاني وحده فيكون عند التحرك ايضا هف وان كان يلقى منه غير
الذي لقي اولا فيكون قد قسم بمواضع اللقاء وهذه هي ما يهربون منه من امر
رماد الجهات على الذي يظنون انها واجبة ليكون سبا وسببا لذلك واجبا
السبة اما ذلك امر يعرف في تسمية جهات بحيوان فظن ان ذلك التعارف
بحيث تسمية حكم واجب في كل شي ال الحي ان من كل جهتين متجاورتين جهة اخرى
وذلك لتعرف النهاية بالقوة وهذا ايضا مثل ما يظن بعضهم ان للجسم طولا معينا وعرضا
معينا وعمقا معينا وان كان ذلك بالفعل فيكون لكل واحد منها طرفان
فيكون الجهات سببا لسير عرضا ونحن نقول في هذا عقوب بل نحن نعلم بالقول
يكون الجهات سببا امر مشهور متعارف ليس بحق ولا عليه برهان ولكنهم ما
ما قلناه برهان يكون على هيئة هذه الاجزاء الاربع يؤلف منها مربع
كبير فيكون المربعات التي على القطر لا متلاقية ما طرافها التي هي الخطوط ولا بينها
شي وقد صلوا في ذلك حصلا لا بعدا وذلك لانها متلاقية بالمسطح وطرف الطرف
يصلح به اللقاء وغير متلاقية بالخطوط وبين تلك الخطوط ايضا مربعات اخرى
اذا المربعات تقسم فتقد الفرج ولا كك الا جزاء مما معلوم يقينا لا شك فيه لا خلاف
ان من كل شيئين ادى وضع متساويين اما اذا حتى علنا خطا مستقيما منهما
فانه علا وذلك السمت ادى فرض ذلك السمت فاذا كان جسم كالشمس متحركا
حركات كثيرة وقد حصل جسم بارا به كالارض ايضا ونصب شي نصبا قائما وجمع ذلك
صحيح لجواز الوجود والعقول ثم كانت الشمس مضيئة للارض وكان المنصوب
يسقط على قدر سمت الشمس فاذا زال الشمس جزءا ملاح اما ان زوال السمت الذي
بين الشمس ومن طرف المنصوب على طرف الظل او بعد فان لم يبق لا محة الشمس
والسمت على حكم خط مستقيم فيكون ذلك لا جل الخروج على الاستقامة من الشمس
الى طرف المنصوب الى الارض ايضا خطا مستقيما كالخط الذي عليه علامة ب من حركة
من خطي ا ب فيكون خطان مستقيمان متباينان مجتمعان عند نقطة ويحدان

التي تتلو النقطة

جعل هنالك

بعد ذلك خطا مستقيما حتى يكون ذلك الخط مستقيما مع ذلك كل واحد
منهما فيكون الجزء المشترك هو الذي بين طرفي المنصف ونقطة على الارض وهو مع
كل واحد من الستين المتصلين من الشمس ومن طرفي المقياس خط واحد
مستقيم وهذا معلوم الاستحالة ومع ذلك فقد جعلوا جزءا واحدا هو
طرف المقياس لوازنها الشمس من جهتين احدهما خارجة من الشمس الى
هم فان لم يثبت السمت بل ان جاء ان زول جزءا او اكثر من جزء او اقل من جزء فان
زال جزءا او اكثر فيكون حركة الشمس في السماء مساوية لحركة طرف الستين فيقطع الكرة وجميع
ظاهر الاستحالة وان كان اقل من جزء فقد نقسم الجزء وكذلك اذا وضعنا خطا مستقيما كالوتر
على زاوية قائمة احد ضلعيها اقصر من الوتر فان طرف ذلك الخط وليكن جدعا احد طرفيه
على حائط والآخر على الارض وارتفاع الحائط اقصر من البعد من الارض والزاوية
فاذا جر زائد الخط من الطرف الذي على الارض جزءا وكان يحرك الطرف الآخر جزءا
وجب من ذلك ان يكون ما قطع من الجانبين سواء وليس كذلك لكون القطع
من الجانب الاقصر اكثر وليس ذلك مما يتم بفكك او نقول ان اتصال البعد لا ينفك
في المعمول من الحديد والالماس والمعمول من الخشب بل يسوى البعد في الجميع والا
لو استانفنا وضع خط مستقيم على الطرف الذي نزل اليه الجزء بقدر طول الجزء
كان لا يقع الآخر حيث يقع عليه الجزء وكذلك الاجزاء التي مع طرف الظل حين نزولها
ما حكيناه من قوم اخرجوه هو لا الى الفعل في المفكك والمتصل اما ان يكون تفكك
بان تنزل الاجزاء التي يقع عليها فيجب ان يزداد مساحة الارض عند الحركة او بان
تنزل الاجزاء على نحو تبادل الامكنة حتى يحله على حجمها فيكون العلامات يزول ولا يتغير
الاجزاء التي في الارض على الاوضاع التي كانت لبعضها عند بعض هذا جواب من يقول
بالمفكك ويحتمل السكون لكن نات في الحركات وما دام الصول في فرس شديد العدو
هل يشك في انه حركة اكثر من سكناته ولو كانت السكنات اكثر لكان المطلوب
اظهر والتصور اوضح فان انكروا ابدا في الفرس لم يمكنهم ان ينكروه في السهم
المرمي ومع ذلك فان نسبة تقبيضها زيادة حركات العدو والارتماء على
على السكنات وكانت الشمس لها الا الحركات فقط لكان ركض الفرس
وارتماء السهم نصف سير الشمس وليس الامر كذلك بل لا مقايسة لهذا الى ذلك
اما ركض الفرس فمعلوم بالمشاهدة واما ارتماء السهم فقد جرت في قوم يعدون
على ابعاد من الى السهام وكل واحد يرسل سهمه مع سقوط سهم صاحبه بالقوة
فعرف التفاوت في ذلك ولو استقصى مستقصي هذه النسبة لوجدها
اقل من نسبة جزء من الف اجزاء منه فيجب من ذلك ان يكون الفرس او السهم يسير
الف سكنات ويتحرك واحدة ويجب ان لا يرى حركته ولا يظهر لغلبة
السكون عليها وان ظهر منها شيء كان قليلا نسبة اذا لوجود بخلاف هذا فان
الحركة هي الظاهرة والسكون لا ظهور له البتة وما يوضح هذا ما نعلمه من ان المنتقل
كلما ازداد نقلا كانت حركته الى السفل اسرع فاذا كان ثقيل ما يتحرك الى اسفل

الست

ومسافتهما مساوية ان
او يكون طرف الست

حركة عدو الفرس وارتماء السهم
الى سير الشمس ليست بنسبة تقبيضها

وذلك لانه لو كانت الحركة
والركض والارتماء مساوية
للسكنات وكانت الشمس
لسرعتها الا الحركات فقط

الى السفل بخالطه وقفات فان زدنا مقدار الجسم وايما بطلت زيادة النقل بلغنا
بذلك وقفا ما الى حركة لا تخالطه سكون فاذا اضمنا اليها ضعف ذلك الجسم
لزم ان يتحرك اسرع من غير تخلل سكون يكون سببا لابطاء وكذلك لو وضعنا جزءا
يتحرك حركة الى لا وقوف هناك اتصل به من الجانب انه اذا حرك المتحرك في هواء راكد
او في خلاء فرون وهو مما لا مقاومة فيه ويكون سبب حركته ميل فيه واعتماد الى جهة
ان يسعى ولك الاعتماد وذلك الميل في تلك المسافة بعينها ولا يسعى الحركة بل يحدث
سكونا بان يقيمه البطء كانه تعرض له منعت فيميل بالاختيار الى السكون
ثم يثوب اليه النشاط وكيف يحدث سبب ثم يعطل هواء راكد وخلاء وكيف
يمكن ان يوازن الميل والاعتماد وهلا ان يتجرد ان من الشناعات التي يلزم
الجزء اما لم يقينا لا ستحالة فيه انه اذا حرك يتحرك من اليمين الى اليسار ويتحرك جزء
من اليسار الى اليمين على خطين متوازيين مستقيمين فانهما لا يلتقيان ان جزء ملتقيا
متحاذيين ثم يتفارقان فاذا وضعنا اربعة اجزاء لا يتحرى واربعة اخرى وركبنا
من كل اربعة خطا وكان احد الخطين موضوعا بجنب الآخر كما وضعنا في المربع الذي
انت من اجزاء لا يتحرى ووضعنا على طرف احدهما الطرف الذي على اليمين جزءا
وعلى الطرف الآخر الطرف الذي على اليسار جزءا وحركنا الجزئين حتى صارا الجزء الذي
على احد الخطين وعلى طرفه الايمن فذا الى طرفه الآخر والذي على طرف الخط الآخر وعلى طرفه
الايسر فذا الى طرفه الآخر ونوهمنا ان حركتهما تتساويان فيتحاذيان دفعة
فلا يخلو اما ان يكون تحاذيهما على النصف او بعد النصف فان كان التحاذي انما يقع
اذا كان هذا على الثاني من الطرف الذي يحرك عنه وذلك على الثاني من الطرف
الذي يحرك عنه فيجب ان يتحاذيا لان محاذي الثاني من كل واحد منهما هو الثالث
من الآخر وما يوضع عليه فان تحاذيا ما ان يكون كل واحد منهما على الثالث فهما من حال التحاذي
متفارقان وان تحاذيا واحد منهما على الثاني من خط والآخر على الثالث من خط قلت
حركتهما على السواء وما يلزمهم وما يظهر لكل ذي عقل ما نعلمه اذا اتصال شيئان كل
واحد منهما ان يتحرك الى الآخر حتى يلتقيا ولا مانع له البتة من التقاء الثاني حاجزا فلهما
يتحركا معا حتى يلتقيا فاذا التقيا امكن ان يتحركا معا وقيل ذلك لا مانع بينهما وهذا
شيء يبين نفسه فاذا توهمنا انه اجزاء على صفة وعلى الطرفين جزءان كل واحد منهما
ان يتحرك حتى يلتقي الآخر لا مانع فان لهما جميعا يتحركا الى ان يلتقيا بعد ما يسيرا يسيرا
فلا يخلو التقائهما اما ان يكون كل واحد منهما مستقرا على كمال الوسط وقد انتقل اليه
بكماله وسكنا ان منزلين وكل واحد قطع شيئا الى ان يلتقيا فان كان كذلك فقد
تجزأ الوسط وتجزأ الطرفان وتجزأ المتحرك والعجب من خطر على هذا ان هذا يستحيل
فيكون يتحركا معا لاستحالة الانقسام كان احدهما اذا تحرك والآخر ساكن بقدر
حركته ان كان الآخر يريد ان يتحرك لتتحرك فقف او يقف بسبب ذلك من الآخر
اليه معرا ويقفه ملاقاة الآخر وليس في الآخر الملاقاة اذا في سبب هذا وسر
على العاقل انه اذا اريد تحركهما معا لم يكن فقد احدهما كيتحرك في نفسه حاجبا لصاحبه

فاذا

نقل

لا يزالان يتقاربان

فعلنا

بخروج

البطيء

لم يفهم

انه

وهم

عن ان يتحرك الا لاذة على ان تلقاه من الجانب الآخر ان ان هذا يحتمل بسبب ان الآخر
يهم ان يتحرك فكيف يكون ذلك سببا معادا فالقوى الآخر من الجسم يحتمل تقفاه ولا
ولا يطفاه كيسا بهما سببين ولا متصفين بالحركتين ولا في احدهما ما مر حال حادث
وما لجملة الجسم يحدث عند احتمالهما بعد الاستقرار حال غير الثانية حتى يتمانعا وتلك الحال
ليست غير مصادمة ومن قنع بان يقول ان امتناع القسمة بحسبها ويحلها غير
مطاوعين للتحريك والدفع ولو كان لاحدهما دافع ولم يكن لاخر دافع لاندفع
واجاب بسبب لكنه لما اتفق حضور محرك دافع الآخر صار لا هذا يجب ولا ذاك فلنفصل
واما العاقل فانه يجعل ظهور استحالة هذا الاحتمال سببا لبطلان منع الانقسام لا
لامتناع الانقسام سببا لهذا الاحتمال وانت اذا تثبت ما ذكرنا القول قبله
وتامله ايقنت بطلان هذا المذهب وابطال هذا المذهب ومضاده معا وجب
ان يكون كل ما يعادله بالنقيض وهو انه يجب ان الواحد جزء بالفعل وانه يتقسم الى غير النهاية
بالقوة فصل في بيان سكون المتحركات في الجزء ومتى شرع الان في حل سكونهم وفي تتميم ما ليس
هذا الكلام من مباحث الحركات وهو كانت في الارض من هذا الانقسام الغير المتناهي
بالقوة وما يتبع ذلك اما فطرة كل قابل للتفرق فقبله يقف فهو الذي لما ضنوه
جعلوا واحدة وليس هي الكم فان عني بالتاليف لم يكن فيه جواز ان يتميز ان بالفعل فيها
مماسة وان التفرق بعد احدهما على الآخر وابطال المماسة فهذا غير مسلم
ولو سلم لكان الاحتياج الى ان يتحول الى التفرق حتى يتم تحتمل كانت يكون صحيحة من مات
التاليف الا فاذا كان يجب ان يكون اخلاء حاصلا لا تاليف فيها استحالة وجود
الاشياء من الاجزاء بالفعل ووجوب الواحد بالفعل حتى يكون وان عنوا بالتاليف
الاستعداد لان يحدث كثرة فيما هو واحد لا كثرة فيه فهذا مسلم وهذا لا يجوز ازالته
عن الجسم او يبطل الجسم او لا سبيل الى ابطال وحدة الواحد بالفعل الا بالاعدام اصلا
او كثرة واذا لم يعدم بل كثر بقي واحد لم يحاطها حالة ما بالوحدة لا من نفع عنه الا
ما بطاله وقد ذهب بعضهم ان وجود الاجسام مختلفة في سرعة ميل المفرق وعبر فيه
بوجوب التاليف فان وذلك يسير اختلاف جنس الاجسام في نوعيتها ولا اختلاف
الفاعل والمطروق شيء ولا لعدم شيء كان عندهم حيث الاجسام الا بتفرق وعندهم
ان الاجسام لا تختلف نوعيتها فلنسلم ذلك كلهم فلا يجب ان يكون التاليف
لا غير بل لم لا يكون هذا ان المقتضيان وهو عسر القبول وسرعة القبول عرضان
يعرضان الاجسام يختلف بهما بعد الاتفاق المذكور كالسواد والبياض وغير
ذلك من الاعراض فيرى ان الاجسام اذا اختلف بالسواد والبياض هو التاليف
اذ ليس للمحسوس والفاعل والمحدوث وعدم الشيء واما حديث الحركة المنبهة على الانقصاف
فاما كان يكون من ذلك شيء لو قلنا ان الجسم اما ان يجزى صغيرا او ملتئما او بعدا
او غير ذلك فكان يكون لها اجزاء لا نهاية وحينئذ لا توجب الجسم جزءا الثانية الا يجزى
ولا يمكن ان يكون جسم قد جزى بالانصاف لا نهاية لها فلا يلزم فانا نجد واكثر ما نقول نعني
هنا ان ذلك اذا لم تشرذم تبين لا جزء جزء لا يكون ذلك مفردا فلا يجوز ان ذلك

وهذا مفرد

ولا يجوز ان ذلك وهذا ما لا نهاية له ولو لم يكن لا ذلك ولا هذا كيف يكون ذلك
مفردا وهذا مفردا وعلى ان المسافة المنقطعة عند تقطيعها ان مثلها مشاهدة الاطراف
لا نهاية في الانصاف نوعا وفرضا ولا تنقسم له وجودا وفعلا واما حديث
الجزء الذي لا يتجزى فانه لا انقسام لاحدهما ما لم يقسم واذا انقسما ما حصلت جزء
اقسامهما متساوية ومثال ذلك في العدد وكل واحد من الاقسام التي للجزء له
اضعف ويتبعه ذلك غير النهاية واما كان يكون المسافة لو كان الفوقانية غير
النهاية فهي بقاء يتساوية ومثال ذلك ان نضعف الجبل في التوهم في قدرة
الله تعالى غير النهاية والجزء له ايضا فلا يكون ذلك من ذلك اضعاف الجبل متساوية
في المقدار لا اضعاف الجزء له لاجل ان التضعيف مساو بل يكونان مختلفين في القدر وان
وان تساويا من وجه فالعدد وما الذي يمنع ان يكون تساويهما في العدد وتساويهما
في المقدار فرادى ولا جلية بل يجوز ان يكون في الاحتمال تساويهما في غير النهاية
اكثر من تساويهما بتضعيف العشرة مع تضعيف الطائر واما تقسيم الارض من اقسام
الجزء فلنسلم لهم وجود الجزء ومع ذلك فلنسلم ان الجزء منه اجزاء ما لا يجزى في
صغره بحيث يكون عدد الموجود منها والجزء يعني الارض كلها لو بسطت خلها واحدة
واحدة فما كان مربعا ان هذا حي او ما طال فعلى تكثير الجزء من الاجزاء التي لا يجزى ما يبلغ
كثرة ان يغشى بها صفحة الارض ومن عرف قدر الجزء الذي لا يجزى حتى لو عرف ذلك
الجسم الذي هو اول جسم مركب منها شمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض
بل لا يكون مراده بهم اذا سلم ان اجزاء الجزء يغشى الارض شيء غير العجب واما حديث القول
بان هذا الشيء فانه غير موثوق به فالذي لا يكون بين الاستحالة مع فرض تناهي الانقسام فكيف
سبحانه استحالة لا تناهي الانقسام على ما نسلم نقول ان الملك من ذلك ويخرج
الى العقل ثم انه يجوز ان يصير يوعى نقوله لسلمه الارض او غيره ولا نحو من تسميته بالجوهر
والتوهم ولو جوه اخرى لا يؤدي الى نقوله وتقطيعه واما الجزء المأخوذ من الجوهر الجوهر
فليعلموا انه لا نظر ان الجوهر حقيقة لكونه ذات مساوية لذات المحل الحل فاشتبه فيه
مطابقة بل ليس الجوهر الكرى وصف كونه شيء ليس يقوم ذاته بانه جزء منه وعلى ما قلنا في مواضع
اخرى وعالم الكون كيف شاء ان ذاته فاشتر ذات الشيء الذي هو له عرض كالاضافات كلها
وكالحركة كالكون الذي يقولون فان ذلك ليس كالبياض المتقدم في محله فان من عرف بالجوهر
ما يقولون من انه ذات مساوية لذات ما هو فيه كالنسبة فيه فليس العطف بعرض ولا بجوهر اذ ليس
يجب ان يكون كل موجود اما مطابقا للذات سارية فيها واما موجود الا في موضوع لانه
ليس احدهما نقيض الآخر ولا بين النقيض وان عني بالجوهر من يصير الشيء ذا صفة
وليس جزءا في قوامه فالعطف عرض لا نهاية له موجودة لما هو بها مسماة وليس جزءا
من وجوده وكونها عرضا بجوهرها هو انها صفة بهذه الصفة لا نهاية لها وليس جزءا
واما حديث تشبيه الانقسام بالمركب سواء كان يركب الجسم في نفسه او تركيبه مع غيره
فليس بصحيح لان الانقسام يحدث الاجزاء والمركب يحتاج الى اجزاء حادثة حاصلة
ويستحيل ان يوجد اجزاؤها حاصلا لا نهاية حتى يركب منها واما حديث المماسة

الانقسام فيها

ويسلم

اللزوم

بالانصاف ذلك

يلتقي

بطلت

المحركات

بسلم

وهما

احتاج ذلك الى ان يكون اختلافها بعرض غير السواد والبياض

ورواها فقد مضى اصل في باب الزمان اذ الذي كان الجواب مقتضيا منه وما طلبه
ان الامكانية يحصل فيه في آن واما حديث الراوية المذكورة فانها ليست غير منقسمة
بل هي منقسمة وما رواه اضعف منها بالقطع بل لانهائية انما قام البرهان على انه لا يكون زاوية
من خطين مستقيمين حادة اصغر من حد يسير واما اقل يسير يصغر عنه كذا اصغر من كذا
دل على ان يسير يسير لانهائية اصغر منه وكل من حصل علما باصول الهندسة علم ان ملك
الزاوية غير منقسمة الى ما لا نهاية له واما حديث ما اورد من السطح والكرة فانه لا ندري
هل يمكن ان يوجد كرة على سطح هذه الصفة في الوجود او هو في الوهم فقط على نحو ما يكون
عليه التثليث ولا ندري انه ان كان في الوجود فهل يصح مدحرجة عليه او لا يصح وما يخال
مدحرجة عليه وبعد هذا كله فليس يلزم ان يكون الكرة مماسة للسطح والخط في اي
حال كان اما النقطة لا غير بل يكون في حال المماسة والسكون كذلك فاذا
تحركت لست بالخط في زمان الحركة ولم يمس السطح وصفت بالفعل بما يمس فيه ما بالفعل
الا في الوهم اذ ذلك لا تحقق به الا مع توهم الآن والآن لا وجود له بالفعل وما جعله
فان هذا المسلم لا يحصل مسلم لان المسلم هو ان الكرة لا تماس السطح في آن واحد
الا بنقطة وليس يلزم من هذا ان يكون الحركة فعل منقطع الى نقطة مجاورة لها ومن
آن الى آن مجاور له فانه لو سلم هذا لم يحتج الى ذكر الكرة والسطح بل صح له مساك انقطاع
متلاقية ولا بد منها من تلاقي النقط وانات متجاورة ولا بد منها ما يلف الزمان
فاذا كان المسلم هو ان الكرة لا تماس السطح في آن وكان الخلاف في ان الحركات الارضية
غير مركبة من امور غير متجزئة ومن انات كالخلاف في المسافة وكان انما يلزم من تجاوز
النقطة وصح تجاور الانات كان مستقيما في ذلك في اثبات تناهي النقط كالتصادم
على الخط الاول فانه لا يتم هذا البيان الا بان في زمان الحال ملاقي منقطعة
وفي الحال الثانية ملاقي نقطة ومحالات متجاورة فالخط متجاورة فان لم
نقل بلزوم الاحتياج وليس يحصل هذا اذا علمنا ان جزء الحركة والسكون
والمسافة ما هو اول جزء او جزء سكون او جزء مسافة واما احتجاج ذي مقدار
فقد قيل في تسليم مقدمة واحدة لنفسه وهو ان الجسم منقسم كذلك لان هذا دليل معين
احد تمام يقسم بكليته معا واكثر جزئه لا يقسم فيه الا ادات في اجزاء بل انه يقبل
القسمة ولا يصف فاما الاول فليس ذلك مسلم ولا نقيضه الصادق الهو
ان الجسم منقسم في القسمة الى ما لا يقسم بل نقيضه واما ان لا يقسم كلا بقبول معا وهذا لا يمنع
ينقسم انقساما بعد انقسام لا نهاية له وليس ايضا اذا كان في كل واحد منه لا انفصالات
انفصالا كثيرا فالكل ممكن الوقوع كما انه كل ضعف عددي جائز على العدد وليس
كل تضعيف عددي جائز ان يقع محال الحس في كل قسمة ردنها وكل واحد واحد من
من اصناف قسمة هي الى لانهاية بالقوة يجوز ان يقع في الجسم ولا لزم في الكل يقع البتة لا يحتاج
اول الشيء الى ان يكون الذين يوقعون القسمة لانهاية هم بالفعل وهذا يستحيل
وما جعله فان هذا من جملة الخطأ الواقع لشبابه بقطع الكل كل واحد وتسليم في ابطال
وجود بنية الاجسام الغير المتجزئة او اخر عناصر الكلام الذي هو اشد تخصيصا

ما فهمت

تخصيصا من هذا الكلام واما حجة اخرى اجزاء بلا نهاية فانت تقدر على حلها

فصل

في مسافات المسافات والحركات والازمنة في هذا الشأن وتبيين منها

اول جزء فيقول الآن انه اذا كانت المسافة منقسمة الى غير النهاية بالقوة
ولو كانت حركة لا تتجزى التي بمعنى القطع لكانت مسافتها اما غير متجزئة وهذا محال
واما متجزئة ولكانت متجزئة الحركة من مبدئها الى موقع القسمة اول من الحركة من مبدئها
الى منتهاها ولا اول من غير تجزي ومع ذلك لكانت تلك الحركة جزءا من الحركة التي
استوفيت بها المسافة واذا انقسمت الحركة انقسام الزمان بل لا تنقسم الحركة
بانقسام المسافة والزمان والحركة الموجودة حركة بعينها او بطبيعتها وتبيين ان
ان كل واحد من هذين ينقسم فان المسافة التي تقطعها سريعة في زمان يلزم ان يكون
البطيئة يقطع الاقل منها فتنقسم المسافة والسريعة يقطع ذلك الاقل في زمان
اقل فينقسم الزمان والحركة تتبع المسافة والزمان في الانقسام كما علمت لكن الحركة
يعرض لها ضرب من الانقسام لا يطابقها فيه الزمان وذلك هو انقسامها
بانقسام المتحرك ويشبه ان يكون هذا الغير الحركة الكائنة اولى فان اجزاء المتحرك
بالحركة الكائنة لا تخ اما ان يكون اجزاء حاصلة بالفعل او اجزاء بالقوة فان كانت
اجزاء حاصلة بالفعل فلا تخ اما ان يكون اجتماعها على سبيل تماس او اتصال وكيف
كانت فان كل واحد منها لا يفارق مكانه لانها ان كانت متصلة فلكل
لها بالفعل وان كانت متماسة فلها مكان لكنها يفارق من مكانها سطحا
هو غير مكان الكل ولا يفارق كمال المحيط بها فلا يفارق مكانها فلا يتحرك
وان كانت الاجزاء بالقوة فقد الحركة عنها الهد فكيف نسب اليها اجزاء
حركة بالفعل واما في سائر الحركات فان كان لها اجزاء بالفعل صح ان يقال ان
جزء التغير تغير الجزء وان كان لها اجزاء بالقوة فللحركة اجزاء ايضا بالقوة
لكان بازاء كل جزء من المتغير جزء من التغير تغير بخصوصه هو جزء تغير الكل فان هذا السؤال
فيه الجزء ومن ذلك التغير الذي في ذلك الجزء يحصل مجموع تغير الكل او تلك
الجملة المجتمعة جملة تغير وجملة التغير تغير وكل تغير فهو لشيء ولا شيء يحمل هذه التغيرات
الا الكل والاجزاء وليس الجزء جزء فهو للكل ولما كان حركة وكل تغير فهو في زمان
ينقسم الى غير النهاية صح ان يكون للمتحرك شيء هو اول ما يحركه المتحرك وذلك
لانه ان كان ان حركة هي اول حركة فانها لا محالة مسافة وتلك المسافة منقسمة
بالقوة واذا انقسمت كان جزءها متقدما والآخر متأخرا فكان الحركة من الجزء الاول
هو اول حركة وقد جعل هذا اول حركة هف بل الاول في الحركة وفي التغير انما يفهم على احد
وجوه ثلثة احدها الاول على الطرف وهو الذي يوافق اول المسافة وطرفها
واول الزمان المطابق لتلك الحركة وطرفه فهذا اول واول بمعنى آخر وهو انه اذا
اذا عرض للحركة تقسيم بالفعل او بالعرض كان الجزء المتقدم اول اجزاء الحركة التي
بالفعل وقد يظن ان الحركة اول على وجه آخر وهو انه قد صار بعضهم ان هذه الاجسام
وان كانت تنقسم الى ما لا نهاية له بالقوة فليست تنقسم حافظة لصورها وهيئاتها

ازيتيش

كانت

استوت

اي المسافة والزمان

الحركة

من المسافة

كل

الحركة

احد

عرضية اللم فان الجسم ينقسم حدا لا يصح لو انقسم بعده ان يكون ماء او هواء
او نارا فقالوا او مسحا او مساحة فاذا كان للمسافة من حيث هي مساحة حد عندهم
لا يتعداه في الصعود كان للحركة جزء هو في الوجود اصغر الحركات ولا يوجد حركة
معروفة اصغر منه وان كان قد يجوز ان يتوهم ما هو اصغر من ذلك في وهمه
او جزء منه اذا كان ذلك يجري في نفسه بالعقل لكنه ذلك التجزي لا يخرج الى الفعل
بتجزيه جاعلي معنى الافراد ويستكمل في هذا بعده فان كان كذلك فالحركة
يكون له في حركته اول وذلك في القوة وهو ما يساوي الحركة التي هي اصغر
الحركات فاول حركة بمعنى الطرف ليس بحركة فلا يكون الشيء بمعنى ذلك الاول
اول ما يتحرك واما الوجه الثاني فيكون له اول ما يتحرك لكن اوليته وصعوبة عرضية
لا حقيقية واما الوجه الثالث فهو ان صح ان للحركة شيئا هو اصغر حركة
يمكن ان يوجد فانما يصح على انها حركة بنفسها مفردة بابتداء بالفعل
وانتهاء بالفعل لا ان يكون هي اول جملة حركة ذلك الاول بعينها وقد سبقت
الجملة بعده فان هذا البعض الذي كالمسافة هو بالفرض وذلك الوجه في
الحركة المنقسمة للحركة ليست بحسب الفرض بل بحسب الوجود اللهم الا ان يقول قائل
ان قدر تلك الحركة سيجيء في جملة كل حركة ان يفرض اولا اذا كان لا حركة اصغر منها
في الوجود اللهم الا بالفرض فيقف الكلام الى ان يوضح من امر هذا المذهب
فاما الاول في الحركة الذي يكون يقينيا اما مواز بالقسمة المساوية الى لا يقف
عند حد في القسمة فلا فانه لا يكون مقدار ذو ابتداء وانتهاء غير منقسم
الى ما يصح ان يفرض اولا وكذلك ما يحاذي المقدار في ذلك فهو اخيرا لا
عند حد من القسمة يكون له ابتداء وانتهاء ولا ينقسم هذا النحو من الانقسام
فاذا كان كذلك كانت الحركة المتصلة لو وجد فيها ما هو اصغر حركة على النحو
الذي لو وجد جزء في المتصل وذلك الجزء في المتصل ابن الجزء في المتصل انما يصير
بالفعل متعينا بحدوده على احد الوجوه المذكورة ليس لشيء الحد ووقوف
المتبرع في الاحتمال انما الوقوف على ان يكون للتفرق والتقطع بالفعل
وح لا يكون متصل البتة ويشبه ان يكون هذا النوع من التفرق والتقطع بالفعل
لا يمكن تفريقها وتقطيعها وان امكن فرض قسمة فيها بتعين الحدود
فتجزئة المتصل الذي يقع لا على وجه التفرق والتقطيع غير متناهية البتة
واضاف هذه التجزئة فيه متساوية ليس بعضها اولى من بعض فاصغر
الحركات لا يعدم هذا النحو من التجزئة على ان يعدم التجزئة بنحو آخر لا يكون
حركة خارجة الى الفعل على المبدأ ولا المنتهى يتم عنده بالفعل اصغر منها واذا
كانت الصورة هذه فلا يكون للحركة اول جزء بهذا المعنى الا الطرف الاول
يكون حركات متتالية غير متصلة وينعقد منها بهذه الصفة واما في المتصل
فلا يوجد جزء اول بهذه الصفة لانه لا يوجد فيه حركة مفردة منقطعة بعضها
بل يكون اجزاء تلك الحركة متصلة بعضها ببعض فلو كان في جملة تلك الحركة حركة هي اول

المتتالية

والفصل

لا

فلا فانه لا يكون

لا يجوز

لا يجوز

واضاف

هي اول ما يحركها التي كانت بمعنى انه جزء من المتصل الاخير في المتصل اصغر منه لم يكن يعرض لذلك
الجزء من الحركة الانقسام الذي لا يتصل الانقسام الذي كالمسافة فاذا فرضنا ان انقسام
الحركة كلها الى هذا الاول انقسام لا يتصل الاتصال لو كان هذا الجزء من الحركة لا يقبل
هذا النوع من الانقسام كان اول الحركة بعينه امتداده فلم يكن حركة واذا كانت
الحركة تقبل الانقسام كما فرض لا يضاف الى غاية النهاية فكل ما جعلته اولا يمنع تجزيه
الطرف فله اول اخر الفوق وكذلك السكون وذلك الذي يسمى توقفا وهو يريد
الحركة في الرجعة ان كانت طبيعية او في البطء ان كانت غير طبيعية بل فترة متجهة
بالوجهين على السكون وكذلك الامور العارضة مع الحركة كالمفارقة والمقارنة
والمجاورة والانكسار الذي هو افتراق بالحركة واما المواقاة والمماسة وما شابه
ذلك فلا زمان له وتقع الاولية عنها هو على السلب المطلق وسنوضح القول
في ذلك بعد واما هل يجوز ان يكون ما لا جزء له يتحرك ان كان له وجود
فالموجود في كتب المتأخرين ان ذلك يجب فان ما لا يتجزى لا يصح ان يتحرك
والمقول هم في ايضاح ذلك ان كل متحرك فانه يتحرك ولا يتصل نفسه وبعد
ذلك ايضا متصل نفسه وكذلك هم جرا حتى تبقى المسافة فلو كان ما لا يتجزى
يتحرك لكان يركب المسافة من اجزاء لا تتجزى ولكانت ولكانت النقط
مسافة لانها اول ما يفارق وهذا الكلام كان عندي ليس يقتضي لو جوه
وذلك لان هذا الحكم ليس يتناول المتحرك بالعرض بل هو عام لكل ما يكون
موضوعا اي وضع كان عندي ثم يفارقه مستمرا على شبه مسافة فان
فان كان المتبدل للملاقاة لا يعرض له هذا فلا يعرض للمستبدل للمكان وان
عرض للمستبدل للملاقاة فان كانت النقطة الموجودة بالفعل في طرف
جسم من الاجسام المتحركة رسم كونها التي بالعرض خطا يكون قد اسرعت
عليه علا فانه لا يكون ذلك الخط مؤلفا من نقط ولان ان تلك النقطة اول
ما لاقت ملاقاة مثل ذاتها واول ما فارقت فارقت مثل ذاتها ملاقاة اخرى مثل ذلك
وكذلك الى انتهاء الخط فكذلك لان ذاتها كانت منفردة بحركة مبتدأها وبها
مثلا مكان ذاتها ما انها يجب ان يكون رسم بالفعل مثل ذاتها شيئا بعدي
على التتالي بل ليس هذا واجبا في لا للحركة اول حركة حتى يكون ذلك لامحة منقطعا بما لا يتجزى
مثل ذاته بل يكون ملاقاتها وكل ان يفرض شيئا مثل ذاتها والامات لا تتشافع
وبينهما زمان دائما وعلى ما اوضحناه في جواب حركة الكرة على السطح وكل ما وصفت
ملاقية مثل ذاتها تكون قد قطعت بالانطباق ذاتها وهو الخط فهذه الحجة ليست واجبة
لتقع فيشبه ان يكون الحجة التي يقينيا هي لتتحرك كل متحرك بذاته وكل متغيرات كسائبة
ذاته لا لاجل انه في متغير طبيعة وضع ذاته بخصوصه في الاجزاء ان يكون بحيث يفصل بين
مهيات ما يحيط به ويكون لو لعينه بعطه غير متجزئة مثلا لم يستغرق ذاته
بقابل اصابت منه جانبا او لا يكون لك فان كانت على هذه الصفة فظاهر
ان ذاته متصلة وان لم يكن على هذه الصفة كان بحيث لو لاقته نقطة طابقت
ذاته باسرها واذا ذاته لها وضع متغير وما طابق واوضع متغير صار له وضع متغير فيكون

البتة صح البرقلس يكون على فقد الحصر البتة صح

ورد جزء صح

يريد صح

ونفر صح

انه صح

تفر صح

تركيب صح يقتضي صح

بالذات حين التحرك صح

على نسبة صح

المستبدل صح للمكان عرض صح للمستبدل صح

ملاقية صح

واتمنه صح لتاصح

فع صح

يقتضي صح التغيرات صح

ويكون للنقطة وضع متميز منفصل عن وضع الخط فيكون الخط منتهيا دون تلك
النقطة فنقطة الكلام فيها هذا الكلام وما جرى مجرى كل نقطة ذات وضع متميز
ولكل نقطة انفصال عن الخط والخط ينتهي دونها بنقطة اخرى وهذا مما واضح
بين من هذا ان ما لا يتجزى لا ينفصل وضعه منفردا وكل ما لم يكن كذلك لم يجز
تحركات الى بداياتها في المكان وكذلك حال الحركات الجسمانية الاخرى ويلزم
ان يكون كل متغير تغيرات الاستحالة الجسمانية والتموضعيا اما التموضعي
فظاهر لانه ازدياد على اصل موجود واما الاستحالة فلان ما يتحرك من الجهة
الى مقابلها المستحيل اقدم وما يتزود الجهة الى لا ملقاه فان كان مستدلا عليه
فتاثيره ما في ظاهره فدم وما يتزود فيما يلي غوره اذ كان كل متغير منه منقسما
وانما الكون والفساد هو الذي يكون غير منقسم واما الذي يظن في
بعض الاستحالات ما ربما يكون دفعة فليس كذلك فذلك لفوات الامر
الحس لقصر زمانه واما الاضاءة دفعة فليس ذلك استحالة اولية في الاجسام
بل امر الحق السطوع واما الاشتعال في الهواء من الهواء فتبين ان الهواء
ليس بموضوع له في الاشتعال شيء البتة بل العارض انما هو في المرئي فاما صار ذا
المرئي بحيث يجوز رؤيته باشراق الضوء عليه امكن الهواء اداؤه الى الحس فتبين
مشتعلا ولهذا ما اذا كان في كهف بعيد مظلم وكان بينه وبين
المرئي هواء مظلم جدا وكان المرئي منيرا اشرقت عليه الضوء لم يمنع ظلمة الهواء
ادراكه **فصل في ابتداء الكلام في تناهي الاجسام** ولا تناهيها وذكر ظنون
الناس في ذلك فلننظر الآن ان معنى عدم التناهي كيف وجوده في الاجسام
الطبيعية واحوالها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل يكون غير متناهية
في العدد او في القوة او غير ذلك فليس الكلام فيها لا يتم بهذا الموضع
ولا شيء من مبدع البراهين تتناول تلك وجب ان يكون كل متناه الكمية
ذوات الوضع وفي الاعداد التي هي ذوات الترتيب في الطبع او في الوضع
وسطوح اما هل يكون فيها ما لا نهاية له او هذا مما وقاول ما يجب ان يبحث عنه هو ما
من قولنا ما لا نهاية له وبعد ذلك فيجب ان ينزل على الاسباب
الداعية الى اثبات ما لا نهاية له على وجه ما ونذكر اختلاف القدماء
في امره ثم نذكر الحق فيما يجب ان يعتقد فيه ثم نبطل الشكوك في امره فنقول ان ما لا نهاية
له يقال على الحقيقة وقد يقال على المجاز والذي يقال على الحقيقة فقد يقال على جهة
السلب المطلق وقد يقال على جهة السلب المطلق والذي على جهة السلب
المطلق فهو ان يكون الشيء مسلوبا عنه الغير الذي يلحقه النهاية بان يكون
لا كم له مثل ما يقال ان النقطة لا نهاية لها وهذا كما نقول ان الصوت لا يرى
لانه مسلوب عنه الغير الذي يلحقه ان يرى وهو اللون او ليس الصوت
بلون ولا ذا اللون واما الذي يقال على جهة السلب فقد يقال على
الشيء بالحقيقة وهو ان يكون الشيء من شان طبيعته وماهيته ان يكون
له نهاية ثم يسلب وهذا يقال على وجهين احدهما على انه من شان نوعه وطبيعته

المجمل

المقابلة المتناهي

وطبيعته ان يكون له نهاية لكنه ليس من شانه بعينه ان يكون له ذلك مثل الخط
الغير المتناهي لو كان فانه ليس يجوز ان يكون خط واحد بالعدد موضوعا
للمتناهي والغير المتناهي لكن طبيعة الخط قابلة لان يكون متناهية عند من يضع
خطا غير متناه اما الشك في غير المتناهي وان كان هذا الخط الغير المتناهي
ليس من شانه ان يكون بعينه وقتا آخر متناهيا وهذا المعنى معاني
غير المتناهي هو الذي نريد ان نبحث عنه وهو الذي اي شيء اخذت
منه واي مثال اخذت لذلك الشيء منه وجدت متناهيا جاز جاعنه والثاني
ان يكون من شانه ان يعرض له نهاية لكنها غير موجودة بالفعل مثل الدائرة
فانها لا نهاية لها ليس على ان سطح الدائرة غير محدوده بحد هو المحيط بل
اما في المحيط فانه ليس نقطة بالفعل تنتهي عندها الخط بل هو متصل لا فصل
فيه لكنه من شانه ان يفرض فيه نقطة تكون تلك النقطة حدا لها فان في
الدائرة نقطا ما يفرض على حد الصغر كم شئت يخرج الى الفعل نقطة
او يفرض او لا نقطة الا وهي بهذه الصفة اعني طرف خط ثم لا خط هناك
بالفعل الا المحيط فهذه هي الوجوه التي بها لا نهاية لها بالحقيقة واما الذي
بالمجاز فانه يقال لما لا يقدر على ان ينتهي ويحد ما حركة كالطريق بين السماء
والارض لا نهاية لها وان كان له نهاية وبين ايضا لما تعرف ذلك فيه
وان كان ممكنا يشبهها اللوما المعدوم فهذه وجوه مفهوم لا نهاية له وعرضنا
ان نبحث عما لا نهاية له من جهة انه هل يكون في الاجسام اجسام هي مقدارها
او بعدها بحيث اي شيء اخذت منها وجدت متناهيا وجدت متناهيا جاز جاعنه
فانه حينئذ يجب لزوم وجود ذلك السبب في ذلك امور من ذلك الصدق قول
القائل ان الاعداد يدخلها الازدياد والتضعيف الى غير النهاية وانها لا تتناهى
في ذلك اذا كان ذلك مقدر وجدها متناهية انها لا تتناهى وكذلك المقادير
في الانقسام ومن ذلك ما يظن من امر الزمان انه يلزم ان لا يتناهى
فيما مضى ولا فيما يستقبل امتداد الا تضعيفا فقط مبتدا بزمان متناه
ولا قسمة فقط قالوا لانه كلما انتهى الزمان الى اول ما مضى او آخر مستقبل
وجب ان يكون لما مضى قبل ولمستقبله بعد على ما اشرنا اليه قبل قالوا
وكذلك كل زمان ومن ذلك امر الكون والفساد الذي يظن به
انه امر غير منقطع ومن هناك يظن انه يجب ان يكون له مادة غير متناهية
فبعض يجعلها جسما من الاجسام البسيطة ماء او هواء او نارا
او بعض يجعلها جسما متوسطا بين جسمين منها كمن يجعلها الهواء
المتوسط بين الماء والهواء وما يجعلها الجسم الذي يتصعد انه يتكون
منه كل شيء ومنهم من يجعلها اجساما كثيرة ولا نهاية في العدد يجمع منها جسم
واحد بسببه خليطا ومنهم من يجعلها اجساما كثيرة ولا نهاية في العدد لكنها ليست
متلاقية بل منفصلة متباينة في خلاء غير متناه فمنهم من يجعل صورا

التي هي عندهم اشكالها ملا نهاية في النوع ومنهم من يجعل لانواع صور ما
عدد اشتباهها واما الجاثليق هذا فمنهم انه لا يلزم من ذلك فانه يجب ان يكون
للكون الغير المتناهي مادة واقوة لا ينقطع امدادها ومن هؤلاء من يجعل الغير المتناهي
مبدا لانه طبيعة غير المتناهي لانه شيء وعرض له ان لا يتناهى ومن الوجوه
التي يدعوا اليها لزوم اثبات ما لا نهاية له ما يحمل من ان كل متناه فيلحقه
ان يكون متناهيا الى شيء على نحو المشاهدات فيلحق من ذلك ان يكون
كل جسم متناهيا في جسم وان يذهب الى تصادم الاجسام وانتقاضها الى
غير النهاية وهذه الوجوه بمقتضى التوهم وحكمه فان التوهم لا يضع شيئا
من الاشياء حدا يقف عليه بل اما للوهم ان يتوهم ابدا منه فهذه الوجوه
الداعية الى اثبات ما لا تناهي فصل وانه لا يمكن ان يكون جسم بعده ومقدار
او عدد او ترتيب غير متناه وانه لا يمكن ان يكون جسم يتحرك بكلية او جزئية
غير متناه فصل اولا انه من المستحيل ان يكون مقدار او عدد في معدودات لها
ترتيب في الطبع او في الوضع حاصلا موجودا اما بالفعل غير ذي نهاية
وذلك لان كل مقدار غير متناه وكل معدودات ذوات ترتيب لا نهاية
لها اما ان يكون ذاتها لا نهاية له بالفعل في جهاتها او في جهة واحدة
فانها ان كانت في جهاتها كلها فلنا ان نفرض فيها حدا كنقطة
في خط او خط في سطح او سطح في جسم او واحد في كل عدد ويجعل حدا ويتكلم عليه
من حيث يحده حدا ويأخذ منه جزءا محدودا مثلا كاج من اب الغير المتناهي
في جهة ب فلا يخ اما ان يكون اب اج ب ح لو اطبق عليه مساو لج
ب او خارجا عنه لو اعتبرت مساوية فيها ان يكون واحدا بعينه فيها لا نهاية له
فيذهب اب او تقصر عن اب بمساو لاج فان كان مطابقا لج ب لا غير فيها
وج ب جزءا وبعض من اب في جهة وينقص عنه في ب مثناه وان كان
يقصر في ب من اب في جهة وينقص عنه في ب مثناه وان يفضل
عليه ما في المتناهي فاب مثناه وقد كان غير متناه فيبين من هذا انه محال
ان يوجد ما لا يتناهى بالفعل في المقادير والاعداد المرتبة مسمى ولنبدأ من خط
آخر ونقول انه لا يجوز ان يكون جرم لا نهاية له متحركا وذلك ان الحركة لا تنفك
الا على احد وجهين حركة تكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال
مكان فاما الحركة التي يكون فيها استبدال مكان من جميع الجهات فلانه لا يخ عنه
مكان حتى يستبدله وان كان غير متناه في جهة دون جهة فربما امكن تصور
عنه فراغ بكلية اذا انتقل اليه لم يخل اما ان يكون يخلي عن الجهة المقابلة لها او لا يخلي
فان لم يخل فما انتقل اليه بكلية وربما تمر وان انتقل واخلى فالجهة الغير المتناهية
متناهية وايضا هذه الحركة لا يجوز ان يكون طبيعية ولا قسرية اما انها لا يكون طبيعية
فلان الطبيعي هو الذي يطلب اما طبيعيا وكل اين كافة وعنا عنه قبل حد
وكل حد فهو محدود والمحدود لا ينتقل اليه واما القسري فاما يستبين عن ذلك

هر الوجوه

فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهي اما ان كان غير متناه من جميع الجهات فلانه لا يخ عنه مكان حتى يستبدله

حوذي

اب

ب

فلا يلزم من ... لم ... احد

فيقال ... ما لا نهاية له

عن قريب ان ما لا يتناهى لا ينقسم وايضا فان القسري يكون لا خلاف
الاين الطبيعي فاذا لم يكن طبيعي لم يكن قسري وايضا فانه كيف يكون الجسم البسيط
وما يجري مجراه متناهيا من جهة وغير متناه من جهة فطبيعته متناهية فلا يخ اما ان
اما ان يكون الحد القاطع له امرا يقتضيه طبيعته او يكون امرا يعرض له قسرا او
خارج عن الطبع وقد اورد فان كان مقتضى طبيعته وطبيعته متناهية بسيطة
فمن الواجب ان لا يختلف تاثيره في طبيعته حتى يحد منه جانب ولا يحد
منه جانب آخر وان كان بالقسر فيكون طبيعته هذا الجسم يوجب ان
ان يكون غير متناه فاما ان يكون قد عرض ان حاد احده وقاطعا
قطعه فجعله متناهيا فيكون الغير المتناهي منه موجودا حد دونه وقطع عنه
فلا يكون متناهيا له فضاء او خلاء ولكن متناهيته له مقطوع عنه
من حيث طبيعته فلا يكون له ايضا مكان تتحرك اليه هذا النوع من الحركة
واما ان يكون حدده من غير ان ابان منه متناهيا بل من جهة انه حيل بينه
كما واحد في جهة دون جهة كالعارض ان يحيل لم الجسم المتناهي اقل عند الكائف
واكثر عند المتخلخل فيكون حينئذ من شان هذا الجسم ان يفصل متناهيا
او غير متناه وذلك مباشر مؤثر ودلك مما سبق بطلانه بعد حيث
تبين ان الجسم لا يقبل هذا التحيز مؤثر متناه او غير متناه واما المركب فلا يجوز
ان يكون غير متناه من جهة ومتناهيا من جهة فانا وضعنا كل واحد من اجزائه
قد تحرك الى جهة المتناهي لم يخل اما ان يحصل للكل انفصال من جانب الغير
المتناهي وذلك يح واما ان لا يكون له انفصال من هناك فيكون بعض
الاجزاء تحركت دون بعض وهذا خلاف ما فرض وهذا اذا جعلت الحركة
باستبدال المكان واما الحركة الاخرى التي لا يستبدل بها المكان فهي المتشابهة
فلا يخ اما ان يتم الدورة او لا يتم الدورة البتة فان تم الدورة عرض ما قلنا
في باب الخلاء من استحالة الاستدارة في امر غير متناه وان لم يتم الدورة فلا يخ
فلا يخ اما ان يكون يتم الدورة مستحيلا او لا يكون فان لم يكن كان فرضه
غير صح وان كان يتم الدورة مستحيلا فيكون جزء منه مفروض ان يتحرك
قوسا ولا يكون له ان يتحرك قوسا والمتحرك والمسافة ان كان و
والقوس والاحوال كلها متشابهة وهذا مستحيل ان يكون فمن
المستحيل ان يكون لهما معا الصورة لامر واحد احدهما جائزا والآخر
مستحيلا فمن هذا الحركة المستديرة مما لا يعرض البتة لجسم الغير المتناهي
وايضا لا يعرض لجسم متناه في جسم غير متناه على نحو ما او صحيحا في باب الخلاء
واما الذي يقال انه لو كان يتحرك على الاستدارة لكان له شكل مستدير
او كان نصف قطره وكليهما لا نهاية له او كان البعد من الخط المتحرك
المفروض خارجا عن المركز وخط السالك المنتقل اليه وعنه يصير غير متناه
ثم يلزم ان يقطع في زمان متناه وذلك مع جميع ذلك مما لم يفهم حتى الفهم

يكون

لو توهمنا

فيقال ... ما لا نهاية له

حتى لم يقع بصحته وذلك انه يبرهن لي في تعليمهم ان كل متحرك على الاستدارة
بحيث ان يكون له مركز مستدير ولم يبرهن لي في تعليمهم ان ما لا نهاية
له في جهة لا ضعف له وان بينوا بانه ان ما لا نهاية له لا يقبل الزيادة
ثم استعملوا حديث البلاهة وقد تكلفوا انبساطا لا يلزمهم تكلفه فان
اما تهم ان ذلك لا الزيادة يكفيهم وغير محتاجين الى ان يبسطوا
امر الضعف والنصف فيه من جهة تنطبق القطر وعسى ايضا ان لا يكون
النصف لا المحدود وكذلك الضعف واما حديث البعد فانه ليس يحب
عندي ان ذلك من الخطين يصير التبيه بلا نهاية وكيف ويحيط به الخطان
الخارجان ولو صح ذلك لاستغنيت عن ذكر قطع حركة فرسان متناهية لكنت
ايضا عن قرب وهو ابعد غير متناه وبعده خطان سف واما انه
ليس يحب في ذلك فلانه ليس اذا كان البعد واما يريد ان يحصل
هناك بعد غير متناه بل يكون الراد ابتدائه الى غير النهاية وكل زيادة
هي متناه على متناه فكل بعد يكون متناهيا وهكذا كما نعرفه واما الذي
انه يقبل الزيادة الى غير النهاية ويكون كل عدد يحصل متناهيا ولا يحصل
عدد لا نهاية له لا يجوز عدد في النظام الغير المتناهي على عدد قبله لا
بمتناه فهذا ما عندي وعسى ان يكون عندي وجه محض لبيان ذلك
تعلق حاشية فان اسهل احد ان يقول انه لا بد من بعد غير متناه يقع فليس
طريق البيان بالقول بالمحصل فيه على وجهه ولا يقدر ان غيرنا يحصل
بل يجب ان يقيد لهذا النوع بعدا بين نقطتين من الخطين الراجعين
الى النهاية متقابلين ويفصل بينهما خط يكون وتر الزاوية المقاطع
فلان ذباب الخطين في زيادة البعد هو الى غير النهاية فان الزيادات
على ذلك البعد موجودة لا النهاية ويمكن ان يوجد مساوية لان الزيادات
التي توجد على ما تحت تجتمع بالفعل مما هو فوق مثلا ان زيادة الثاني
على الاول موجودة للثالث مع زيادة اخرى فيجب ان يكون الزيادات
الغير المتناهية بالفعل موجودة فهي توجد لواحد فيلزم ان يكون بعد موجود
فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية فيكون ذلك البعد ابعد على
على المتناهي الاول بما لا نهاية له فيكون بعدا غير متناه لكنه ابعد افضل على
هذا الوجه كان يختلف ظاهر ليس يحتاج فيه الى حركة وذلك لان هذا
الغير المتناهي لا يمكن ان لا يوجد الا من الخطين فيكون متناهيا وغير
متناه هذا خ ونقول ايضا ان ما يق من اجزاء الغير المتناهي يجب ان يكون
ان يسكن في كل موضع ويتحرك الى كل موضع لان كل موضع له طبيعة
فهذا ابعد مما لم احققه ولم افهم فانه ليس يجب اذا كان لشيء واحد مواضع
كل واحد منها له بالطبع ان يلزمه ان يسكن في كل واحد منها وان يتحرك
عن كل منها له بالطبع الى ما سواه فان امثال هذه المواضع انها التي

وبينوا انه لم لا يقبل الزيادة صح

امها التي للجسم يحصل فيه من جملة المواضع الكلي له وقف بطبيعته ولم يهرب
كان يخرج من اجزاء الهواء في جملة جزء الهواء وخرج من اجزاء الارض في جملة جزء الارض ولولا هذا
لما كان سكون ولا حركة بالطبع فان كيف واما يفصل على مستعمل الاجزاء فيه ان يكون لهذا
وجه بيان لم افهمه واما انه لا يكون لا جزء ذلك جسم حركة فيستفيد ذلك صحيح لانه لا يخ
اما ان يكون جسم غير متناه في جميع الجهات فلا يكون موضع مطلوبا لا حركة
محالا لمبدأ الحركة وان كان في جهة دون جهة حتى يكون يجوز ان يتحرك اذا كان خارجا
عن الحد الذي في جهة المحدودة فلا يخ ان الجزء يتحرك الى مكان يطلبه بالطبع والمكان
الذي يطلبه يجوز ان يكون بعينه هو الذي يطلبه الكل والكل لا يطلب
مكانا بالطبع اذ لا مكان له لا مجانس ولا غير مجانس اعني بالمجانس ان يكون
السطح شبيها بسطحه وغير المجانس ان يكون السطح غير شبيه بسطحه وطبيعته كما
للهواء عندنا من سطح عندنا من سطح النار فاذا كانت طبيعة الكل لا يطلب مكانا
ولا يختص بها ولا تجعل طبيعته الجزء ايضا لا يطلب مكانا لان جزء الكل الذي له متناه يسير
في اي موضع اتفق ولا جزء خارجا عن جزء الكل اللهم الا ان يجعل الكل متناهيا في جهة
فيجب ان يكون جزء الكل متناهيا في جهة هو الذي يسكن فيه الكل فيرى
ان هذا الجزء بعد ويحيط والقول بالبعد ولا يحيط لغير المساوي فعسى ان يكون
الجزء يطلب الكل بحركة الطبيعية حتى يتصل به واولاه الى اوب السمت فيسر الحال
في الاجسام الطبيعية هذا وقد يصح لك بما يعلم انك فاذن الجزء لا يطلب مكانا
بالطبع وما لا يطلب مكانا بالطبع فهو لا يتحرك بالطبع فان الذي ظن ان حركة
بالطبع هو الى غير المكان الطبيعي الى الكلية او غير ذلك امر مبين لك بطلانه
وعلم من هذا ان الاجسام التي لا اجزائها حركات طبيعية الى الجهات المحدودة
العدد المشار اليها كلها متناهية وجسم الذي ذلك بكليته اظهر تقول و
انه انه لا يجوز ان يكون الاجسام المحدودة المقادير غير محدودة المقادير
فانها لا يخ اما ان يكون متماسة او يكون متباينة متنوعة في المكان فان
كانت متباينة فلو بينا ها متماسة ملاصقة صار حجم جملتها من جميع
الجهات اضعف واوفق الى الوسط من حجم ما تحتها فيكون متناهي الحجم دافقة
على الحجم الاول بمقدار ما قطعت من مماسها الى التماس فيكون الحجم الاول
ايضا متناهيا فيكون حد الموجود منها في حجم متناه منها متناه لان
الاجزاء الموجودة بالفعل في كل محدود محدودة بالحد ومع هذا يعلم انه لا يجوز
ان يكون حركة ابتدائه الى غير النهاية من استقامة او مدعلت متناهية الاجزاء
وسلف لك شاهي الجهات وانه يستحيل ان يكون حركة الى الاسفل
مثلا والسفل غير متحدد وكذلك حال العلو واذا كان السفل متحدا فالعالم
لا محالة متحدد وكذلك اذا كان العلو متحددا والا لم يكن موجودا فلم يكن مقابلا
فلم يكن للسفل مقابل فلم يكن السفل سفلا لان السفل سفل بالقياس الى العلو
ومن الكلام المستحيل قول من جعل الغير المتناهي من حيث هو غير متناه مطلقا

يطلبه بالذي هو الذي صح

فاذن صح

العدد

فمقابله ايضا متحدد صح

حيث هم

ومبدأ الليس فلك من هو طبيعة اوى كائنة وهيأته تلك الطبيعة يوجد
لها ان لا يتناهى والدليل على استحالة هذا القول ان هذا الذى هو غير متناه
فاما ان يكون منقسما او يكون غير منقسم فان كان غير منقسم فليس هو
غير متناه من الجهة التى يذهب اليها بل من سبيل السلب كان للنقطة انها
غير متناهية وليس لها هذا يذهبون بل رونه غير متناه ليكون لنا ان ماخذ
منه ما شئنا وان كان منقسما وليس له طبيعة اخرى اذ ليست هباء
طبيعة غير طبيعة ما لا نهاية من حيث هو لا نهاية يجب ان يكون كل جزء من طبع الكل
وان يكون اكبر المحاط المحدود بالقسمة انه غير متناه وهذا محال وقد صح مما قلنا
انه لا وجود لجسم غير متناه ولجسم يتحرك بالطبع غير متناه وجسم اسطقسى موثر
متاثر غير متناه وكذلك لا اعداد لها ثبت فى الطبع غير متناه بالفعل فبقى ان نتامل
نحو آخر من وجود ما لا يتناهى فى الاجسام انه هل هو مما يصح ام لا وذلك حال نموما يقول
ذهب بعض المتقدمين انه كما ان الجسم ان يعنى واجبا فى الانقسام من غير ان ينتهى
حد فى الصغر لا صغر منه كذلك له ذلك فى جانب العظم فانه كما ان هذا الانقسام ليس
يحصل بالفعل بعد ذلك يحصل شيئا بعد شئ ولا ينتهى الى حد لا اصغر منه كذلك الحال فى التعظيم
قال لانه وان استحال وجود عظم الجسم غير متناه بالفعل فليس يستحيل السلوك
اليه كالحال فى تزايد الاعداد فلنفرع هذا المذهب لنتامل كيف يصح وكيف
لا يصح فنقول انه يصح من وجه ولا يصح من وجه اما الوجه الذى يصح به هذا المذهب
فذلك لان فى الوهم ان يقسم جسما متناهيا فيه لا يقف ذلك فى الوهم
ان لا يزال ما حد جزء من المقسوم ويضيفه الى جزء آخر او جسم آخر فيصير اكبر مما كان ثم ناخذ
جزءا آخر من الباقى اصغر من الباقى ونضيفه الى الزيادة او لا يزال ذلك يزداد
زيادة كل ان منها يكون اصغر من الاول ولا يبلغ الجسم الموزع عليه تلك الزيادات
ان يساوى جملة الزيادات التى يحصل فيه الجسم المقسوم وهذا الضرب من الزيادة
لا يبلغ بالجسم كل عظم الى حد لا منتهى له البتة بضعة ان يكون يزيد عليه
واما الضرب من الزيادة التى يمشى انها ان هى الجسم حتى توالى كل حد من القطع او يزيد
عليه فذلك متعذر وليس فيما ذكر الصنوفان القسمة لا يحتاج الى شئ خارج
عن الجسم والنمو والتزيد يكون بمادة تنضم الى الاصل وهذا يوجب ان يكون مواد
الاجسام لا نهاية واما تخلخل وانبساط لا يقف وهذا يستحيل لانه يحتاج
كل متخلخل ان يتحلل فى جوهر خلاء او ملاء وكل واحد منه كاف عليه والخلاء خاصة
لا وجود له فانه لا يجوز حركة بقتضى جهة الا وهناك حد فصل فى تبيين كيفية دخول
ما لا يتناهى فى الوجود وغير وجوده فيه وفى نقض حجج من ينكر وجود ما لا يتناهى
بالفعل واذ قد تبين هذا كله فيما يجرى الان بعلم انه كيف يمكن ان يكون لما لا يتناهى
فى الانقسام جزء وفى تزايد العدد ما يجرى مجرى ذلك وجود فنقول ان قولنا ما لا نهاية
له مادة يتناول الامور التى يوصف بذلك ومادة يعنى بها نفس حقيقة غير المتناهى
كما اذا قلنا هو عشرون ذراعا فمادة يعنى به الخشبة التى هى عشرون ذراعا ومادة

له

ان يكون

واذ قد تبين

وفيما

ومادة يعنى به طبيعة هذه الكمية وايضا نقول من الطبيعة انها لا تتناهى ويعنى بذلك
انها بحيث اى شئ منها اخذت وجدت منه موجودا من خارج من غير تكرار يقول
ذلك ويعنى انها لم يصل عند حد يقف فيتناهى عنده قال اى غير متناهية بعد
اى غير واصلة الى نهاية الموقف فاما الامور التى من لها انها غير متناهية من الطبائع
التى ذكرناها فيصح ان يقال انها موجودة فى القوة لا بجملة بل كل واحد فيكون الامور
التى لا نهاية لعددها كل واحد واحد منها موجودا فى القوة والكل بما هو كل غير موجود
لا بالقوة ولا بالفعل الا بالعرض من جهة اخرى ان كان ممكن مثل ذلك واما طبيعة
لا نهاية له بنفسها فالتى الاول منه غير موجود لهذه الاشياء لا بالقوة ولا بالفعل
وذلك لانه ان كان موجودا فاما ان يكون عارضا لشئ آخر وقد بينا انه لا يجوز
ان يكون شئ اعرض له ان يكون لا نهاية واما ان يكون جسم طبيعة فانه من حيث
هو لا نهاية هو الموجود بالفعل او المبدأ انه على ما يراه قوم وقد ابطلنا الفصل
الثانى موجود بالفعل اما ولكنا قالوا ان الانقسام دائما يحدثه بالفعل لم يتناه
الى حد لا حد بعده فى حدوث الوجود بالقوة فقد علمت ان ما لا نهاية له كيف
هو فى القوة وكيف هو بالفعل وكيف هو لا بالقوة ولا بالفعل فالذى منه
بالفعل فقد خالف طبيعة ما بالقوة فان معنى ذلك لم يتناه الى زوال طبيعة القوة
بل طبيعة القوة محفوظة فيه دائما فيكون ما لا نهاية له ثابتة وحقيقته متعلقة بوجود
ما بالقوة فهو متعلق بطبيعة المادة دون طبيعة الصورة التى هى بالفعل والكل صورة او ذو
صورة فما لا نهاية له ليس بكل ويعلم من هذه الاشياء التى بيناها ان ما لا نهاية له
طبيعة عدمية وليس هو محيطا بكل شئ وما ظن بعضهم بل هو محاط بالصورة لانه فى
الهيولى فان قال قائل ان الانقسام الغير المتناهى خاصة على الكمية وهى صورة فالجواب
ان الانقسام من على وجهين احدهما الافراق والانقطاع وهذا يعنى الكم لاجل
استعداد المادة والآخر الانقسام بمعنى ان فى طبيعة الشئ ان يفرض فيه شئ
غير شئ ولا يزال كذلك وهذا يعنى المقدار لذاته والاول لا بد فيه من حركة والثانى
لا يحتاج الى الحركة والاول هو الانقسام الحقيقى وهو الذى يتغير من حال الشئ
واما هذا الثانى فهو امر موهوم والاول لا يقبله المقدار لذاته البتة لان القابل
يجب ان ينفى مع المقبول وذلك اذا عرض ابطل وجود المقدار الاول فان
المقدار الاول لم يكن الا ذلك لا بفصال فان المقدار كما علمت مرارا هو نفس الانفصال
ليس الشئ المتصل بانفصال فيه فاذن اذا عرض الانفصال المتفكك ابطل المقدار
الاول واحدث مقدارين آخرين واما احدث متصلان محدودان بالفعل بعد ان كان
بالقوة ولو كانا بالفعل لكان فى متصل واحد متصلات بالفعل لا نهاية ولا يتبين
ان الانقسام الذى يقبله المادة انما يقبله بسبب وجود الكم لها ويشبه ان يكون
الناس يرون ان للهيولى صورة بها الانقسام الدائم المعروف وهو الصورة الجسمية
وصورة اخرى غير من ذلك ولا يثبت عليه ادوم كما يقولون ان الخشب اذا
قسم دائما فانه لا يبلغ الى حال يبطل اللحمية والخشبية وهذا يجب ان ينظر فيه ثم

لنفس

فاذن

يعتبر

المعين لصورة مشابه ذلك الاتصال المعين

يكون

اذا قلنا ان الصورة الكمية تهيئ المادة للانقسام الذي يحصل المادة وجب
ان يكون الاستعداد للصورة قبل ان يفعل فعلا يجب ان يكون في نفسه يقبل
ولا ايضا يجب ان يكون ملك الصورة باقية مع خروج ما تهيئ له الى الفعل
فان الحركة هي التي تقرب الجسم من السكون الطبيعي وتهيئه له وذلك قبل الكائن
التهيئة واما القسمة فهي شيء آخر والثاني يقبله المقدار لذاته فقد علم وجود
ما لا يتناهى فالحد يعرض له ذلك في التضعيف ويتناهى من المقدار الاول
والمقدار يعرض له ذلك في التضعيف اذ كان تضعيفه من حيث هو مقدار
تضعيفا له من حيث هو عدد اولا هو واحد والواحد مبدأ عدد فانه
يبتدئ من واحد ويصير اثنين والحركة يعرض لها الانقسام الغير المتناهي
بسبب المقدار الذي هو عليه واما الزمان فان استعداد المفهوم من القسمة
فيه فانما يعرض له من حيث هو مقدار لذاته واما المعنى بالفعل فيعرض له بسبب
الحركة وفرق بين الواقع بالفعل وبين الموهوم والاستعداد فان المقادير
موضوعة بذاتها لان يعرض لها القسمة الوهمية الى غير النهاية ومستعدة
لها واما خروج ذلك الى الفعل فيكون بسبب آخر وحيث يرى من الواجب
ان الزمان يعرض له ذلك بسبب الحركة فيعني العارض الذي يوقع بالفعل
شيئا بعد شيء الى غير نهاية واما طبيعة الاستعداد فهو للزمان من حيث
مقدار والحركة لا يفيد ذلك بل يوجد الزمان وهو على نحو من الوجود
يلزمه ذلك الاستعداد كما ان العاد مثلا اذا وجد بالتحديد لتحديد او فعل آخر
غيره فليس هو الذي يجعله زوجا بل يوجد ويلزم وجوده ان يكون
هو زوج واما الحركة من حيث هي قطع فانها كما يعرض لها ان لا يتناهى
في القسمة كذلك يعرض لها ان لا يتناهى في التضعيف والزيادة وذا
خاصية التناهي وعدم التناهي ليس اما بحسب الحركة بسبب كمية المادة اذ
اذ المادة مشاهية فيلحقها اذن بسبب الكمية الاخرى التي هي
الزمان فالحركة علة لوجود الزمان والزمان علة لكون الحركة متناهية المقدار
او غير متناهية والمحرك علة لوجود الحركة والحركة علة لوجود الزمان فهو علة لوجود
اولى لوجود الزمان وعلة لثبات الحركة التي هي كمال اول فيه فيثبتها ار
ارتدادا وامتداد الكمية التي هي الزمان وليس علة موجبة لكون الزمان متناهيا
لان يمتد الى غير نهاية وعلة لكون الزمان يمتد الى غير نهاية حتى يصير الحركة ملا نهاية
فان ذلك للزمان لذاته كما كان في الانقسام ايضا لكن وجود هذا
المعنى بالفعل للزمان فهو بسبب المحرك وبواسطة الحركة كما كان وجود الانقسام
له بالفعل بسبب شيء من خارج قاسم فالحركة سبب لوجود هذا العارض
للزمان بالعرض اذا كان المحرك لا يقطع الحركة بل يفعلها واما الزمان فهو
علة لكون الحركة ذا مقدار غير متناه فالزمان علة لتقدير الحركة فاذا عرض
له ان لا يتناهى عروضا اوليا بالحاق الحركة ذلك وايجاده الزمان

التهيئة عن

ولا يتم مع ذلك لان
فعل التهيئة يجب
ان يوجد مع التهيئة

ويتناهى من قبل التضعيف

الموهوم

لذاتها فلحقها بسبب كمية اخرى
وليس يلحقها بسبب كمية

ما لا نهاية

للزمان والزمان سبب لوجود هذا
العارض للحركة لكن هذا لوجه وذلك
لوجه اما الحركة فهي علة بعد العلة
الحركة لوجود هذا العارض
للزمان

الزمان على ذلك عرض بوساطته ان قيل على الحركة ليس عروضا اوليا
بل لاجل ان عارضه الذي هو الزمان كذلك فاذا حصلت نفسها ما العرض لكن اذا جعل
عارضها كذلك ولاجل العارض يتقطع ذلك وذلك مما يمكن كثيرا فان كثيرا من الاشياء
يوجد المزاج لا لامر صفة اولية ويكون له من جهة ذلك تلك الصفة صفة ثانية وما القصد
الثاني وليس اولية فهذا ما نقوله في تحقيق كيفية وجود الغير المتناهي فاما الحركة المفعولة
في اثنائه فما قيل فيها من امر القسمة التضعيف وامر الكون والفساد
والزمان في غير ذلك فمعلوم انه لا يوجب الغير المتناهي وجودا على غير النحو الذي نقوله واما
ما قالوه من ان كل متناه فانما يتناهى عن شيء آخر فانه ليس مسلم لانه اذا اتفق ايضا
ان كان شيء واحد متناهيا ونهايته عند شيء آخر فهو متناه وملاق ومن حيث
هو متناه فله نهاية فقط ومن انه متناه هو ذلك فاما من حيث هو ملاق فنهايته
شيء آخر فيكون نهايته عند شيء آخر اما يقتضيه الملاقاة وليس هو مقتضى تناهيه فان
فان مقتضى تناهيه هو انه ذو نهاية فقط واما ان نهايته عند شيء آخر فهو معنى آخر
ارسس متناه فلو كان كل متناه لازما ان يكون ملاقيا لشيء من جنسه او من جنسه
كان ربما صح قولهم وكان كل جسم متناه جسم ولكن يجب ان يكون كل متناه
ملاقيا لجنسه حتى يلاقي الجسم لا يجب جسما فاثبت بعد ان الحركة متناهية الكون وعموم
فقط او صفة واما حديث النوهم فلكون ذلك مسلما لكن لا يلزم من ذلك ان الموجودات
لا تتناهى في الوجود بل ان الموجودات لا تتناهى في التوهم **فصل** في ان الاجسام
متناهية من حيث الناثر والسائر ونقول انه لا يجوز ان يكون جسم فاعل في جسم
او منفعل عن جسم فعلا وانفعالا لا زمانيا وهو غير متناه اما انه لا يجوز ان يكون
فاعل في جسم كذلك فلان ذلك الجسم المنفعل لا يخ اما ان يكون متناهيا او يكون غير متناه
فان كان متناهيا ولا شك ان الفعل والانفعال يجري بينهما لطبيعة كل واحد منهما
لا لانه متناه او غير متناه فان كان انفعال المنفعل عن الفاعل لطبيعتهما فمن شان
جزء من احدهما الذي هو المنفعل ان ينفعل عن جزء من الآخر فاذا فعل جزء من غير المتناهي
في المتناهي وفي جزء منه في زمان فيكون نسبة ذلك الزمان الى الزمان الذي يفعل
فيه بعينه غير المتناهي نسبة من غير المتناهي الى من المتناهي فان الاجسام كلما
كانت اعظم صارت قوتها اشد وكانت افعل وزمانها اقصر فيصح من ذلك ان يكون
فعل غير المتناهي في زمان وقد فرض في زمان وان كان ذلك المنفعل غير متناه
فان نسبة انفعال جزء منه الى انفعال الكل كنسبة الزمان فيصح ان يقع انفعال
كل جزء منه في زمان ويكون انفعال الجزء الاصغر من ذلك اسرع من انفعال الجزء الاكبر
اذ كان الصغير مقتضيا للسرعة فيكون شيء واسرع من الكائن في زمان وانه اذا
وضعنا للمنفعل جزءا فانفعل في زمان فلا يخ اما ان يقع انفعال ما يليه مع انفعاله
فيكون انفعال الجميع واقعا في زمان واما ان يقع بعد فلنفرض جزءا آخر
بعده فلا يخ اما ان يكون ذلك الجزء انفعل معه فيعرض ما قلنا او انفعل بعده ايضا
في زمان فيكون الآنات متصلة والحق مع هذا وقد عرفت هذا من جهة انفعل

عند

ان تعرف مقابل ذلك مع جهة الانفعال فمعلوم من هذا ان الاسطقسات
الى يفعل بعضها في بعض فعلا زمانيا ويكون كلما عظمت ازدادت قوة كلها منا جهة
وليس لعاقل ان يقول ان قوة الاجسام صورها والصور لا تشتد ولا تضعف
وذلك لانها وان كانت لا تشتد في جوهرها فتشتد سريعا في الزمان وه
اعني انه وان كان لا يجوز ان تكون الصورة التي فيها النار تشتد وتضعف
لا في نوع النار ولا في مثلها فانها في صنف النار تكون اقوى وفي صنف
المدرة تكون اثقل وليس هذا امرا في مادة الشيء في الجوهر في مادة الاثر على ان الصور
يفعل باعراض تشتد وتضعف مع تكثر الصور وتضعفها سبقا للمقدار وهذا
نوع من الزائد في الصور غير الزائد الكائن بالاشتداد وانت تعلم هذا بعد ومن
هذه الاشياء تعلم انه لا يكون في جسم من الاجسام قوة على التحريك القسري
او الطبيعي غير متناهية الشدة كالميل الثقيل او الخفيف فان ذلك يوجب وقوع
فعله لا في زمان ويستحيل ان يكون حركته لا في زمان وانما يجب ان يفعل في زمان
لانه كلما اشتد القوة قصرت المدة فاذا لم يساوه في الاشتداد بلغت في القصر
الى نهاية له فيجب ان ينظر في حال القوة وما يشابهها ولا يشابهها وقبل ذلك
نقول ان القوة يقع بينها وبين قوة اقوى تفاوت في امور منها سرعة
ما يفعله وبطؤه ومنها طول مدة استبقاء ما يفعله وقصرها ومنها كثرة عدة
ما يفعله وقلتها مثال الاول ان اشد الرامين قوة هو اسرعهما الى مسافة
معينة قطعا ومثال الثاني ان اشد الرامين قوة هو اطولهما زمانا ان يقوى
الرمي منه في الجو من يساوي الماء الآخر ومثال الثالث ان اشد الرامين
قوة هو اكثرهما زمانا قدرة على الرمي بعد رمي واذا كانت التفاوت يقع
من هذه الوجوه فالزائد ابدا يقع على هذه الوجوه والازيد يقع على هذه الوجوه
فالزائد في الزائد لغير غاية يقع على هذه الوجوه ولان القوة في نفسها
لا كمية لها وانما كميتها بالعرض اما بالقياس الى الشيء الذي فيه القوة واما
واما بالقياس الى الشيء الذي عليه القوة والشيء الذي فيه القوة يكون ابدا
متناهيا اذ الاجسام متناهية ولو كانت غير متناهية لكانت القوة يكون
بسببها غير متناهي فيجب ان يكون القوة اما هي متناهية وغير متناهية بالقياس
الى كمية ما عليه القوة فاذا كان ذلك الشيء جائزا فيه ان يكون غير متناه على نحو الذي
الذي لغير المتناهي كانت القوة بالقياس اليه غير متناهية فيلزم انه هل يجب
ان لو كان جسم يقوى على امر من الثلثة وكان غير متناه ان يكون قوته
ايضا غير متناهية بالقياس الى ذلك الامر من الامور الثلثة فنقول انه ان كان
يجب ان يكون الجسم الاعظم اقوى قوة واكثر من الامر المنسوب اليه من الامور الثلثة فيجب اذا كان
غير متناه ان يكون قوته غير متناهية وانت تعلم ان قوة جملة محركين وفاعلين
اثنين اي فعل كان اكثر من قوة احدهما فان الجملة يقوى على ما يقوى عليه الواحد
وعلى امر خارج عن ذلك لا يحمله واحد منهما فقوة خارجة عن قوة الواحد فلذلك

فلذلك قوة الاعظم اكثر واشد فيجب ان يكون كلما صار اعظم صارت القوة اكثر
واريد فالذي يذهب الى غير النهاية في العظم فلك قوته تزداد الى غير نهاية في الامر المنسوب اليه
القوة متناهيا كان لقوة جزءا من الجسم نسبة الى جزء ما من الذي عليه القوة غير متناهية
فاذا ضعف من المنفعل جزءا ومن الفاعل جزءا الى ان يفنى المنفعل المتناهي ويحصل ما له
من الجسم الغير المتناهي جملة من اجزاء متناهية فكانت قوة الجزء الواحد من ذي القوة
الى قوة جميع تلك الاجزاء المتناهية كنسبة الجزء من المنفعل الى جميع المنفعل وذلك
كقوة الجزء من الجرم المفروض غير متناه الى قوة جميع الجرم غير المتناهي فيكون قوة جزء
متناه من هذا الجسم القوي الغير المتناهي مساوية لقوة الجسم كله الذي يفضل عليه قوته
الموجودة في الاجزاء الغير المتناهية الخارجة عن ذلك الجسم هف فالواجب ان
ان يكون ازيد منه بحسب النسبة بل ما اوجب لاجتماع اشتداد قوة فوق الذي
يوجبه النسبة فيبين انه لو كان جسم غير متناهي العظم لكان غير متناهي القوة بالقياس
الى المقوى عليه ولما لم يجز ان يكون جسم غير متناه لم يجز ان يكون قوته غير متناهية
من هذا القبيل فلينظر هل يجوز ان يوجد قوة غير متناهية لا في جسم غير متناه
فليس هل يجوز ان يوجد يكون وجود قوة غير متناهية بالقياس الى سرعة الفعل فيقول
ان هذا لا يوجد والا لكان فعلها في السرعة وافعالا في زمان وكل سرعة فلها زمان
لان كل سرعة هي في قطع المسافة او في نظير المسافة وكل ذلك في زمان فلو كان يجب
حركة لا نهاية لها في السرعة لكان زمان لا نهاية له في القصر وهذا محال كما يعلم ما قبله
اما تقدير السرعة الامور التي لها وجود لا في زمان واما الامور الواقعة في الآن فلا تكون
فيها سرعة ولا بطؤ فان قال قائل ان القوة الغير المتناهية يفعل في آن وسائر
القوى يفعل في زمان فلتضع القوة الغير المتناهية على ان تكون فعلها لا سرعة
فيه فالجواب من ذلك انا نقول في هذا الباب امثال الحركات المكانية التي
التي يوجب قطع مسافة ويختلف فيها في السرعة والبطؤ ولا يمكن الا في زمان
او لا يمكن قطع مسافة آن والا لانقسم الآن بارا انقسام المسافة وكذا هي تجري
الحركات الكائنية مما يقع فيه سرعة وبطؤ بصيرورة حاجة وقوع ذلك الى زمان
فان كان شيء آن يحتمل يقع في آن وآن يقع في زمان فليس كلامنا الآن
فيه بل كلامنا في الامور التي تختلف في السرعة والبطؤ ولا يحتاج وقوعها عن زمان
فانها كما تشتد فيها يقصر زمانها وان كان منها شيء واقعا عن قوة
غير متناهية كان الى آن وذلك يخرج لان المسافة وامثالها لا تقطع في آن
او في زمان فيكون لنسبة الى زمان فعل واقع من قوة متناهية فيعود الى ان
يصير نسبة الزمان الى الزمان نسبة الفعل الى الفعل ويصير للقوة الى متناهي ما يقوى عليه
احد الامرين الآخرين على المتناهي والكثرة فلينظر هل يمكن ان يكون هذه القوة التي
لا يتناهى ما يقوى عليه كثرة او قوة وجود جسم حتى يعرض لها انقسام بانقسام الجسم
لكن الكثرة لا كثرة منوالية منسوبة الى محدود على ترتيب تحدد ويحاذي بعضه واما كثرة مختلطة
من اشياء مختلفة في مراتب مختلفة فيجب ان نترك الآن النظر في القوة على كثرة

ولو كان المقسم عليه القوة

نسبة جم

لسر لا المتناهية الى تناهي ما يقوى عليه
فاذا كان قوة غير متناهية فيكون
ما يقوى عليه احد الامرين

من اشياء مختلفة غير متناهية على كلام لنا فيها ولنتحدث فرع على كثرة متصلة من ترتيب
واحد مجاورة للمدة فلننظر هل يجوز ان يكون في الاجسام فرع على كثرة بهذه الصفة
وعلى مدة غير متناهية فنقول ان ذلك لا يمكن لان هذا الجسم لا يخلو من ان يكون
مع القوة وجزء هذه الفرع لا يخ اما ان يقوى على ما يقوى عليه الكل في الكثرة المدة
من آن معين فيكون المقوى عليه فيهما جميعا في القوة شيئا واحدا فيكون لا كل
للكل على الجزء في المقوى عليه وهذا خ واما ان يكون لا يقوى عليه خ اما ان
يقوى على شيء من جنسه او لا يقوى على شيء من جنسه البتة وخ ان لا يقوى على
على شيء من جنسه فان القوة يكون ساريه في الجسم وفي الفرع فيكون للجزء فرع
من جنس فرع الكل ويقوى عليه في ذلك الجنس الذي للكل فلا يخ اما ان يكون مبدأ القوى
عليه الذي يحركانه شيئا واحدا او يكون ما يقوى عليه الجزء اصغر من ذلك فان
فان كان شيئا واحدا وكان جميع ما في القوة مما لا نهاية له كثرة ومع من آن
معين يقوى عليه كل واحد منهما فيما سواه في المقوى عليه وهذا خ وان كان
ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر والكل انما يقوى عليه على ذلك لا صغر فاما ان يكون المقوى
عليه في الكثرة والمدة في آن معين فيهما سواء وذلك محال او يكون للجزء اقل والنقص
واذا كان ما يقوى عليه الجزء بعض لم يكن نقصانه في اتصاله من الآن الذي فرضنا
حوالا عتبار منه بل من الطرف الآخر فاذا انقص من عظم المتناهي في جهة كونه عن شاه
زاد عظم المتناهي على تلك الجهة وما زاد عليه شيء في جهة فهو متناه في تلك الجهة
فيكون اذن الجزء المفروض متناهي القوة بالقياس الى مبدأ الفعل لكن جملة الجسم
المتناهي بسبب الجزء المفروض مناسبة محدودة فالقوى التي في الجملة تناسبها
مناسبة محدودة وهذه المناسبة بالقياس الى المقوى عليه الذي للجملة تناسب
المقوى عليه الذي للجزء مناسبة محدودة فزمان الجملة ايضا محدود وكذلك عود
والكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي وضعناها في حوادث الخلا
والملاء وذلك لانا لسنا نحتاج الى اعتبار وجود هذه المناسبات بالفعل
بل نقول ان ما تقدر مناسبته توجب هذا الحكم فهو متناه على التقديرات
التي قد تعطلها المهندسون وما خلا ليس العائق في ذلك من طبيعة القوة ولكن
من طبيعة الامور التي ليست بواحد فنحن نقول ان هذه القوة بحيث لو كانت في الامور
بواحد على نحو ما كان طبيعتها يوجب كذا وكذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم
متناه لما كانت تكون بحيث لو كانت الامور بواحد على كذا كان طبيعتها
يوجب كذا وكذا وذلك واجب لها ان تكون فمن هذا يتبين انه لا يجوز
ان يكون في جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة المذكورة
واما بالقياس الى العدة المختلطة فعسى الا ان يشكل فيه ولا يمكن استعمال
هذا البيان بعينه فيها وذلك لانه لا يلزم ان تكون العدة المعدة وحدها في المستقبل
اذا كانت انقص من عدة اخرى ان تكون متناهية فيجوز ان يكون في المستقبل
امور بلا نهاية ولكن بعضها انقص من بعض وحركات بلا نهاية في الماضي فان دورات

فان دورات الاسرع لا محالة اكثر من دورات الابطا وكذلك الغرات الغير المتناهية اقل من
الوحدات الغير المتناهية واكثر من الماس والالوف الغير المتناهية واما في الزمان المستقبل
من الآن فلا يجوز ان يكون زمان يمتد من آن اول من غير المتناهي المنتهي من الآن
متناهيا ولكنه اذا كان ما يقوى على كثرات مختلطة غير متناهية كل ترتيب منها
وحد يقوى على ترتيب واحد منها ممتد ما من وحدة معينة او ان يعين فاذا كان
الجسم لا يقوى على ترتيب واحد غير متناه فكذلك لا يقوى على خلط من تراتيب مختلفة
واما انها لا يقوى على ترتيب غير متناه فقد كنا بينا مما قلنا واما اذا كان كل كثرة
فيها غير منتظمة في ترتيب ويكون الكثرة جنسا واحدا لا ترتيب فيه فلا يتبين من هذا
العلم امتناعه فقد بان السبيل ان يكون الجسم قوة بلا نهاية في الشدة والمدة
وفي العدة فان قال قائل ان القوة التي في الفلك الاقرب الينا يقوى
على تحريك النار على الدور فرسا من غير انقطاع وهي جسمانية فلو ان الفلك
الحركة كانت مستعملة في موضوعه حركة بالعرض تحرك ما المحرك بها فيه ومع ذلك فهو غير
المحرك للفلك واما متوسط حركة الفلك ونحن لا نمنع ان يكون قوة غير متناهية
في جسم تحرك تلك الجسم او جسم اخر فاما ان كانت لا في جسم وتحرك جسما
وتحرك تلك الجسم بسبب حركتها حركة فيها جسما آخر حركة غير متناهية وذلك
مما هو موجود وليس عليه كلام فانه لا مانع ان يكون قوة غير متناهية رئيسة عن تلك
الاجسام تحرك جسما تحرك الاجسام كثيرة تلتئم به وتتولد عنها نظام الاعداد
متكونة لا ينقطع انما كلامنا في القوة الغير المتناهية التي هي اصل ومبدأ
لنظام الترتيب الغير المتناهي عدة كان او عدة في التكون او حركة متصلة كان
بواسطة او بغير واسطة فاما الحكم ان ذلك المبدأ لا يكون في جسم فان قال
قائل اليس من المستحيل ان يكون الجسم قوة على ما يلزم وجود ذلك الجسم ثم يكون
ذلك الجسم مما من شأنه ان يعي واما يصدر عنه ذلك التحريك او ذلك
العدد واما فالجواب عن هذا ان ذلك من المستحيل لما بيناه بل يلزم مما بيناه
ان لا يكون الجسم من الاجسام قوة يفعل بها واما فيما يماسه واما بل قوة
كل جسم قوة يفعل بها فيما يماسه بحركة منقطعا من بعيد ويوصل ولا جسم
من الاجسام يمكن ان يكون قوة في شيء واما مع بقاء الجسم يكون فعليها واحد
واحد امر امتناعها بل يجب ان يكون الجسم قوة يصدر عنها فعل يقتضي
نفسه التناهي في الجسم واما فيكون مثلا دافعا او جاذبا او محيلا او شبيها
بما يجري من هذا المجرى فان قال قائل اما ان هذا الارض لو بقيت دائما ولم يعرض
لها عارض لكان لو جد من موتها سكون متصل في مكانها الطبيعي فيقول اما السكون
عدم ملاصل ومع ذلك فبقاء الارض والاجرام العاملة للكون والفساد في
في مكانها الطبيعي دائما وبقاء قواها لك مما سنبين استحالته ثم لقائل ان يقول
انه يجوز ان يكون هذه القوة الغير المتناهية اما لو جد طبيعة الجسم فاذا انه بطلت
فلم لو جد من ملك القوة شيء الجزء فلم يقوى الجزء على شيء اما يقوى عليه الكل لان

لنا واحد

في م

يحرك جسما ويحرك بحركة جسم تتوسط
شيئا آخر وحركات غير متناهية ولا يكون
القوة الغير المتناهية مستقرة
في واحد
الجسمين
انما تمنع على الكون الذي هي
تكون قوة لها هو
غير متناهية ص

فرع م

جسم

يقوى

لان كل هذه القوة للكل كالواحد من القوى في الاجسام المركبة بعد المزاج ولا يكون
موجودة لشيء من الاركان التي اشتركت عنها وكان المركب للسفينة فان الواحد
منهم لا يحركها البتة فيقول ان الامر سيرى على ما قررتم فان القوة وان كانت للجسم
بحال اجتماع اجزائه وبحال مزاجه فانها مع ذلك يكون سارية في جملته والا لكانت
قوة لبعض الجملة دون الكل واذا كانت سارية في جملته كان لبعضها بعض القوة
فيكون البسيط اذن في حال المزاج حاملا للقوة الحاصلة بعد المزاج السارية في الكل
واما لا يحملها حال الانفراد وليس يجب ان يكون وضع الجسم بعضا يلحقنا الى
ان ناخذ ذلك بشرط قطعه وابانته حتى يكون للعامل ان يقول ان البعض المشار
لا يحمل من القوة شيئا يقينا ان نحن بعضناه منه وهو بحاله يعترف حال
ما يصدر عن ذلك البعض وعن القوة التي فيه وحدها التعرف المفروض منه
على سبيل التقدير والمحكوم للسفينة فان الواحد منهم وان لم يمكنه ان يحرك
كل السفينة يمكنه ان يحرك بعضها لا محالة ويلزم ما قلنا وللعامل ان يقول
فالمحرك الغير المتناهي القوة الغير الجسمانية الذي يحرك جسما لا ح اما ان
يفيد حركة واما ان يفيد قوة بها يتحرك فان افاد قوة فقد افاد
قوة غير متناهية للجسم فيلزمها ان يقيم ويوجب ما ذكرتم وان افاد
حركة ولم يفد شوقا غريزيا ومثلا فهو قسر وعندكم ان القسري لا بد وان فالجواب
انه افاده ميلا فان الميل وان كان مبدأ قريبا للحركة فليس مبدأ قريبا لها من حيث
هي غير متناهية بل من حيث هي تلك الحركة فالميل وحده ليس بحيث هو يصدر
عنه الافعال الغير المتناهية بل عن اثر من مستبقيه على الدوام حدوثه ووجوده
متناهي المقوى عليه ان كان له مقوى عليه وان لم يفد ميلا فليست الحركة
بغير نهاية كما حسبوا اذ العسر الى مخالف الميل الطبيعي في الشيء ملكا
فاذا لم يكن ميل لما افيد من الحركة لم يكن قسرا فقد انفصل انه من المستحيل ان يكون
قوة في الجسم هي التي يقتضي كذا نهاية الامور الا نهاية وللعامل ان يقول البرهان
الذي اوغيتم انما قام على قوة غير متناهية تحرك جسما غير متناهي خارجا عنها
ولم يقم على قوة غير متناهية تحرك الجسم الذي هي فيه فانه ليس لكم ان تقولوا
ان جميع القوى تحرك الشيء الا الضرب الذي وصفنا ان بعض القوة تحرك لان بعض
القوة تحرك ما هو فيه وجميع القوة تحرك ما هو فيه وليس جميع القوة محركا
في وقت من الاوقات لما ذكرنا لجواز ان يكون فيها واذا كان كذلك لم يبق الكلام
في المخلص فيكون الجواب عنه ان نذكر ما اشرطناه من حديث اعتبار هذا على حسب
قضية شرطية متصلة بقدرته لا بحسب الوجود واذ قد فتشنا عن هذا البحث
حق التفتيش وبيناه على غير الوجه التسخيف الذي تذكره من تخرف في التلويم
وما حد القوة الغير المتناهية كما بينا في نفسها شيء غير محتاج مشاه ويخرج
خلفا ما بينا يلزم ان تتضعف ويكون لها سر اخرى ولا يحل ان القوة
في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل مع قوة غير متناهية لشيء تقابلها

ان يقابلها من المقوى عليه غير متناه في القوة لا ما يفعل وان غير المتناهي
في القوة قد يعرض له ما يصير اكثر واقل وان يكون اشياء كثيرة كل واحدة منها
في طبقة غير متناهية فيكون غير المتناهي من متن مثلث حرات واربعة واكثر
من ذلك ويكون ذلك من شيء واحد ومن احاد مختلفة فلا يستحيل تضعيف
الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعيف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل
يجب ان يحام حول ما بيناه واذ بينا ذلك فلنعد هل من الممكن ان يكون
حركات في اكوان متصلة لا نهاية وهل ان كانت لا نهاية فلها بداية
زمانية لم يكن قبلها قبل في ان يسير الحركة والزمان شيء يتقدم عليهما الا ذات
الباري سبحانه وتعالى وانه لا اول لهما من ذاتها فلنعد هل يمكن ان يبدأ
الحركة في وقت ما من الزمان لم يكن لم قبل ابتداء الحركة امر اعنيه وكل طرف من الزمان
له قبل وان ذات الباري هو قبل كل شيء فنقول ان كل معدوم
فانه قبل وجوده هو جائز الوجود فجواز وجوده موجود قبل وجوده فانه
لو لم يكن موجودا انه جائز الوجود كان معدوما انه جائز الوجود
كان معدوما انه جائز الوجود وكان ليس بجائز الوجود فكان جميع الوجود
فجواز الوجود موجود قبل الوجود وجواز الوجود للوجود امر محصل لا محالة ليس هو نفس
العدم فكم من معدوم غير جائز الوجود وهو اما جوهر قائم بنفسه واما امر هو
موجود في شيء ولو كان امرا قائما بنفسه لا في محل ولا في موضوع لكان حينئذ
هو كذلك هو غير مضاف لكنه من حيث هو جواز وجود هو مضاف
الى شيء ومعقول القياس فليس هو موجودا جوهرا قائما بنفسه بل عسى
ان يكون اضافة ما وعرضا بالجوهر ولا يجوز ان يكون جواز الوجود جوهرا
لا اضافة لان تلك الاضافة يكون نسبة الى الشيء المفروض معدوما
ولا يمكن ان يكون تلك الاضافة نسبة مطلقة كيف اتفقت بل نسبة معينة
ولا يتعين تلك النسبة الا انها جواز فقط فيكون اذن الجواز نفس الاضافة
لا جوهرا يلزمه اضافة هي غير الجواز ومحو عنها هو الجواز وليس وجوده
بالحقيقة فيما يجوز وجوده وهو معدوم بعد فان الصفة الموجودة لا يجوز
لمعدوم ولا هو صفة للمبدأ الفاعل حتى يكون هو القدرة فان القدرة
على الايجاد وجواز الايجاد ليس هو جواز الوجود ولذلك يصح ان يقول
العامل ان القدرة على الممتنع ممتنع وعلى ما ليس في نفسه جائز الوجود ممتنع وليس يكون
ذلك هو قولنا ان القدرة على ما ليس جائز الايجاد ممتنع او جواز الايجاد
ما ليس بجائز الوجود الايجاد ممتنع فان الاول من القولين يؤدي معنى ما
عبر القول الثاني فان قائل القول الاول يفيد معنى غير هذا وقائل القول الثاني
يفيد هذا اي اذا كان ما لا يجوز ايجاده لا يجوز ايجاده فان قوله قول هذا
لا كقول من يقول ان ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجوز ايجاده من حيث فان هذا
قول صحيح مستعمل في المقاييس مقبول فان الناظرين ينظرون في الامور هل

هي جائزة الوجود حتى يحكموا انها جائزة الحادثة بل هي غير جائزة الحادثة ويستحيل ان
ينظروا انها بل هي جائزة الحادثة او غير جائزة الحادثة ليتعرفوا من ذلك على سبيل
الاشاج من ذلك انها جائزة الحادثة او غير جائزة الحادثة فيجب ان يكون جواز
الوجود وهو القدرة على الوجود فاما في جوهر غير المحدث وغير قدرته والجوهر
الذي فيه جواز وجود الحركة هو الذي من شانه ان يحرك فظاهر ان
ان الذي لم يحرك او من شانه ان يحرك بسبب ابتداء حركته فاذا كان
ذلك الشيء موجودا ولا يحرك وجب ان لا يكون العلة الحركة او الاحوال
والشرائط التي لاجلها يصدر التحريك من المحرك في المتحرك موجودات ثم وجدت
فيكون قد تغير حال قبل تلك الحركة فان الحركة كذلك ما لم يكن ثم كان فله علة
توجب وجوده بعد عدمه ولولا ما لم يكن عدمه ليس ما وجب من وجوده ولا يتميز
له احد الامرين لذاته فيجب ان يتميز لامر وذلك الامر ان كان يمنع
الوجود عنه عن العدم ولا يميزه سواء كان الامر كما بل يجب ان يكون
الامر يرجح الامر فيه عسر الوجود من العدم والمرجح اما ان يكون ترجيحا
يوجب او ترجيحا لا يبلغ ان يوجب فيكون الكلام كما بل يجب لا محالة ان يوجب
وعلى كل حال فيجب ان يكون بسبب مرجح او موجب قد حدث والكلام
في حدوث ذلك الكلام بعينه فاما ان يكون لحدوثه اسباب ذات
ترتيب ما يطبع لا نهاية لها موجودة معا او موجودة على التعاقب فان كانت
موجودة معا فقد وجد المرجح وان كانت موجودة على التعاقب فاما ان يكون
كل واحد منها يفنى زمانا او يبقى الامات فان بقيت زمانا كانت الحركة
بعد حركة على التتابع فلا ينقطع وكان قبل الاولى حركة وكانت الحركة
قديمة وقد جعلنا لها مبدأ هذا خلف وان بقيت امات فتتالت
الامات لا توسط زمان وذلك ايضا محال فبين انه اذا وجدت في جسم
امر لم يكن فقد حصل لعلة ذلك الامر في الجسم سبب لم يكن وتلك العلة
تستدعي وجود عدم لذات او حال اما الحركة توجب قربا او بعدا
او مواراة او خلافها واما حدوث قوة محركة لم تكن واما ارادة حادثة
وكل ذلك فلحدوثه سبب على الاتصال شيئا بعد شيء وذلك لا يمكن
الا بحركة ينظم الزمان شيئا بعد شيء ويحفظ الاتصال لا متتابع تتالي
الامات ولانه ان لم يكن حركة تنتقل الامر الى امر وجب ان يقطع العلل والمعلولات
معا فان السبب الحادث الموجب او المرجح ان كان قارا الوجود
فانه اما ان يكون بطبيعته يوجب ويرجح او يكون لامر عرض له فان كان
ذلك لطبيعته لم يتغير عنه وجوده ما هو علته وان كان لعارض فليس
هو لذاته علة بل مع ذلك العارض فيجب ان كانت قارة الوجود
ان يجب معها المعلول ملتاما جزءا واذا كانت حادثة متجددة غير قارة
لزم بعينه الكلام الاول فاذا كانت العلل او الاحوال التي تهيأ لتعلل علة قارة

ابتداؤه

قارة الوجود حادثة او غير حادثة لزم الحادث بها وجودها وجود فان القار
ان كان دائما كان موجبا وان كان حادثا كان تكونه علة على اقوى
فيجب ان يكون في العلل او احوال العلل علة غير قارة الوجود بل وجودها
على التبدل واعلى التنقل من امور على امور وليس يذهب الحركة او الزمان
والزمان في نفسه لا يقبل الامات المبدع قبليته بالذات لا بالزمان
وكيف يكون قبلها الامات المبدع وقد منعنا ان يكون للزمان في
آن يتقدم عليه اذ في اول الامات المبدع وكذلك لا يكون للحركة
ابتداء زمانيا الا على جهة الابداع الامات المبدع وليس لقائل ان يقول
انكم قد جعلتم الحركة واجبة الوجود وواجب الوجود لا يحتاج الى موجد
فالجواب ان الواجب الوجود على نحوين احدهما واجب الوجود مطلقا
ولذاته والاخر واجب الوجود بشرط وبغيره مثل كون الزوايا مساوية
لقائمتين وذلك ليس واجبا مطلقا بل واجب ان كان الشكل مثلثا
وكذلك وجوب النهار مع طلوع الشمس فهو واجب بعلة وليس وجوب النهار
ولا طلوع الشمس واجبا لذاته ونحن اوجبنا وجوب قدم الحركة ان فرض الحركة لا تدار
الا على نحو الابداع وذلك يحتاج فهذا شرط ولم نوجب لها وجوب الوجود لذاتها
وليس اذا جعل الشيء واجب الوجود مرسلا او عند شرط فقد جعل له ذلك
لذاته وقولنا انه يجب ان يكون الحركة لا يمنع ان يكون ذلك الوجوب
عن مبدأ ولا قولنا وانه يجب ان يكون الحركة دائم الفيضان عن محرك
لو علمناه لوجب ان يجعل الحركة واجبة الوجود لذاتها بل اذا علمنا لا يمكن ان لا يكون
حركة يكون كما نقول لا يمكن ان لا يكون محرك محرك فاما اذا علمنا لا يمكن
ان لا يكون الحركة قديمة في الزمان الا وقد كان في العقل لذلك الزمان
حركة يكون كما قلنا لا يمكن ان يكون محرك محرك في الزمان الا ويكون قد تحرك
قبله محرك هو او غيره فان قال قائل ان تحريكم في قدرة الله ان يكون
كان يجعل قبل كل خلق خلقا وقبل كل حركة حركة لم تجز منكم بان يكون الله
جائزا عليه ان كان يخلق خلقا قبل خلق على وجه جعلكم الحركة لله لذاته لها وجوبا
توجب ان تقولوا بوجوب حركات لا نهاية في الماضي فيكون الحركات
الى الآن الطوفان اقل والى الآن زماننا اكثر ولا شك في كون الاقل حالا نهاية
له متناهيا فيكون ما ليس له نهاية متناهيا وايضا فان الحركة الاخيرة يكون
وجودها موقوفا على وجود حركات لا نهاية له وما توقف وجوده على ما لا يمكن
لا يوجد وايضا فانكم تكونون قد اوجدتم بالفعل ما لا نهاية له في الحركات اذ كل
حركة منها فقد تقدمها بالفعل لا محالة وايضا فانه اذا كانت كل حركة حادثة فكل الحركات
وجملتها حادثة فالجواب من الشك الاول ان تلك الحركات
اذا وصفنا قد جعلها الله تعالى عن مشاه بل على اما اي عدد للحركات نوجبه
وجدنا جملة غيره كانت واذ هي معدومة ملاح اما ان تجوز ان تقع في المعدومات

لا يتاخر فيصير حادثا صح

شاء صح

وجد صح

فانها اذا اعتبرت الآن كان
لا وجود لها البتة بل هي معدومة
فاذا قيل لها انها غير متناهية
فليس على ان لها كما حاصلا صح

انها اكر واهل ومتناهية او غير متناهية او لا كر فان لم يكر فقد زال الاعراض
وان كر فيجوز ان المعدومات لا نهاية لها وان بعضها اهل من بعض
كالمعدومات في المستقبل التي هي كسنوات العرفا فانها اهل من عودات العرفا
وعودات عدة افلاك منها اهل من عودات فلك واحد التي
من زمان الطوفان اكر على الى من الى من زماننا ومع ذلك فهي غير متناهية
ولما يقال قوم يرون للمعدومات ذوات خاصة متميزة بعضها عن بعض
والصنف الواحد منها كالسواد او البياض غير متناهي العدد وان لم
في هذه المعدومات التي في المستقبل ان كل واحد منها كذا لسبب
انها معدومة فلا يلزم في المعدومات التي في الماضي ان كل واحد منها
كذا وان قيل في المستقبل كل واحد ولم يوجب كلا وجملة فلذلك لنقل
في الماضي ولا يوجب جملة وما لحري ان لان جملة مستقبلة ولا جملة ماضية
فان الجملة لا وجود لها البتة لا فيما مضى ولا فيما يستقبل ولا هي اكر ولا
اهل ولا هي متناهية ولا هي غير متناهية لا الى بمعنى السلب بل بمعنى لم يكن له
نهاية ثم الجملة الماضية والمستقبلة غير متناهية بمعنى السلب المطلق كما يسلب
عما لا وجود له وكما يسلب الوجود ولا عذر يقبل لمعتذر يقول ان الماضي
دخل في الوجود فلذلك يستحيل ان لا متناهي مستقبل لم يدخل فانه
لا يستلزم ان الماضي دخل في الوجود بل كل واحد من الماضي قد دخل في الوجود
وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية الماضي كانه قد يسلم فيه ان
ان كل واحد من المستقبل ممكن ان يدخل في الوجود ويكون له كلية البتة
ل والمتناهيات التي دخل في الوجود وكل واحد منها او يدخل على ان التقابل
يعقب عدم الاول لا يوجد لها جملة لان الجملة يفهم منها الاجتماع وهذه
لم يجتمع الوجود البتة وان كان كل واحد موجودا اما لو فرض نفراده وهنا
لا وجود للآخر فيه نعم قد اجتمعت في وصف العقل لها ما دامت كانت
موجودة والاجتماع في المحل وفي وصف العقل غير الاجتماع في الوجود ومثل هذا
مثل اجتماع كل انسان وانه حيوان لا جملة لهم البتة واما الاعراض الثانية فلا يخ
اما ان يعني بالتوقف المذكور فيه ان يكون امران معدومان في وقت وشرط وجود
احدهما في المستقبل ان يوجد المعدوم الثاني قبله حتى يكون موقوف الوجود عليه
فان كان الامر على هذا وكان امر في الماضي معدوما ما دام شرط وجوده ان يوجد امر
بغير نهاية في ترتيبها وكلها معدومة فيبتدي في الوجود من وقت ما بشرط استحال
ان يوجد امر موقوف الوجود على امور غير متناهية لا موجود فيها واما ان يعني
انه ليس يوجد الا وقد وجد قبله امور واحد قبل آخر لا نهاية لها من غير ان
يكون وقت كلها فيه معدومة فان اراد وانه فهذا هو نفس المط فلا يجوز
ان يكون مقدمة قياس على ابطاله واما بعد هذا الاعراض فانما جهلوا الفرق
بين كل واحد وبين الكل فانه ليس اذا كان كل من الاشياء يجب ان يكون الكل

واحدا

وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية يكون للمستقبل حتى يكون كلية المستقبل يدخل في الوجود

الكل بتلك الصفة بل لا يجب ان يكون له كل حاصل ولو كان كذلك لكان الكل
حرفا او كل واحد من في الكل فانه ليس ما هو كل واحد حرفا واولا يرون ان الامور
التي في المستقبل ان كل واحد منها جائز الوجود والكل فجائز الوجود فليس حقا
ما قالوه انه اذا خرج كل واحد الى الوجود بالفعل حاصلا فالكل قد خرج ليس في غير المتناهي
بل الامر على ما قلناه انه لو كانت عشرة متناهية تتوالى في الوجود واحدا بعد واحد لكان
آن آخر فلا شك ان هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا بالفعل وقتا
والكل غير موجود بالفعل البتة فانه لا يكون لمثل هذا الكل من حيث هو كل وجود
البتة وقد يلزم هؤلاء الذين سعوا ان يكون لبيات الحالق هذا الاقتدار
الغير المتناهي ما قوله وهو انهم يجوزون لا محالة ان يكون قبل الحركة الاولى عدة
حركات متناهية يوجدها الموجد لكل واحد منها حال من البقاء وغير البقاء
بحصل يتوالى عليه من غير انقطاع وعدد عشرة مثلا فلا يخ اما ان يكون جائزا
مع جواز ايجاد اولها الى احاد الحركة الموجودة الآن يوجد عشرة من حركة النوع
المذكور على ان بقاء كل واحد منها او لا بقاؤه على نحو ما فرضناه لهذه العشرة
او لا يكون ذلك جائزا عندهم فان جوزوا لم يمنع ان يوجد تلك العشرة في اجسام
وهذه العشرة في اجسام اخرى فيكون في هذه تلك العشرة وحدث هذه
العشرة او حال كل واحد في البقاء وغير البقاء حال الآخر وهذا يخ وان لم يجوزوا
لزم ان يكون حال العدم عدد يجاوز نوع الحركات والحادثات ويلزم لا محالة
ان يكون ذلك مما لا يتناهى اذ الكل هو حال اول جواز فيكون موجودات بالفعل
على طريقتهم ليس لها نهاية في الماضي وقد منعوا هذا ويلزم امور اخرى مما الزناه
في باب الزمان ان يكون هناك تغيرات متتالية والا لما كان وجود بعد وجود
وان يكون الموضوع لها موجودا اولا بغير الموضوع وان يكون الموضوع ذات
بالاحد الحق عندهم او لا بغيره وهذا الحق سبحانه ومنه عما يقول الملحدون
في تعقيب ما سبق ان الاجسام الطبيعية تخلع عند الصور المفرط
صورة بل لكل منها حد لا يحفظ صورته في افل منه وكذلك تعقبت على قول ان
من الحركات ما لا اقصر منه ومما يليق الحاقه بهذه الفصول النظر في حفظ
الاجسام في الصور على الاتصال انها هل يبقى لها مع انقسامها الى غير النهاية
اي هل كان الاجسام لا تتناهى في الصغر انقساما ويحفظ صورتها الجسمية
كذلك يحفظ سائر الصور التي لها قابل المادة والهوائية وغير ذلك اما الصور
التي لها تحتاج الى المزاج فيمكن ان يكون قرب من الفعل مرة ما الى البسائط
العاقلة للصورة المستفادة من المزاج وان كان قد يتوهم قرب اخر لا يحتاج
الى الرجوع الى البسائط وذلك بان يكون هو الفضة بسائل البسائط ايضا
لان ما يحتاج اليها لكن الاولى ان يحمل كلامنا في انقسام الصور البسيطة فنقول
ان الاطس المتانت المنسوبة الى صدر المشائين ان هذه الاجسام متى اخذ
اذا جزئت بعد ذلك لم يكن الصور فيها بموجودة حتى يكون عندهم ان الاشياء

عندهم

فوجدت عشرون حركة يتبع من حركة الكلية
وحالها الى الحركة والبطوء وطبعها واحد

هو اصغر صغير الماء وكذلك الهواء وكذلك لسائر العناصر واذا كان قولهم
في البسائط كذلك قولهم في المركبات الى نرى منشابهة الاجزاء كاللحم والعظم
بذلك احكم واجدر وقد قالت جماعة منهم انه ان لم يكن الامر كذلك فجائز ان
يكون من كل صغير منها ما هو اصغر واما واذا كان يجوز ذلك في الماء والهواء
والنار والارض وفي اللحم والعظم وغير ذلك فيجوز ان ناخذ اجزاء البسائط الى
حد كان فيكون منها ما يكون بالمزاج كالاشياء التي تتكون عن الماء والهواء
والنار والارض وما يكون بالتركيب كالحيوانات التي تتكون عن تركيب
اللحم والعظم فجائز ان يكون المتكونات الحيوانية والنباتية على اي قدر
شئنا فيكون من الممكن ان يحصل في قدر البعوضة ولهم ان يقولوا
ولا يلزم في مقابل هذه ان يكون بعوضة في قدر الفيل او الامتزاج يقتضي
صغر الاجزاء لا كبرها فان اذا كبرت وتلاقت وهي كبيرة لم يفعل من الامتزاج
بالفعلة الصغيرة ولهذا ما كانت المعجونات التي يمتزج قد صح على كونها
حد من الدق وكان كبر الاجزاء فيها يمنع ان يتحد قوى بعضها في بعض
ولهم ان يقولوا او عسى منهم قائل قال ان هذا الامكان لو كان صحيحا
في يكون الحيوانات عن اسطقسات لهما لم يكن امكانا مطلقا كان يجب ان يكون
اكثريا بالقياس الى الموجود وذلك لان امتزاج الاقل قبل امتزاج الاكثر
فان الاكثر يحصل عن الاقل وكذلك القول في المركب ووجود ما هو قبل
او لا من وجود ما هو بعد فيكون الامتزاجات عن اصغر الاجزاء او الى الوجود
فكان يجب ان يكون وجود فيلة على قدر السنانير فضلا عن قدر البعوض
انما يجيء بالمنع وعلى انا كيف يسعى ما يكون على قدر البعوض فيلا الا مشتركا
الاسم فان الافعال الفيلية لا يصدر عن هذا القدر وهذا ما يقولونه
ووجه ما يقولونه واما الحكم على هذا القول فيجب ان يكون بناء على هذه الصفة
اما في مناقضة لكما فورس في قوله بالخليط وانه مؤلف من الاجزاء المتشابهة
الاجزاء وان تميزها على نحو ما يقتضي ضربا من الاختلاط وان ضرب يكون به شيء
دون شيء وهذا القول لازم لا يحصل لكما فورس عنه فانه ينفي التكون
كله الى الاختلاط والتميز واما على الاصول المشائين فان هذا اعم لازم
وذلك انه يجيء على اصولهم ان امتزاج الاقل قبل امتزاج الاكثر وذلك
لان الاقل ان عنى به الاقل في العدد صح ولم ينفعهم لان كلامهم في الاقل
في المقدار وليس يجب اذا كان الاقل في العدد امتزاجه قبل امتزاج الاكثر
في العدد ان يكون الاقل في المقدار امتزاجه قبل امتزاج الاكثر في المقدار
فان وجود الاقل مقدارا في الاكثر مقدارا او وجودها بالقوة المطلقة ووجود
الاقل عددا في الاكثر عددا وجودها بالفعل واذا كان الاقل في المقدار معدوما
بعدما بالفعل لم يجز امتزاج البتة بل الاول في المقدار ان يكون الاكثر في المقدار
امتزاجه قبل امتزاج الاقل اذ الاكثر محصور في المقدار محصل واما الاقل فغير محصور

فيل صح

لا يندر ندورا

فغير محصور ولا محصل فان كان اقل من المقدار اقل بالقوة وايضا فان ليس واجبا
على اصول المشائين ان يكون المزاج الحاصل من الاجزاء ضارا ان حصل كما فيما
في حصول الصورة النوعية فعسى ان يكون العظم شرطا مع المزاج وذلك
لان النفس الفاعلة يحصولها مقارنة لجسم ما نوعا ما يستعد لها الجسم تمام
الاستعداد بان يكون بحيث يصلح استعمالها اياه آلة لافاعيلها وفوكانها
مثلا فان الانسان لم يحلق انسانا الا ان يكون بنية بحيث يمكن بالافعال الانسانية
ولا امل من ان يكون له قوة وآلة يمكن بها ان لم يكن عاش من اي اجزاء الكل واحدا
ويمكن بها من اعداد للتوسع في سائر ما لا بد للانسان من وجوده له وان لا
بحيث يستفيد السوائي وكيلة او في الكيفيات التي تعلق فيه فيشترط ان يكون لنفس
الانسانية لا تحصل صورة الا لبدن من شان شانه ان لم يعقه عائق وان يتهيأ
بالحركات الانسانية واذا كان كذلك فالمزاج نفسه غير كاف في حصوله محصلا
النوع الانساني وعلى ان لحصول المزاج المستعد لنوع ما مكانا وسعدا في مثله
يحصل ويتولد ومادة من شانها تتولد وقوة نفسانية تفعل بالات قوية على الوكد
والتسكين ولو كانت هذه المادة مع استعداد المزاج بمرة سيرة لا تفتقر
عن الكيفية الحاصرة فقط ولم يحفظ صورتها المزاجية ليس بابتغيها التي كانت
الطبيعية التي صورتها الكلية بل بمن يسير مثل هذه المادة لا تعلق بها قوة
نفسانية مارجة فبين ان هذا القياس اما سعي في الرد على المنصورين لا غير
واما يجيء فنقول ان الجسم الانقسام على وجهين احدهما على سبيل الانفصال
والانفكاك وقد علمت تحلل الوجهين فالذي يكون بحصل انقسامه لا على سبيل
الانفصال في الانفكاك وسائر الاجزاء لعرض يخص بعضه او اضافة
يخص بشكل مماسة او موازاة او غير ذلك فليس يجب من ذلك ان يكون الجسم
البسيط يقع به الانقسام لا حد يكون تلك الحد فاقدا للصورة لان تلك
الصورة فاشية في جميعه مطلقا بعد له ولو كان مع افراز الجسم ما لا قط له من صورته
لصورة لكان بعد امثال له في حكم يفني الجسم او بعض اصوره منه والبعد من احتمال
تلك الصور وكان يجيء هذا الجسم منتظما من اجزاء البسيط ولا واحد منها على هذه الصورة
وانما يحصل هذه الصورة باجتماعها والاجتماع ما هو اجتماع لا يفيد الا العدد
وخواصه في ما هو اجتماع اجسام لا يفيد زيادة على ما يفيد الاجتماع مطلقا الا المقدار
ولو احوج الشكل والوضع ويشكل من ذلك ناريا ولا ارضيا حتى يكون غير موجود فرادى
وموجودة في الجملة لا اجتماع ولا هو ايضا كالمزاج فان ذلك يجيء مختلفات الطباع
ومع ذلك فالمزاج الغير فاشر عند ما يستقر فيما فيه يستقر وحكمه حكم الصورة
البسيطة وهذا مما لا يحتاج فراغه الى كثير وان كان الامر على هذه الصفة
فواضح بين ان كل جزء من الماء ففيه مائية وان الانقسام على هذه الوجوه
لا يحل الجزء الصغير من الكل واما الانقسام على النحو الآخر وهو على سبيل الانفصال
والتباين فيجب ان يكون الافراط في الصغر يصير سببا لان لا يحفظ الجسم صورته

والثاني لا على سبيل الانفكاك

فان الاجسام كلما صعدت ارادت استقرارا والان يفعل فيها فيزيا
سرعة وهذا شي يستقبح لك فيشبه ان الجسم اذا وطن صورة ما من كمية
استحال ان يبقى على صورته ربما بل يستحيل من الاجسام المحيطة به الهواء وتحيل
بها ولا يكون بحث يثبت على صورتها لان ممتنع فان كان الامر على هذا
فيجب ان لا يخفى ان من ان اصغر جسم هو حافظ للصورة الارضية هو اكبر
من اصغر جسم هو حافظ للصورة النارية وذلك لان اصغر ما يمكن ان يوجد
نارا لا يجب هو قابل من الكون والفساد بقبوله طبيعة النار وعسى ان يكون
هو اولى بذلك فاذا كان كذلك فمن شانه ان يستحيل ارضا كانت الارض
الى استحالة الهواء اصغر مما من حجم النار المستحيلة الى النار اذا استحالت
ارضا صارت اصغر هذا هو اصل المشائين وهو الحق الا ان من
ان تلك النار الصغيرة ليس من شانها ان تستحيل ارضا معدودة بل على
نحو الاتصال بان تصير حينئذ جزء ارض لا منفصلا بالبعد عنها موجودا
بالفعل ودونها بل كما يصل قطرة الماء الى الماء بالماء انتهى بحث ذهب وجوده
بالفعل قطرة منفردة وانما يكون منها مادة في جملة العرو ويكون هي بحيث لنا
ان نعرضها منفردة وانما يكون منها مادة في جملة العرو ويكون هي بحيث
ولا يكون كذلك بالانفصال والانفراد فان قال هذا قائل فقد اجحف
في الحكم وليس يجب لا محالة ان يقع استحالته حيث يصادف كالارض
فان كثيرا من اجزاء العناصر يستحيل الى غيره لا بنفس ذلك المزيج الذي يخص
كله وهو جزء كبير محسوس القدر فكيف الصغير الذي يستحيل وبعد ذلك
فلا يجب ان يصل الى محل قد يجوز ان يستحيل الى تلك الطبيعة ويقع حاسا للسطح
الآن فيما يتعلق من ان في الحركات حركة لا يمكن اتخاذ الاقل منها فيكون مساوية
ايضا لاقل منها وربما كان كذلك وايضا يمكن لا اصغر منه فينقول اما اشياع
وجود حركة لا اقل منها على انها جزء من حركة مصلة فامر ظاهر مما سلف وكذلك
في المسافة والزمان واما على سبيل الانفصال والانفراد فعسى ان يظن
بهذه الاشياء انها تسمى الشاهي في الصغر واما الاولى وحق هو ان يكون
حكم الحركة حكم المقدار في ان الصغر لا يخرجه من طبيعة المقدارية كما يخرجه عندهم
مثلا من طبيعة النارية فاذا اوضحنا اصغر مساحة فيجب عندنا انه في نفسه بحيث
يمكن ان يعرض له قسمة بغير جهة التفكك وانه يعرض فيه حد مشترك لطرفيه
وان يتحرك اذا استدار يحرك من ابتدائه فانه لا محالة يرافق ذلك الحد المشترك
وانه لا يمتنع ان يعرض له مانع ومسكن عند مواماته ذلك الحد او من شانه السكون
فيكون تلك اصغر من اصغر الحركات وهذا اشد امكانا من تفكك المقادير
فان المقادير لا يبعد ان يقع حد ايضا المفكك فيكون بصورة دفعة من ان يصير
الفاصل بقسمة الفاصلة وان كان في نفسه منقسما لكنه لا يمتنع اذا كان
مساويا ان تلحقه القسمة المذكورة وان يلحق عند حد القسمة علة تمسكه فليس ان

واذا كان من شانه ان يستحيل ارضا صح ان الارض كثيفة وان النار لطيفة فاذا غلظت فاصغر اجزائها عند تكثره مادتها واصغر اجزاء النار اذا دقت

ان يمتنع ولكن فيه جريان الآن وقد تقدم علينا من هذا الجنس بحث وهو
هل كان في الحركات الطبيعية حركة لا اصغر منها فكذلك فيها حركة لا
منها في الوجود وان كان يمكن ان يكون في التوهم ابطاء منها فيقول
انه ان كان في الحركات الطبيعية مثل هذا فهو حركة اصغر ما يمكن ان يحفظ
صورته من ابطاء الاجرام السفلية الحركة وحركة في جهات الاجسام
واذ قد عرفنا حال ما عرض للاجسام الطبيعية دواما من التشابه والتماثل
في الزيادة والنقصان فرى بيان ان تكلم في جهات الاجسام وجهات
حركاتها اذا كانت الجهات من جملة الاواخر بسبب الكمية مقول اذا فرضت
لها نهاية يمكن اذا وضعنا بعدها ما ان نفرضه على الاستقامة او على جهة
اخرى فان وضعناه على الاستقامة واستحال ذلك به الى غير النهاية
افترضت على كل واحد من جهتين القسمين جهة على جهة هيئية واعني بالبعد
كل امتداد سواء كان يمكن ان يفرض فيه امتداد آخر او لا يمكن امتداد
واحد فالخط هو امتداد واحد بالقوة والفعل واما السطح فانه يجوز ان يوجد
هو بعينه ويعتبر له امتدادات مثلا ان كان مربعا كان له امتداد من ضلع
الى مقابله وامتداد آخر من الضلع الثالث الى مقابله الموضوع ولا واحد بعينه
لكنه يجب الاضافة الى مبدأ وغاية ممتدة الى منتهى هو غيره يجب الاضافة الى مبدأ
غير ولك المبدأ ما حد منه الى منتهى غير ذلك المنتهى وبالجملة كلما افترض امتداد
عرض منه ان يصاب له من حيث هو كذلك جهتان لا غير والمشهور
عند الجمهور وعند اهل الطب من اهل السطرلاب لخط جهتين لا غير وللسطح
اربع جهات وللجسم ست جهات اما رايهم في الخط فصحيح مطابق للموجود
وفي سائر ذلك نظر واما الذي للسطح بما هو سطح من النهايات فانه ان
ان كان السطح مربعا واعتبرت نهاياته الاولى التي هي الخطوط تكون النقط
فالامر على ما ظن وان لم يكن مربعا او كان مربعا ولم تعتبر ذلك فان
جهاته اكثر من ذلك لانه ان كان مثلا مسدسا فلا حد اولى من غير ان
يكون جهة فيعرض للسطح المحاط به من حيث هو كذلك ان لم يكن له ست
جهات وان كان اكثر من ذلك عرض اكثر من ذلك وان كان ايضا مربعا
ولم يعتبر نهاياته الى الخط المستقيم فقط بل اعتبر له جميع انواع المشاهير من الزاوية
كان له جهات ثمان اربع الى الخطوط واربع الى الزوايا والدوائر فلا جهة له
لها بالفعل الا واحدة واما بالقوة فيعرض له جهات لا نهاية لها بالقوة
الى حدود من الخط ولا نقطة من حيث هو دائرة فقط هو اولى بان يكون له الجهة
دون غيرها واذ عرفت هذا في السطح فقد عرفت في الجسم وعلمت ان الجهات
الست كيف تكون في الكرة والمسطح المستطيل المشبه بالكعب وما يجري مجراها
وعرفت انه كيف لا يكون وانه كيف يمكن ان ينقص جهات المخروط الذي يحيط
به اربع سطوح مثلثات عن جهات المكعب وكيف كان في الكرة واما السبب

في الوجود

ان لها نهاية وافترض لها منها جهات ثلاث الى كل نهاية جهة
واذا كان كل واحد منها جهات ثلاث فيكون الجميع ستة
استقرار وما فوق جهة فوق الجهة الاولى
فالخط هو

واما الست فهي استنهار بنية القصر منه وهو ان كل جسم ست فامران
احدهما رأي عام والآخر اعتبار خاص فالذي سنته رأي عام وهو
انه لما سبق الى اوهام العامة ان الحيوان وخصوصا الحيوان الانسان
يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس وقدم فكان له
يمين ويسار اما اليمين فالجهة المقومة منه ابتداء الحركة واليسار بمقابله
وكان له فوق وتحت اما الفوق للانسان فالجهة التي يلي رأسه والتحت
الجهة التي يلي قدمه واما في سائر الحيوان ذوات الاربع فالفوق منه الجهة
التي يلي رأسه والاسفل منه الذي يلي بطنه وقدمه وكان له قدام وخلف
فالقدام هو الجهة التي اليها تحرك بالطبع وهناك حاسة بصره والابصار
والخلف ما يقابله ولم يكن عندهم له جهة غير هذه جعلوا طوله من رأسه الى قدمه
وعرضه من يمينه الى يساره وعمقه من قدامه الى خلفه فكانه لما افرضت
هذه النهايات اولا الافراض بعد بعدها بحسبها هذه الابعاد والابعاد
بالحصر لا تفرض الا بافراض النهايات التي عنها وانتهاء منها فلما كان
هكذا وقع في الاوهام ان الجهات ست ولم يشعر بغيرها ولم يكن الاسماء
الالهية توقفت الاوهام على مبلغ هذا العدد واعان على ذلك نوع
من الاعتبار خاص وهو ان الاجسام توجد فيها امكان ووضع مقاطعات
تلك على قوام ولا تجوز عريا وينتهي كل مقاطعة الى طرف الخط الذي عليه
المقاطعة فيكون له اطراف فيكون ست جهات لكن انما يكون هذه
المقاطعات على الاعراض اذا فرض امتداد واحد اتفاقا ووضع وضعا من غير
من غير ان يكون الطبع توجبه حتى يترتب عليه المقاطعات لقوام ولو فرض
بكان ذلك الامتداد الاول الواحد غير مما ليس موازيا له لوقعت
تلك مقاطعات اخرى على قوام غير تلك بالعدد ووقعت جهات
غير تلك بالعدد ثم ذلك ولا يجب ان يخالف لوجوب الجهات في كل جسم
حتى يكون في كل جسم من حيث هو جسم جهة هي بعينها يمين وجهة هي بعينها
يسار انما يجب ذلك في الحيوان اعني ذلك من الجهات التي الست بعينها
من بعض عن اما القوة والطبع والنوع فنعم يشبه ان يكون لكل جسم من الى
ما علو وسفل اما عارض واما بالطبع اما العارض فعلى ما يعرض من وضعه
فيكون ما على الارض منه هو الجهة السافلة وما يلي الفلك او ما يقابل ما يلي
الارض ان لم يكن فوق وذلك الجسم فلك هذا الفوق لكن هذا على
ان لا توجد من الارض وهي في موضعها الطبيعي فيشبه ان لا يكون لها جهة
الا الفوق وان عنى بالجهة ما يلي نهاية الشيء او نهاية الارض سطح
وسطح ما يلي السماء فينبغي ان يكون الاعتبار بالجهات لا يعرض الشبه
في السطح بل يلي كل طرف البعد يفرض في الجسم واذا كان كذلك كان البعد
المفروض في الارض جهة عند مركزها الذي هو مركز الكل وعليه الدور

الدور وجهة عند سطحها وهما نهايتا البعد النافذ فيه فيكون للارض
ايضا جهة سفل وجهة علو ويكون جهة السفل للارض ليس وجودها بالقياس اليه
لوجود جهة العلو وذلك لان جهة العلو سطح موجود بالفعل وجهة السفل
نقطة موهومة او لا يكون ايضا كذلك بل يكون جهة الفوق ايضا طرف البعد
المتصل بالمركز في السطح وهو نقطة ما فان كان كذلك فكيف يكون بالقوة
لكن قد جعلنا احد اسباب انقسام الفعل المماس والمحاذي والمحاذيات وهو
انقسام بالفعل اذ يتعين المماس والمماسات والمحاذي بالمماسة والمماسة
والمحاذاة كالاشارة فيكون اذا المركز والطرف الآخر مما يصير معينين الوجود
لمماسة البعد المفروض لكن الشأن في هذا البعد المفروض انه كيف فرض
فنقول انه لا يعدم الارض وجود افق لها لوجود قائم عليها وصح ذلك
من استدعاء فرض الابعاد الراهنة فيها فكان الارض لو انفرزت ايضا
ولم يكن لها تعلق باجسام خارجة لم يكن لها بالفعل فوق وسفل بهذا الوجه
بل فوق فقط من جهة النهاية التي تلي السماء بل هذا حق فانه لولا السماء لم يكن
لها علو البتة لوجوه من الوجوه فبقي الآن ان يحل ما سكتت على هذا فيقال
لو توهمنا ان الارض ليس لها الا السماء لكان يكون لها علو السفل
لا يكون علوا الا بالقياس الى السفل يجعل الارض افقا او شيء راقي يحرى
مجراه فيلزم من هذا انه يتعين العلو بوجود السماء ولا سماء وهذا خلف
فالجواب ان العلو يعرض شيئان احدهما المقابل للسفل والثاني الجهة التي
الى السماء كما ان الخفيف يعني امران احدهما الذي بالقياس الى
الثقيل والآخر الذي يرتفع حركته الى ما يلي سطح الفلك الاقصى
فاحد العلوين مقول بالقياس الى السفل وذلك احد الخفيفين مقول
بالقياس الى الثقيل والثاني معقول بقوة لا يحوج تعقله الى اعتبار وجود
مقابله فانه ليس يلزم من فرض جهة بالفعل الى السماء ان يكون تعقل
ذلك لاجل جهة الى السماء كما لا يلزم من فرض شيئا يتحرك
الى ما يلي سطح الفلك ان يحكم ان شيئا آخر يتحرك الى المركز فللارض
بالقياس الى السماء وحدها من غير اعتبار آخر جهة الى السماء فان
هذا المعنى علوا فلها علو وان لم تسمه علوا وعنيت بالعلو ما يقابل
السفل فليس للارض من حيث هي مقابلة السماء بالاعتبار آخر سفل
وتتدلى من رأس ونقول ان الفوق والسفل بالطبع لقد يوجدان
للنبات والحيوان فان للنبات جهة اغصان وجهة اصول واحدها
بالطبع فوق والآخر بالطبع اسفل لكن يعرض ان يصير الفوق اسفل والاسفل
فوق ويكون الفوق مع ذلك حافظا لمعنى انه بالطبع فوق وكذلك
يكون السفل حافظا لمعنى انه بالطبع سفل كما ان الماء وان كان يسخن فيصير
لمعنى انه بالطبع واما القدام والخلف فليس الا للحيوان كان ساكنا او متحركا

لم يجب ان يكون بالفعل بل يكون بالقوة

او كان يكون لها سفل وقد فرضتم
لان السفل ليس يتعين الا بتعين بعد
ولان البعد لا يتعين بوجود السماء
وحده بل باعتبار قائم يحصل

والاجسام المحركة غير الحيوان حين يكون متحركا فان الجهة التي اليها تحرك هي قدامه
والجهة المتروكة هي خلفها لكنها ان تغيرت حركتها بعينها فقدامها وخلفها وذلك
للحيوان لان القدام الذي للحيوان ليس بحسب كل حركة بل بحسب الحركة الارادية
الى الجهة المخصوصة له ما دام على الهيئة الطبيعية لا كالقهقرى فان ذلك غير
اعضاء صح
بل متكلف فالاجسام الغير المتحركة ما دامت تواقف فوقها قدامها او خلفها وذلك
اذا تحركت الى فوق او الى اسفل وما زالت تخالف فوقها وسفلها قدامها وخلفها
وذلك اذا لم يكن حركتها الى فوق اي نحو جهة الفلك او اسفل اي نحو جهة
الارض وان تحركت عرضا لم تدخل جهة من جهة فحرى بنا الآن ان نبحث
عن احوال هذه الجهات في الكرات المتحركة على اعتبارها في الفلك واهل
ما قيل ان للفلك فوقا وسفلا ويمينا ويسارا وقداما وخلفا هو
ما في المعقول المقول للحيوانات الاخرى او ما يشاركه الاسم وا
وان هذه الجهات كيف تكون هناك وهل ذلك عرض في الجهات
الطبيعية للمتحركات الطبيعية على الاستقامة وانها كيف تكون
الحركات صح
في الطرف وام الجهات الطبيعية هي المستقيمة وما يحب علينا ان نحصل القول
فيه ام جهات الحركات الطبيعية انها كيف تحدد وتبتدئ الجهات
المستقيمة فيقول قد سلف من قولنا ان الجهة لا تحد وتحدد في البعد
وتحدد بالاجسام اما ان يكون عند جسم او عند لا جسم وقد كما بينا ان يكون
في الخلا تحدد جهة فيجب ان يكون التحدد عند جسم ولان المتحرك على الاستقامة
يخلف جهة ويقصد جهة فلا يخ اما ان يكون كل واحد من الجهتين تحد بجسم
على حدة او يكون الجهتان تحدان بجسم واحد والبعد واما يكون تحدا
معا بالجسم واحدا اذا كان احد الحدين في غاية القرب منه والآخر في غاية البعد
منه ولا تحدد غاية البعد في الجسم كما يحدد غاية القرب منه الا بان يكون
على جهة احاطة ومركز حتى يكون الجسم الواحد يوجب الحدين جميعا ويجب ان يكون
الجسم المحدد محيطا لا جسما موضوعا كالمركز وذلك لانه ان كان موضوعا
كالمركز تحدد القرب منه ولم يحدد البعد بل المحيط هو الذي يحدد القرب
منه والبعد عنه واما اذا كان التحدد بجسمين فلا يخ اما ان يكون احدهما
كالمحيط والآخر كالمركز واما ان لا يكون كذلك فان كان احدهما كالمحيط والآخر
كالمركز كان المحيط كافيا في ان يحصل للبعد حدين وان لم يكن الذي هو المركز
فيكون الحد الذي في المركز بالعرض فاما اذا كان التحدد بجسمين فنقول
اولا انه لا يجب ان يكون بعض سطح الجسم الواحد البسيط يستحق
بطبعه ان يكون المتوجه اليه الى القرب منه وبعضه الآخر ليس كذلك
وهو في نفسه واحد مشابه جسم واحد مشابه بسيطه لا ما هو خارج عنه
بسيط واحد مشابه بنفسه بل يجب ان يكون حاله لا ما هو خارج عنه مع
الجهات سواء فيجب ان يكون له ما يطبع خارج من كل جهات ذلك السطح

ذلك السطح ليس في جهة بعينها دون جهة حتى يكون جهة منه على امكنة واجساما
يحرك منها الى جهة نهاية ليس لها خارج لا خلاء ولا ملاء بل يجب اما ان يكون
لا خارج له البتة او يكون الخارج الملاء والخلاء ان كان محيطا به اي يكون يجب ويجوز
ان يتوهم في كل مكان من الخارج الذي هو جسم يحرك اليه الطبع الحركة المقوية منه
وهذا يوجب احاطة مشابهة وبسيطا والا لكانت جهة المحيط والمحرك فاذا كانت الحركة
الى كل واحد من هذين الجسمين يطلب في الجهة التي هي فيه وجب ان يكون لو توهمنا
المتحرك وافعا من احد الجسمين على الجهة التي لا يلي الجسم الآخر فيتحرك الى قرب الجسم
الاول ان يكون اما يتحرك الى تلك الجهة بعينها لا من مقابلها لانها تؤدي الى الجسم
الآخر وهو محدد الجهة المقابلة للجسم الاول ويستحيل ان يكون الحركة الى جهة الا من
مقابلها وقد بان ان ما وضعناه من تحدد الجهتين بجسمين صح وليس يجوز
ان يقال انه من جانب يحدد جهة ومن جانب يحدد اخرى وان الجهتين
متضادتان بالطبع فان كلامنا في الشيء من حيث هو مبدأ جهة واحدة
بالنوع ومحددها فاذا كان المحدد لجهة الواحدة بالنوع لكونها قائمة منه
فيجب ان يكون كل ذات هو جهة واحدة بالنوع فيجب ان يكون ضدها كل
عدمه فيقول لا ان يكون ضدها محيطا لان البعد المقدر من سطح الجسم الاول
اما ان يصح تحدد الطبيعة وذلك الجسم الآخر او لا يصح فان اصح تحدد الطبيعة
ذلك الجسم فليس ان يقتضيه قطعة من سطحه بل منه او لا من ان يقتضيه قطعة
اخرى منه بل يجب ان يقتضيه من كل جهة فيكون البعد محددا من كل جانب
بجسم من ذلك الطبع وان لم يكن كذلك وكان المحدد يصح باجسام كثيرة
كيف اتفقت ويكون المحدد وكل واحد منها يصح جهة اخرى ويكون القرب
يحدد جهة واحدة والبعد يحدد جهات فيكون المقابل الواحد بالعدد كثيرا
بالنوع وهذا كله يخ فان كانت الاجسام التي تفترض حوالينا بذلك البعد
وتفترض جهات شتى اياها كان بل صاحبه حدود الجهة التي يحده الآخر لو كان
مكانه يحدده طرف بعد واصل بينه وبين الجسم الاول فيكون مشابهة
في انها ما يصح تحدد البعد لان لها وضعا ما في غاية البعد ولم يكن بينها في نفس
الجهة خلاف وكانت بهذه الجهة يحدد البعد وكانت الجهات التي يرسم عليها
من الجسم الاول الجهات لا يختلف بالنوع بل بالعدد وكانت تلك الاجسام
لجسم واحد محيط بالجسم الاول فيكون حدوث الجهتين على سبيل مركز ومحيط
وقد علمنا انه اذا كان على سبيل مركز ومحيط كفى المحيط في تحديد الجهتين جميعا وكان
الجسم الموضوع في المركز اخلاء الا ما بالعرض ونقول انه ليس يصح ان يكون كل جسم
محددا لجهة وذلك لان الجسم الذي مر شأنه ان يتحرك بالطبع على الاستقامة
لا يصح ان يحدد الجهة لانه لا يخ اما ان يصح طباعه الكون في الجهة اولا يقتضيه
وان لم يقتضه فكيف يحدد تلك الجهة وجاز ان لا يكون هو عندها وان اقتضى
طباعه الكون في تلك الجهة وكان مع ذلك جائزا ان يعرض له الا يكون
في تلك الجهة وهو ما يطبع بطلبها فان في طبعه ذلك الجسم امكان ان يتحرك

تلك صح

لان

لو طلب تلك الجهة فكان لا جزء له لذلك الجسم الا وفي طبيعته امكان طلب
تلك الجهة لا وتلك الجهة حاصلة فيكون لا جزء لذلك الجسم الا ويكون في طباعه
ان يعرض له ان لا يكون وتلك الجهة وتكون تلك الجهة حاصلة وهذه نهايتها
بطلانها كل جزء وجزء منها فان لم يوجد هذا الممكن فالا لوجود لا مرض لطباع
جوهر من الجسم الى اجزائه المعدودة بحسب عدد تلك الجهة بل بسبب خارج
وهو فقدان ما يمنع موضعه الطبيعي واذا كان كذلك فالجهة غير محدودة الذات
هذا الجسم لذات هذا الجسم بل محدودة بشيء آخر وقد فرض بهذا الجسم
هذا خلف فقد بان انه ليس يجوز ان يكون اي جسم انفق محدودا بالجهة
المعينة ويبين من ذلك ايضا ان الجهة الواحدة بالنوع محدودة بجسم واحد
بالطبع ليس من شانه الزوال على الاستقامة البتة وان المحدود بالاحاطة
لا يصح ان يكون متقوما من اجسام فانه ليس يجب ان يكون بعض تلك
الابعاد يستحق ان يوجد فيها جسم بعينه بلزمه وبعض آخر يستحق جسما آخر
محالفا له بالطبع بلزمه ولا يجوز ان يكون ذلك انقسام ملك الجهة المحيط
بالاجسام المختلفة النوع في احاطة البعد من الجسم المحاط بل يلبس بما يطرأ
ويزول والا كانت تلك الاجسام تحصل في تلك الاحاطة وتخرج عنها
فيكون لكل واحد جهة حاصلة فيها فيعلم من هذا ان المحدود بالاحاطة يجب ان يكون
جسما واحدا لا يزول اللهم الا بالاستدارة واذا كان كذلك لم يكن في جهته
جهات بالطبع الا التي تاخذ نحوه من المركز او التي تاخذ عنه نحو المركز والاولى
تفارقها فان نهاياتها لا تختلف بالطباع فانها تنتهي الى اجسام واحدة
باعيانها ولا تحدد اطرافها بحدود مختلفة يكون بعضها خارجا وبعضها داخلا
بعد على ما وجب ان نقول هذا ونقول ان غاية الفوق من الجسم المحدود
المطلوب فيه بالحركة ليس يجب ان يكون غاية فوق من كل جزء منه
فانه يستحيل ان يكون للمتحرك واحد على بعد واحد بخط واحد وصول الى كل جزء
من المفروض اليه واما غاية البعد فيجوز ان يكون غاية البعد بعد من جميع الاجزاء
اذا حصل عند المركز واذا انتهى خط من المحيط الى المركز ثم عداه فان الطرف الذي
ابتداء منه هو في غاية الفوق والطرف الآخر ليس في غاية البعد فانه على المحيط
وان كان لا على كله فقد علمنا انه ليس من شرط الفوق من المحيط ان يكون فوقا
من كله بل من شيء منه فان كان غاية البعد من شيء آخر منه وذلك لانه
لا فوق من شيء منه غاية الفوق الا بالقياس الى غاية البعد من مقابله بالوضع
ليس بالطبع فان اجزاء المستدير لا مقابلة لها الا بالفرض الوضعي الا بالقياس في
المسافة فانها وان كان من حيث المسافة غاية البعد فليس من حيث الفوق
والبعد الذي في الطبع غاية البعد بل لا بعد هناك من هذه الجهة بل هناك

لكنه من المستحيل ان يوصف بان فيه امكان طلب تلك الجهة م

بل هناك اتفاق في انها على طبيعة واحدة وجسما واحدا فهذا يعلم صورة
الجهات التي تحرك اليها الاجسام الطبيعية فلنتكلم الان في جهات الاجسام
المتحركة على الاستدارة واما المتحرك بالاستدارة فهو على قسمين احدهما المتحرك
لا على مركز نفسه بل على مركز خارج فهذا يمكن ان يعين له جهة اليها يتحرك وجهة
عنها يتحرك وشبه ان يكون احدهما قدامه والآخر خلفه واما جهة اليمين واليسار
فيشبه ان يكون الجهة التي لو كان هذا حيوانا كان تلك يمينا او لا ان يسمى
يمينا من مقابلها على التشبيه وان كان لا شيء في طبيعة ذلك الجسم يوجب
ان يختلف به الجهتان كما يوجب جانبا الحيوان ذلك الحيوان واما فرق هذا
المتحرك المفروض اسفله فيشبه ان يكون ما يلي جهة الارض جهة السافلة وما يلي
جهة العالية يعين ذلك لا من ذاته بعينه كالحيوان ولا من حركته بعينه
كالمتحركات الفلكية وتحقيقه بل بالقياس الى اجسام اخرى واما المتحرك على استدارة
على مركزه داخله ويشتمل هو عليه فيشبه ان يكون ما قبل فيه من انه قد يحدد له
جهات كالحيوان اما على الجهة التي قيل بل اول ما يحدد فيه من ذاته قطبان
ومنطقة ولا يحتاج في تحديد القطبين والمنطقة الى شيء غير جسميته وحركته لانه
على الصفة المذكورة وان كان محتويا على جسم آخر حدوث له ما يشتمل عليه
وجهة اخرى بخلاف ما تحدد وليس يحتاج في ذلك الى ان يكون متحركا الى اول
وان كان ساكنا كان له ذلك لكن اذا اعتبرت حركته على ما يشتمل عليه
صوب بين اقطاره او نقطة تفرض فيه وبين امثالها من المشتمل عليه
المتحرك حوله فقد يحدد له جهات اخرى وذلك لانه اذا وصلت في طول
حركته لانه عرضها الذي هو بين قطبيه ثلث نقط وكانت الوسطى تتحدد بها
وتتباعد عن الاخرى ويكون الجهة التي كان فيها الوسطى بالقياس الى الامس الذي
هذه النقطة طالعة عليها جهة فيها ابتداء الحركة بالطبع ومقابلها مقابل هذه
الجهة فيحدد هناك جهة مشرق وجهة مغرب وكذلك يتحدد هناك جهة
على خط الزوال وجهة على ما تحت الارض فيكون الجهة التي على خط الزوال هي التي
على الحركة الآخذة في الارتفاع وتلك غايتها لانها تكون هناك اقرب ما يكون
من المطلوع عليه ثم ما خذ في مفارقته فيلا قليلا والبعد منه الى ان يغرب
عنه فالغاية التي اليها يتوجه المتحرك هو القدام وما يقابله هو الخلف فخط الزوال
بالقياس الى الحركة الشارقة الطالعة قدام وما يقابله خلف ولما كانت جهة المشرق
الجهة التي فيها مبدأ الحركة فاولى ما يشبه به من جهات الحيوان الممكن فيكون المغرب
هو اليسار وتقول القطبان يحددان البعد الذي هو عن البعد المحدود بالقدام والخلف
الذي هو اولى ما ولا يكون عمقا وعن البعد المحدود باليمين واليسار الذي
هو اولى ان يكون عرضا فليس لهما الا ان يكون بعد الطول واولى القطبين
بان يكون على جهة المقابلة علوا هو الجنوبي في الحركة الفلكية الاولى والشمالي
في الحركة الثانية فاما لو توهمنا انسانا يتحرك على نفسه مستديرا وينبت وكنه

جهة يلي ص

من يمينه لكان يكون قدامه ما على وجهه وهو ما بين يمينه ويساره وذلك
عند خط الزوال وخلفه ما على ظهره فاذا التقيا بين يمينه وجهة المشرق
وبين يساره وجهة المغرب وبين وجهه وجهة خط الزوال انطبق راسه
مع القطب الجنوبي لا غير ولو دار على نفسه شمالا ودار السماء لكان الراس
مع الجنوبي والوجه وسط السماء وجنب اليمين للمشرق الا ان يكون
احد القطبين علوا والآخر سفلا ليس لاختلاف البعد من القطبين بل الى الحركة
الى الحيوان بعد ان تحدد جهات لا امور اخرى فيلزم حال القطبين حينئذ
ما القياس على تلك الجهات واما كون المشرق يمينا فهو لامر من الحركة مفتقر
الى الارض وان لم يكن حيوان تقايس به فان جهة المشرق لذاتها تقتضيها
سبب الحركة وكذلك حال جهة وسط السماء لذاتها اليها الحركة فاذا كانت
حركة يمين المشرق والمغرب ووسط السماء بالقياس الى الارض ثم اذا تميز
هذه الحدود لزم في القطبين ان يفرض لهما جهة ثالثة لا لامر سفلي بالقياس بعلقا
او لسائل يسبه ملحقة بالصير هذا واما ان اخذت فرازا من الفلك نحو كاد عمر
واعتبرته بنفسه وجدت ما بين المشرق والمغرب طول المسافة وحصل
لك ما بين القطبين عرضا لذلك الطول فالنظر الى حال هذه الجهات كيف
تختلف اما القطبان فيحددان جهتين لذات الجسم وحركته ولا تحددان
بذاتهما فوقا وسفلا ولا يكون فيهما تضاد اذ لا تضاد في طبايع ما هو يمينه
بل اما تحددان فوقا وسفلا بمقابلة وسط الحيوان واما المشرق والمغرب
وكذلك وسط السماء فليسا تحددان جهتين لذات الجسم وحده ولا لذات
ما فوق مع حركته بل بمقابلة الافق ثم بعد المقابلة فان نفس الحركة توجب
تميز بعضها من بعض بالقياس الى الافق او توجب ان تكون متحاذية فيكون بعضها
منه وبعضها اليه وبعضها منبعث الحركة وبعضها منتهى الحركة ولكل واحد مقابل
ولا يحتاج في ذلك الى ان يتراءى مقابلة ومحاذاة مع الحيوان اليه ومع ذلك
فلو يقع عليهما بنوع ما مضاداة او مقابلة ومع هذا كله فان اليمين واليسار
يقع على جهات الحركة التي للفلك والتي للحيوان اشتراك الاسم او ما يشتبه به
والفوق والسفل اولى بذلك واما القدام والخلف فيشترط ان يكون الجزء
الطالع من الفلك وحده قد يوجد له قدام يتبعه ويغيره وذلك لانا عنينا
بالقدام نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع مع مطلعها لم يكن للفلك قدام
فانه ليس لحركتها نهاية اليها تقصد وان عنينا نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع
وهو طالع على شيء فتلك النهاية هي مسامتة الشيء الذي حدد الافق
تحديدا الطلوع يحدد الافق فانه اذا طلع عليه لا يزال يتحرك الى ان يسامته
في خط الزوال ثم يفرض عنه الى ان يفرغ عنه في ذلك الافق بعينه
فان لم يكن يحدد الافق لم يكن افق ولم يكن طلوع عليه ولا كان خط زوال
فلما كان تحدد هذه الجهات بالقياس اليه فهكذا يجب ان يتصور

ان يتصور امر هذه الجهات ويعلم ان هذه الجهات التي تحدد للفلك من حيث
متحرك على الاستدارة واما جهة السطح الى على الارض والى العالم فهي لكل واحد من الفلك
من حيث هو جسم بكل وصفه لا من حيث هو متحرك فتلك المقالة الثالثة من الفن
الاول من جملة الطبيعيات **المقالة الرابعة** في عوارض هذه الامور الطبيعية ومناسبات
بعضها من بعض والامور التي تلحق مناسباتها **فصل** في الاعراض التي تشتمل عليها
هذه المقالة يجب بها ان يبحث في هذه المقالة ان الحركة كيف تكون واحدة وكيف
تكون كثيرة وان الحركة كيف تكون متضادة متطابقة الحركة اقوى تقاسيها بالسرعة
والبطء وكيف لا تكون وكيف تكون الحركة مضادة الحركة اقوى وكيف لا تكون
وان الحركة هل يعرض لكل جسم او لبعض الاجسام وان الحركة كيف تكون طبيعية
وان المكان هل يكون طبيعيا وكيف يكون طبيعيا وهل لكل جسم مكان
طبيعي وان الحركات كيف تكون غير طبيعية وكم اقسام الغير الطبيعية وان يجمع
جميع فصول الحركة وان نوقف مناسبات ما بين القوى المحركة والحركات
فصل في وحدة الحركة وكثرتها الحركة تكون واحدة على وجوه فانها اما ان تكون
واحدة بالعدد واما ان تكون واحدة بالنوع واما ان تكون واحدة بالجنس الاقرب
واما بالجنس الابعد فلنحقق الواحد بالعدد وقبل غيره فنقول ان قوما من اهل
برمانيدس ومن شايعهم من اصحاب افلاطون منعوا كل المنع ان تكون الحركة
توصف بالوحدة بل بالهوية وقالوا كيف توصف الحركة بالهوية ولا يحصل منها
شيء موجود احاطوا وقالوا سائر ما حدوا وغنا عنه فيما سلف من الشكوك
في باب الحركة والزمان في مثل قولهم فكيف توصف الحركة بالوحدة ولا حركة
الا متغيرة في ماض ومستقبل فلا حركة الا ولها زمان ومشتق وحدة الحركة توجب
ان تكون زمانها واحدا وكيف تكون الحركة واحدة وكل واحد فانه تام بنوعيته
واحد وكل تام فهو قار الوجود حاضر الافراد ان كانت له والحركة لا وجود قار لها
مع ان لها اجزاء ونحن فيما سلف قد بينا المحال في وجود الحركة بيانا لا يلتفت
معه الى هذه الشكوك والان فيجب علينا ان نحل المحال في وحدة الحركة ونبين
ان الشبهة التي اوردناها منحلة فنقول قد بينا نحن ان الحركة هي الكمال الاول
الذي وصفناه وبحال القطع المسافة والكمال الاول وحدته بوحدة الموضوع
له مع وحدة زمان وجوده فيه الى هي اتصال وكثرة الصفات لا يكفي
في كونها واحدة بالشخص كون موضوعها واحدا فقط فان الموضوع الواحد
اذا عرض فيه بياض ثم لم يكن هذا البياض هو بعينه الاول بالشخص فيكون
الحركة المعنية التي اثرها اليه واحدة اذا كان الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد
بعينه ووحدة الزمان هو اتصاله فكل حركة بهذه الصفة فهي واحدة بالشخص
ويكون لا محالة في متحرك فيه واحد مثل مساو واحد بالاتصال ومثل بياض
يتوجه اليه المتحرك بالاستحالة التي بها لا يقف فيه عند حد ما ومثل لم واحد
او عرض ذلك وليس هذا بدا في ان نجعل شرطا لوحدة الحركة مع الزمان وان كان لا

الجنس

ما يتضمنه

ثم عدم ثم عرض فيه بياض

من ذكر معنى الزمان وان كان معنى الزمان يكفي ذكره فذلك ليس لانه يتضمن جميع الحركات
الى مهما يكون الحركة واحدة بل لانه يعطي النظر البالغ ويتنقل الذهن منه اليه ويلزمهم
وانت تعلم الفرق بين المتضمن والمعطي للملزم واما الحركة التي هي القطع فهذا المعنى اولى
بان يكون شرطا فيها فالامور التي يحسبان يكون واحدة حتى يكون الحركة واحدة
هي المتحرك والمسافة وما يجري مجراها والزمان فيجب ان يكون المتحرك واحدا
والمسافة واحدا وما فيه الحركة واحدا والزمان واحدا اي واحدا بالعدد في جميعه
فان كثرة الحركة تتبع كثرة الاشياء التي يفيد الحركة كما وغطا من الانقسام وهي
الاشياء التي بعدد الحركة هي هذه الثلثة المتحرك وما فيه والزمان فان تكثر
المتحرك وكان الزمان واحدا بعينه وتكثر المتحرك وكانت المسافة واحدة
بعينها تكثرت الحركات واذا تكثر المتحرك والزمان واحد بعينه ام تكثر المسافات
وما فيه الحركة بالعدد واذا تكثر المتحرك والمسافة واحدة ام تكثر الزمان فانه لا تتكثر
المتحرك والمسافة واحدة الا ويكون المتحركات معاقبة على تلك المسافة واذا انقطع
جسمان معا مسافة واحدة بعينها كالانكمان في مكان واحد معا ولا يجوز
ان تتكثر المتحرك في ارضه كثرة وما فيه واحد بالعدد اليه الا في المسافات
فانها تجري ان هي بعد القطع واحدة بعينها واما الكم والكيف وغير ذلك فلا يكون
كيف واحد بعينه او كم واحد بعينه بالعدد يحرك منه متحركين عدة في زمان بعد
بعد زمان لان الكيفية التي لهذا المتحرك من حيث هو واحد بالعدد لا تشارك
فيها متحرك اخر بوجه لا كالمسافة ويظن انه يلزم هذا كلام ان يكون المتحرك
واحدا بالعدد وان العدة اذا اجتمعت على تحريك شيء فانما هي شيء واحد
اذ يصير الجملة محركا واحدا اذ واحد منها يحرك وحده لكنه ان امكن ان شيئا
يحرك قبل ان ينقطع تحريكه او مع انقطاع تحريكه يقع هناك مناسبة للجسم المتحرك
مع تحريك اخر كما يتخلص جدد مثل من مكاطيس الى مقاطيس اولى وهما
استحال الى غير طبيعته دفعة وحصل الحديد حيث يحدث مقاطيس اخر
ولم يكن من معقل الاول واحدا بالعدد بل الزمان والمسافة
فالحري ان يكون هذا المتحرك واحدا بحركة واحدة وكذلك ان يسخن ماء بنار
يلحقه عقيب نار من غير وقوع فتور حتى يقع حد من السخونة فالحري ان يكون
هذه الحركة مكررة بل يكون واحدة الا على جهة المعاينة فان الشيء المتحد بالاتصال
قد يعرض له التكثر على ما قلنا مرارا تارة من جهة الانفكاك والقطع بالفعل وتارة
من جهة المعاينة فان الزمان ايضا يقسم بالفعل على هذه الجهة وذلك اذا
تمادى امور كانت فيه وغايتها فارتسم فيه بحسب ذلك الات مستقلة
ايضا يعرض عند كل ورود وحركة ان اول من زمانه يعرض في الزمان بالمعاينة
فيعرض من ذلك ان يتكثر الزمان فيعرض من ذلك ان يتكثر الحركة
واحدة الزمان من هذه الجهة ومن حيث ان الزمان واحد وانه يكون الحركة واحدة
في ذاتها وهذا مثل ما يعرض لحركات الفلك بالقياس الى الشروق والغروب

والوزن فينقسم الزمان وينقسم الحركة بحركة الفلك انقساما لا يقطع الاتصال ويشبه
ان يكون الصوت المسموع من الوتر المنقور بنقرة واحدة الباقي زمانا
الذي يسمى نغمة هو من هذا القبيل فان هذه النغمة تستعلم فيه بحسب
الطبيعيات في مشاهدة احوالها انها ليست تحدث من وقع المضراب
على الوتر بل انما تحدث من قرع الوتر المدفوع بالمضراب من وضعه المضراب
عند مفارقة المضراب الى وضعه ايضا فانه بقوة وحميته يقرع ما رحمه من الهواء
فيصوت ثم لا يزال مهتزا كذلك محدثا قرع بعد قرع الى ان يهدأ ويكون
تلك القروع مستحفظة لصوت مسموع على الاتصال لو كان بالحقيقة
متصلا كما يسمع ولم يكن القطوع من الصوت حتى لا يحس واعلم ان نفس الاشراق
في الان الواحد لا يوجب ان يكون الحركات متحدة فان انا واحدا
قد يكون منتهى نقلة ومبدأ استحالة كلاهما لجسم واحد ولا يكون
الحركتان واحدة وايضا فان اشتراط هيئة او ما اليه وحده غير كافيا
في وحدة الحركات فان ما منه قد يفارق الى الذي اليه بل الى العدم
من غير سلوك واسطة او ما اليه بواصل وفقه ايضا من غير سلوك
واسطة وتحركتان فلا تكون الحركتان واحدة بالنوع فضلا عن العدد
وايضا فان اشتراطهما معا غير كاف في ذلك لان ما منه قد يفارق
الى ما اليه من سوسطات شتى اما في المسافة فقد يقصد بالسير مما منه
على الاستقامة وقد يقصد على تقويس وتحنية ولا يكون الحركتان حركة واحدة
بالنوع فضلا من العدد وكذلك قد يوجد من السواد الى البياض من طرق
الدكنة وقد يوجد من طرق الصفرة ثم الحمرة ثم القهوة وقد يوجد من طرق المستقيمة
ثم المنفرجة وان اشترط مع الشرائط المذكورة كان اشتراطها فضلا فان الزمان
اذا جعل واحدا لم يكن الا من مبدأ واحد ومنتهى واحد وتضمن ذلك هذا المعنى
فالحركة الواحدة بالعدد هي المتصلة في زمانها ومسافتها واحدة وموضوعها واحد
واذا في ذلك المسافة التي لا اختلاف فيه وقل ما يوجد في الكائنة فان الطبيعة
تشتد اخيرا والمسافة القريبة تقصر اخيرا واذا الحركات المتصلة بالوحدة هي على الاستقامة
او الاستدارة ان توهم المتصلة على الزاوية وجود واذا ذلك تام ولم ينقص فان
من صفات الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد واذا ما يكون تاما
ليس من شأنه ان يزاد عليه بل يكرر وهو الحركة المستديرة اذا تمت الدورة
فلا يراد عليها بل تكرر وتلك فلا كذلك المستقيمة من حيث هي مستقيمة فان مستقيمة
اذا تمت فليس تمامها لانها مستقيمة بل لان المسافة لم تبق كقطع العالم
ويسقط من تحقيق هذا قول من قال ان الخط المستقيم اذا ما تمام لان له ابتداء
ووسطا وانتهاء ولا شيء من ذلك للدائرة فانه وان كانت الدائرة تامة فليس
يجب ان تكون الحركة عليها تامة لان الحركة على المستقيمة تتناهى وتتم على المستديرة
لا تتناهى ولا يتم فاما اذا فليس كلما هو تام فهو ذو ابتداء وانتهاء ووسط بل

الواحد في جملة ام من الكثرة الى الوحدة هذا التشبيه الا فيما بل هذا نوع من التمام
ولا يعتبر هذا التمام الا في ذي عدد والدائرة وحدانية الصورة واما لا يقبل
الزيادة لا لشيء غير انها خط دائرة والمستقيم ان لم يعمل فليس لانه مستقيم
بل لسبب آخر واما الحركة المستديرة فانها اذا تمت دورة ابتدأت مرة اخرى
فتكون كل دورة واحدة وكلا منا في دورة واحدة فهذا ما نقوله في الحركة الواحدة
بالعدد فلنتكلم الآن في الحركة الواحدة بالجنس والنوع في الحركة الواحدة
بالجنس والنوع ولما كانت الحركة مشاركة لسائر الاعراض في الاحكام التي تتبع
العرضية كان يمكن ان توجد اشياء كثيرة لا عراض الاخرى وتوجد فكما ان
البياض مثلا اما يكون متكثرا بالعدد اذا تكثر موضوعه او زمانه فكذلك الحركة وكما ان
البياض لا يكون متكثرا بالعدد ولا يكون متكثرا موضوعه او زمانه وكان البياض
لا يكون متكثرا بالنوع او متكثرا بالجنس لتفرق متكثر الموضوع بالنوع او بالجنس
بل يكون بياض الثلج وبياض القطن اذا لم يختلفا بخالط لون آخر واحدا بالنوع
بل بياض الثلج والحجارة فكذلك ليس يتكثر نفس الموضوع بالنوع او بالجنس يوجب
تكثر الحركة بالنوع او الجنس وذلك لان تكثر الشيء بالنوع يتبع تكثر الفصول واما تكثر
الاعراض لا موضوعاتها من جملة الاحكام العرضية لا عراض فقد علمت ان الاعراض
ماهيات الاعراض انما هي من المعاني العرضية العارضة اللازمة دون المقومة واما تكثر
الذوات العرضية لا موضوعاتها المختلفة امور عارضة لها لا مقومة اما تقوم
الفصول واما تكثر الاشخاص فليس يتعلقا بالفصول الذاتية بل بالعوارض واما الاعراض
فلا تختلف من حيث هي لازمة بالنوع البتة بل بالشخص ان كان لا بد لانها
اقسام متصلة واحدة متقارنة بالخلف بالشخص لان النوع لا يوجب البتة
مخالفة فصلية موضوعه فعلى الحركة تختلف نوعيتها باختلاف الامور التي تقوم
ماهية الحركة وهي ما هو فيه وايضا ما منه وما اليه فاذا اختلف نوع واحد من
اختلفت الحركة في النوع فانه اذا اختلفت ما فيه واتفق ما منه وما اليه
اختلف نوع الحركة مثل ان يكون احدى الحركتين من مبدأ الى منتهاه الاستقامة
والاخرى منه اليه على الاستدارة وكذلك اذا اتفق ما فيه واختلف
ما منه وما اليه مثل الصاعد والهابط فيجب انه اذا اختلف شيء من هذه
في النوع في نفسه او في شرائط واحوال داخلة في معلل الحركة بها كانت
الحركة غير واحدة في النوع فان كانت كلها مكانية او كلها كيفية او كمية
كانت واحدة في الجنس الاعلى وان اتفقت في جنس اسفل كما في اللونية
كانت واحدة في الجنس الاعلى سفل لكنه قد يشكل الحال في انه هل الحركة
المكانية المستديرة تخالف المستقيمة في النوع او تخالفه بنوع
فانه يشبه ان يظن ان الاستقامة والانحناء من الامور التي يعرض للخط
لامر الامور التي هي فصول يبقى في الظن ان الخط الواحد يصلح ان يوصف لا
للاستقامة والانحناء واذا كانت كذلك فلكن نوع الخطوط المستقيمة

المستقيمة مخالفا لنوع الخطوط المنحنية اللهم الا ان يحمل كيهما على اسمه نوعا
ومع الانحناء نوعا آخر فيكون كل عرض من شأنه ان يقوم نوعا مع الانحناء نوعا
آخر فيكون كل عرض من شأنه ان يقوم في المستدير بالنوع لاجل اختلافهما
فيهما وهذا الاعتبار في المستقيم والمستدير التي تكون مكانية لا المستدير التي
تكون وضعية على ما علمت ونقول وكذلك يحال في امر الصاعد والهابط ونشك
ان يظن ان الصاعد لا يخالف الهابط بالنوع في المبدأ والمنتهى من حيث هما
طرفان للبعد بل حيث هما جهتان احدهما علو والآخر سفل والحركة لا تتعلق بالمبدأ
والمنتهى الا من حيث هو طرف مسافة واما من حيث عرض ان كان احد طرفي
المسافة جهة والآخر اقوى فذلك ليس مما يعلق به الحركة فان الحركة تتم حركة اذا
ابتدأت في هذا البعد من مبدئه الى منتهاه ولو لم يكن المبدأ تحت يكون علوا وهو ان يلي
السماء والمنتهى تحت يكون سفلا وهو ان يلي الارض فاذا كان الامر كذلك
كان هذان من الاعراض اللازمة للحركة لا من الامور الداخلة في ماهيتها فلم يكن الاختلاف
اختلافا في نوعها وكذلك الاختلاف الذي بين الحركات في ان يكون طبيعية او قسرية
فانها ايضا اختلاف في امور خارجة عن ماهية الحركة وان كانت لازمة فهذه هي الشكوك
التي يظن انها تبقى في الذهن اما نحن فنقول ان هذه الشكوك لا عرض في امر النظر
فانه لا يعرض في مثل الحركات التي في الكيف والحركات التي في الكم وغير ذلك فان التسود
معلوم من حاله عند كل احد انه مخالف للتبيض بالنوع لاجل مخالفة ما اليه وما عنه
وان كان الطريق كانه واحد وسلوك في كل منهما من الآخر وكذلك التقصف في التحمر
في التسود مخالف للتخفف في التثليث في التسود في النوع وان كان في حال المبدأ والمنتهى
واحدا انما يشكل هذا في امر النظر ويقتضي ان لا يكون النقلة جنسا بل يكون نوعا
فقط ويكون النزول مخالفا للصعود وما عرض تحت نوع واحد كما يخالف الكاتب
الامي وانه كان الانسان ماخوذ في حد الكاتب والامي ومحمول عليهما وليس جنسا
لهما لموضوع تلك النقلة محمولة في ذلك الوجه في النزول والصعود وكان اصل
الموضوع في النزول هو حركة مستقيمة من مبدأ الى منتهى وتتميم ذلك كونه حركة لكن عرض
لهذا المبدأ ان كان فوق فعرض للحركة ان كانت نزولا فكذلك الحال في التسفل
الاول مثلا انه عرض ان كانت النقلة مارة في مستقيم ومارة في مستدير
فان الحركة ليست تتخصص حركة بما يعرض لها من طول ما تحرك فيه كالمسافة المستديرة
وقصره كالمسافة حتى يختلف بذلك ماهيتها وحقيقتها اختلافا موثوقا فهذه هي الطرق التي
يمكن ان تظن في هذا الباب فيجب ان نحلها ونبين اولا ان نبين ان النقلة جنس للاثر
ليس على هذه الصورة فنقول المسافة بالحقيقة والمستدير لا يصح ان يستحيل احدهما
الى الآخر في الوجود وذلك لان هو الخط في الوجود ان يكون طرف السطح وهو السطح
ان يكون طرف الجسم فاما عرض لجسم زال عن هيئته لم يعرض سطح ثم عرض الخط
البتة والجسم اذا كان يابسا لم يقبل التحنية واذا كان رطبا قبل التحنية بان يكون اتصال
الحنية معرف او يكون اتصال الحدبة بمتميز والتقعير بالعكس فان تعرض اتصال الحدبة
فقد انقسم الخط خطوطا ولم يبق فقد بطل ايضا ذلك الخط بعينه وحدث خط آخر فان

وليس الامر كذلك واذا كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير في النوع فكيف تكون الحركة على المستقيم يخالف الحركة م

ينحل م

الحركة م

صارت م

فان الخط الواحد لا يصير الطول مما هو ماله فاذا كان هذان الخطان يستحيل
امتثال احدهما على الآخر ولا في الوهم ايضا فان الوهم ان فعل ذلك مفردا الخط
على السطح جعل الخط ذا جهتين وجانبين لا في امتداده فلم ياخذ طرف سطح
فان ذا الجهتين سطح لا طرفه الذي هو خط فيكون الوهم قد اخرج عن الخط بل اخذ
جسما ذا معا فجعله خطا بالذي نظن ان الخط هو واحد بعينه موضوع لامرين
فقط ظن باطلا واستخاص النوع الواحد من الاعراض يختلف موضوعا فانها
اما اعراض بعارضها وهذا على قسمين وذلك لانه اما ان لا يكون ملك الاعراض
لحقها الحوقا اوليا مثل كتابة تجتمع مع سيف واما ان يكون لحقها الحوقا اوليا كالبياض
يجتمع مع السطح ومعارف الخط المستقيم المستدير ليس لاجل كثرة الموضوع فقط
فان هذه المعارف موجودة بين مستقيمين وبين مستديرين وليس لهم فيها
اختلاف كيف اتفق فان الاستقامة والاستدارة حال طبيعة الخط بل اوليا
فذلك اما بلكن ان يكونا اما فصولا واما اعراضا اولية فان كانت فصولا فقد
وان كانت اعراضا اولية والاعراض الاولية ان كانت لازمة للطبيعة الموضوع
استوى فيه اشخاص النوع وان كانت عرضية حال مع عرارزم فيعرض لانفعال
بحسب المادة فلا يبعد توهم زواله عن الموضوع له اولا وجوده فلا يبعد توهم زوال العارض
التابع له فيجوز ان يكون الموضوع له موجود ولا يخالف الا هذا العارض الاول
التابع للانفعال وليس كذلك الحال في الخط المستقيم والمستدير فانه لم
يكن المادة في كل واحد منهما على هذه الصفة التي بها صار خط مستقيما او مستديرا
لم يكن نفس ذلك الخط موجودا فليس الاختلاف بينهما تعارض عرضا او لا او بعارض
اولي غير لازم فاما الاستقامة والاستدارة فيمكن ان يعاد الفصول او لواحق
الفصول اللازمة الى ما يعارضها على اختلاف الاشياء في النوع ولان الحركة
في نوع السواد غير الحركة في نوع البياض لاختلاف ما فيه الحركة فكذلك المستقيم
والمستدير ويسقط من تصور هذا القانون قول من ظن ان في طباع الاشياء
السماوية تضاد لان فيها تقنيبا وتقعيرا فانه ان كان الموضوع الاول
للتقنيب والتقعير الجسم بعينه واحدا في كرة واحدة فليس تضاد ولكن
وان كان موضوعهما سطحين متفرقين يمتنع ان يصل المقعر منهما التقنيب
والمحدب منهما التقعير على ما اوضحناه فليس تضاد من ادعى
موضوعهما موضوعا واحدا فانك تصلان تعاقبهما ولا موضوع آخر البتة على ما بينا
واما التشكك المورد من حال الصاعد والهابط فيتحقق من تعدد الارض
والبطوء فلا يختلف بها الحركات البتة اختلافا بالنوع وكيف وهما نوعان
لكل صنف من الحركات وهما مما يقبل الاشد والاضعف والفضل لا اصلها
بل يكون الحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء فهما من الامور التي تكون
الحركة بالاضافة الى الحركة لا من الامور التي تكون لها في ذاتها وقد ظن ان السرعة اذا
قيل في المستقيمة والمستديرة كانت باشتراك الاسم وليس كذلك وان كان
النظر ما اوجب ان لا يصح المقايسة بينهما ولا المناسبة بينهما كما لا يصح بين الخط

بين الخط والسطح مع قول المقدار عليهما بالتواطؤ اذ ليس بين باشتراك الاسم
فلان حد السرعة والبطوء فيهما واحد وهو ان السرعة في كل واحد منهما هو الذي
يقطع مقدارا اطول في الزمان الواحد وكان المستقيم مقدار ملك المستديرة
وكان الاطول المستقيم ما فيه الجزء الطول لقوة والزمان كذلك الاطول المستديرة
والزمان غير مختلف فليس اذا هذا باشتراك الاسم بل الحد فيهما واحد واذ كلنا
في وحدة الحركات جرى ما ان يحل الشكوك

فصل في حل الشكوك المتعلقة

في لكون الحركة واحدة اما قول اولئك ان الحركة الاولى نفسها ماض ومستقبل
فهو قول غير صحيح فانك علمت ان الحركة على الحد الذي يخصها لكن ليست مما تنقسم
الى ماض ومستقبل بل هي اما بين ماض ومستقبل واما الحركة الا بمعنى القطع فانها لا تحصل
حركة وقطعا الا في زمان ماض ومع ذلك ان كانت الحركة منقسمة الى ماض ومستقبل
فانما تنقسم بالقوة فانه اذا فرض في الزمان الذي تطابقها ان عرض لها ان تنقسم
لا ان الآن يكون حاصلا بالفعل وباطلة فانها اذا انقسمت فانما تنقسم بالقوة
ولا بل انقسام الزمان او انقسام المسافة وانما الشرط في وحدة الحركة هو ان
يجوز ان لا يكون زمانها ومسافتها منقسمين بالفعل لا ان يكونا بحيث لا يمكن
ولا بالقوة بل ولا هذا شرط في وحدة الكمات وكثير من الاشياء واما قولهم كيف
يكون واحدة ولا يكون ما منه فاول ما يجاب به عن ذلك ان الواحد غير التام
غير الواحد الذي بمعنى الاتصال فلا يجب ان لا يكون الشيء واحدا مع احد اجزائه
فان الحركة الى شيء حد ما لا تنقسم وهي محفوظة في المتحرك ثابتة ثابتة بعينها
الى ان ينتهي واما الحركة على القطع وان استوفت البعد المستقيم فتامة
وان تمت دائرة فهي تامة لا مزيد عليها اذا كان التام ما ليس شيئا خارجا
عنه وكان وجود الحركة بمعنى القطع على ان القطع حصل فاذا كان ليس شيء منه
الا وقد حصل ولم يبق خارجا مستقبلا فهو تام وهو حينئذ واحد من وجهين وقد ذهب
بعضهم من هذا الى ان قال ان مثل الحركة في انها قد تقدم منها اشياء ولكن
الصورة مع عدم ملك الاشياء محفوظة هو مثل صورة البيت التي تحفظ واحدة
بعينها مع تبدل لبنة لبنة وسد الخلل الواقع عند النقض بما يقوم مقامها ولكن
الصورة واحدة بالعدد وان استحفظت بمواد متعاقبة فكذلك صورة
كل شخص من النبات والحيوان وكذلك تبقى الملكات النفسانية محفوظة
واحدة بعينها مع التحلل والاستبدال وتغير المزاج وانما تبطل الانفعالات
وتجدد وكذلك صورة الظل تبقى واحدة بعينها في النهر الجاري المتغير المادة
وحال الآن مبدأ الفيض وهو الباري تعالى واحد والصورة وهي الفيض
الصادر واحد بالقياس الى صدوره عنه ما دامت المادة في حد القبول
ولو بالعارض كانت ملك الصورة وهي بعينها مستحفظة وليس يعني بمعنى امثال
هذه الاحوال ولا يصح عندي ان يكون للكائنات الفاسدة صورة
ثابتة لا تستحيل الكلية الا ان يقضي بثبات اجزاء وجدت في الكائنات

المقولة فيها

بمعنى اذا لم يكن واحدا

نقض

من اول الكون محفوظة لا وقت العقل ولا تعارض ولا تعطل ويكون
مفارقة الصورة واحدة او في واحدة تلك الصورة وتلك الصورة تحفظ
الواقع في تلك الاخرى ويسد مسده كما ورد في المثل وتقول انه يكفي في ثبات
الفيض واحدا لان مبدأه المفيض واحد فان المبدأ المفيض الواحد اذا فاض
على اشياء كثيرة كان الفيض مكثرا سكثرا سواء كانت متكثرة حاصلة في زمان واحد
او كانت متعاقبة المكثر فانه يعلم يقينا ان الصورة العائمة في اللبنة
الثانية من المركب والصورة الاضافية التي لها بعينها للبن الموجود
ليست هي بعينها ما كان يقوم باللبنة الاولى المسرعة ويعرض لها جميعها
من الاضافة اذا كانت هذه الاحوال لا تنتقل من مواد بل تفيد اشخاصها
بعد اشخاص حواملها واذا كان كذلك لم تكن صورة اللبنة الان بعينها
التي كانت قبل بل يكون شبيهة تلك ليست مسدها فكانه لو لم تدارك
الصنع النوع بالانتقام حتى يتعوض لكانت الصورة تبطل ثم ان اخذ في اعادة
لبنة لبنة على ذلك النظم بعينه يكون الصورة قد حدثت فتلك صورة
اخرى بالنوع حتى لو لم تشاهد الانتقاض المستمر زمانا ما لا ان يرد الى العادة
لكان مشاهد الصورة الحادثة يظن انها هي الصورة الاولى وان كانت
اخرى وكذلك اذا لم يهمل العادة الى الانتقاض بل لم تزل المستمر ربما ظن ان
ان الثابتة هي الاولى من غير حدوث امر فهذا القول منهم غير صحيح البتة اللهم
الا ان يكون في جملة الاعراض عرض من شانه ان ينتقل من موضوع الى موضوع
او ينتقل اليه موضوع بعد موضوع كما عسى ان يظن في امر الضوء والظلمة فان
فان المضيء والمظلم اذا انتقلا انتقلا في ظاهر الامر معه واذا اتصل القابل
وسكن المضيء والمظلم اصطلح القابل لكن يشبه ان لا يكون الضوء والظلمة
او انقلاع الماء السائل واحدا بعينه بالشخص اذ كان الضوء الواقع هو صفة
او حال لقابل من قابل فاذا استحال القابل لم يبق صفته فان استحال
القابل مطلقا لم يبق الصفة والحال مطلقه واذا استحال هذا القابل لم يبق
هذه الصفة وهذه الحال واذا لم يبق هذه الصفة وهذه الحال لم يكن الباقي
ثانيا بالشخص بل يكون كل ثان شخصا آخر من جملة نوع مستحفظ على الاتصال
وهذا كما يعرض للسيال مع السائل من امر الوراثة والمحاذاة فانه ليس اذا كان
لا يزال في السائل جزء موازيا بعد جزء او محاذيا يلزم من ذلك ان الوراثة التي في
في السائل يكون محفوظة بالشخص كذلك ما يتبع الموازاة والمحاذاة من اضافة
او اطلاق الا ان الحس اذا شاهد من كل وقت ضوءا كالذي كان حسب ذلك
شيئا واحدا بعينه راهنا كالحال في بيت مظلم متحرك الهواء فانا نعلم
ان الضوء الذي فيه اذا تحرك تحرك فيه ظلمة فيكون الظلمة متحركة
ومنتقلة بالعرض لكنه اذا كان انما يعقبها مثلها لم يحس به وكذلك لو كان بدل
الظلمة حجر وكان لا يحس بالحركة من جهة اللمس او غيره فان البصر لا يدل حينئذ

حينئذ على حركة البتة ويحسب ان كل ما يلقاه من الحجر كل وقت هي الاولى ويكون غيرها
في جزء غير بل لو اتفق ان كان نهر غير مختلف الشطوط بارتفاع والحذاء واسفله
مستو متشابه سطح او مقعب وفيه ما يسيل من غير ان يكون هناك
علة تمنع من ريح او احد فاجرى امرا او غير ذلك فلك تحسب ذلك الماء
ماء واحدا بعينه راكدا ساكنا اذا لا يمكنك ان تحس فصول من جزء عدا لك
وجزء وصل الى سمتك وكذلك اذا لم يحس بفصول الاستحالة في الظلمة والضوء
لاتصال الاجسام الظلمة والضوء هو ذلك بعينه واما الشك
الذي بقي في هذا وهو انه ان لم يكن واحدا فهو اذن كثير ولا يجوز ان يكون
كثيرا غير متناه فيكون كثيرا متشابها فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من ذلك الكثير
لا يبقى الا آنا واحدا كان يرى موجودا على الاتصال فيكون الآنات المتشابهة
متالف منها زمان متصل واحد وهذا يخرج او يكون كل واحد منها يبقى زمانا ما مع
مع سيلان الموضوع وهذا ما ينكر ونحن ان يعرف جملة من الاصول التي
تحققتها وبعد هذا فقد يشكك في امر الحركة السماوية بتشكك نيابة
السكوك التي ذكرناها وان كان متغيرا فيها يسيرا فقيل انها لا يخلو اما ان يكون
واحدة او كثيرة فان كانت واحدة فكيف يكون واحدة وليست سلامة
تحد منها شيئا خارجا عنها لم يحصل بعد وكل واحد تام وان كانت كثيرة فكيف
تكون عددا وما آحادا فنقول اما الحركة بالمعنى الذي نقولونه فهي واحدة ما فيه
فيه ابدا ما دام يتحرك واما الذي يعني القطع فيشبه ان يكون كل دورة حركة
واحدة الا ان الدورات لا تتحد الا بالوضع واذ قد فرغنا من الكلام في حقيقة
الحركة فبالحري ان نتكلم في التفاضل الذي يلحق الحركات في سرعتها وبطوئها وهو
المعنى الذي يسمى مضامة الحركات

فصل في مضامة الحركات ولا مضامتها

من عادة الناس ان يقولوا امر في كل حركة هم في زمان اقصر انه اسرع فيقولون
ان هذه الاستحالة كانت اسرع من هذه العلة فيكون معنى الاسرع في هذا الموضع هو الذي
ينتقل الى الغاية في زمان اقصر وان يمشوا امرا قوي على ان نقولوا حركة السفينة
من مبدأ السير منها في ربع ساعة اسرع من حركة العرس في ساعة بل يقولون
حركة السفينة بطيئة وان كانت تبلغ المقصد او تنتهي الى السكون في زمان
اقصر وبعد دون حركة العرس بربعه وان كانت طولية الزمان الى المنتهى فيجب ليس
ان يكون لهذه السرعة وهذا البطوء معنى آخر غير الاول وهو ان السريع هو الذي
يقطع المسافة او ما يجري مجرى المسافة ما هو اطول في زمان مثل او الذي يقطع
المتساوي زمان اقصر فيجب اذا اردنا ان نقايس بين حركتين في السرعة والبطوء
ان نكون ما فيه الحركة امرا ما فان امكن بين الشيئين اللذين فيهما الحركة
مقايسة بالزيادة والنقصان والاشتداد والضعف امكنت المقايسة
بين الحركتين في السرعة والبطوء والمقايسة بين الشيئين في الزيادة والنقصان
والمساواة في الكمية هي على وجهين احدهما بالفعل والآخر بالقوة اما الذي بالفعل فان

فان يكون انطباق احدهما ممكنا بالآخر حين ينطبق كله على كله فينطبق الطرفان
ان كان لهما طرفان على الطرفين بالفعل او ينفصل احدهما على مطابق الآخر فيكون
في الاول مساواة وفي الثاني تفاوت زيادة ونقصان والوجه الثاني الذي
بالقوة هو ان لا يكون المقدار بحيث يمكن ان يكون منهما مطابقة وفضل مثل مستقيم
ومستدير ومثل مثلث ومربع فظاهر انه لا ينطبق المثلث على المربع هذا الانطباق
ولا المستقيم على المستدير لكن قد يظن ان هذا الانطباق فيهما بالقوة اما المثلث
فهو بحيث يمكن ان يقطع قطعا فاعادة على اطار يكون منه مربع فيكون ان يركب
ذلك المثلث على ذلك المربع فينطبق عليه مساويه بالفعل او ينفصل عنه فيزيد
عليه بالفعل وقبل ذلك لم يكن مساويا ولا زايدا اما الحقيقة بالفعل المربع فيزيد
القيل بين ان المثلث مساو للمربع وكذلك المستدير لو امكن ان يعلم ما يعين
لا الاستقامة لكان يكون بحيث زيد على المستقيم او ينقص عنه او يساويه
بالانطباق عليه فاذا لم مستدير اقليس يمكن ان يعلم هذا الانطباق بالفعل
اللهم الا بالقوة ان امكن ذلك والشيء اذا لم يكن منطبقا على غيره وبينا بانه على نهاية
لم يكن مساويا له بالفعل واذا لم يكن فيه يساويه على الوجه الذي قيل وزيادة فلا يكون
لم يكن زايدا عليه بالفعل ولا الآخر ما فضا عنه بالفعل ما سلف بيانه لك تعلم
بان المستقيم ليس دونه ان يمر على ان ينطبق على المستدير فهو موجود بعينه فليس
حكمه هذا او ارجعت على التحقيق حكم المثلث والمربع فان قال قائل انا نعلم يقينا
ان القوس اعظم من الثلاثة الوتر والوتر اصغر منه فاذا وجدت تفاوت
في الصغر والكبر فما الذي ان يكون هناك مساواة وقد اجاب عن هذا بعض
المحصلين فقال قد يكون من شيئين مناسب مناسب الزيادة والنقصان
مع استحالة ان يقع بينهما مناسبة الزيادة والنقصان المساواة فانا نعلم
يقينا ان زاوية مستقيمة الخطين من حادة هي اعظم من زاوية حادة عن قوس مستقيم
واصغر من اخرى ويستحيل ان يكون من قبل مستقيمة الخطين زاوية مساوية ولا
شيء من قبل الاولى واما قلنا ان زاوية المستقيمة الخطين اعظم من زاوية منهما
لان الزاوية العقوسية توجد بالفعل في تلك وزيادة اخرى واما كانت الاولى
اعظم من مستقيمة الخطين لان مستقيمة الخطين توجد بالفعل فيها وزيادة فهذا جواب
ومع ذلك فلنسلم ان القوس اعظم بالفعل من الوتر وليس يمكن ان يوجد الوتر
ما ينطبق عليه المستقيم انطباقا مع انطباق النهايتين وكيف يمكن فيهما معا
التساوي بالفعل غير ان كون ذلك بالقوة او على ان يكون ذلك بالتوهم بحيث
ان المستدير لو امكن استقامته لكان مع ح لو جد فيه مثل وزيادة فيكون
اذا اعتبار التفاوت والمساواة مرة بالفعل ومرة بالقوة المحدثة المسندة
الى الوجود كالحال بين المثلث والمربع ومرة باعتبار بعيد وهو ان يمكن
الشيء بحيث لو كان يقبل التوفيق لا صفة الزيادة لا غير او النقصان
لا غير او المساواة لا غير وهذا اعتبار بعيد فالحركات المتضامنة الكائنة

الكائنة هي التي يكون ما يتحرك فيه متقايسا فان كان المثل يقطع في زمان مثل
فالحركتان متساويتان وان كان الاطول يقطع في زمان مثل والمثل يقطع في زمان
اطول فالحركات غير متساوية بل متفاوتة بالزيادة والنقصان فان لم يكن
ما يتحرك فيه متقايسا بالفعل ولا بالقوة فالحركات غير متقايسة بالفعل ولا
ولا بالقوة فيكون المستقيمة والمستديرة لا تقايس بينهما بالتحقيق الا المقايسة المذكورة
البعيدة جدا واما المقايسة في الحركات الكيفية فبينها وجه وتشبه ومنها وجه
بعيد فالوجه القريب هو ان يكون ما يتحرك فيه قابلا لقياس المشابهة
الحقيقية مثل سواد وسواد وحرارة وحرارة فاذا كان يتحرك ما ابتدا من كيفية
شبيهة بكيفية اخرى ابتدا منها يتحرك اخر ثم انتهى الى شبيه ما انتهى اليه الآخر
في زمان واحد وكان كل موقف متوهم متوافيان فيه متشابهين لو وقفا
عليه فهو مساو له في السرعة وان لم ينتهيا اليه بعد ولو وقفا عليه جميعا
في وسط الزمان كانت كيفيته اضعف فيكون الآخر اسرع منه فيجب ان
ان يكون المتحرك فيه واحدا والمنتهى والمبدا واحدا واما الوجه البعيد فان يكون
الاعتبار بالصغر حين كان احد المنتهيين والمبدا منهما طرفا التضاد
والآخر ذلك الطرف الآخر لنظر او ان كان دون الطرف وافرب الوسط
فكان الآخر من ذلك الجانب كذلك وعلى مثل ذلك القرب من الوسط فيكون الاعتبار
مثل ان هذا هو يتبعه اسرع من هذا وهو يتبعه او مساو له حين يكون بينه
ابتدا وما اليه انتهى وما كان فيه البياض كبيرا بطرفيهما من ذلك الجانب
الى السواد وهذا وجه غير محصل بحسب الاصول وقد يعرض ان يكون شيئان
متقايسين على الاطلاق لا يمكن ان متقايسين بالنسبة الى شيء فان الكبير
والصغير في الهواء من حيث هو هواء لان عاية الكبر في الماء ليس مثل عاية الكبر
في الهواء وكذلك الصغير واذا تحلل الماء الى كبر الهواء كان الحركة حدوث حد
تحلل الهواء الى كبر النار فاذا اخذت هذه الحركات من الكبر مطلقا ومن الصغر مطلقا
كان ذلك متقايسا واما مقايسة الكبر النارية الى الكبر الهوائي فليس بجائزة
فالتحلل الهوائي هو الحركة الى الكبر لا يقاس بالتحلل المائي ولا كائنة كائنة فان كبر
هذا ليس من نوع كبر ذلك ولا صغر ما من صغر المقايسة يجري بين تحلل هوائي او تحلل
مائي وذلك على الطيران والمشي اما من حيث الحركة في مقاسة مستقيمة فقد يصح من حيث العادة
واما من حيث هذا الطيران المعروف بالطيران العصفوري فضلا عن المشي فلا يتقايس طيران
نسري بطيران عصفوري لان الطيران النسري يقايس بالطيران النسري والعصفوري
بالعصفوري وذلك التحلي العلي بالتحلي العلي والتحلي العبثي بالتحلي العبثي فيحصل في
في هذا الباب من مقايسة الحركة وهذا اخذه مطلقا او بشرط ثم مطلق الزمان
فان لم يختلف ذلك في النوع صح التقايس وما كانت المقايسة لا لطبيعة النوع
بل لطبيعة النوع مع عرض واما المتحرك فلا ماخذ شرطا في هذا الباب اذ لا يتغير اختلافه
احواله اختلاف الحركة اللهم الا ان يكون ماخوذا شرطا في بينة الحركة وفي فيه الحركة كما

المعتبرة ص

كان ص وبقي زمان ص

وبقي زمان ص

اي في النوع ص

في المأخوذ حيث هو ماء غير الكبير والصغير ص

النسري ص

كالعصفور للطيران العصفوري فان مسافة حركات العصفور في طيرانه غير مسافة
حركات ما ليس بعصفور وقد يغلط في هذا الباب اشتراك الاسم او اشتباهه
مثل انه يظن ان هذا السكين يجد اسرع واجاد مما يجد هذا الصوص لكن الحدة فيهما
مع مختلف وكذلك يظن ان هذه العين الرمدة قد صحت اسرع مما صحت هذه
اليد المفلوجة فانه كما ان مزاج العين وفعله غير مثل اليد فالنوع مختلف سلامة فعله
او فساد وفعله غير الذي ما فيها لليد في النوع فلا تكون الحركة مهما من نوع واحد اللهم الا
ان يعتبر الصحة مطلقا فلا تكون الحركتان واحدة في النوع بل في الجنس وقد قلنا ان ذلك
البعاس الجنس ليس بالمتقرر وههنا مسئلة ربما سئل عنها سائل وقال هب ان قطع
مسافة وكانت تلك المسافة مبدى سلم اشتدا حركة في اشتمت الاستحالة
الى الحد الذي يقف عنده ويتم لديه فوقفت العلة مهما قبل من الممكن ان يزال هذه
الاستحالة مساوية لهذه الحركة فالجواب ان ذلك خطأ ولا يجوز ان يتفق ذلك لان
لان المساوية للمستحيل واما الحركة فليست مساوية للاستحالة الا في الزمان فقط
وفي النقلة قطعت شيئا مما قطعته الاستحالة وذلك لان الحركة قطعت مسافة او كانت
تقدم مبدئها الى منتهاها والاستحالة قطعت ما بين كيفيتين او كانت تبقى الامر
عند مسافة الى اقوى بل من كيفية الى اقوى او المستحيل من حيث هو لم يخرج من مسافة
الى حد آخر بل خرج من كيف الى كيف لا انه لم يزل يحدد فيه كيف بعد كيف الى ان استقر
يحدد الشيء من علة **فصل في تضاد الحركات وتقابلها** واذ قد قلنا ما قلنا في
الحركات وتقابلها فاولى ما نتكلم فيه هو حال تضاد الحركات فنقول اما اولا فلان
الحركات المختلفة الاجناس مثل النقلة والاستحالة والنمو فقد يجتمع معا فان امتنع بعضها
عن الاجتماع مع بعض في وقت ما فليس ذلك لان طباعها مما حيث هي نقلة واستحالة
ونمو توجب ذلك بل لامر آخر وسبب خارج واما الحركات الداخلة تحت جنس واحد مثل السواد
والبياض الواقعتين في جنس الكيفية على النحو من الوضع المذكور فانها قد تكون متضادة
فان السواد مزاج للبياض في الجنس ومشاركة في الموضوع ولكنه مقابل له يستحيل اجتماعه
معه وهو مضاد وجودي كما ان النفس مضاد وجودي وليس معدوما للعاس الا الآخر وبينهما
من الخلاف اكثر مما بين احدهما وبين التصور وغيره وهو غاية الخلاف وهذه جهة الامور
التي بها يصير الشيء ضد الشيء فالبياض ضد السواد وكان البياض ضد السواد وذلك
في مقصود الكلام ايضا فان النمو ضد للذبول فانه وان كان لقائل ان يقول ان الصغر
ليس بضد للكبر بل هو مضايف له وكان يجوز ان يقال هذا بان الصغر والكبر
الذي يجب النوع يقالان على الاطلاق ليس بالعاس فان النمو والذبول اعتبار آخر
يفيد عن ان يقع ذلك لان الحركة في الزيادة ليست انما هي حركة في الزيادة بالقياس الى الحركة
في النقصان كما ان الزيادة انما هي زيادة بالقياس الى النقصان وفي الزيادة
والنقصان الذي هو جهان اليه يحدد في ان الطبع ليس بالعاس ويحدد
الحالة النمو والذبول كالحد البيض والسود وذلك الحار في المحاسل والكثافة واما الحركات
التي في الوضع فيشبه ان لا يكون فيها تضاد على نحو ما يكون تضاد في الحركات المتقدمة وسنعلم

وستعلم هذا عن قريب واما الحركة المكانية فان الجنس الغير المتقدم فيها غير مضاد
للجنس المستقيم بوجه من الوجوه وذلك لان فصول الحركات المتضادة مع الاتفاق
في الجنس يجب ان يكون متقابلة متعاندة لا محالة ويكون منسوبة الى امر من الامور
التي تعلق بها الحركة والحركات ليس كذلك فانها متضادة هو ان يحركها متحركها متضادة
فان الاضداد قد يعرض لها ان يحدث حركة متفقة في النوع فان النار اذا
عرض له بالقسر سفلا شكل الحركة في ذلك كان نوعا الحركتين لا يختلفان فرقتهما
انما يختلفان بالقسر والطبع والقسر والطبع لا يجعلان الشيء مختلفا فان الحرارة التي تحدث
في جسم بالقسر والتي تحدث بالطبع حرارة متفقة الفعل والسواد الذي يحدث بالقسر والذي
يحدث بالطبع سواد يوثر بالطبع حرارة تاثيرا واحدا انما يختلف بان هذا عرض وهذا
طبيعي وكذلك الانتقال الطبيعي والقسري وغير ذلك ولو كان تضاد الحركات ايضا
انما هي بالقسر والطبع لما كانت حركتان قسريتان متضادتين ولا طبيعيتان متضادتين
فتبين انه ليس بعض الحركة متضادة للحركة لنفس ان الحالتين متضادتان وقبل ذلك
تعلم ان الحركة ليست بعض متضادة لاجل ان الحركتين متضادتين ان ولا ايضا لاجل
الزمان لان الزمان لا يضاد طباعه ولو كان يضاد لكان يكون التضاد
في امر يعرض للحركة لا لطبيعة الحركة فان الزمان عارض للحركة ولا ايضا يكون الحركات متضادة
لاجل ان الذي فيه الحركة متضاد للذي فيه حركة اخرى فان الذي فيه الحركة يكون
متفقا والحركات تتضاد ان الطرفين من البياض الى السواد من الزيادة الى النقصان
هو بعينه الطرفين من السواد الى البياض ومن النقصان الى الزيادة وما الحلة هي المتوسطات
بعينها كما ان المسافة من النزول هي المسافة من الصعود وما الحلة فان هذه المتوسطات
لا اضداد لها لانها متوسطات فكيف تكون هي التي تتضاد فتصير الحركات متضادة
فلم يبق الآن الا الامور التي بها دعتها فانها اذا كانت متضادة كالسواد والبياض
كانت الحركات متضادة ولا يكيف الفعل فان الحركة من السواد ليس بعينه الحركة الى السواد
لاجل انه حركة من السواد فقط لاجل ما يلزمه من ان يكون مع ذلك حركة الى البياض كما يلزم
كونها حركة الى السواد من كونها حركة من البياض فان الانتقال من السواد لا يكون الا الى البياض
فاما من الاشفاف والى الاشفاف فذلك ليس بحركة بل امر يعرض دفعة ولو كانت
الحركة الى السواد قد تتوجه الى البياض لم يمكن ان الحركتين متضادتين كما انه يجوز
ان يحرك الشيء امرا كليهما لا الى اليسار بل فوق فالحركات المتضادة هي التي تتقابل
اطرافها ذهابا يتصور على وجهين رجحان الى وجوه عشرة احدها ان تكون اطرافها
متقابلة بالتضاد والحقيقة في انها مثل السواد والبياض ومثل اكثر جزء من طبيعة الشيء وآخر
جزء من طبيعة ذلك الشيء والثاني ان تكون اطرافها لا تتقابل في ذاتها في مهيتها
بل تتقابل من جهتين احدهما بالقياس الى الحركة والثانية بالقياس الى امور خارجة عن الحركة
مثل ان طرفي المسافة المتصلة بين السماء والارض هما مثلا الطيران او مكانان فيضاع
النقطتين والمكانين لا تتضاد ولا تتقابل بل تتقابل لامر آخر
خارج وذلك الامر غير متعلق بالنسبة الى الحركة واما متعلق بها الخارج من الشيء الحركة

واما

فيبان يكون احد الطرفين غاية القرب من الفلك والطرف الثاني في غاية البعد منه
فيكون طرف منه ارضه ان كان علوا وآخر ارضه ان كان سفلا اما المعلل بالشوق الحركة
فمثل ان يكون احد الطرفين عرض له انه مبدأ الحركة الواحدة والآخر عرض له انه منتهى لتلك
الحركة فيقياس كل واحد منهما الى الحركة قياس المقابل بالاضافة والمبدأ مخالف ومقابل
بقياس الآخر فانه وان كان قياس كل واحد منهما الى الحركة قياس المقابل بالاضافة اذ المبدأ
مبدأ الذي المبدأ والمنتهى منتهى الذي المنتهى فكذلك بالعكس في الآخرين فليس مقابلة
ما بين المبدأ والمنتهى هي المقابلة فان المبدأ لا يقابل الشيء بانه مقول بالقياس اليه
فانه ليس يلزم انه اذا كان للحركة مبدأ وجب ان يفهم من هذا بعينه ان لها منتهى
ان كان ولابد فسيعلم بدليل وسط من خارج والامر في المنتهى كذلك والمضافان
انما علم ارم العلم بالآخر فليس ابتداء المسافة متصور الماهية بالقياس الى منتهاه ولا منتهاه
متصور الماهية بالقياس الى مبتداه فليس منهما تقابل المضاف وبينهما لاحق تقابل
اعني اذا كانا في المستقيمة فيستحيل ان يكون المبدأ والمنتهى مجتمعين في شيء واحد
بما بالقياس اليه مبتدأ ومنتهى اجتماعا في زمان واحد وليس احدهما متقدما على الآخر
حتى يكون المنتهى عدم المبدأ ولا وجه من وجوه التقابل الا التقابل بالتضاد واما
في غير المستقيم فلا يبعد ان يكون شيء واحد مبتدأ ومنتهى للحركة الى الاستقامة
فلا يكون في المبدأ والمنتهى هنالك تضاد وتقابل وليس يقع الشك في الشيء
الاول يجعل الحركات متضادة واما القسمان الآخران فيمكن ان يقع هذا الشك
فيهما وذلك لان ذات تلك الاطراف لا مقابل لها انها بل يقابل بعارض عرض
لها فاما ان لم يكن متضادة حقيقة لم يجعل الحركات متضادة حقيقة فنقول ان هذه المقدمة
باطلة فانه ليس اذا كان الشيء متعلقا بشيء ويكون ذلك الذي ليس يعرض له التضاد
في جوهره بل يعرض لعرض فيه له يجب ان يكون المتضاد في المتعلق بذلك الذي يتضاد
بالعرض وذلك لانه يجوز ان يكون هذا الذي هو عارض للمتعلق به امرا داخلا في جوهر
المتعلق فان التجدد بالطرف امر عرضي للشمع وذاتي للشكل الذي هو في الشمع
وهو ما يتعلق بالشمع ويقوم به وكذلك الحر والبرد لجسم الماء متضادان وهو فيهما
وفعليهما وهما الاثنان والبترة متضادان فيهما لا متضادان بالعرض بل بالجوهر لانه
ان الحار والبارد وان كان عارضا بالقياس الى الحركة فانه ذاتي او واجب الوجود حتى يكون
الاسخان والبترة متضادين وعلى هذه الصورة فان الحركة تكون على طرف المسافة من حيث
هو طرف فقط كيف كان حتى اذا عرض لطرفيها عارض كان غير داخل في تقويم الحركة
اذ لا يكون دخوله كلا بل انما يتعلق الحركة بالطرف من حيث هو مبدأ ومنتهى فان كان
جوهريهما متضمن التأخر والتقدم لان الحركة جوهرها مفارقة وقصد جوهرية الحركة تضمن
المبدأ والمنتهى اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل الى انها اليهما فالاطراف
التي للمسافة انما تعلق بها الحركة من حيث هي مبدأ ومنتهى لا من حيث مبدأ ومنتهى معاملة
وهي من حيث هي معاملة هي مقومة للحركة وان كانت ليست مقومة لذلك فظاهر بين
ان الحركة التي تعلق لها مبدأ ومنتهى متغايران بالفعل لا يجوز ان يوجد احدهما الا آخر

وهي

ان المبدأ هو المنتهى

على الآخر بل يكون على النحو الذي وصفنا فهي لذاتها من ضد لا ضد والضدان فانهما
لهما نسبة ذاتيتين للموضوع الذي هو الطرف واقال ان نقول كيف يكون المبدأ متضادا
للمنتهى في مبدأ الحركة ومنتهاها قد يكونان في جسم واحد والاضداد لا يجتمع في جسم واحد فيقال له
الاضداد لا يجتمع في جسم واحد اذا كان ذلك الجسم بعينه موضوعهما الاول القريب انما لا يجتمع
الاضداد معا في الموضوع الاول القريب وموضوع المبدئية والمنتهائية ليس هو نفسه
بل الطرف ولا يجتمع في طرف ما بالفعل لم يكون مبدأ الحركة المستقيمة واحدة بالاتصال
ومنتهاها واحدا كما قد يجتمع في جسم واحد اشياء متقابلة لم يكن غير التضاد ولكن واحد
فيه خط محدب وخط مقعر وما اشبه ذلك والذي ظن ان الحركات المستقيمة
ليست متضادة بيان تضاد من ان تضاد المستديرة والطرفين والمسافة في المتضادات
المستقيمة واحدة فقد سها سهوا عظيما وكان يلزم ايضا ان يقول السواد
والبياض ليسا بمتضادين لان موضوعهما واحد ولو كان شرط التضاد
ان لا يكون للضدين امر مشترك لما اجتمع الضدان في جسم واحد ولما كان
موضوعهما واحدا بالحقيقة فان التضاد هو اختلاف في طرفين واحد على غاية
ما يمكن ولا شك ان التضاد ضد البياض والطرفين سواء هو الوسائط وهو واحد
لكن السواد والبياض المتقابلين فيه هما على غاية الخلاف واذ قد بينا هذه الاصول
فلنرجع الى غرضنا من ان الحركة المستديرة لا تضاد للمستقيمة فنقول ان كان
بينهما تضاد واما ان يكون ذلك التضاد لاجل الاستدارة والاستقامة او لا يكون
فان كان لاجل الاستدارة والاستقامة كانت الاستدارة والاستقامة
متضادين لان الشيء الذي به الاختلاف بين الاضداد المقومة للجنس متضاد ويكون
لكن الاستدارة والاستقامة كما قيل قبل ليس موضوعهما الطرف واحد ولا
من الموضوعات يجوز ان يستحيل من الاستدارة الى الاستقامة الا بفساده على ما قلنا
فليسا بضدين فليسا بسببين تضاد الحركات بل ليس بين الحركة هو السبب
لتضاد الحركات فان لم يكن تضادهما لما فيه يقول يكون للاطراف ولو كان
تضاد المستديرة مع المستقيمة بسبب الاطراف لكانت الحركة الواحدة صريحا متضادة
حركات لانها لها مخالفة لانه يمكن ان الخط المستقيم المعين المشار اليه الذي عليه
هذه الحركة المستقيمة وهو الذي تشابهه لانها لها بالقوة لكن هذا الواحد
واحد فقط وهو الذي هو في غاية البعد عنه ويمكن ان يكون هذا ايضا ان صورة
الاستقامة والاستدارة لا تتضاد تضادا جنسيا لانه ان كان مطلق الاستقامة
تضاد المطلق الاستدارة كان ايضا هذا المستقيم يضاد هذا المستدير بعينه اولا يجوز
ان يكون هذا الواحد مقابلا الى الواحد بعينه لان ما هو ابعد عن هذا الواحد من طريق الخلاف
فهو واحد فان كان لا ابعد ملاصقة وهذا الشخص لما لم يكن ممكنا ان ابعد ولم يكن
صدقه مغايرا ممكنا فقط سهلا قول من قال ان هذه الحركات الفوقية المتكثرة يجوز
ان تكون متضادة للمستقيمة الواحدة قال فانه وان كان صدقا الواحد واحدا
فهذه المتكثرة من حيث هي متكثرة واحد فان هذا القول خطأ وذلك لان

يكون خ

بالعموم

لان ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم متكثر بالشخص ليس ضد الواحد واحد بالشخص
فليس ضد حيث تلك المستديرات المتضادة في معنى الاستدارة هذا المستقيم الواحد بالشخص
بل الاولى ان تلك المستديرات ليست كاشخاص من نوع واحد بل كل واحد منها
قوس من دائرة اخرى انعطافها واخذ انها انعطاف واخذ اسا جز ولا سواء يكون
الدوار المتفقة في النوع هي التي تكثر ما بعد ولا يختلف في الاخذ بالاب فيكون لا جواز
مطابقة فيما بينهما لوجه من الوجوه وبمثل هذا اختلف المستقيم والمستدير وان اتفقا
من حيث انهما خطان ممتدان فلا يبعد ان يختلف نوعا القوسين الذين
لا ينطبق احدهما على الآخر فان اتفقا في انهما مستديران محدودان فلكن تكون
تلك الصور المختلفة كلها متضادة لشخص واحد وسقط ايضا سوال من قال لم يكون
بين المستقيم والمستدير مضادة جنسية وبين المستقيمين مضادة نوعية بان بين
اما لا يمنع ان يكون للشيء الواحد اضداد من جهات كانت جنسية او كانت نوعية
وذلك لان الشيء ايضا والشيء في طبيعة ذاته ودرصاوه فراغ اتى واحوال وكيف
لا يمنع ان يعرض للحركات المستديرة ان يكون لها اضداد من المستديرات ومن
ومن المستقيمات في معانيه يعرض لها وانما يمنع ان يكون لها ضد مرادها ومبينها
وهذا كان التوسط في الاخلاق يضاد النقص والافراط وقد يتضاد ان هما ايضا
في انفسهما ولكن تضاد الافراط والتقصير تضاد حقيقي في الذات وهما المتباعدان
جانبا التباعد واما تضاد التوسط والطرفين فليس لطبيعة التوسط والطرفين بل لان
التوسط فضيلة وذلك يجتمعان في الرذيلة والفضيلة معنى لازم او عارض من
لتلك الطبيعة المتوسطة وايضا كون فيك رذيلة معنى لازم لها وعارض فليس للرذيلة
والفضيلة دخول في ماهيته هذه فيكون التضاد بين المتوسط والطرفين تضادا عارضا
فالطرف مضاد الطرف بذاته وجوهره وتضاد الوسط العارض واما انه هل يمكن
للشيء ضد من جهة جنسه وضد من جهة نوعه فقد علمت في موضع آخر ما فيه هذا
وتحققت ان الضد بالحقيقة ما هو ضد ذات الشيء ونوعه فلا يجوز ان يكون
المستديرة تضاد المستقيمة تضادا جنسيا وتضاد المستقيمة المستقيمة
تضادا نوعيا ولا يجب ان يستبان في هذا تضاد الحركة والسكون تضادا جنسيا
ثم تضاد الحركتين تضادا نوعيا فان السكون معنى عدمي لا مضاد وقد اتضح ان
ان الحركة المستقيمة لا تضاد فيه للمستديرة وكذلك ان تعلم ان المستديرات
لا على القسي لا تتضاد لانه يجوز ان يكون في اطراف مشتركة قسي لا نهاية فاما الحركة في طرف
قوس الى طرف آخر الى بالعكس والقوس واحدة بينهما فلا يكون متضادة لها الا تعلم
ذلك اذا علمت ان الحركة المستديرة الوضعية السائرة الدورة ان لا ضد لها
بوجه لانه لا طرف لها بالفعل اذا فرض لها طرف يكون فيه خروج وضع معين
الى الفعل فذلك الفرض اجمع فيه ان يكون مبدأ ومنتهى اولم يكن المبدأ والمنتهى
ضدين لاجل المبدئية والمنتهائية بل لاجل انهما كما لكن مبدأ ومنتهى حركة
اتفق بل لانهما مبدأ ومنتهى حركة بصفة لا يكون مبدأ هو بعينه منتهاها

منتهاها في استدارة ما يصح بعينه المعاند من المبدأ والمنتهى من جهة القياس الى الحركة
وذلك انما يتفق حيث يكون المبدأ والمنتهى لحركة مستقيمة يكون الاستمرار فيها
لا يحل المبدأ منتهى ولا المنتهى مبدأ فذلك هو الذي لا يجتمع واذا كان كذلك فقد ظهر
ان اللتين على القوس الواحدة لا تضاد ان لان الحركة على ملك القوس لا يجوز
لها من حيث هي حركة قوسية ان يكون مبدأ ما غير منتهاها مغايرة ذاتية بل يجوز
ذلك لعطع تعرض في وقوف يتفق ولو ان ذلك يصح لها التوجه المستمر على المبدأ بعينه
وهي حركة متصلة واحدة لا رجوع فيها والحركات المستديرة الوضعية وخصوصا
ما يكون منها بجسم مشابه الاجزاء موضوع على جسم مشابه الاجزاء او موضوع في جسم
مشابه الاجزاء اعني المتشابهة الطبيعة في وضع الاجزاء فانها حركات وان تكثرت
وتخالفت فانما تكثر وتخالف بالعدد لان كل حركة منها تمت فانها تبتدي
من وضع اذا فرض بالفعل ومنهي الى وضع اذا فرض بالفعل لا اختلاف فيهما الا بالعدد
ويكون في كل واسطة اوضاع اذا فرضت بالفعل لم يكن تخالفه لما قبلها الا بالعدد
وكل حركة منها فان مبدأها المفروض ومنتهاها المفروض ووسطها المفروض
لا تخالف حركة اخرى الا بالعدد فهي لا تخالفها الا بالعدد ولا شيء مما لا يخالف
الا بالعدد وما ضداد وان كان يسهل ان يحتج وانما الذي مل من انه كان المستديرة
تخالف المستقيمة من انها لا طرف لها بالفعل فكذلك تخالفها في ان نوع تضادها
لا يتعلق بالاطراف فسقط ما عرفناه انه لا وجه لتضاد الحركات الا ان يكون سبب
النهايات والاطراف فاذا سقطت النهايات سقط وجه التضاد ولم يكن ضد
فقد علمت ما قلنا في حال الحركة المستديرة فاما المستقيمات فقد عرفت انه انها
تضاد وكيف تضاد ان لنازل والصاعد تضاد والمذكور الذي للحركة
المستديرة ما هو حركة مستقيمة ويتضاد تضادا خارجيا ما عن ذلك وهو ان الزمان
قد تضاد ان من طرفي انهما علو وسفل ايضا فالحركة ذات الضد هي الى ما حد او ينافي
من طرف بالفعل الى طرف بالفعل وضدها هو الذي يبتدي من منتهاها ذاهبا
الى مبدأها لا الى شيء آخر **فصل في تقابل الحركة والسكون** اما مقابلة ما بين الحركة
والسكون فامر قد تحققته فيما سلف وعلمت ان لكل جنس حركة سكونا مقابلة للنسبة
قد يجب علينا ان نعرف تقابل السكون للسكون من حيث هو سكون وسكون
لا من حيث هي طبيعي وقسري وغير ذلك من الفصول الخارجة عن جوهرها فنقول ان السكون
ايضا مما يقع فيه مقابلة وتضاد فاسبب الامور التي يعلل بها السكون واذا ما ملت
ما اقتضيناه عليك في باب تضاد الحركة فعن قريب تعلم ان السكون والمتسكن لا مدخل
لها في ذلك ولا الزمان وقد علمت ان السكون لا يتعلق بمبدأ ومنتهى مكاني ولكن يتعلق
بما فيه فيشبه ان يكون تضاد ما فيه يجعل السكون متضادا اما ما فيه يتضاد على
على وجهين يضاد متعلق بكونه خيرا وجهته ومكانا او امرا آخر مما يجري مجراه وبالجملة تضاد
متعلق بماهيته وتضاد متعلق بامور اخر مثل ان يكون كان ما يجري مجرى حارا ومكان
بارد فاما هذا الجنس من التضاد فهو امر غريب على السكون لا يغير من امر السكون شيئا

والاطراف

مكان

حتى انه لو كان جسم ساكن في مكان متصلا وكان يعرض ان يسخن او يبرد او يتصل او يتفرق
لم يحسن ان يقال السكون فيه وهما ضدان للسكون حينئذ فتا امر بل يحصل السكون
فيه واحدا بعينه لان هذا التضاد ليس في ذات ما فيه الساكن او لا بل في شيء آخر
واما اذا كان التضاد بحسب ذات ما فيه بان كان مرة يسكن فوق فيكون
الذي يسكن فيه فوق ومرة يسكن فيه اسفل فيكون الذي يسكن فيه اسفل فينبغي
ان يكون هذا السكون مضادا لذلك السكون ويكون السكون في المكان الاعلى
ضدا للسكون في المكان الاسفل وقد يقول قائل هل السكون الذي يقابل الحركة من فوق
هو السكون فوق او السكون اسفل وقد قيل ان السكون فوق ضد للحركة من فوق
لا للحركة الى فوق وذلك لان السكون فوق قد يكون كالا للحركة الى فوق وفيه ان يكون
الكمال الطبيعي مقابلا للشيء وان يكون الشيء بوجه ما يقابل ضده اما انه وما
اما فلم يتضح لي ان الشيء لا يوجد لا مقابلا بمعنى انه لا يعقبه مقابله ولو كان كذلك
لما جاز ان يوجد وجود الحركة الى فقد انها من سكون الحركة بالطبع الى فوق ظاهر
حركة بالطبع الى فوق ليحصل منها سكون بالطبع فلا شك ان هذه الحركة موجودة فحدان
نفسها ولم يتضح لي ان السكون فوق كال للحركة بمعنى ان الحركة تسكن عند ذلك
بل انما هو كال للتحرك واما الحركة فانها تفسد وتبطل عند ذلك ليس كال الحركة
بل هو كال الحركة انما هو كال للمتحرك يحصل للمتحرك بالحركة وعندي ان كل سكون
يعرض للمتحرك فهو مقابل لكل حركة يصح فيه لو كانت فيه بدل السكون لانه
عدم لكل حركة يكون فيه الى ذلك الموضع او من ذلك الموضع فان السكون ليس
سوى عدم الحركة من حيث هو الى جهة ما والا لكان المتحرك الى خلاف تلك الجهة
ساكنا بل السكون عدم الحركة التي في ذلك الجسم بعينه وكذلك الساكن في نوع اين
او كيف او كم اذا حفظ مثلا اسما واحدا فهو ساكن في ذلك الاين واذا حفظ
كيفا واحدا فهو ساكن في ذلك المقدار ويستحيل ان يكون الشيء يحفظ اينا
واحدا ثم يكون عاديا للنقلة دون نقلة وكذلك الاستحالة وغيرها وان كان يجوز
ان يكون عاديا للنقلة وغير عاد في الحركة في الوضع مثلا مثل الفلك الذي يكون
في فلك آخر فانه من حيث الاين ساكن ومن حيث الوضع متحرك
مطلقا وكذلك الحال في الكيف فان الساكن بقياس التغير في الكيف هو الذي
لا يتغير في الكيف والساكن بقياس التغير في الكم يمكن ان نشترط احد ان يحصل لكل حركة
من حيث هو بضعة سكون بالمقابلة يكون عدم تلك الحركة من حيث هي تلك الحركة
فيه ان يجعل المتحرك الى فوق ساكنا عن الحركة الى اسفل فان نشترط ان يجعل
السكون المقابل هو الذي يتوهم طارئا على الحركة فيعدمه مع انه رخص له فرضا
النشاط من غير وجود فليس كل عدم متأخر بل قد يتقدم بل فيه ان يكون السكون
في ناحية تحت هو الذي يطرأ على الحركة الى اسفل وان نشترط ان يجعل السكون
المقابل هو الذي يطرأ عليه الحركة حتى يكون كالاستعداد المتقدم والعدم المقارن
للقوة كالسكون السكون فوق مقابل الحركة من فوق واما اعتبار المقابل

اعتبار التقابل بالطبيعة القسرية فيشبه ان يكون السكون فوق لا يقابل الحركة
الى فوق لانهما طبيعتان بل الى اسفل وعلى هذا القياس نورد سائر الفصول التي
لغو كانت تشبه بها مخالف الحركات

فصل في بيان ان الحركات حقيقة ان تتصل بعضها ببعض

اتصالا موجودا امتناع ذلك فيها حتى يكون سكون لا محالة قد عرفنا ان الجزء
كيف يكون واحدا وكيف يتصل الحركات وعرفنا انها كيف يقابل فحرى
بنا ان نعلم ان الحركات تتصل اي الحركات وايها لا تتصل بل شائع وتتالي
فنقول اما المتفقة الاجناس فلا شك انها اذا تعاقبت على موضوع واحد
لم يكن بين انها حركة واحدة بالاتصال واما المتفقة الاجناس كالاستحالة والاستحالة
ونقلة ونقلة فيتبين بنا ان نحقق الامر في ذلك فانه مما يعظم فيه الشك انه
هل تتصل حركة الجزء الصاعد بحركة النازلة والحركة على قوس على وتر او بالجملة هل تتصل
الحركتان التي يفرض لكل واحد منهما شيء عنه واليه الحركة فيكون لاحدهما غاية
وللآخر مبدأ كنقطة هي طرف مسافة او كيفية هي نهاية حركة الى اليها او مقدار
او غير ذلك فان قوما جوزوا هذا الاتصال وقوما لم يجوزوا واذا جوزوا ان يكون
بين اشال هذه الحركات سكون ويجوز بين حج وللما بين حج فلنعد ما والكشف
عنها ثم لنورد ما عندنا من حج المجوزين فانهم اذا تم جزء حي يعرض له فوق او ينزل
الى اسفل وعارضه حركة حصاة صغيرة حتى يمكن ان يسكن تلك الحصاة اولا ثم يأخذ في
ضد حركتها او يتصل الحركتان معا فان سكن وجب من ذلك ان يكون الجزء الذي تحتها
حصاة صاعدة عن الحركة النازلة التي لها وهذا محال وان اتصلت الحركتان فقد بطل
مذهب من يمنع ذلك وقالوا ايضا ان ذلك السكون من الجزء ان يحصل من غير ان يكون
له سبب بوجه من الوجوه ثم ان كان له سبب فاما ان يكون سببا عدميا او سببا
وجوديا فان كان سببه عدميا وهو عدم سبب التحريك فيجب ان لا يكون في تلك
الجسم الذي الى فوق مثلا مبدأ حركة الى اسفل حتى ان لا تتحرك الا ان يتغير جوهره
فليس الامر كذلك وان كان السبب وجوديا فهو شيء مانع من الحركة اما قسري
من خارج واما طبيعي او ارادي يقتضي من داخل وجميع ذلك ليس وقالوا ايضا لانه
لا يمكن ان يكون شيء ما يماس شيئا ما في آن مباين ويفارقه ولا يبقى مماسا له
زمانا حتى يكون ساكنا فيه ولا يصح ما هو عمدة احتجاج مثبتي السكون فانهم يعلمون
بانه لا يجوز ان يقع في آن واحد مماسة ثم مفارقة وقالوا وهذا مثل كرة مركبة على كرة
دائرة فانها اذا وضعت فوقها سطح بسيط بحيث يلقاها عند الصعود ثم يفارقه
فانها يماس حينئذ ذلك السطح بنقطة ولا يتبع مماسا له بعد ذلك زمانا واما المانعون
عن ذلك فمن حجتهم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل بغاية معينة وبينا
الا في اين واحد وبين كل اينين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه فيكون
قالوا ايضا لو جاز اتصال الصاعد بالهابط شيئا واحدا لكانت الحركتان تحدث
منهما حركة واحدة بالاتصال لان وحدة الحركة بالاتصال فكان يمكن ان يكون
ان تكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة وهذا محال وقالوا ايضا لو جاز اتصال الحركة

الكيفية واذا حفظ مقدارا فهو ساكن في ذلك صح

هو الذي لا يتغير في الكم صح

بالحركة صح

الحركتين لكان يجب ان يكون غاية الصاعد العايد ابطا بهران مهى في حركته
مستمرا الى ما عنه ابتداء فيكون مبدء الحركة المستقيمة الهاربة عرحم هو نهاية
المعفة بتلك الهرب وقالوا ايضا اذا كان الشيء ابيض فابيض فقد تحرك فيه
فمن حيث يتحرك ففيه سواد ومن حيث هو كذلك ففيه قوة على البياض فيكون
مع انه ابيض فيه نوع البياض وهذا مع هذه الاشياء ما يشبهها عن ما يخرج له الفلاسفة
وليس ولا واحد منها حل الاحتجاج وان كان المذهب الثاني هو الحق لكنهم
لم يذكروا لتاثيرنا اقاموه ولكنه يقنع به اولم يفهموه تفهيما يعرضون به لا يقع
في وهم بل الشكوك فلهذا لا القائلين السكون ان عصوا اما احتجوا به اولئك
اما حديث الحصاة فانها لا يخ اما ان يكون الهواء المندفع امام الرجاء يصرف
الحصاة قبل ان يقع سهما ماسة فحينئذ يكون ذلك السكون واما في الهواء
قبل المماسة واما ان لا يكون بحيث يصرفه حين يدفع بحجر الرجاء ويستحيل ان كان
شيئا ان يتوقف الرجاء لاستحالة اتصال الحركتين كما يقع مثل ذلك الاستحالة
الخلاء فان الامر الواجب وجوده لا يبعد ان يبطل ما من شانه ان يبطل او يمنع
ما من شانه ان يبطل يمنع ويكون العدم في الزمان الذي فيه الابطال و
المنع يجب مسابقة الفعل والانفعال واما الحجة الاخرى فمجوز ان يقولوا عليها
ان الرمي سبب عرضي وهو عدم حدوث الميل عن الفعل الحركة فان هذه القوة
الحركة انما تحرك ما احدث ميل وقد علم انها اذا كانت في مكانها الطبيعي لم يكن
هناك ميل على جهة البتة وتلك القوة موجودة فلك يحرك من الجهة الاخرى التي
تزامنت الميل بل ظاهر ان يكون مادة ممنوعة على الميل الذي تحدثها الطبع بمجاورة
الميل القسري ويلزم ذلك ان لا تحرك وذلك كسخونة الماء الغريبة
اذا كانت قوية بعد فانها مانعة عن ان ينبعث عن طبيعة الماء برده الطبيعي فانا نعلم
ان الميل الغريب يقوى على الميل الطبيعي ويعدمه وما يمنع الحركة الطبيعية مجوز ان يكون
عند انتهاء الحركة بقية من الميل الغريب بقدر ما يمنع القوة الطبيعية عن احداث
الميل الطبيعي ويكون اضعف من ان يكون يقوى مع تلك المانعة على التحريك
في تلك الجهة بل يضعف عن التحريك فلا يحرك ولا تضعف عن ممانعة الطبيعة عن التحريك
الميل عن الميل الغريب يقوى على التحريك غالب للقوة الطبيعية ولا القوة الطبيعية
تقوى على احداث الميل الطبيعي الا ان تبطل تلك البقية من الميل الغريب او يبطل
بنفسها او يبطلها سبب آخر وهذا قد نشاهد بين المتقاومين ايضا اذا تنازعا
في معان اخرى فيكون الامتناع عن الحركة مادة لهذا او مادة يكون الامتناع
بسبب وجوب السكون زمانا بعده ينبعث الميل الطبيعي اذا وجد التحريك فليس
كل ميل كما حصل منذ حصلت معه حركة بل ربما كان اضعف من ذلك او مشوبا بالمقابل
شوب المتوسطات الا ان يصير وهذا مثل الميل الذي يحصل في حمل متناوله محركون
قسرية فاذا انضم اليهم العاشر استقل فان القوة الواحدة فيه ميلا ما واحد موافيه
ميلا الا ان الحاجة لا يتم مدك الميل في الاستقلال بل يحتاج الى زيادة ويجوز ان يقال

وهو يسودهم

عنهم

ان الرمي سبب معنى وجودي وهو امر غير ضرابه وجواز ان يكون الحركة يفيد قوة غريبة
يتحرك بها الجسم وبتوسطها يقبل قوة مسكنة وهو امر كالمضاد للميل وصورته
مضادته انه امر غريب يحفظ الجسم مكانه لان ما هو فيه كما الميل يتحرك مكانه
فيكون قسري وطبيعي كما يكون من الميل قسري وطبيعي واما الحجة الدالة
فقد قيل عليها ان الكرة الطبيعية لا نقطة حقيقية لها وانما تماس سطح وهذا
لا يعني بل الجواب الاصوب انه حيث يكون كرة حقيقية فلا يكون الا محاطا بكرة
اولا محيط له كما في السموات ولا يمكن مهما هذا العلل فلا يكون كرة حقيقية
ولو كانت فربما استحالت ان يماس وقعة ويزول ووجب ان يقف
وقوفا لاستحالة ذلك ومع ذلك لا يخ اما ان يكون هناك بين الكرة
والصفيحة خلاء او لا يكون ويستحيل ان يكون بين الكرة والصفيحة خلاء
فيجب ان يكون بينهما ملاء فان كان بينهما ملاء كان سطح ذلك الملاء للكرة
الصفيحة وهو بسيط سطح وسطح احتيلا في البسيط تغيب الكرة ولم يجز
ان يكون في وجه نقطة عرضية من جسم آخر فان النقطة لا يعقل لها في البسيط
وضع يتميز عن ان يكون من ذلك البسيط واذا كان كذلك لم يكن مماسة
بين الكرة وبين الصفيحة بالنقطة ووضعت مماسة وذلك مع على ان هذا تعليق
لاحكام طبيعية وامور رياضية وهو غير صواب فان ذلك مع انه خروج عن الفصل
فليس يلزم منه المراد على ما قلته الا ان يوجب من اتصال الحركتين المذكورتين
في الوهم لكن لا يمنع اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم اما يمنع ذلك في الامور الطبيعية
الخارجة عن الاوهام ثم لا ولئن كان يعود واو مصلوح ما هو لا واما الاولى
فلانها سوفسطائية وذلك لانه اما ان يعني بالآن الذي يكون فيه مباينا
طرف الزمان الذي يكون فيه مباينا فيكون طرف زمان المباينة امرا
الحركة فيكون ذلك بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون
طرف زمان الحركة شيئا ليس حركة بل فيه امر مخالف للحركة وان يكون طرف
زمان المباينة هو نفس ان المماسة وليس مباينة وان عنى ان يصدق
قوله القول ان الشيء مباين عن ان بينهما زمانا لكنه ازمان الذي تحرك فيه
من المماسة بعد ذلك البعد وليس ذلك الزمان زمان السكون وحضورها
ومن مذهبهم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك ليس له اول ما يكون حركة ومباينة
ولكن ان تركوا لفظ المباينة واوردوا بدلها المماسة فانه يجوز ان يكون
في طرف الزمان الذي تحركه لا مماسة مماسة وقد سلف لنا بيان يتعلق
بتحقيق هذا المكان فلنستعن به وعلى ان جميع ذلك ينتقض اذا كان المتحرك
فيه اعني المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل ان صار بعضه اسود وبعضه ابيض
او كان اجزاء مفروضة على التماس وكان هناك حد فرض بالفعل لكنه ليس
يعدان يق اذا عرض في ذلك وجب ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات و
تكون الحركة ابطاء منها لو لم يكن واظن بعضهم قال اما القطوع فكذلك واما ما

يفيد ر

وحيث يمكن هذا العمل م

يلاقي م

النهايات فيه بالعرض كما بين السواد والبياض فان الشيء لا يكون بالقياس الى المحرك
واحدا وهو بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بالقياس الى تلك متنقل كانه لا بياض
فيه ولا سواد وهذا ليس بعجيب فانه لم يكن المانع الذي اورده امرا بالقياس الى شيء
بل كان لوجود امر بالفعل موصل اليه وينفصل عنه فههنا ذلك الحكم موجود لا شك
فيه فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض مسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل
اليه الا طرف المسافة اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة فهو آخره
وغير آخره ايضا اعني حيث تقف عليه المتحرك وان لم ينته الى طرف المسافة
من حيث هو بعد واما الحجة الثانية فلا ولنسلك ان نقولوا ان الحركة
الواحدة ليست تكون واحدة على اي نمط من الاتصال اتفق بل الاتصال الذي كان الخط الواحد
ليس يكون واحدا على اي نمط من الاتصال اتفق بل الاتصال الموجود للمقادير
وما يشبهها هو الاتصال المعدوم فيه الفصل المشترك بالفعل واما الاتصال
الذي يكون بمعنى اشتراك في طرف فذلك لا يجعل الخطوط والحركات وغير ذلك
شيئا واحدا الوحدة التي لا تكثر فيها بالفعل بل عسى بالقوة والا فالمثلث خط
خط واحد بالحقيقة وقد فرغنا نحن سالفا عن تخصيص وجوه ما يقال عليه
الاتصال وعرفت ان الاتصال منه موحد ومنه متفرق فلا يكون اذا
ما كان الحركتان حركة واحدة بالاتصال الموحد بل حركتان اثنتان بينهما الاتصال
المتفرق فان هذا الاتصال هو اتصال شيء وبقي بطرف موجود مشترك
بينهما فما لم يكن اثنينية بالفعل لم يكن هذا الاتصال بالفعل بل هذا الاتصال يكون مثل
خطين ملتقيين على دائرة وانت نقطة بالفعل وهذا الاتصال اذا ليس هو اتصال
الموحد بل الاتصال المتفرق وحكم هذا الاتصال كاتصال السواد والبياض وبهذا
يعلم انه الغلط في الحجة الرابعة وانه انما كان يكون الغاية هي بعينها المبدأ لو كان
اتصال هو موحد لا متفرق والاشياء المتفرقة المتتالية قد يجوز ان يكون
منها غايات بعدد غايات واما الحجة الاخيرة وهي سخيفة وذلك انه عند ما صار بحيث
لا يبقى له شيء بعد ذلك بعد زمان طرفه هو ذلك الآن الذي هو فيه ابيض ومع
ذلك فلا يستمر احتجاجهم واما قائل ان هذا الابيض بالفعل هو بالقوة ابيض آخر وانه
يمكن ان يحل فيه بياض آخر غير هذا البياض وقد يخلفها زمان يفصل بينهما فيكون
بالقياس الى هذا البياض الموجود قوة له عليه وبالقياس الى بياض يتقدمه فعلا
فاذن قد اوضحنا حجج هؤلاء فبالحري ان نعرف نحن الحجة التي لاجلها تمسكنا
باحد المذهبين فنقول ان كل حركة بالخصوص فهي تقدر عن مثل بخصوصه اندفاع الشيء
القائم امام المتحرك او احتياجه الى قوة يدافعه وهذا الميل في نفسه معنى من الامور به
يوصل الى حد ووجود الحركات وذلك بابعاد من شيء ويلزمه مدافعة لما فرض وجه الحركة
وتقريب من شيء يروم ان يكون الواصل مثل الى نهاية حد ما واصلا بالعلة موجودة
موصلة ومع ان يكون هذه العلة غير الميل الثالث ملتبسة في الاول وهذه العلة يكون لها
قياس الى ما يزيل ويدافع وبذلك القياس يسمى ميلا فان هذا الشيء من حيث هو

وما يشبهها

بالفعل

قال

وهو موصل لا يسمى ميلا وان كان الموضع واحدا وهذا الشيء الذي يسمى ميلا فذلك يكون موجودا
في آن واحد واما الحركة فهي التي عسى ان يحتاج في وجودها الى اتصال زمان وايضا لما كان
ولم يقع او لم يقع فان الحركة التي تحت عنه يكون موجودة واذا فرض الميل
الذي هو نفس وجود ميل آخر بل في ذلك مع آخر زمانا قارنه فاذا احدث حركتان
مقتضيتين واذا وجد ميل آخر على جهة اخرى فليس يمكن ان يوجد الموصل نفسه فيكون
هو بعينه علة للتحصيل والمفارقة حاصل بحدث لا تحصيل آخر له اول حدوث هو
في ذلك الاول موجود واو ليس وجوده متعلقا بزمان ليس كالحركة والسكون
اللذين ليس لهما اول حدوث اذ لا يوجدان على وجه ما الا في زمان والا بعد زمان
او هو مقتضيه لان يمكن تحته قبله فيه ولا يكون بعده فيه فيقضي تقدما وتأخرا
زمانيا هو كالحركة التي تكون في كل ان فلذلك الآن الذي قد يحدث طرف الحركة
يجوز ان يكون هو بعينه حد الحركة حتى يكون الحركة موجودة في آن هو طرف حركة
هو سبب الوجود بعده فلا يحتاج بين الحركة وبين الحركة الى آن وآن بل يكون آن
ولا يعرض تخلل لان ذلك الآن لا يكون فيه الحركة والسكون متعاقبا واحدا
واما الآن الذي فيه اول وجود الميل الثاني فليس الآن الذي فيه اول وجود
الميل الاول الذي بينا انه يكون فيه موجودا عند ما يكون موصلا فان كان
يوجد موصلا زمانا فقد صح السكون وان كان لا يوجد موصلا الا آنا فليس ذلك
الآن آخرا لآن يكون ما هو له آخرا موجودا فيه او ما هو له آخر موصل والموصل
لا يكون موصلا وهو غير حاصل واما لم يكن الا آن واحد لان الشيء لا يكون فيه
ما يوجب الحصول وما يوجب الا حصول معا فيكون طباعه تقتضي ان يكون فيه
اقتضاء بالفعل وان لا يكون اقتضاء بالفعل فاذا آخر آن الميل الاول غير اول
آن الميل الثاني ولا يمنع لا من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون
شيء فيه بالفعل ملاقاة لجهة اولى ونهاية وفيه بالفعل النهي عنها فلا يطن
ان الجرم المرمي فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل يبدء من شأنه ان يحدث ذلك
الميل اولا ان عايق وقد يغلب كان في الماء فوق ويبدء يحدث البرد في جوهر الماء
اولا ان عايق وقد يغلب كما يعلم فقد بان ان الآنين متباينان وبين
كل آنين زمان والاشبه ان يكون الموصل يقع موصلا زمانا لكنا اخذناه موصلا
آنا لكون الوقت من الموجب بعدم السكون فقد انحلت الشبهة وقول انت
بنفسك ناسخ لمعلم الاول على هذا الاصل

فصل في حركة المتقدمة بالطبع وفي ايراد

فصول الحركات على سبيل الجمع

واذ قد بلغ بنا الكلام هذا المبلغ فالحري ان نختم
القول في الحركات بان نعرف اي الحركات اولى بالتقدم فنقول اما اولا فان
الحركة الكائنة او الوضعية اقدم الحركات وذلك لان النمو لا يخلو عن حركة مكانية
مع الحركة الكيفية ولا يخلو من وارد على النامي محرك اليه ومنه والكائنة والوضعية
يخلو عنه والتخلخل والتكاثف لا يخلو عن استحالة والاستحالة لا توجد الا بعد وجود
حركة مكانية او وضعية اذ كانت الاستحالة الواحدة لا توجد دائمة اذ هي من اضداد

فيكون لها لاحقة عليه لم يكن من قبل عزما بالفعل ثم صارت عليه فلا يخلو اما ان يكون تلك العلة
واصلة الى المعلول او لا يكون فان لم يكن واصلة فوصلت حين الحالة فقد حصلت
حركة نفسية او وضعية وان كانت واصلة ولكن ليست بفعل فنوذي كما يحتاج الى
في ارادته او غير ذلك حتى يفعل والكلام في تلك الاستحالة باقية وان كان لا يحتاج
الى وصول في الاستحالة وهو موجود والموضوع موجود وليس بفعل فليس يحمل
اصلا فالكلام الاستحالة باقية على ان كل مناف واستحالة الجسمانية عن علل
جسمانية وهي اما بفعل بالقرب او البعد والكلام في الحركات النفسية المشابهة
المستقيمة هذا الكلام فانها لا تكون متصلة غير نهاية فيحتاج الى تعدد مبادي
حركات غير محدودة واما الوضعية والنفسية المستديرة ان كانت موجودة
فليس الامر فيها على هذه الصورة بل يكون يلقى لها محرك واحد ثابت ويصلح
ان يكون اصناف ما يحدث من المناسبات المختلفة بين ذلك المحرك
وبين الاجسام الاخرى اسبابا لانبعاث حركات واستحالات اخرى
فتبين من هذا ان اقدم الحركات ما كان على الاستدارة فانها اقدم الحركات
المكانية والوضعية وهذا الصنف من الحركات اقدم من سائر الحركات الاخرى
وما اشرف اينه لانه لا يوجد الا بعد استكمال الجوهر جوهرا بالفعل ولا يخرجه عن جوهريته
بوجه من الوجوه ولا يزيل امرا ذاتيا من ذاته بل يزيل نسبته الى امر خارج وهي المستديرة
انما تأتي لا يقبل الزيادة ولا يجب فيها الاشتداد والضعف كما يجب في المستقيمة
من ان يشتد اخيرا في الترجيح والقسرية ان يشتد كما يتم وسطا ولا يشك انها
تضعف اخيرا والجرم الذي له الحركة المستديرة بالطبع هو اقدم الاجرام وبه تتحدد
جهات الحركات الطبيعية للاجرام الاخرى واذ استوفينا تحقيق هذه
المعاني فبالحري ان نجمع الفصول الى الحركات ونقول اولا كل ما ينسب اليه
صفة فاما ان يكون تلك الصفة ذاتية بان يكون الصفة موجودة فيه كلية
مثل ما يقال ان الثلج ابيض واما ان لا يكون بالحقيقة موجودة فيه كلية ولكنها بالحقيقة
في جزء منه مثل ما يقال ان الانسان ابيض وان العين سوداء واما ان لا يكون
على الاطلاق بان لا يكون فيه شيء الا كلي بل في شيء يقارنه كما ان البناء يكتب
وكاتب للبياض انه يقبل عند ما يقبل الابيض فالمتحرك والمحرك اما ان يكون له
ذلك لذاته مطلقا او للحركة فلان يكتب يده وانما يكتب يده او فلان
يتحرك وانما يحركه يده واما ان يكون بالعرض فقط كما يقال للسكين في السفينة انه يحرك
قيل ليس له ان يوصف البتة بذلك كالبياض اذا قيل انه يحرك ومنه ما يكون
ذلك كالمسمار في السفينة وكذلك المحرك قد يكون بالعرض مطلقا
او غير مطلق على ما قيل في ابواب سلفت والحركة اذا كانت ذوات الشيء قد تنبعث
عن طبيعة لا تحتاج ولا بارادة ولا بقصد كنزول الحجر وقد تنبعث عنه بالارادة
وقد يكون بسبب من خارج وبما يقال الصعود والحجر والطبيعي والارادي لشيء كان
دائما ان يطلق عليهما القطع الحركة الكائنة من تعلق المحرك وذلك لانها ليست

بعد ما لم يفعل

ليست من خارج وربما قيل ملك خاصة للذي يكون بارادة والحركة الطبيعية والقسرية
قد يكون في غير المكانية والوضعية فان ههنا استحالة طبيعية كصحة من يعتريه بالحجر
الطبيعي وتبرد الماء الحار او استحالة قسرية كاستحالة الماء
الى الهواء بانهاكون طبيعي مثل كون الحيوان والنبات من المرو والزرد وكون قسري مثل احراق
النار بالقطع وفساد طبيعي مثل الموت الهرمي وفساد قسري مثل الموت من القتل
والموت عن السم وههنا زيادة في مقدار الجسم طبيعية كنمو الصبي واخرى قسرية كالاورام التي
تستحيل بالادوية المسمنة وبانها ذبول طبيعي كالهرم وذبول قسري كالاورام
ويجب ان تعلم ان قولنا حركة طبيعية ليس يعني بالحركة صدور الشيء عن الطبيعة والطبيعة
يحلها الى الطبيعة فان الطبيعة ذات ثابتة فانه وما يصدر عنها للاثار مختلفة وانما
ثابت فلا قائم بوجود مع وجود الطبيعة والحركة التي هي الحركة القطعية بعدم ذاتها وتجدد
والحركة الحقيقية بالاحرى فانها تقتضي تركيب والطبيعة اذا اقتضت لذاتها تركيب فقضيتها
لاحقة تركيب خارج من الطبيعة فاذا كان كذلك فالجسم يعرض امر خارج من الطبيعة لم يعرض قصدية
لها بالطبع فاذا الحركة الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة الا وقد عرضت حال غير طبيعية لا تكون
حال غير طبيعية الا وما رأيتها حال طبيعية او كانت بين غير تلك فتلك طبيعية فيكون
الغرض الطبيعي تتركب كما متوجها الى الطبيعة فكل حركة طبيعية اذا لم يعن فهي تنتهي الى غاية طبيعية
وسكون اذا حصلت تلك الغاية ان يحرك المحرك بالحركة الطبيعية لان الحركة الطبيعية
ترك ما وهرب والغاية الطبيعية ليست متروكة ولا مهروبا عنها بالطبع فكل حركة طبيعية اذا
هي لاجل طلب سكون اما في اين او في كيف او في وضع فكل حركة لا تسكن طلب طبيعية
فالحركة المستديرة المتصلة اذا لا تكون طبيعية وكيف تكون وليس تسكن من الاوضاع والا يكون
الى يفرض مهروبا عنه بالطبع فتلك الحركة الا وهو بعينه مقصود اليه بالطبع فتلك الحالة
ومع ان يهرب الطبيعة بالطبع عن امور تقتضيها بالطبع فالحركات المستديرة تكون
اما من اسباب من خارج واما من قوة غير الطبع بل عن قوة ارادية وقد يجوز ان لا يكون
ما يكون على القوة الارادية اذا لم يختلف الدواعي والموانع والعادات والاغراض فلم تتحد
الارادات وكانت الواحدة منه مبلغ غاية المراد في الحركة ولا يمنع كون الحركة المستديرة
لجسم بسيط ان يكون في تلك الجسم ذا نفس على ما شككت بعضهم فالان المشائين
يوجبون ان لا يكون المتنفس الا الجسم المركب ثم يقولون حركة مستديرة بسيطة
هي صادرة عن نفس وانها لجرم بسيط وذلك ان المشائين لم يمنعوا ان يكون
في البسائط كلها متنفس بل اما منعوا ان يكون ذلك الجسم من البسائط الاصلية
الموضوعة للتركيب فان هذه البسائط ما لم تتركب ولم تعتدل ولم يسقط غلبات
التضاد ولم تقبل الحيوة فان كان جسم بسيط لا اصله فهو طبيعة فهو اقبل للحياة ويجب
ان يعرف ما هنا ان الطبيعي على كم وجه يجب ان ينتفع به من الموضع الذي يخص فيه
ثم تهم الكلام في الحركة الطبيعية فنقول ان الطبيعي قد يقال بالقياس الى الشيء الذي هو الطبيعي
وحده وقد يقال بالقياس اليه وحده بل بالقياس الى طباع الكل بالشركة مثال هذا
التقسيم هو ان يكون الارض غير حقيقية التدوير وانكشف فيها من الماء ليس طبيعيا

الحركة

تتوهما

بالقياس الى طبيعة الارض نفسها فان طبيعة كل بسيط لا يقصر اخذ فاعيته
بل يعطي لشبابه فيجب ان يكون الشكل الطبيعي للبسيط كرما ولكن الامر الذي
يعطيه طبيعة الارض من استعداده وفعله ما اذا اقترن بطبيعة الكل كان وجود
هذا الشكل له طبيعيا اي امرا يجب عن طباعه وطباع الكل وما عليه يجري الحوادث
في الكل على ما ينبغي جدا فهو صنعه وكذلك نقرف الغذا يجب تدبير الغذا العادة
هو لنفس الغذا غير طبيعي ولكن اذا قيس الى الطبيعة المشتركة للكل كان طبيعيا والمابس
الخاص بالنبي فهو ان يكون صادرا عن قوة طبيعية فيه وحده ونعني بالقوة
الطبيعية ما يتشاكل فيه من ذات الشيء يحرك بالارادة كانت طبيعته هي فانه
او كانت كنفس النبات فيكون احد قسمي هذا النبات على يحرك الحركة الى اسفل وهو
الذي يكون لا عن ارادة ولا انه يختلف الجهة والنبات على يحرك تحرك الناحية لا يمنع فان
ذلك ليس بارادة ولكنه يختلف الجهة وقد يكون حركة بارادة وغير مختلف الجهة وذلك
طبيعية الا انه اذا كان الاسم كالحركة الاولى فالحركة الطبيعية يجب بهذا الموضع بحسب
يكون من فيه من نفسه يتوجه الى الغاية التي لطبيعة ذلك الجسم وعلى الوجه الذي
يقتضيه طبيعة ذلك الجسم اذا لم يكن عائق مثل تكون هذا الانسان ذات خمس اصابع
في يده في قدمها يكون وعلى يحرك التوجه غير زايغ عن الحد والواجب فانه قد يكون حركة
عن الطبيعة ولكن لا على فانه طبيعية مثل يكون الاصبع الزائدة والسن الناتئة
وقد يكون حركة لا عن الطبيعة ولكن على الغاية الطبيعية كمن يحرك الى اسفل على خطه
ريثما لا يصدر مثل الحركة الى فيه عن الطبيعة التي في الحجر وحدها وقد يمكن ان يكون
من المبدا الى الغاية ولكن يعوق فاشل ان يكون حركته بالتمام الواجب او ذات
كيفية غير موافقة للاستدارة الى الغاية فيمنع عن ان يكون لها طبيعية ولكن الطبيعي هو ما قلنا
اولا وقد يكون الحركة طبيعية لا بالعاس الى الطبيعة الخاصة بالشيء بل بالعاس الى امور
من خارج فان الاحراق طبيعي للكبريت عند ملاقاة النار والتخراب طبيعي للحديد
عند مقاربة المغناطيس

فصل في كيفية الحجر طبيعيا للجسم كذلك يكون اشياء اخرى طبيعية

فنقول ان كل جسم فيتبين ان يقصر جزا اجزائه المتقصر ان لك
صورته النوعية جوهرا وصورة الغالب فيه وقد تقتضي كما او كيفا او وضعا او غير ذلك
فان كان الحجر الذي يقتضيه موقوفا عليه لا يفارقه لم يكن له حركة طبيعية ما دام لا يحجز
وكذلك لو كان كيفية بهذه الصفة او كمية فان كان حجر جزا قد يمكن ان
ان يفارقه بان يزال عنه قسرا فانه يكون له عود الى الطبع ان لم يمنع قسرا او كان
لم يزل عن جزء الكل ان اول حدوثه من غير جزء فانه بالطبع ينتقل اليه ان لم يمنع قسرا
او كان لم يزل عن جزء بل كان اول حدوثه من غير جزء فانه بالطبع ينتقل اليه ان
ان لم يمنع قسرا وان كانت كيفية مما يجوز ان يسلب بالقسر كيفية الماء اعني برودته
فانه اذا زال القاسر يرجع اليها التي بالطبع كما يسخن الماء بالنار وان كانت
كمية مما يجوز ان يسلب بقسر مثل كما يتخلل الهواء بالقسر حتى يصير علم او يضغط بالقسر
حتى يصير اصغر مما اخذ عنه فيرجع الى الخلا فانه اذا زال القاسر انتقل الجوهر الى حجمه اذا كانت

الامر

يتخلخل

او كانت كمية مما لا يحصل في اول وجوده وجودا غير مشكل وانما يشكل بالاستداد فانه
يتحرك الى حجمه ابتداء طبعا وكان موضع اجزائه وضعا مقسورا كما يجري الماء المستقيم
بالقسر فانه اذا خلي سبيله من غير كسر او رض رجع حركته الى الوضع الاول لكنه فيه
سكون في امر الحجم ما لا سكون في غيره فان الجسم المتحرك من جهة ما يعرض له امور
من ذلك انه يتحرك الى مكان الجهة ومن ذلك انه يتحرك الى مكان ما ومن ذلك انه
يتحرك الى حيث كليته فيشتبه الامر ويشكل فلا يدري انه الى اي واحد من هذه الاشياء
يتحرك ولو كان الماء يطلب الجهة والنهاية في نزوله الى اسفل لما توقف دون حدود
الارض ولما طفا على الارض ولما رسب الارض وكذلك حال الهواء لو توهم خرق
مقسم الى نيران النار وجد تنقل من حيز النار الى غير نفسه وتعلم انه لا يكون بحر واحد
بالطبع حيز يكون لك ان تقول ان الارض والماء يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا
لكن الارض اغلب بسبق وكذلك الهواء والنار يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا
لكن النار اغلب وسبق ولو كان الهواء يطلب ما يطلب النار لكنه يحجز من ساقها
اليه لكنا اذا وضعنا اناء في سطح الهواء احسنا ماء فاخذ في دون كما اذا احسنا
في انا تحت الماء ولو كان يطلب المتحرك المكان فقط والمكان هو سطح الجسم
الذي يحويه والطبيعي هو سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه بالطبع لكان الماء يقف في الهواء
حيث كان لانه في سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه ولكانت النار المصعدة تطلب
ان يشتمل عليها مكان هو سطح فلك وهذا الطلب لانه انما يماس طائفة من
الفلك من جهته ولو كان يطلب الكلية لكان الحجر المرسل من راس البئر
يلتصق بشفيرها ولا يذهب عنوا فان الاتصال بالكل اذب مساوة ولكان
الحجر المصعد لو توهمنا ان كليته زال من موضعه فكان يجب لا يخلوا اما ان يكون الطبع
يميز جهة دون جهة وهذا يجب او يكون قد انفصل عن الكلية انفعالا آخر من جهة
اخرى فيكون حركته الى الكلية ليس من طباعه ولكن بجذب الكلية اياه وقد
وقد وضعنا حركة طبيعية وعلى انه يستحيل ان يفعل الشيء من شبهه مثل وانزا بالطبع
من حيث هو شبيه الا بالعرض ولكانت الارض الصغيرة كالمدرة تدافع
اخذا بامن الكثيرة والذي يجب ان يعتقد فيه هو ان الحركة الطبيعية يطلب الحيز
الطبيعي وهرب من غير الطبيعي مطلقا ولكن مع ترتيب من اخراء الكل مخصوص
ووضع مخصوص من الجسم الشامل للمتشابهات فان الجملة عينها غير مقصودة
الا لاجل كون هذا الموضع فيها وان الكلية التي كل بسيط ليست مقصودة بالحركة والحركة
الطبيعية الى اخر لانها لا تنال وكلية موضع حيث المقصود بل المقصود ما ذكرناه فالطلب
يتوجه الى هذه الغاية المتحققة فقط ولا يصح لا غيرها ولما العرب فيصح غير مغالبا لانها
ايها اتفق فانه اذا كان المكان غير طبيعي وان كان الهرب طبيعيا هرب عنه مثل
الهواء المنشف المصور في اجرة مرفوعة في الهواء فان الاجرة منشف الماء الى اسفل لشدة هرب
الهواء عن محيط عرش استحالة وقوع الخلاء وجب تلازم الصفايح فتخلف الماء فيها
الاجرة مقصد اعينها لهرب الهواء عنها وان كان الهرب بحسب القرب والبعد والقرب فيها

طرا اول وجوده م

شكل

امر م

موضوعه م

الاجرة شف الماء الزيادة اليبس الذي
وفيه يجب ان لا تكون الاجرة هرب الهواء وهذا
في وجه ما لا تكون الاجرة في الماء
اذا كانت اجزاء يابسة فانها
تجذب الماء وتسبقه وان
كانت اذرع او سبعة
فتخلف الماء عن مام الاجرة

من الواجب وكهرب الماء من الهواء وان كان المكان طبيعيا وليس الهرب
حاصلا وبالحري ان يوقف هل الهرب هو الذي يحركه او الطلب لكنه لو كان يسير
الا الهرب ولا طلب لم يتحقق جهة لها الهرب دون الطلب وحال الماء مثلا
في ان طبيعته تحدث ميلا في جوهره وذلك الميل يحدث ميلا واذا حاصلا فيما يلاقيه
لولا انه احدثه في نفسه لم يحدث الميل عنه غيره كحال الماء في انه انما يفعل
صورته الطبيعية البتة من غيره بما يفيض عنها من برودة جسمها الى هيئة
لو لم يفض ذلك اولا فيها لم يبرد غيره وان بقيت الصورة واذا استفاد حرارة
غريبة فعل صدر فعله فاحرق وكذلك اذا اشتدت سخونته حرق فيه الموضع
الذي يوجبه صورة النار فيفعل فعل النار في الاحراق والصعود فاحرق وصعد
فلا يوجب ذلك ان يكون في هذا الجسم قوتان تقتضيا وتقتضيا ما احدهما
ملك الصورة والاخرى هذا العارض وذلك لان تلك الصورة لا تقتضي الحركة
والاحراق اقتضاء اولا بل بوساطة عارض وهو الذي يبطل وحصل فيه
الذي بهذا الفعل يصدر عنه صدورا اوليا فان الصورة ايضا انما هي مبدأ
الحركة لا بتوسط عارض يشبه ان يكون بالقياس اليها ملكة وقنية
وهو الميل ولا يجب ان يظن ان ذلك ليس لاجل العارض بل لما يحالط الماء مثلا
من مارات تلك النارات تقتضي وتقاري ويصعد فيبرد الماء بارد واذا لو كان
كذلك لكان يجب اذا طبخنا الماء والدهن ان يتصعد الدهن اولا لانه اقبل
لقبوله النار ولمخالطتها والاستحالة اليها وعلى انه من الجائز ان يكون بعض الاجسام
المقصورة يحدث له خلاف الطبيعة لمخالطة غالب وبعضها النفس تأكيده
الاستحالة كما في البخار المائي فانه لو كان النارية للزم ما قلناه وانت تعلم انه لا علة
ولا سبب لامتناع النارية من التخلص عن الماء حتى يحتاج الى ان يستصحب الماء
اللهم الا ان يكون الماء صار بحيث يحكم بخروجها موافقة لها لكنه بالحري ان يتبرد
عدوان كل جسم جزء يجب فصل في اثبات ان كل جسم جزء واحد طبيعيا ويقف
وكيفية وجود الجزء الكلية حدا ولا جزء وللبسيط والمركب نقول ان كل مقدر وكل متقدر
الجسم لا بد لذلك الجسم من ان يكون له فان له مسة شيئا طبيعيا وهذا مثل الجزء فانه
لا جسم الا وبحيث ان يكون له حرا مكان في اما وضع يوجب وشكل فان كل
جسم متناه وكل متناه فله شكل محدوده وان كل جسم فله كيفية ما او صورة جزء الجسمية
لا محالة لانه لا يخلو اما ان يسهل قبوله للتغير والتشكل او يتعذر او لا يقبل وكل هذا
غير الجسمية وقد يمكن ان يتفق ملازمة الجسم لكيفيات اخرى فيقول ان هذه الاشياء
ما كرها محالا لانه يمكن ان يكون للجسم جهتها تخلع الطبيعي خورى وذلك لان الواقع بالقهر
والقسر عارض بسبب يورد من خارج وجوهر الشيء قد يمكن ان يبقى لا
ولا يوصف له الاستحالة لوجوده منها بدا الا ما كان منها لازما للطبيعة وليس واجبا
ضرورة ان يكون الجسم لا يعقل الا ويلحقه مثل قاسر فيه فاذا كان كذلك فطبيعة الجسم
قد يمكن ان يفرض موجودا وهو على ما هو عليه في نفسه ليس غير وادا فرض كذلك بعد ولباب

لمخالطة

ان ليس

وطبيعته واذا بقي كذلك لم يكن بد من ان يكون له اين وشكل وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون
له من طبيعته او من سبب خارج لكنه قد وضعنا انه لا سبب من خارج فبقي انه له من طبيعته
والذي من طبيعته يوجد له ما دامت طبيعته موجودة ولم يقسر فان كانت طبيعته
بحيث يقبل القسر امكن ان يزول ذلك عنه بالقسر وان كانت طبيعته
بحيث لا تقبل القسر لزم ان ذلك عنه بالقسر فان قال قائل انه يجوز ان يكون
كل قاسر يرد فانه يعطي شكلا ومكانا ثم يقسر ذلك فيزول الى شكل آخر ويرد فيلج
واما من قاسر في المفارقة كما لا يجوز خلوا من الاعراض العارضة ليس يلزم من ذلك
ان يكون واحد منها ذاتيا لا مفارقة فنقول ان الجسم عرض له الاعراض التي ليست
بلازمة له وجهين اعراض لحقه من ذاته واعراض لحقه بلازمة من مجاوراته مثل كونه حيث
وماسا ومحاذيا والاعراض اللازمة لمجاوراته لا تكون ضرورية لذاته واعتبار ذاته والاعراض
الاخرى فانه لا يجب ان لا يخلو منها بل يجوز ان يكون لنفسه عدمها فقط ولو كان مما يحصل
خلوا عنه بحيث لا يقوم الا بوجود شيء منها لكانت صور الاعراض بل الاعراض
هي العرض بعد بحيث هو شيء يجوز ان يوجد الشيء وكل واحد منها معدوم فيكون فرض جواز
الجسم دون شيء البتة منها واما المجاورات والمماسات وما يجري مجرى ذلك فليس لازم
للجسم بطبيعته بل الوجود مع جسم آخر فليس الا يجب لا محالة ان يكون الجسم له ما حاصلا
بالفعل لحال مما لا يقوم ذاته مهيته ولا يلزم ما يقوم مهيته فقد ادخل السكنة
وحال القوام حال هذه الاعراض لان القوام لا يقوم مهيته فان القاسر
سواء الذي يرد من خارج فيفيد حالا لولاه لما كان لذلك الجسم تلك الحال
وليس من هذه واجبا ان يكون مع المهية اولا بالمهية فتوهم الجسم والقاسر
يقسر ليس متعلقا بالقياس الى طبيعة الجسم وتوهم الجسم فرضي ان يخصه او جزء
او جزء متعلق بالقياس الى طبيعة الجسم فالجسم يلزمه من طبيعته الى ان يكون له جزء
ذلك الذي لولا القاسر الذي يجوز ان لا يكون لكان له وكذلك الشكل والكيف
وغير ذلك وكذلك وضع الاجزاء ان كان له اجزاء بالفعل فكل جسم فله جزء
فان كان فامكان كان جزء بالقوة وقائل ان يقول ان الارض جرم بسيط ويقتضي
طبيعته البسيط الذي فيه فلا يخلو اما ان يصير له شكلا اولا يقتضي فان اقتضى شكلا
يجب ان يقتضي شكلا مستديرا لا بسيطة في اما ان يكون البسيط مقتضى طبيعته
يجب ان يكون الارض اذا سلب جزء منها الشكل المستدير بان يسلك شكلا
اخر ان يعود الطبيعة فيستدير وليس الموجود كذلك وان كان البسيط يقتضي ذلك ويحول
من طبعه ذلك الجسم الموجود معصيا ما والبسيط صادر من طبيعة محال ان يكون
طبعه واحد يقتضي طبيعتين معينين متقابلين وليس هذا بجائز فنقول
ان البسيط انما يقتضي عنه لحفظ ما يقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعي حفظا قويا جدا
فاذا حفظ شكله لزم من ذلك ان يحفظ كل جزء ما يوجبه طبيعته انحاء او لسامن اشياء
الذاتية شكل فاذا لم يحفظ شكل بقسر القاسر لم يكن للباقي منه حس شعور بما حدث
بل كان عليه ان يحفظ ما اوجبه الطبيعة فان عادت الطبيعة فاوجبت انساطا

بحيث فم

ولا يلزم ما يقوم مهيته

يساعدهم

كانت الطبيعة هي المناقضة لكلها التقسيمي لموجبها الاول فكان حينئذ مقتضى
الطبيعة بهذه الحال ضد مقتضاها الاول ومخالفا لمقتضى الجنس الذي
يقتضيه الطبيعة ولا يعقل ان يكون الطبيعة تقتضي في حال عارض امرا منافيا مضادا
لما يقتضيه في حال مقابلة كونه سالما فليس اذا المقتضيان متضادين متمانعين
صادرين عن قوة واحدة بحال واحدة حتى يكون محالا ان احدهما يصدر عن القوة
وهي على حالتها الطبيعية والاخرى يصدر عنها وهي بحال غير طبيعية وذلك مثل
السكون يعرض عن الطبيعة اذا كانت على حال طبيعية ثم يعرض عنها الحركة اذا كانت
بحال غير طبيعية وانا نجد من عنصر غير الارض اذا استحال ارضا فاستحال اولا استحالة
لا تكون غير كرية فذلك الموانع من تخارج ولا خلاف الاجزاء في السكون ارضا ثانيا
في العدم والتاخر والمجاورات واذ قد اوضحنا غرضنا بهذا ما اردنا ان نبين
ان المكان الطبيعي كيف يكون للجسم وكيف يكون للبسيط منه وللمركب
ونقول انه يحقق لنا ان نعرف انه هل يجوز ان يكون جسم من الاجسام له مكانان
طبيعيان او مكان واحد وله جسمان يسكنانه بالطبع وان نعرف حال
الاجسام البسيطة التي لها اجزاء متماثلة ولكل واحد منها مكان آخر بالعدد وبالنوع
لانه فيكون لكل واحد منها مكان طبيعي غير الذي للآخر وانه كيف يصير مكان هذا
غير مكان ذلك ويختص به دون الآخر وكيف نسبة تلك الامكنة
الى المكان الذي للكل وان نعرف حال الجسم المركب في نسبة الطبيعي فان له مكانا
طبيعيا لانه دنا ولذلك المكان فانه ان كان مكان جزء واحد كانت الاجزاء
الاخرى في غير مكانها فنقول انه لا يجوز ان يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان
الا على جهة ان في جملة مكان الكل اجزاء بالقوة انها وقع فيه بسبب تخصص
كان طبيعيا له كالمدرة فان اقرب جزء من جزء الارض يليها هو طبيعي لها والا بعد
لو حصل فيه لكان يصير انه اقرب وكان طبيعيا لها واما مكانان متشابهان فليس
يمكن ذلك فان جميع الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالشخص امر واحد
بالشخص ومعنى الكل المتشابه الاجزاء حتى متقسم جميع الاجزاء والاجسام المتشابهة الطبائع
لا يحصل عليها الانفصال الطبيعي بل ان استحال فانما يستحيل بعرض يعرض من
وهي في طبيعتها بحيث يجوز عليها ان لو كانت متصلة واذا لا يحصل انفصالها لها
فكيف يستحيل فانا نشاهد لو انفصلت او كانت لم يعرض من يستحيل واذا انفصلت او كانت
كانت الجملة هي الطالب المكان الطبيعي من حيث طبيعة واحدة هي جملة هذه الطبائع بل هذه
الجملة من الطبائع صحت ان تطلب جملة من الجزء هي جزء هذه الجملة بل هذا الجزء لهذه الجملة
كانه جملة تجتمع من اجزاء حارة واحد واحد فاذا الاجسام المتشابهة الطبائع فان اجزاءها
كانها اجزاء واحد ويكون لجسم معين من تلك الاجسام جزء معين له من تلك الجملة لعلة
تلك العلة اما موجودة فيه او لا غير فاحدث وهو موافق له ما يطلب موجب لزومه واما اختصاصه
بالموضع فان النار اما محركة فوق لا جزء من جزء كرة طبيعة النار بعينه لانه هو اقرب اليه
وليس قبل ان يصل الى ما يوجد منها النار مركز الفلك لا يصل جزء منها الى جهة فاذا اخرجنا

فاذا كان يعرض لها في طبيعتها السكون بالطبع وذلك ثم اذا حركة لا جهة ولا مخصص
لجهة فنقول كان يعرض لها السكون وكل الفقر لانها كانت بعض ان يخرج
عن فرجة من وسطها منبسط عنها الى الجهات بالسوار الى ان يلصق كل جزء من المنبسط
ما هو اقرب اليه من المكان الطبيعي لكي الجوار المحيط وغير ذلك ثم لا يكلمها من ان
يداخلها ما فذا هذا النفوذ فهذا النفوذ لا يتاتى بالخرق لان الخرق يكون في جهة
دون جهة وهذا انبساط جهات في كل جهة فيكون ساكنة بالقسر وايضا
فان الخلاء محال لا يجوز ان يحدث في الوسط عند تخارقه وهذا القسر قسر عارض
من الطبع وهو عجيب جدا فان الطبع يقتضي امرا صار غير ممكن لعارض عرض
فاذى ذلك الى امر غريب ونحن لا ندري استحالة هذا العارض ولا نعلمها لانا لم ندري
بعد استحالة المفروض من الموضع معدنا ولكن اذا جاز المعدم جاز الثاني وان امتنع
الثاني امتنع المقدم فقد ظهر انه كيف يكون للجسم الواحد مكان واحد بالطبع او جزء
واحد بالطبع وانه كيف يكون نسبة جزء الكل الى جزء الاجزاء بعضها الى بعض وهذا
للبسائط واما المركبات فان تركيبها لا يخ اما ان يكون عن بسيطين او عن اكثر
من بسيطين فان كان عن بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او
احدهما اغلب فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان وضع احدهما بحذاء
جهة الآخر تفرقا ولم يجتمعا الا لعلة جامع وان تواجهت حركتاهما وبعد كل
واحد من مكانه كبعد الآخر تقاوما وتوقف كل واحد الآخر فوقفا الا ان يطرأ على احدهما
معين او يكون ثالث الحد المشترك بين الحدين الجزئين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع
وان غلب قوة احدهما والقوة على المزج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب
وان كان عن اكثر من بسيطين ومنها غالب فالجزء للغالب وان تساوت غلب
البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الوضع الذي فيه المركب وحصل
المركب اقرب الجزء من مركز وضع التركيب ثم تجاوزه اذا انجذب عند الجانبين سواء
والامساك فيه من البسيط الذي يطلب ذلك الجزء لا يبطله تخالف الجذبين وفي
ان لا يصح انتزاع من الاجسام البسيطة تلازم به الاوضاع فالب يجمع ويفرق الاجزاء
الاخرى ما معا اما من الحركة الى اجزاء الخاصة او يكون الاجزاء قد تفرقت بعضها الا يمكنها
ان تفعل في الاجسام انتزعتها وبين كليا تها جزئيا او يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى
تلك الطبيعة البسائط فلنبين الان ان كل جسم طبيعي مبدأ حركة طبيعية حيث يكون الكل
لكل جسم حركة طبيعية وانه على نوع واحد فقط

فصل اثبات ان لكل جسم طبيعي مبدأ حركة طبيعية او مكانية

نقول ان كل جسم لا يخ اما ان يكون قابلا
للنقل عن موضعه الذي في الفطرة او غير قابله فان كان قابلا للنقل عن موضعه
الذي فيه فاما ان يكون له حركة بالطبع الى جزء اولا يكون له ميل الى السكون كل جسم
فله مكان طبيعي او غير طبيعي تقتضي طبيعة الكون فيه وانما خالف سائر الاجسام
في ذلك لا لطبيعته بل لان فيه مبدأ وقوة معدة تحرك المكان فاذا كانت
تلك القوة مقتضية لذلك المكان وجزئية غير ممتنعة بما هي جزئية عن الانتقال والحركة

ولا تضاد فيه لقوته ولا المقتضي قوته تقتضي حيزا آخر لانه لا يجوز ان يكون جسم
واحد عن مختلف الاجزاء قوتان متضادتان او متضادتان او مختلفتان متماثلتان
او القوى كونها قوى يجب فعلها واذا تماثلت افعالها تماثلت طبايعها
فاستحال ان يكون معالجة فان الجسم الذي فيه من ما هو ان يكون فيه
مبدأ فعل ما يصدر لا محالة ان لم يكن عاص فان لم يكن الجسم بحيث يصدر عنه
ذلك الفعل ان لم يمنع مانع من خارج فليس تلك القوة فاذا كانت فيه
قوتان متضادتان صح صدور فعلين متضادين وهذا محال فاذا من المحال ان يكون
في جسم بسيط مفرد او مركب جسم مركب قوتان واحدة تقتضي مكانا والاخرى
تمنع عنه ثم الجسم قابل للحركة من مقتضى الحركة فيلزم ان الجسم اذا قسر على مفارقة
مكانه الطبيعي ان يحرك مكانه الطبيعي عند ما يعارض القاسر من خارج وهما محالان هذا
ان تبين ان كل جسم ليس مبدأ ميل فان نقله عما هو عليه من اين او وضع
يقع لا في زمان وذلك محال لان كل جسم يقبل حركة او استحالة طارئة
ففيه مبدأ ميل طبيعي في نفس ما يقبله كان اينا او وضعا ولنعين الكلام اولا في الحركة
المكانية على سبيل الايضاح المقصود فيها هو اظهر وان كان المكاني والوضعي
في هذه المسائل يمكن البيان واحدا ان الاجسام الموجودة ذوات الميل كالثقيلة
والخفيفة اما الثقيلة فتميل الى اسفل واما الخفيفة فتميل الى فوق فانهما كلما ازدادت
ميلا كان قبولها للحركة اسرع ابطأ فان ثقل حجر العظيم اشد من الثقل او حجر كبير
كثقل الحجر الثقيل القليل الثقل وحجر الهواء البطيء في الماء ليس كحجر الهواء
الكثير واما ما يقسر الاجسام الصغيرة مثل الخردلة ومثل التبنة وخاشاة الخشب من انها لا تنفذ
عند الرمي في الهواء نفوذ الثقل فليس السبب ان الاثقل اقبل للرمي والجزء لان بعض
هذه الصغار لا يقبل من الرامي من حركة لها ولما يليها بلغ من شدتها انها تصدر بها
على خرق الهواء ومع ذلك فيكون مريح الاستحالة الى البطلان من السبب الذي
يعوق في موضعه وهو السبب الذي يبطل القوى المستفادة العرضية مع القوى
المحركة كالانحراف منفعا من السبب الذي يسلب الحرارة المستفادة ومنعها لكون
تحلها متخلخلا لا يقدر على خرق الهواء بل يرى انه الهواء الذي نفذ فيه ويكون سببا
لابطال قوته المستفادة فانك تسلم ان مقاومته المنفوذ فيه هو المبطل للقوة
المحركة وهذا كالنار المتخلخلة والماء المتحلل فانه اقبل للاستحالة ولو كان السبب في قبول
الرمي لا بعد هو الكبر وزيادة الثقل لكان كلما ازداد المرمي ثقلا وكبرا كان اقبل للرمي وازداد
تخلفا وذلك بل اذا اعتبر الثقل والحجم ولم يعتبر استحالة اخرى كان الاقل مقدارا اقبل
للحركة القسرية واسرع حركة فيكون لسفر مسافات متفاوتة بالعظم والصغر ايضا بل طبيعي
وبسيط منها على سبيل الميل الى الميل لكن السبب في المسافات ليس الا من منه
اما في المسافات فيكون اطول مسافة واما في الزمان فيكون ذلك اقصر زمانا واذا لم يكن
ميل الى حركة المعتبر زمان وكذلك الزمان نسبته الى زمان حركة ذي الميل بالعظم ويكون
على نسبة ميل او وضع ميل ذي الميل المحرك بالقسر فيكون قبول ما ليس بنفسه اقوى القسر قبول

قبل النار الكبيرة م

كقبول ذي ميل ما لو وجد فيكون الذي لا مانع له على نسبة ذي مانع ما لو وجد ويعرض
مثل ما ظننا في باب الكلي من الخلاف وعلى ذلك الوجه بعينه وما تبين ذلك ان المعتبر
على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه اثر الاقوى والاضعف واذا اختلف
فظاهر ان القوي مطاوع والضعيف معاند وليست المعاندة بجسم ما هو جسم
بل بمعنى مطلب البقاء على حاله في المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه
فكل جسم متنقل القسر ففيه مبدأ ميل اما الانتقال المكاني فقد بيناه واما الانتقال
القسري الوضعي فلان ذلك الجسم ان كان قابلا للنقل عن مكانه فقد ظهر
وان كان غير قابل للانحراف فيه بها يتشبث مكانه ويلازمه ويحصل في جسم جسيمة
فحصول ان هذا الجسم مبدأ حركة ايضا ويستبين اذا اعتبرنا ما اعتبرنا في الجسم الطبيعي
المنتقل عن موضعه وذلك لان له وضعا ما بالقوة فيما يحركه او حول هو يستحيل هو عليه
او في ذلك وحول بها فلا يخلو اما ان يكون ذلك له من علة مفارقة ومن صورته الطبيعية او من علة
خارجة عن الطبيعة ومع ان نفس ذلك ذاته فان الاجزاء التي يفرض فيه وبجملته
المتصلة التي يكون الاجزاء التي يفرض فيه والجهات المختلفة التي يكون له والاجزاء التي يفرض
فيه فيما يليه يسير شيء منها او يبقى منها اعني ليس جزء ويكون منه في جهة
اولى بمماسة جزء بعينه اذا طبع غير مختلف فطبيعة الجسم يقتضي ذلك الوضع بعينه
اذا التشابهات لا يتحقق بعضها بطبيعة شامل المتشابهات بعينه وان بعض بل يكون
جميع ذلك جاريا التفكك واحد منها وليس ذا كالكون لا جزاء الاجسام العالية للوضع
فان كل جزء يفرض يكون مختصا بما يختص به لان اول وجوده وقع هناك ولانه اولى
المواضع من موضع وجد فيه او نقل اليه خارجا من جهة الطبيعة ما لو وجد ويكون الاول
فيه او لوقوع الانتقال بقاسر اليه ممكن اختصاص كل جزء بما هو فيه لا بالطبع
الجزء ولا بالقسر بل للطبع المقترن بمعنى مختص لا يختص به بالطبع مفردا ولا بالطبع مقارنا
فالقسر تارة او جهة سبب ولو كان هناك ايضا موضوع سبب قسر او مقتضى من طبيعة
اخرى اقتضاء اسباب يختص اجزاء الاجسام الاطعمة ما جاء لكان في طبيعة
ان لا يكون مختصا لو لم يكن ذلك السبب او زال فيكون في طبيعة على كل حال وكيف
تعرف الاقسام جواز ان يكون على تلك الحالة واما ان لا يكون ففي طبيعة ان يقبل
نقلة الوضع وقد بينا ان كل ما يقبل نقل عن امر ما اين او وضع ففيه مبدأ حركة وميل طبيعي
فيجب ايضا ان يكون في هذا الجسم مبدأ ميل الى الوضع واعلم ان الكلام بهذا مع ما سرناه
من البيان المكشوف به منه هو ان كل جسم اقر عليه الا انه لم يكن مبدأ
فيه ما يطبع على سبب خارج او نفس مواضعه يحرك بحسب القصد ويحدث
ميلا لم يكن لجسم ليس يصح ان يحرك الجسم عن تلك الاوضاع بل معدوم فان الكلام
في الحركة المبتدأ والواقع بقصد النفس كالكلام في الميل الواقع بسبب من خارج مالك بعض
الحيوان يختلف بحركة بدنه فالعود الواحد بحسب ما يؤذيه من الميل الثقل الرابد والناقص
ويجد لذلك مقاومة ما فيه الكلام فاما ثم ما حسب ان يجمع منها الهواء
معه ما يقتضيك منها ان كنت من اصحاب الاعراض الفضائل واعلم ان كل جسم طبيعي

كان غم م

ترجمه

الاسهاب ل
الاطناب ب

ففيه مبدء حركة وان الجسم الذي لا يفارق مكانه الطبيعي ففيه مبدء حركة
وضعية قسرية ونقول انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد مبدء حركة مستقيمة ومبدء
حركة مستديرة حتى يكون اذا كان في موضعه الطبيعي يتحرك على الوضع واذا كان في غير مكانه
الطبيعي يتحرك اليه على الاستقامة لانه عند ما يتحرك الى مكان بعينه على الاستقامة لا يخ
اما ان يكون فيه مبدء ميل الى حركة مستديرة او لا يكون فان لم يكن فاذا حصل في مكانه
الطبيعي ولم يحدث هذا الميل وجب من ذلك ان لا يكون فيه مبدء حركة مستديرة
لا في مكانه ولا خارجا عن مكانه وان حدث فيه هذا الميل كان هذا الميل ليس غير عزيمة
تابعا لجوهر الى ام الحدث له في مكانه الطبيعي ولا يكون العلة فيه الا ما سلمه لمكانه الطبيعي
على وضع ما او حصوله على غير طبيعي على وضع ما وذلك الحاسة وذلك الحصول الا يجب
ميلا عن حال على مثلها بل لا يجب هربا عن فاته على مثل فاته فليس اذا موجب ذلك
الميل موافاة اليه سواء كان اخذت الايجاب اجمالا بالتوسط طبيعة او اخذته ايجابا بتوسط طبيعة
في غير طبيعي صدر عنها حاجة هذا الميل فان البحث في ذلك كله واحد والكلام واحد ولا ايضا
لسان اصول ان النفس المحركة ماخذ ضابط في التحريك والامالة اخذا مبتدأ ابتداء
ما لم يكن لحدوث القصد والارادة بعد ما لم يكن فتعلم منع هذا ايضا وبين انه غير ممكن
ان يقع مثله الا وهناك مبدء ميل في الطبع فيجب ان يكون ذلك الميل لازما
وان كان عن نفس يلزمه عن ارادة طبيعية وايضا ما دام ذلك الجسم موجودا
ولا يلزم على هذا حال المستقيم من انه تارة يتحرك وتارة يسكن يتحرك في غير مكانه
ويسكن في مكانه وكلاهما طبيعي له فلك ربما جاز ان يكون هذا الجسم تحركه حركة عن مكان
ومبدء حركة في مكانه ويكونان كلاهما طبيعيين في اختلاف الحالين واما لا يلزم
هذا لان الحركة المستقيمة ليست طبيعية على الاطلاق على ما مر خيال الطبيعي موالا من الذي
يقتضيه طبيعة الشيء او الم يكن جايز فاذا فارق اقتضت هذه الطبيعة ارادة اليه
ولا موضع يبين منه ويكون المبدء فيهما واحدا واما الحركة المستديرة فان المبدء
الذي اثبتنا انه توجهما الطبع توجيها كيف كان واما ان كانت طبيعية على الاطلاق
وان كانت ليست بطبيعية مطلقة بل هي المستقيمة التي يقتضيها الطبيعة عند عارض
كان ذلك عند فقدان الوضع الطبيعي يجب ان يقف عند وجدانه وكان يجب
ان يكون الطبيعي هو وضع ما بعينه الا ليس كذلك فانه ليس كان اينا
او لا بالجسم من اين فلك من الوضع الذي له من المشابه او لا به من وضع
فبين ان هذا الميل لا يكون حاذنا عند الوصول الى المكان الطبيعي ان كان
يكون على العقل الآخر وهو انه يكون معه واما فاذا كان في الجسم مبدء حركة مستقيمة
وجب ان يخرج مفارقة هذا الجسم لمكانه الطبيعي حتى يتحرك في غير الطبيعي اليه بالاستقامة
وان يكون في جسم واحد بسيط اذا كان في غير مكانه الطبيعي ميلان ميل الى الاستقامة
وميل عنه الى الاستدارة فيكون في جوهر واحد امور متعاقبة موجودة معا وليس مما يجري
مجرى متقابلات يخرج حتى يكون بينهما وسط فان الوسائط امور كانها خارجة عن الطرفين
وانما يخرج الشيء اختيارا يؤدي الى الوسط اذا كان من شأن كل واحد منهما ان يقبل

او اخذته ايجابا بتوسط طبيعة

لزوما

العارض

ان يقبل الاقل والاكثر مثلا تطرف الى الجهة الاخرى فيكون الحاصل لمثل قوتان
بل قوة واحدة هي اضعف وانقص من الطرفين لكن الاستقامة والاستدارة لا يقبلان
الاشد والانقص بان احدهما استقامة قليلا قليلا الى الاستدارة والاستدارة
الى الاستقامة وهو في زمان ذلك الاخذ والوجود المتوسط لا هو مستقيم ولا هو
بل المستقيم ان الخط ان يفارق الاستقامة ويصير مستديرا كان مفارقة
الاستقامة دفعة ومواصلة الاستدارة دفعة من غير ان يق قد فارق الاستقامة
وهو ذي قد استدار قليلا وهو معين فيه او فارق الاستدارة الى الاستقامة كذلك
واما الانحناء الموجود في القطوع فليس سبيلا من الاستقامة والاستدارة ولا الاشد
يؤدي الى احدهما فاذا كانت الاستقامة والاستدارة لا يقبلان الاشد والاضعف
فكيف لا يقبلهما القوتان طبيعيا فلا يحدث فيه مركب من المقيم والمدبر فلا يكون
ايضا هذا الاجتماع على سبيل الاستمرار فيظهر انه لا يكون في جسم واحد مبدء حركة
مستقيمة ومبدء حركة مستديرة معا ويجمع من هذا وما قبله ان الجسم الحد يجب
فيه مبدء حركة مستديرة وليس مبدء حركة مستقيمة لان هذين المبدءين لا يجتمعان
ولان ذلك الجسم قد كان من امره انه لا يقع على كيفية ولا على الخواص مفارقة موضعه
الطبيعي واما الاجسام الموضوعة فيه ففيه مساوي حركات مستقيمة عنه واليه
فيكون حيث يكون جهة في الطبع منه اصناف من الحركات واحدة حول الوسط
واخرى عن الوسط وما انتهائه الى الوسط واذ قد تبين لنا معرفة حال الحركة الطبيعية فقد تبين لنا
ان نتعرف حال الحركة الغير الطبيعية واما اذا اعتبرت الجهات بالعرض والوضع قد يكون
على هذه العدة ولكن لا يكون طبيعية

فصل في الحركة الى الوضع

نقول ان الحركة الغير الطبيعية
منها ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض اما الذي بالعرض فهو ان يكون الشيء لم يلحقه بعينه
مفارقة من اول او وضع اول او كيف اول او كم بل هو مفارق لشيء آخر مفارقة لازمة فاذا تبدل
لذلك الشيء حال فتبعت الحركة له بالعرض اما في الاين والوضع فهو على وجهين على ما علمت
فانه اما ان يكون ما قيل انه يتحرك بالعرض هو في نفسه في مكان او وضع قابل للحركة الا انه لم يفارق
مكانه ووضعه بل الذي هو محمول فيه قد فارق مكانه وهذا لازم له فيلزم ان
ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول في جهة يقع اليها اشارة غير الجهة التي كان يقع
عليه الاشارة منها او يقع له وضع آخر بالقياس الى الجهات واما ان لا يكون من شأنه
ان يكون له اين ووضع ولا من شأنه ان يتحرك مثال الذي له وضع له بالعرض للمنتقل
من مفارقة اين ووضع وهو من شأنه ان يتحرك اما في الاين كالمنقول في الصندوق
وهو ساكن فيه حافظ لمكانه والقاعد في السفينة السفينة متنقلة واما في الوضع فانا
اذا لم نساكن مركزه وقد الصقت بها بسايره او بغيره او بالطبع او بغير ذلك فحركت الكرة
الخارجة من تحت نسبة اجزاء بها الى اجزاء المحيط بها بغير هو حصة الحركة من الوضع فان الكرة والمحيط
الملصقة به يوضع بها سابعة له من ان كل جزء منها يلزم جزءا بتنقل فينتقل ولكن بالعرض
اذ لا ينتقل نسبة ما بين اجزاء الكرة الداخلة واجزاء المحيط بها كما ينتقل نسبة اجزاء الكرة والمحيط
مع اجزاء مكانها فاذا كان اعتبار الوضع انما هو بحسب القياس الى اجزاء المحيط الموضوع عليه

وبالجملة فالاجزاء يماس في الوضع مماسة محيط كالكرة في كرة او مماسة محاط كالفلك
للارض بالقياس الى ما يماسه داخله فلا يكون الكرة الداخلة قد تبدل وضعها وان كان
الوضع ليس يعني الملاقات بل اعتبار الموازيات والمحاذيات في الجهات فيكون الداخلة
قد تبدل بغير وضعها بالذات فان الاجزاء منها قد استبدلت المحاذيات مع استبدال
المحيط وذلك بل الاولى ان يكون قد تبدل الوضع الذي له يجب الكل بالذات لم يتبدل
الوضع الذي له بالقياس الى ما يحويه والوضع وضعان وضع يجب الكل ووضع يجب
ومن هذا القبيل ما يعتقده من حركة الهواء التابع حركة الفلك العرفان ملك الحركة
ليست كما يظن من سرد ذلك لان هذا القسران كان من جنس حركة
التحول لما لا يتبعه ومرضه واذا كان كرة على كرة فانها اذا تحركت ولم تتخلخل
شيئا ما تحتها بل خفت بسيط غير مقاوم مروحة حركة جرم فيندفع القائم في وجهه
بارتفاعه ملاقيا من ان يسكن الداخلة منها وتحرك الخارجة عليها ما صنعته
على سطحها من غير انعلاق في السبب اذا عكت الحركة ان كل جزء فرضه مع التيار
قد تعين له جزء من الفلك كالمكان وهو بالطبع يحرك الى المكان الطبيعي له ويكون
حقيقة لازمة الماء لمقعره التصاقا طبيعيا يوجب مرور لزومه اياه وان زال ما يوجبه
الالتصاق بالاجزاء المسامير فاذا تحرك لزمه وبقيه ما هو بالطبع ممكن فيه حافظ
لما لا يلائمه فيكون حركة الجوالعالي بالقياس الى الفلك حركة بالعرض في الوضع
ولو كان الماء وهو في الهواء مصبا على المرتبة الطبيعي الذي بناه فيل مع اماته
الوضع الطبيعي الى السطح المحيط الطبيعي فيه لم يبق فيها ارجحيان وبل ولا اختلاف اجزاء
يقوم عليه من الارض لكانت مع حركة الهواء مرائي الجهات تحرك لكن الماء
ليس مصبا في الغالب والمكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي في اكثر الامر انقطاع
بعد الاسفل واختلاف بعض اجزائه من تحت واذا تبع الحركة الهوائية بتبعها
اجزاؤه العالية مرتكزين الامر على سبيل التموج واما الساكنة فتعرض لها السبب
المقول فيعرض من ذلك كالتموج العالي مصبا المكان الطبيعي على الوجه الطبيعي
فيحتاج عليه لزومه والالتصاق به على ان الهواء قد عرض له ايضا بسبب الجبال
والرياح امرا به اوجب تغيرا في اجزائه فهذا بيان حال الحركة بالعرض فيسقط
من هذا التشبيه اورده بعضهم فقال ان كانت الحركة الى الثبات فرتبة وهي حركة
دائمة فقد وجد قسر دائم وهذا خلاف الحكم وان كانت هذه الحركة طبيعية فلم
حركة اخرى بالطبع كالسمو ممكن لجسم بسيط حركتان طبيعيتان وقد منعتم من ذلك
فهذا مثال ممكن المتحول بالعرض من شانه ان يتحرك بالذات واما مثال المتحرك بالعرض
من شانه ان يتحرك بالذات الذي من شانه ان يتحرك فهو ان يكون هذا المتحرك
ليس مقارنته مقارنة جسم لجسم بل مقارنة شيء لاصل الاشياء الموجودة في الجسم صورة
في هيولاه او عرضا في الجسم فيصير له نسبة الجسم جهة يحتمل بها الاشارة الواقعة
وتصير له اجزاء كاجزاء الجسم يحصل بان يطلق بما يليه الجسم من الاجسام المقارنة له فتصير له
كالاين لابن الجسم وكالوضع لوضع الجسم واذا حصل للجسم مكان آخر تبدلت الجهة

الجهة للمصاقبة بالاشارة واذا حصل له وضع آخر تبدلت حال جزء ما اذا صار لذلك
الامر كالاجزاء فقيل انه قد انتقل في الاين والوضع وان كانت النفس صورة قائمة
في مادة البدن فاذا عرض للبدن الحركة بالعرض تعلقت النفس بالعرض وكذلك
سائر التغيرات التي تعرض لذلك الجزء الذي يقوم فيه النفس وجوده وان
وان كان من النفس ليس مقارنته بان يكون منطبعا في البدن الذي فيه
فانه لا يحرك بالذات ولا بالعرض وقد سئل انه لم كانت النفس لا يقال لها انها تتحرك
بالعرض في الاين ولا يقال لها انها تحرك بالعرض في الاين ولا يقال لها اسود بالعرض
في اسود او البدن ونحن نجيب فنقول ان العيني يوجب انه اذا صح اطلاق ذلك
على النفس بالعرض صح اطلاق هذا وذلك اذا كان السواد في العضو الاول الذي فيه
النفس بعينه وان كان احد الامرين واقع فرارا عادة ولكن ظهور نقلة في النفس ان كانت منتقلة
به اكثر من ظهور سائر الاستحالات وذلك ان الناس يحكمون بان الجسم اذا زال عن امامه
اشارة ما زال امره فصار لذلك اشارة اخرى بحسب ذلك كان الشيء غير محسوس الجسم واما في السواد
فانه لو احس في الجسم قرينة لم يلتفتوا في حصوله للشيء آخر ومقارنته له واذا كان ذلك الشيء
غير محسوس لم يلتفتوا في حصوله شيئا آخر ومقارنته له كانهم يوجبون الحصول
في الحيز لكل موجود كان محسوسا او غير محسوس ولا يوجبون التسوية الا لقابله ولغلبة
الحاب الحيز عندهم لكل شيء لا يوصفون موجود ولا اشارة اليه فهذا هو السبب
الذي اختلف الامران عند الجمهور ولا سبب غيره واجب فتقضيه غير واجب
واذ قد علمت الحال في الاين والوضع فاحكم بمثلها في سائر الابواب فانه من ان الشيء
مثلا يسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد يسمى جسم آخر مقارنة او يحاذيه
او جسم هو عرض فيه او جسم هو هو بعينه في الموضوع وليس هو هو بعينه فالاعتبار
كقولنا ان البناء يسود فان السواد ليس موضوعه جوهر مع البناء بل الجوهر
مع البناء عرض له ان كان هذا الجوهر القابل للسواد وقد يكون الجوهر اذا كان ليس موضوعا
اولا للسواد بل موضوعه الاول شيء فيه لا يجزء وهو السطح فان السواد بعد ان يوجد
الاول هو السطح ولا جل السطح يوجد الجسم واذ قلنا في الحركة الى بالعرض فلنقل على الحركة الغير
الطبيعية الى بالذات وهي الحركة الى القسر يعني حركة الى من مقارنتها

فصل في الحركة القسرية وهي الى من مقارنة المتحرك

واما الحركة الغير الطبيعية ولكنها مع ذلك موجودة
في ذات الموصوف بها فقسرا بالقسر وبها ما يكون من مقارنة المتكلم
في الى القسر فنقول ان الحركة الى القسر هي الحركة خارج من المحرك بها وليس مقتضى
طبعه وهذا اما ان يكون خارجا عن الطبع فقط مثل تحريك الحجر حوالي وجه الارض واما ان
واما ان يكون مضادا للذي بالطبع كتحريك الحجر الى فوق وتسخين الماء وقد يكون حركات
خارجة عن الطبع في الكم كما علت مثل مادة العظم الكائن بالاورام او ما يسمن المتحلل والذبول
الذي يكون بسبب الامراض واما الذبول الذي يكون للسن فهو من جهة طبيعي ومن جهة ليس بطبيعي
هو طبيعي بالقياس الى طبيعة الكل فانه امر جرى عليه طبيعة الكل وليس طبيعيا بالقياس
الى طبيعة ذلك البدن بل هو بحسب تلك الطبيعة وكذلك الغاصب عليها ويشبه ان

ان يكون الصحة التي بالجوان السحالة طبيعية والتي يكون لا على ملك الجهة سحالة غير طبيعية
وكذلك الموت الاجل طبيعي من وجه والمرض والقتل غير طبيعي البتة والحركات المكانية
القسرية فقد يكون بالجذب وقد يكون بالدفع واما الحمل فهو ايضا حركة العرضية الشبيهة
بالقسرية والقسر حركة من جذب ودفع والدفع حركة ربما كان عن سبب خارجي
وربما كان عن ميل طبيعي مع دفع او جذب قسري واما الذي يكون مع مفارقة
المحرك مثل الرمي والمزج فان لاهل العلم فيه اختلافا فمنهم من يرى
ان السبب رجوع الهواء المدفوع حيث خلف الرمي والتيامه بهاك المتتابع القوة
يضغط ما امامه ومنهم من يقول ان الدافع مدفع الهواء والرمي معا لكي الهواء قبل
الدفع فيندفع اسرع فيحدث معه الموضوع فيه ومنهم من يرى ان السبب في ذلك
قوة يستفيدها المحرك من المحرك تثبت فيه مدة لا ان مطلها متصل كانت
تحصل عليه بمماسة وتحرك فكلما ضعفت بذلك قوة عن حمل الميل الطبيعي والمصادمة
فاطلت القوة قصر الرمي وخرجت عن الطبيعي قال اصحاب القول بتحرك الهواء
وليس يعظم ان يكون حركة الهواء بلغ من القوة ما يحمل الحجارة والاجسام العظيمة
فان الصوت العظيم ربما كان انفاذ من الجبل وتاتيها جبال اذا صح فيها انفجر
اركانها والرعد يهدم الابنية الشديدة وتقلب قلل الجبال ويفلق الصخور الصم
ومن الناس من يفتح القلاع المنيعة القلل بخبر البوقات والالحاح عليها وكيف
يمكننا ان نقول ان المحرك اثار المحرك فيه وذلك لانها لا يخلو من ان يكون
احدى القوى التي هي الطبيعية والنفسانية والعرضية فليست طبيعية ولا نفسانية
ولا عرضية لان القوة المحركة لا فرق عندهم انه جوهر للنار غير الصور واذا كانت الجرم
كانت عرضا فكيف يكون طبيعة واحدة عرضا وصورة ولو كان المحرك انما
فيه لكان اقوى فعلها في ابتداء وجودها ثم كان يجب ان ياخذ من السلاخ
والموجود هو اقوى ان فعله من الوسط من الحركة واما ان كانت علة هذه الحركة
حمل الهواء للرمي فقد يوجد لذلك علة وهو ان الهواء يتلطف بالحركة فيزداد
سرعة وانحرافا لما ينفذ فيه من الهواء الناقل للرمي ولا توجد هذه العلة هناك
وقد قال قوم بالتولد وقالوا الان من طبع الحركة التولد بعدها حركة ومن طبع الاعتماد
ان يتولد بعده اعتماد ولم يمنعوا ان يكون الحركة بعدم ثم يتبعها سكون يتولد
عن الاعتماد وبعد ذلك حركة وهذا اشنع ما يمكن فان المتولد لا يحدث شيء حادث
بعد ما لم يكن وكل حادث بعد ما لم يكن يحدث هو علة الحدوث فذلك العلة ان
ان كانت علة ان توجد وجب ان توجد الحركة الاولى مع الثانية وان كانت
فان يعدم وجب ان يكون داعيا علة الحركة وان كان السبب مع ذلك بقاء
الاعتماد فلم يجوز ان سكونا يلي مبدء الحركة موجودا مع ما ينبغي الفعل وليس هناك
مانع من الحركة في المتحرك ولا في المماسة وان كان الاعتماد ايضا يعدم فالكلام
فيه كالكلام في الحركة فلكن اذا اختصر الامر وجدنا اصح المذاهب مذهب من يرى
ان المحرك يستفيد شيئا من المحرك المحرك والميل هو لا يحتمل ما يحتمل اذا حمل

صح ل

البوقات ل

الهواء الراجع الى خلف
النام التيا ما ضغط ما
قدام الى قدام وما سبب
حركته الى قدام عند الالتيام
حتى يندفع ما وراءه وكيف
يمكننا ان نقول الخ

اذا حمل ان يسكن الطبيعي بالقسري او القسري بالقسري الآخر فيحتمل هناك من القوة
على المدافعة الى ان يصل شيء ونقصانا فيه يكون اشد ومن يكون النقص بالشك في وجوده
في الجسم وان كان الجسم ساكنا بالقسر وذهب من يرى ان الهواء يندفع فيه
متحيزا غير شديد وكيف يكون سيرا الكلام في الهواء كالكلام في الرمي وذلك لان
هذا الهواء المدفوع اما ان يصير محركا مع سكون المحرك او لا يصير فان لم يسكن فلكف يفعل
ما قلنا وان بقي فالكلام فيه ثابت وان كان اسرع حركة فيجب ان يكون نفوذه في الخلاء
اشد من نفوذ السهم فان السهم انما يعتمد عندهم بقوة منفذة هو من حركة
الهواء الذي هو اسرع فالهواء يحبس ويرد على الامور العائقة من وجه قلة لا يمس السهم
ورد فان كان السبب فيه ان الذي على نصل السهم يحبس والذي على فوقه يكون
بعد على قوته فقد وجب ان يكون السهم يمس من الهواء وحلوا الهواء ليس وان كان
السهم ليس يجب ان لا يكون للهواء الذي على السهم دفع الانفاع ما ينفذ السهم
الممنوع بالحائط لولا دفعه من خلف فان نفوذ السهم في الحائط لا يجوز ان يكون نفوذه
في الهواء فان الهواء بجملة ويدفعه عندهم ما يدفعه وان كان ذلك من حدث السهم
ما خلفه حدثا يعود به حدثا دفعا لما دبه فيكون الحدوث بسبب الحدوث اما من الحادث
الملازم له وهذا الشرح ان كانت مع ميلا فقد حمل القول بذلك وان كانت
متتابعة فقط فيزول مع زوال سببها فان بقيت فيكون السبب القوة والميل
وما قال الاشارة الى معنى حصولها في هذا الهواء ليس السهم يسبب ولا يحملها الهواء
فان الهواء انما يمنع الثقال المحمولة فيه من الرسوب بحركة شديدة يصير بها مقاوما
لحرق الثقل والهواء والرياح اذا هبت على اغصان الشجر حركتها مع انها
لا يحمل بها لو وضع فيها فهذا الهواء الذي يثقل الحجر الكبير ما جرى ان يكون حينئذ
يعرف الاجسام الصغار مما يوجب كبرا وهؤلاء يظنون انهم اذا قالوا ان الهواء
يحرك اسرع محدث حركات متشافة من اجزاء الهواء قد قاموا بسهم موضوع
فيها انهم قالوا شيئا وليس كذلك وذلك لانه لا يخلو اما ان يحدث هذه الحركة
في اجزاء الهواء قد قاموا شيئا بعد شيء فيكون المحرك منها يحرك بعده والمحرك
قد انتقص الدعوى وان كان حركتها معا والمحرك الاول يحرك معها او هو
واقف فان كان مع حركة المحرك الاول فيجب ان يقف السهم بعده
وان كان بعد حركته فقد بقي الشك وهو ان هناك حركة وسببا يسير
الحركة فانما هو غير المحرك الاول فيجب ان يقف السهم واما حدث ازدياد
المحرك القسري قوة عند الواسطة فليس يضر ذلك وفضل القوة ولا تنفع فيه حركة
الهواء وذلك لان الاشكال فيه قائم وذلك لان للمشكك الاول ان يقول
ان هذا الهواء ما له آن يكون في اوسط زمان الحركة اسرع فانه ان كان ذلك لاستفادة
الحركة بحملها اكثر فهو اولى بان لا ينفعل عنه المنقول فيه لانه يصير اكبر حجما
واضعف قواما والاكبر حجما الاضعف قواما فانه يكون عسى يحرك واحد بعينه اطبار
حركة ما ليس كذلك وان كان المحمل المعتبر انما هو للهواء المنفذ فيه لا للنافذ فلم

حصل ل

التثقيل ل

المهدد بالسكون العين
بمعنى السكون ٢

للمتشكك ل

فلم كانت هذه الحركة في الوسط اقوى في التعليل والتلطيف من الحركة التي لا انذراي
نعم لو دامت الحركة على شيء واحد يتقي الحاكم والمحكوك لكان لذلك معنى اما الحاكم
فكالمطرقة المنقبة فانه ان كان على طول المرأة تغير تسخن فيكون على التلطيف اقوى
واما المحكوك فلان دوام الحك عليه يكون تمازجه بالنار بعد باشر وتأثيرها لا كما
ولا المحكوك واحد بل عندهم وعلى قياس قولهم يجب ان يحرك كسلسلة مدوخة
قدما ويكون كل جزء منه حاكما بعينه لمحكوك بعينه وغير ان يكون وجه اعطاء
هذه العلة لهذا الترمذي الباب المنسوب الى العوض وضع فغير ان الحك اذا تكرر على الرمي
اكثر تسخن اكثر فلا يزال يتسخن بالحك اكثر والعوض المستفاد تضعف الا ان
التلطيف المستفاد بالتسخين يكون مقدارا كافيا وفيا على العلم الذي يقوت بالضعف
ما دام في العوض ثبات فاذا رأوا في الصك على العوض واستحت صعف ايضا الحك
وبلغ مبلغا لا يفي بتدارك تأثير الصك على انا لا نقول في ذلك على هذه العلة كل القول
وان كان قد يجوز ان يكون ذلك من احد معينات العلل المروية في الوسط بعد
فقد اتضح ان الحركة الغريبة كيف هي وان كل حركة فغير قوة تكون في المحرك بمعاونة
اما قسرية واما عرضية واما طبيعية فلنتكلم على الحركة الرسمية انها من ملقاة المحرك
فقد وقع في امرها بين اهل النظر مخالفة شنيعة فكان من حق هذا العلم ان يتقصى
من التفتيش والمناقشة فيه ما وقع بين طبقات اهل النظر فان قول ذلك
على الاسم قد جعله بعضهم بمعنى وبعضهم بمعنى آخر لكل منهم ان يحمل ما جعله دليلا لمذهبه
ان يتسامح فيه غيره فمنهم من جعل المحرك من ملقاة المحكوم وعرفوا ان المحرك بطبيعة حركة
غير تلك الحركة وتلك الحركة مع ذلك ليس من سبب من خارج فلا وضع هو لا ارى يدخل
الثبات جملة المحرك من ملقاة ويخرج الفلك من ان يكون محركا من ملقاة وهم
الذين يمنعون ان يخرج الفلك من ذلك ومنهم من شرط ان يكون له ذلك ان لا يحرك
فان اخذ بواسطة لم يكن الفلك ايضا داخلا في المحرك من ملقاة وان زيد عليه ويدان
ولدان لا يحرك اذا شاء من غير زيادة شرط ان من شأنه ان يشاء دخل فيه الفلك
وليس اذا كان لا يشاء دائما البتة ولا يجوز ان يشاء ايضا من ذلك ان مقتضاه
لا يكون لو شاء ومنهم من لم يشترط الا ان يكون الحركة صادرة عن ارادة وانت
غير مجبر على اختيار اي الاستعمالات شئت فانه ليس الا شاء جزء في التسمية فقط

فصل في احوال العلل المحركة والمباشرة من العلل المحركة والمحركة

واذ قد استوفينا القول
بحسب غرضنا في الحركات اللوحات فهي شأن نتكلم على احوال المحركين فنقول ان الشيء
ان المحرك منه يكون محركا بالذات ومنه ما هو محرك بالعرض واما المحرك بالعرض
فقد فصلنا امره في الاقاويل الماضية وبينا انه على كم وجه يكون وانه قد يكون المتحركا
لانه بالعرض وقد يكون محركا لغيره بالعرض وقد يكون محركا بالطبع وقد يكون بالقسر واما المحرك
بالذات فمنه ما يكون بواسطة مثل النجار بواسطة القدوم ومنه ما يكون بغير واسطة والذي
بالواسطة ربما كانت الواسطة واحدة وربما كانت كثيرة وما كان من الوسائط لا يكون
محركا من ملقاة بل انما يحرك لاجل ان ما قبله يحركه فان كان متصلا بالمحرك كاليد بالانسان

بالانسان سمي اداة وان كان منفصلا سمي آلة وربما لم يميز بين اللفظين في استعمال
وما كان بين الوسائط متفقا من نفس الحركة ومع ذلك فلا مبدأ لحركته الخاصة
واسطة فالاولى ان يكون محركة مع انه محرك ثانية مثل الجوب واضداد الثانية مثل الخوف
المهروب منه والمحركات منها ما يحرك بان يحرك ومنها ما يحرك بالمماس يحرك فالمحرك
بان يحرك يحرك بالمماسة ويتم فعله بالسكون منه ويكون الجزء من حيث يحرك بالقوة
ويستحيل وجود اجسام لا نهاية لها فيستحيل ان يكون محركات مماسة لا نهاية لها فيستحيل
ان يكون كل محرك متحركا فصار الامر الى محرك لا يتحرك والا اول محرك يتحرك اذا دور
في المحرك والمحرك جميعا والعلة والمعلولية اذا دور يجب ان يكون الشيء مبدأ لامر
ذلك الامر مبدأ له فيكون اسبق من الاسبق هذا خلف وآخر محرك متحرك اما ان
يكون مبدأ حركته نفسه فيكون متحركا بذاته او يكون مباينا له وليس يكون كل جسم
مبدأ حركته كما قلنا فان كان المباين محركا المحرك الموافق لما يقتضيه مبدأ حركة الجسم
لم يخل اما ان يكون تلك الحركة بعد رفعها جميعا لانه كيف ومع ذلك فان المبدأ
الذي في الجسم لا ان يحرك وحده واما ان لا يكون للمبدأ الذي في الجسم ان يحرك
وحده فان لم يكن لذلك المبدأ ان يحرك وحده فليس مبدأ حركة في جسمه
وقد مر ذلك بذا خلف وانت تعلم ان كل جسم ففيه مبدأ حركة قد بينا ذلك
فان كان مبدأ الحركة ان يحرك وحده لم يكن المباين محركا على انه هذا اول الحركة
بل يحرك احد الوجوه اما انه يعطي الجسم ذلك المبدأ الذي به يحرك فيحرك الجسم بذلك
المبدأ او يعطيه قوة اخرى تعاضده على ذلك التحريك ويهيئه او يكون محركا
لانه غاية ومثال او مؤلم واما الامر من حيث هذا ان كان المحرك المباين من نوع
يحرك مبدأ حركة الجسم كالمشاركة وان كان المباين يحرك خلاف تلك الحركة
الموافق فهو قاسر اما جسم واما غير جسم وقد قال قوم ان محرك النار للماء
هو حاصل المادة نارا فاذا جعلها حيلة ايام الاستعداد لتلك الحركة بعد ان كان بقوة
بعيدة فيحرك الى فوق لكن الاصرار على هذا غير جميل وذلك لان المبدأ الذي يعطي
النار تمام الاستعداد لتلك الحركة فقد يعطيه المبدأ الذي به
يتحرك وهو كما علمت القوة التي بها يتحرك وهذا ان كان
الاستعداد التام يوجب بنفسه الخروج الى الفعل فيكون
بنفسه مبدأ للحركة ومحركا فانا لسنا نفهم من المحرك الا التام
الذي هو مبدأ الحركة على هذا النحو فعسى ان يكون واهب
الصورة التي بها يتحرك جسم ما محركا بالصورة والصورة
محركة بذاتها بلا واسطة ولا يجب من ذلك ان يكون
الصورة محركة لذاتها لانها تحرك كلا ومادة ذات صورة
مجسمة وذلك لان الكل ليس هو احد الاجزاء فهو يحرك
الجسم الذي هو الكل بالذات ويحرك ذاته لاجل تلك الحركات
بالعرض لانه ليس ما يتحرك بالذات ولو كان ما يتحرك بالذات

لما كان انتقال الكل وهو جزء منه يوجب انتقاله عن موضعه
الطبيعي وهو غير مفارق لما جاوره من الكل بل كان
كما علمت متحركا بالعرض وقد يكون الشيء محركا لنفسه
بالعرض وهاهنا حركة دائمة ما دامت السماء قد ظهر
امرها فههنا محرك اول غير متناهي القوة فليس بجسم ولا في
جسم فينبغي الآن ان نذكر المناسبات التي بين المحركات
والمتحركات لنضع محركا ومتحركا ومسافة وزمانا ولنمتحن
المحرك على انه مبدأ الحركة طبيعية وعلى انه مبدأ جذب
وعلى انه مبدأ دفع وعلى انه حامل ولنتأمل ما يلزم من
اصناف المناسبات ولنضع محركا حرك متحركا في المسافة
زمانا ولنتأمل هل نصف المحرك يحرك المتحرك بعينه في المسافة
زمانا نصف ذلك او اقل او اكثر فنقول انه لا يلزم ان يحركه
شيئا فانه يجوز ان يكون ذلك المستقل بتحريك ذلك المتحرك
عن حاله انما هو مجموع قوة المحرك فاذا انتصفت
كان لها ان يحدث اعدادا ولم يجب ان يحرك لا محالة مثل
السفينة التي يمدها مائة نفس في يوم واحد فرسخين
فلا يلزم ان يقدر الخمسون لا محالة على نقلها شيئا ولهذا
ليس اذا حدث صوت عن حركة جاورتين يلزم ان
يحدث عن كل جاورته صوت يسمع واذا حدث
عن مائة قطرة نقرة في الصخر يلزم ان يكون كل قطرة
تفعل شيئا لا تحس بل عسى ان يكون لكل قطرة اعدادا ما
بابطال صلابته فاذا تم الاعداد فعل الاخر من النقر
وان يستمر على ذلك المنهاج حتى يحدث محسوس على ان
ههنا من المحركات ما اذا انتصف لم يبق له قوة كالحيوان
وهذا الاعداد في الحركات الميلية هو ابطال الميل
المستقر فيها تدريجا قليلا حتى يدخل عليها ميل غريب
يعجز عن تحقيق القوة الميلية التي فيه فان فرضنا
التنصيف في المتحرك فالمشهور هو ان المحرك
يحرك نصف المتحرك في نصف المسافة في ذلك
الزمان وفي المسافة في نصف ذلك الزمان واما
المحقق فغيره اعتبر ذلك فيما يورده اما في المحرك
الطبيعي فانه لا يصح ان يبقى المحرك بحاله والمتحرك به
قد ينتصف وذلك لان القوة الطبيعية يعرض لها
ان ينقسم بانقسام ما هي فيه فاذا انتصف المتحرك

نقرة

المتحرك لم يكن كلية المحرك ان تحركه بل النصف الموجود منه فيه الا على سبيل
التخمين والتقدير وان الحامل فيجوز ان يكون قوة الحامل
لا تفي بان يقطع نصف المسافة التي حمل فيها ما حمل ولو كان
فارغا فكيف يلزم ومع نصف الثقل فان كان الحامل
يحمل بحركة طبيعية فانه عند وجود نهاية الطبيعة لا يتعداه
بالمحمول ولا يتضعف له مسافة الطبيعة التي بين الجهتين
الطبيعيتين اللهم الا ان يقع الابتداء من الوسط فحينئذ
ان كان المحمول عليه له ميل غير ميله احدث فيه بطأ الا ان ذلك
لا يحفظ هذه النسبة لان حركة الطبيعة لا تتفق في الابتداء
الى المنتهى بل كلما امعن ازداد سرعة فلا تتفق حاله في
النصفين كان فارغا او حاملا واما الدافع اللازم فحكمه
حكم الحامل واما الدافع المرامي فرضا عرض انه يفعل في الاثقل
اشد مما يفعل في الاخف فيفعل في النصف اشد مما يفعل
في النصف فلا تبقى تلك النسبة على ان المرمي لا يتشابه
السرعة والبطء في حدوده بل المتأخر عنه ابطأ ويقال
ان الوسط منه اقوى فلا يكون هذه النسبة محفوظة وكذلك
الجاذب قد يكون على صورة الحامل الجار وقد يكون جاذبا
بالقوة وللقوة الفائضة عن الجاذب حد اليه ينتهي
تاثيره في المنجذب البعيد منه فما خرج عن ذلك لا يلزم
ان يؤثر فيه فلا يلزم ان يكون كلما جعلنا المتحرك
اصغر جذبه من مكان ابعد المحرك في نصف الزمان
المشهور انه يحرك ذلك المتحرك بعينه في نصف المسافة
وليس يجب فانه ليس يلزم ان يتساوى المقطوع في
نصفي زمان المرمي لا في القسري ولا في الطبيعي
لما علمت من اختلاف الحركة في السرعة والبطء واما
المحرك في نصف المسافة فالمشهور على قياس ما قيل
والحق ما يخرج عنه واما اعتبار نصف المحرك بنصف
المتحرك فالمشهور حفظ النسبة لكن يجوز ان لا ينتصف
المحرك حافظا لقوته ويجوز ان يكون ابطأ من تحريك
الكل للكل فان اجتماع القوة وتزيدها قد يستتبع
من الحمية ما هو ازيد نسبة الى حمية الجزء من نسبة العظم
الى العظم واما نصف المحرك في نصف الزمان
فالمشهور حفظ النسبة والاولى ان لا يحفظ لما علمت
واما نصف المحرك في نصف المسافة فذلك ايضا على قياس

في الضعف

ما علمت وانت تعلم التضعيفات من التصنيفات على ان
ههنا مذهبا حكيناه لك مرات وهو ان التصنيف
يؤدي بالمحرك الى ان لا يحرك وبالمتحرك الى ان لا يتحرك
وقد يقع اعتبار هذه المناسبات بين المحرك والحركة
والمتحرك والمسافة والزمان من حيث هي متناهية
وغير متناهية اذ اي هذه اذا تناهى تناهى الآخر
لان جزءا من المتناهي منه يكون بازاء متناه من الآخر
وامثال ذلك الجزء يجب ان يفني ما اخذ غير متناه
بازاء افناء المتناهي فاذا ان بقي لم يكن بينهما مطابقة
فلم يكن الحركة الغير المتناهية في زمان متناه
او في مسافة متناهية او لم يكن زمان غير متناه مع
مسافة متناهية بل كان متناه مع متناه وخلا
فضل ما ليس بمتناه عن المطابقة واذا لم يفضل
بل فنى الغير المتناهي مع المتناهي على ما اوجبه المفروض
كان الغير المتناهي متناهيا هذا آخر كتاب السماع
الطبيعي والحمد لله
رب العالمين وصلى
الله على سيدنا محمد
وآله الطاهرين
تم

واكر الهي واقع نبيت سواي دوري ازحمد مستان
عفي زمان
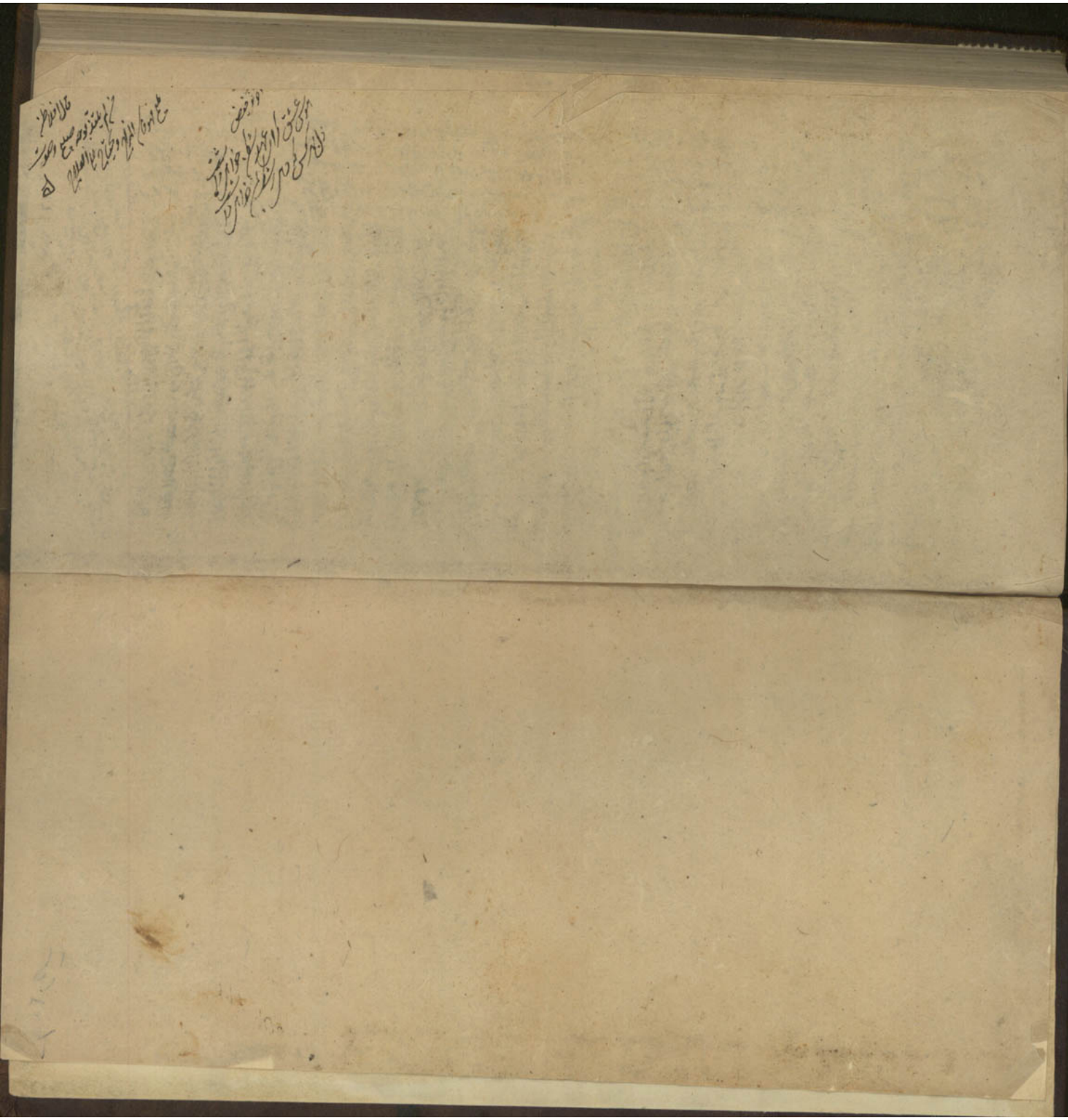
قال محمد بن رشد الموجود يقال على الخاء احدها على كل واحد من
المقولات العشر وهو من انواع الاسماء التي يقال بترتيب
وتناسب لا الذي يقال بمحض ولا بتواطؤ ويقال ثانيا على الصفة
وهو الذي في الذهن على ما هو عليه خارج الذهن كقولنا
هل الطبيعة موجودة وهل الخلاء غير موجود ويقال ايضا
على مهية كل ما له مهية وذات خارج النفس سواء تصورت
تلك الذات او لم يتصور فالمقولات العشر يجمع فيها
ان يقال عليها اسم الموجود بهذين المعنيين احدهما
من حيث لها ذوات خارج النفس والثاني من حيث
تدل على مهيات تلك الذوات ولهذا ما كان اسم الموجود
يرجع الى هذين المعنيين فقط اعني الى الصادق والى
ما هو موجود خارج وذلك ايضا الى قسمين اما الى الانواع
واما الى الصور اعني صور الانواع ومهياتها واما الموجود
بالعرض فليس يتصور في الموجود المفرد فان ذات
الشيء ومهيته ليس يمكن ان يكون بالعرض وانما يتصور
عند نسبة الموجودات بعضها الى بعض فانا متى قلنا
بين موجودين واقتضت تلك النسبة ان يكون
احدهما مهية الثاني مثل وجود المركز للدائرة او معادلة
الزاويتين لزواياه الثلث او ان يكون كل واحد منهما
في مهية صاحبه مثل الاب والابن قيل فيهما انهما
موجودان بالذات ومتى لم يكن ولا في مهية واحد منهما
ان يوجد للآخر قيل ان ذلك بالعرض مثل قولنا
البناء يضرب العود والطبيب ابيض وقد يدل
بلفظ الموجود على النسبة التي تربط المحمول بالموضوع
في الذهن وعلى الالفاظ الدالة على هذه النسبة سواء كان
ذلك الارتباط ارتباط ايجاب او سلب صادقا كان
او كاذبا بالذات او بالعرض فهذه اشهر المعاني التي يقال
عليها اسم الموجود في الفلسفة وهو من الاسماء المنقولة
فان المعنى الذي يدل به عند الجمهور عليه غير الذي يدل به ههنا
عليه اذ كان عند الجمهور انما يدل عليه على حالة ما في الشيء
كقولهم وجدت الضالة وهو بالجملة انما يدل عندهم على معنى
في موضوع لم يصرح به ولذلك ظن بعضهم انه يدل على عرض
في الشيء لا على ذاته اذ كان عند الجمهور من الاسماء المشتقة
وليس ينبغي ان يلتفت الى ذلك بل يجب ان يفهم منه ههنا اذا
اردنا به الدلالة على الذات ما يفهم من قولنا شيء وذات وبالجملة ما
يفهم من الاسماء التي هي مثل اول ولهذا اخذ بعضهم قد ظن ان اسم
الذوات الموجودة في الخارج